مجموعهٔ رسائل

مجموعهٔ رسائل مختلفه

قيد الواجب لغيره يكون وجوب وجود المعلول ... لذاته
مع الواجب لغيره وجوب وجوده لكن لا لذاته ... يكون
حصول وجوده عند التامة فانه يجب وجوده ... المتنع لغيره
علته ويمتنع ... مطابق له لا يكون ...
عند عدم علته ... لا يكون ... لا تلك الاحتراز ... وحده
تقييد الوجوب بالذات ... بيان انه لا يكون ... لا يكون واجبا لذاته ولغيره معا
الاتية الاولى في خواص الواجب لذاته ... لا يكون وجود وجوده ... المغاير
ذلك للغير فلا يكون واجبا لذاته ... اختلف ... لا يكون ... معلول الاجزاء ... مستقلا
مثل الثالثة انه لا يكون ... الرابع ... لا يكون ... او الا لكان وجوده ...
والممكن لا يكون واجبا لذاته ... عليه ... الاولى ... التوحيد
الغير فيكون ممكن ... الخامسة انه لا يكون ... العدم ... ان ... اوبان
خواص الممكن الاولى انه لا يكون احد الطرفين ... بعينه ... لا لذاته
بالنسبة اليه ... فان رجح احد ... الاولوية ... وان كان
بين ... ان يكون ... الاخر او الاول كان ... الممكن ... الذاتي
المفروض اولى به واجبا له فيصير ... ترجيح احد ... على الاخر
لانه لما استوى الطرفان ... الوجود والعدم ... الى المؤثر ... العلة
الامرج والعدم ... الثالثة ان الممكن الباقي محتاج ... والامر
لان الامكان لازم لماهية الممكن ... او الوجوب ... الاحتياج
... لازم ... ان الاحتياج

والامكان ... فيكون الا ان
الممكن واللازم اللازم لازم ...
والاثلث وفي ان فيها موجود ...
وان كان ممكن فيفتقر الى الموجد الى الموجد اخر فان كان الاول
لازم للممكن وهو الط
واجبا فهو الط وان كان ممكن فيفتقر الى الموجد اخر فان كان الاول لزم ... السلسلة الجامع
بالضرورة فان كان واجبا فهو الط وان كان ممكن ايضا لان جميع احاد تلك السلسلة
بالضرورة فان كان الموجد واجبا فالط وان كان ممكنا آخر تسلسل وهو باطل ايضا لابد لها من موجد خارج عنها
بالضرورة وان كان ممكن في امتناع الوجود لذاتها فلابد لها من الصانع تعالى ...
دار وهو باطل بالضرورة فيتبين ... في اثبات الصانع ... العزيز
معناها والكتاب
الممكنات يكون ممكنة بالضرورة وهو الط
بالضرورة فيكون واجب بالضرورة وجوده كما ان اليه نبينا
الاول هو الاستدلال باثاره المحوجة الى السبب على وجوده وهو طريق ابراهيم الخليل على
نقوله تعالى سنريهم آياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين انه الحق وهو طريق المستدلين
وعليه السلام فانه استدل بالافول الذي هو الغيبة المستلزمة للحركة المستلزمة للحدوث
الصانع الثاني هو ان ينظر في الوجود نفسه وتقسيمه الى الواجب والممكن حتى يشهد بوجود واجب
عن جميع ما عداه من الممكنات واليه الاشارة في التنزيل بقوله تعالى اولم يكف بربك انه
على كل شيء شهيد والمصنف ذكر في هذا الباب الطريقين معا فاشار الى الاول عند اثبات كونه
قادرا او بيانه في ... المذكور هنا وتقريره ان نقول الوجود ان كان واجبا ... موجود ا
لزم ان الدور او التسلسل واللازم بقسميه باطل فالملزوم وهو عدم الواجب ... والبطلان
فيحتاج هنا الى بيان امرين احدهما بيان لزوم الدور والتسلسل ... وان
ثانيهما بيان بطلانهما اما بيان الامر الاول فهو
هنا ماهيات متصفة بالوجود
الخارجي

بالضرورة
فان كان الواجب موجودا ... يلزم ...
معها فهو الط وان لم يكن ... بالواسطة ... فلابد لها ...
بجملتها في الامكان او لا او بواسطة فان كان واجبا فهو المطلوب
مؤثر خارج منها بالضرورة فمؤثره ان كان ممكنا ... واجبا فهو الاول لزم الدور
وان كان ممكنا افتقر الى مؤثر آخر فمؤثره ... فرضناه اولا ... يلزم التسلسل وقد بان
وان كان ممكنا آخر غيره فيفتقر الكلام اليه ويقول ... الدور وهو عبارة عن توقف الشيء على
لزومهما واما بيان الامر الثاني فهو بيان بطلانهما فنقول ... بالضرورة لانه يلزم ان يكون الشيء الواحد
كما يتوقف الالف على البا والبا على الالف وهو باطل بالضرورة لان الالف على ... نفسه
موجودا ومعدوما معا وهو محال وذلك لانه اذا توقف الالف فيلزم توقفه على
وعلى جميع ما يتوقف عليه او على جملة ما يتوقف عليه البا ... والمتقدم على نفسه بمعدوما
والموقوف عليه متقدم على الموقوف فيلزم تقدمه على نفسه فيكون موجودا او
تقدم يكون موجودا قبل الالف ... موجودا قبل نفسه فيكون السابق عليه لاحقه
معا وهو محال واما التسلسل فهو ترتيب علل ومعلولات ... بان يكون الشيء ...
وهكذا وهو ايضا باطل لان جميع تلك السلسلة ممكنة لاتصافها بالاحتياج عنها
بجملتها في الامكان فتفتقر الى المؤثر فمؤثرها اما نفسها او جزؤها او الخارج
والاقسام كلها باطلة اما الاول فلاستحالة تاثير الشيء في نفسه واللازم تقدمه على
نفسه وهو باطل كما تقدم واما الثاني فلانه لو كان المؤثر فيها جزؤها لزم ان يكون الشيء مؤثرا
في نفسه لان الجزء من جملتها ... علة ايضا فيلزم تقدمه على نفسه وعلة وجود ... نفيا
واما الثالث فلوجهين الاول انه يلزم ان يكون الخارج عنها
واجبا اذ الفرض ... اجتماع جملة الممكنات في تلك السلسلة فلا يكون
موجودا

ع

فاذن ذلک لا دو
الا الواجب لذاته انه لو کان عینها
بینهما فیلزم مطلوبنا الثانی ام خارج عنها
المؤثر فی کل واحد واحد منها تلک السلسلة لان الفرض ان کل
لزم اجتماع علتین علی معلول واحد شخصی وذلک لان الفرض ان کل واحد منهما
واحد من احاد تلک السلسلة موثر فی الحقیقة وقد فرض تاثیر الخارج فی کل واحد منهما
فیلزم اجتماع علتین علی معلول واحد شخصی وهو محال والالزم استغنائه عنهما حال احتیاجه الیهما فیجتمع
النقیضان وهو محال فبطل التسلسل مطلقا فثبت بطلان الدور والتسلسل فیلزم المطلوب وهو وجود واجب
الوجود تعالی
الفصل الثانی فی صفاته الثبوتیة وهی ثمانیة الاول انه تعالی قادر مختار لان العالم محدث لانه
کل جسم لا ینفک عن الحوادث اعنی الحرکة والسکون وهما حادثان لاستحالة بقائهما وما
وما لا ینفک عن الحوادث فهو محدث بالضرورة فیکون المؤثر فیه وهو الله تعالی قادرا مختارا لانه لو کان موجبا
لم یتخلف اثره عنه بالضرورة فیلزم اما قدم العالم او حدوث الله تعالی وهما باطلان
لما فرغ من اثبات الذات شرع فی اثبات الصفات وقدم الصفات الثبوتیة لانها وجودیة
والسلبیة عدمی والوجود اشرف من العدم والاشرف مقدم علی غیره وابتدأ بالبحث
عن القدرة ولذکر مقدمة تشتمل علی تصور مفردات یحتاج الیها
قادر المستدعا الصنع وهو الذی ان شاء فعل وان شاء ترک والاول ان البحث ان
فنقول القادر المختار هو الذی ان یفعل ویترک والفرق بینهما من وجوه الاول ان الموجب بخلافه
مع قصده وارادته والموجب بخلافه والفعل معا بالنسبة الی شیء واحد والموجب بخلافه
ممکنة الترک والفعل وکذا الثانی ان فعل المختار مسبوق بالعلم والقصد
والثالث ان فعل المختار بخلاف الموجب
ان فعل المختار

لو

یجوز تاخیره
عنه وفعل الموجب لا ینفک عنه
عنه کالشمس فی اشراقها والنار فی
احراقها والعالم کل موجود سوی الله تعالی والمحدث
هو الذی وجوده مسبوق بالغیر او بالعدم والقدیم بخلافه والجسم
هو المتحیز الذی یقبل القسمة فی الجهات الثلث الطول والعرض والعمق والحیز والمکان
هو الفراغ المتوهم الذی یشغله الجسم والحصول والحرکة هی حصول الجسم فی مکان بعد ان
شیء واحد وهو القضاء المتوهم الذی یشغله الجسم اذا تقرر هذا فنقول الجسم کان العالم محدثا کان المؤثر فیه موجدا
والسکون هو حصول الثانی فی مکان الاول اذا تقرر هذا فنقول انما کان العالم محدثا یلزم منه اختیار الصانع واما بیان دعوی
مختار افنقول دعوای بان الاول ان العالم محدث لانه الثانی انه یلزم منه اختیار الصانع وذلک اما اجسام او
الاول فلان المراد بالعالم عند المتکلمین هو السموات والارض وما بینهما وذلک اما الاجسام او
اعراض وکلاهما حادثان اما الاجسام فلانها لا تخلو عن الحرکة والسکون فلان کل جسم لا بد
لا یخلو عن الحوادث فهو حادث اما انها لا تخلو عن الحرکة والسکون فلان کل جسم لا بد
فی مکان ضرورة وح اما ان یکون لابثا فیه وهو السکون او منتقلا عنه وهو المتحرک اذ لا واسطة
بینهما بالضرورة واما انهما حادثان فلانهما مسبوقان بالغیر ولا شیء من القدیم بمسبوق
بالغیر فلا شیء من الحرکة والسکون بقدیم فیکونان حادثان اذ لا واسطة بین القدیم و
الحادث واما انهما مسبوقان بالغیر فلان الحرکة عبارة عن الحصول الاول فی المکان
الثانی فیکون مسبوقا بالمکان الاول والسکون عبارة عن الحصول الثانی
فی المکان الاول فیکون مسبوقا بالحصول الاول الصادق واما ان
کل ما لا یخلو عن الحوادث فهو حادث فلانه لو لم یکن
حادثا لکان قدیما وح اما ان
یکون معه فی
القدم

فنزيل ذلك
الحوادث اللازمة له اولا
يكون فان كان الاول لزم اجتماع القدم وان كان
والحدوث بمعنى في الشيء الواحد وهو ممتنع وان كان
الثاني يلزم بطلان ما علم ضرورة وهو امتناع انفكاك الجسم عن الحوادث
هو محال اما الاول فلان الاعراض فلانها محتاجة في وجودها الى الاجسام والمحتاج الى المحتاج تارة
اولى بالحدوث واما بيان الدعوى الثاني فهو ان المحدث لما اتصف بما يقتضي العدم
وبالوجود اخرى كان ممكنا فيفتقر الى المؤثر فان كان المؤثر مختارا فهو المط وان كان موجبا لم يتخلف اثره عنه
فيلزم قدم اثره لكن ثبت حدوثه فيلزم حدوث المؤثر للتلازم وكلا الامرين محال فتعين انه لو كان الله
موجبا لزم اما قدم العالم او حدوث الله تعالى وكلاهما محالان فثبت انه تعالى قادر مختار
وقدرته تتعلق بجميع المقدورات لان العلة المحوجة هي الامكان وهي نسبة ذاته
وهو المط وقدرته عامة لما ثبت كونه تعالى قادرا على الكل الى الجميع
الى الجميع بالسوية فيكون قادرا على الجميع قالوا الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
في بيان عموم قدرته وقد نازع فيه الحكماء حيث قالوا الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والقبيح
والثنوية حيث زعموا انه لا يقدر على الشر والنظام حيث اعتقد انه لا يقدر على القبيح
والبلخي حيث منع عن قدرته على مثل مقدورنا والجبائيان حيث احالا قدرته على عين
مقدورنا والحق خلاف ذلك كله والدليل على ما ادعيناه انه قد انتفى المانع بالنسبة
الى ذاته وبالنسبة الى المقدور فيجب التعلق العام واما بيان الاول فهو ان
المقتضي لكونه قادرا هو ذاته ونسبتها الى الجميع متساوية
لتجردها فيكون مقتضاها متساوي النسبة وهو المط واما الثاني فلان
المقتضي لكون الشيء مقدورا

هو امكانه
والامكان مشترك
بين الكل فيكون صحة المقدورية ايضا
مشتركة وهو المط واذا انتفى المانع بالنسبة الى
القادر وبالنسبة الى المقدور وجب التعلق العام وهو المط
واعلم انه لا يلزم من التعلق الوقوع بل الواقع بقدرته هو البعض وان كان قادرا
على الكل والاثنا عشرية وافقونا في عموم التعلق وادعوا عموم الوقوع وسياتي بيان ذلك
ان شاء الله تعالى الثانية انه تعالى عالم لانه فعل الافعال المحكمة وكل من هذا ذلك فهو عالم بالضرورة
في صفاته الثبوتية كونه عالما والعالم هو الذي ينكشف الاشياء عليه بحيث يكون حاضرة غير غائبة
عنه والفعل المحكم المتقن هو المشتمل على امور غريبة والمستتبع لخواص كثيرة والدليل على
كونه تعالى عالما وجهان الاول انه تعالى مختار وكل مختار عالم اما الصغرى فقد تقدم
بيانها واما الكبرى فلان فعل المختار تابع لقصده وارادته ويستحيل قصد شيء
دون العلم به الثاني انه فعل الافعال المحكمة المتقنة وكل من كان كذلك فهو عالم اما
اما انه فعل الافعال المحكمة فذلك ظاهر لمن تدبر في مخلوقاته اما في السماوات
فيما يترتب على حركاتها من خواص الفصول وكيفية تضعيف الشمس والامور
وهو مبين في فنه ومن الارضية فيما نظر من حكمة المركبات الثلث والانسان
الغريبة الخاصة فيها والخواص العجيبة المشتملة عليها ولو لم يكن الا في خلق
نفسه والحكمة المودعة في انشائه وترتيبه لقوله سبحانه وتعالى اولم يتفكروا
في المنافع كلها الى الفهم ما خلق الله السماوات والارض الا
بالحق فان في العجايب المودعة في بنية
الانسان ان اكل عضو
من اعضائه

لذوى

اربع جاذبة ويكتب لهما ان
واضمه ودافعه لما الجاذبة فتقسم الى جاذبة تجذب
البدن لما كان دائما في التحلل وماسكة فلان الغذاء المجذوب لينضج والعضو ايضا يصلح ان
بدل ما يتحلل منه واما الماسكة فلان الغذاء لا بد من ماسك ريثما تفعل فيه الهاضمة واما الهاضمة فلانها تغير الغذاء الى ما يصلح ان
ينضج فلابد مما يمسك ريثما تفعل فيه الهاضمة فتدفع الغذاء القابل لما تفعله الهاضمة بعضو اخر والا
يكون جزءا للمغتذي واما الدافعة فهو لدفع زوال الامور وتدبيرها
وعلمه تعالى يتعلق بكل معلوم لان نسبة
الافعال المحكمة المتقنة فعالم فهو يعلم تعالى حي يصح ان يعلم كل معلوم فيجب له ذلك لاستحالة
نسبة جميع المعلومات اليه ولانه تعالى حي يصح ان يكون معلوما واجبا كان او ممكنا قديما كان او حادثا
الباري تعالى عالم بكلها يصح على وجه جزئي [illegible] تغيره ما يستلزم تغير العلم
الى غيره
خلافا للحكماء حيث منعوا علمه بالجزئيات على وجه جزئي الا بالعلم الذاتي والدليل على ما قلناه انه يصح ان
الذاتي قلنا التغير هو التعلق الاعتباري لا العلم الذاتي والدليل على ما قلناه انه يصح ان يعلم كل معلوم
يعلم كل معلوم فيجب له ذلك لانه يصح ان يعلم فلانه حي وكل حي يصح ان يعلم كل
ولنسبة الصحة الى جميع ما عداه نسبة متساوية فيتساوى نسبة المعلومات اليه تعالى وانه
تعالى صفات ذاتية والصفة الذاتية اذا صحت وجبت والا
ويصح ان يوجب له فلان صفاته تعالى مفتقرا في علمه الى غيره وهو محال
افتقر في اتصافه بها الى الغير فيكون الباري تعالى قادرا عالما فيكون حيا والصفات الثبوتية
انه تعالى حي لانه قادر عالم وقال الحكماء وابو الحسين البصري
كونه تعالى حيا عبارة عن صحة
القادرة

بالقدرة
والعلم وقال الاشعرية
صفة زائدة مغايرة لمبدا الصحة والحق
انه الاصل عدم الزائد والباري تعالى ثابت انه قادر مختار عالم
فيكون حيا وهو المط
انه تعالى مريد وكاره لان تخصيص الافعال
بالايجاد في وقت دون وقت اخر لا بد له من مخصص وهو الارادة ولانه تعالى امر ونهى
اتفق المسلمون كافة على وصفه بالارادة واختلفوا في
وقال ابو الحسين البصري معناها عبارة عن علمه بما في الفعل من المصلحة الداعية الى ايجاده وقال
معناها تعالى ابو الحسين البصري معناها عبارة عن علمه بما في الفعل من المصلحة الداعية الى ايجاده وقال
وقال النجار معناه انه غير مغلوب ولا مكره فمعناها انه ليس بساه ولا مكره فهو تعالى فليس ارادة
وقال البلخي هي في افعاله علمه بها وفي افعال غيره امره بها فان اراد العلم المطلق فليس ارادة
كما سياتي وان اراد العلم المقيد بالمصلحة فهو كما قال ابو الحسين واما الامر فهو يستلزم
للارادة لا نفسها وقالت الاشاعرة وجماعة من المعتزلة انها صفة زائدة على ذاته مغايرة للقدرة
والعلم مخصصة للفعل ثم اختلفوا فقالت الاشاعرة ذلك الزائد معنى قديم وقالت المعتزلة
والكرامية انها معنى حادث والكرامية قالوا هو قائم بذاته تعالى والمعتزلة قالوا لا في محل
وسياتي بطلان الزيادة فالحق ما قاله ابو الحسين والدليل على ثبوت الارادة
منع وجهين الاول ان تخصيص الافعال بالايجاد في وقت دون وقت
اخر وعلى وجه دون اخر مع تساوي الاوقات
والاحوال بالنسبة الى الفاعل
والقابل

لا يدوم
مخصص فذلك المخصص
اما القدرة الذاتية فنسبتها متساوية
فليست صالحا للتخصيص ولا اثبات هنا التأثير
والايجاد مع غير مرجح واما العلم المطلق فذلك تابع للتعيين الممكن
وتقرر صدوره فليس مخصصا والا لكان متبوعا واما في الصفات [illegible]
انما ليست صالحا للتخصيص فاذن المخصص هو علم خاص فيقتضي لتعيين الممكن ووجوب
صدوره وهو العلم باشتماله على مصلحة لا يصح الا في ذلك الوقت او على ذلك الوجه وذلك هو الارادة
وهو المطلوب الثاني انه تعالى امر بقوله اقيموا الصلوة ونهى بقوله ولا تقربوا الزنا والامر بالشيء يستلزم
ارادته ضرورة والنهي عن الشيء يستلزم كراهته ضرورة فالباري تعالى مريد وكاره وهو المط فاثبتنا
الاولى كراهته تعالى عبارة عن علمه باشتمال الفعل على المفسدة الصارفة عن ايجاده كما ان ارادته
عبارة عن علمه باشتمال الشيء على المصلحة الداعية الى ايجاده الباعثة ارادته ليست زائدة على ما ذكرناه والا
لكانت اما معاندة بما كان الآثار عقيبه فيلزم تعدد القدماء او حادثة اما في ذاته فظاهر ليت
الكرامية فيكون محلا للحوادث وهو باطل كما سيأتي واما في غيره فيلزم رجوع حكم
الى الغير لا اليه واما لا في محل كما تقول المعتزلة ففيه وان الاول يلزم منه التسلسل
اذ الحادث مسبوق بارادة المحدث ثم اذن حادثة فتنقل الكلام وتسلسل الثاني
استحالة وجود صفة لا في محل الخامس انه تعالى مدرك لانه حي
فيصح ان يدرك وقد ورد القرآن بثبوته له فيجب
اثباته له قد دلت الدلائل
النقلية على الصفة نعم

بالادراك

بالادراك
وهو زائد على العلم فانا نجد
تفرقة ضرورية بين علمنا بالسواد والبياض
والصوت الهائل وبين ادراكنا لها وتلك الزيادة يمتنع والا
الى تأثير الحاسة لكن قد دلت الدلائل العقلية على استحالة الجسم والالات
عليه تعالى فيستحيل ذلك الزائد عليه فادراكه هو علمه بالمدركات والدليل على صحته
الاضافة هو ما مر اعني كونه تعالى عالما بكل المعلومات نعم كونه حيا فيصح ان يدرك وقد ورد
القرآن بثبوته له فيجب اثباته له فادراكه هو علمه بالمدركات وذلك هو المط السادس انه تعالى قديم ازلي
باق ابدي لانه واجب الوجود فيستحيل عدمه السابق واللاحق عليه هذه صفات ايجابية لازمة
لوجوب وجوده فالقديم والازلي هو المصاحب لجميع الازمنة المحققة والمقدرة بالنسبة
الى جانب الماضي والباقي هو المصاحب لجميع الازمنة والابدي هو المصاحب لجميع
الازمنة المحققة كانت او مقدرة بالنسبة الى المستقبل والسرمدي يعم الجميع والدليل على
هو انه قد ثبت انه واجب الوجود فيستحيل عليه العدم مطلقا سواء كان سابقا او لاحقا
تقدير ان لا يكون قديما ازليا ولا حقا على تقدير ان لا يكون باقيا ابديا واذا استحال
العدم المطلق عليه ثبت قدمه وازليته وبقاؤه وسرمديته وهو المط
السابعة انه تعالى متكلم بالاجماع والمراد بالكلام الحروف والاصوات المسموعة المنتظمة و
معنى انه متكلم انه يوجد الكلام في جسم من الاجسام
وتفسير الاشاعرة غير معقول
من جملة صفاته تعالى كونه متكلما

وقد اجمع
المسلمون على ذلك و
اختلفوا بعد ذلك في مقامات اربع
الاول في الطريق الى ثبوت هذه الصفة فقال الاشاعرة العقل و
هو العقل وقالت المعتزلة هو السمع وهو الحق لعدم الدليل العقلي وثبوت تواتره عن الانبياء
وما ذكروه دليلا فليس بتام وقد اجمع الانبياء على ذلك وثبوت تواتره عنهم بانه متكلم
عليه فيجب اثباته الثاني في ماهية كلامه فزعم الاشاعرة انه معنى قائم بذاته يعبر عنه بالعبارات
المختلفة المتغيرة المغاير للعلم والقدرة وليس بحرف ولا صوت ولا امر ولا نهي ولا خبر
ولا استخبار ولا غير ذلك من اساليب الكلام وقالت المعتزلة والكرامية والحنابلة هو
الحروف والاصوات المركبة تركيبا مفهوما والحق الاخير لوجهين الاول ان اهل اللغة
الحروف والاصوات ما ذكرناه ولذلك لا يتصفون بالكلام ومن لم يتصف بذلك
اوهام العقلاء وهو ما ذكروه غير متصور فان المتصور اما قدرة التي
كالساكت والاخرس الثاني ان ما ذكروه غير متصور او العلم وقالوا هو
غيره وباقي الصفات وقد قالوا هو غيرها واذا لم يكن متصورا لم
يصح اثباته اذ التصديق مسبوق بالتصور الثالث فيما يقوم به
الصفة فالاشاعرة قالوا انه قائم بذاته تعالى واما القائلون
بالحروف فقد اختلفوا فقالت الحنابلة والكرامية انه قائم بذاته
تعالى تعالى عما يقولون وقالت المعتزلة انه المتكلم بالحروف والاصوات وهو
الحق بانه قائم بغيره لا بذاته

الكلام في الشجرة فيجعل الكلام
وهو علو ومعنى انه متكلم انه يفعل الكلام في جسم
لا قائم به الكلام والدليل على ذلك انه ممكن وما ذكروه فممنوع و
انه تعالى قادر على كل الممكنات فامتنع قيام الكلام بالهواء الذي يقوم
النفخ به وجهين الاول انه لو كان المتكلم من قام به الكلام لكان الهواء متكلما لقيام
الحروف والصوت به متكلما وهو باطل لان اهل اللغة لا يسمون المتكلم الا من فعل الكلام
لا من قام به الكلام ولهذا كان الصدا غير متكلم وقالوا تكلم الجن على لسان المصروع
ان الكلام المسموع من المصروع فاعله الجن الثاني ان الكلام لو كان المعنى فقد يلزم التوقف
الحروف والاصوات ولا يجوز قيامها بذاته تعالى والا لكان ذا حاسة وهو باطل الرابع
وجودها على وجود آلتيهما ضرورة فيكون الباري تعالى ذا حاسة وهو باطل والمحال يلزم تقدم الحروف و
في قدمه وحدوثه فقالت الاشاعرة بقدمه والمعتزلة بحدوثه والحق انه لو كان قديما لزم
قالت المعتزلة بالحدوث وهو الحق لوجوه الاول انه لو كان قديما لزم
تعدد القدماء وهو باطل لان القول بالقدم غير الله تعالى كفر بالاجماع ولهذا
كفرت النصارى لاثباتهم قدم الاقانيم الثاني انه مركب من الحروف
والاصوات التي يعدم السابق منها بوجود اللاحق والقديم لا يجوز عليه العدم
الثالث انه لو كان قديما لزم الكذب عليه تعالى وهو مستند الى ان
واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلانه اخبر
بانا ارسلنا

١٤

نوع في ... سلاذ

الازل وهلم جرا

لا سابق مع الازل فيكون كذبا الربع

انه يلزم منه العبث في قوله تعالى اقيموا الصلوة

واتوا الزكوة اذ لا تكليف في الازل والعبث قبيح فيمتنع عليه تعالى

الخامس قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون

والذكر هو القرآن لقوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وقوله تعالى وانه لذكر لك ولقومك وصف

بالحدوث فلا يكون قديما فقول المصنف في تفسير الاشاعرة غير معقول اشارة

الى ما ذكرناه في هذه المقامات الاربع انه تعالى صادق لان الكذب قبيح بالضرورة

لانه نقص والله تعالى منزه عنه لاستحالة النقص عليه من صفاته الثبوتية

كونه تعالى صادقا والصدق هو الخبر المطابق والكذب هو الخبر

الغير المطابق لانه لو لم يكن صادقا لكان كاذبا وهو باطل لان الكذب قبيح ضرورة وايضا الكذب نقص والباري تعالى

فيلزم اتصاف الباري بالقبيح وهو باطل

الفصل الثالث في صفاته السلبية وهي سبعة الاول

منزه عن النقص

انه تعالى ليس بمركب والا لكان مفتقرا الى اجزائه والمفتقر ممكن

نوع من صفات الثبوتية شرع في الصفات السلبية ويسمى الاول صفات

الاكرام والثانية صفات الجلال وان شئت كان مجموع

صفاته صفات الجلال فان اثبات قدرته باعتبار سلب العجز عنه

واثبات العلم

سلب الجهل عنه

وكذا باقي الصفات ومنع

الحقيقة المعقول الثاني صفاته تعالى ليس

والاضافات واما كنه ذاته وصفاته فمحجوب عن نظر

العقول والعلم بها هو الا هو وقد ذكر المصنف مناسبة الاولى التي

ليس بمركب والمركب هو ما له جزء ونقيضه البسيط وهو ما لا جزء له ثم التركيب قد يكون خارجيا

كتركيب الاجسام من الجواهر وقد يكون ذهنيا كتركيب الماهيات والحدود مع الاجناس والفصول

والمركب مطلقا مفتقر الى جزئه لامتناع تحققه وتحصيله خارجا وذهنا بدون جزئه وجزؤه

لا يسلب عنه فيقال الجزء ليس بكل وهو سبيل على الشيء فهو مغاير له فيكون المركب مفتقرا الى

الغير فيكون ممكنا فلو كان الباري تعالى ...

الثانية انه ليس بجسم ولا عرض والا لافتقر الى المكان ولا يمتنع انفكاكه عن الحوادث

فيكون حادثا وهو ممتنع الباري تعالى ليس بجسم خلافا للمجسمة والجسم هو ما له طول

وعرض وعمق والعرض هو الحال في الجسم والوجود ... والدليل على ذلك

ليس بجسم ولا عرض من وجهين الاول انه لو كان احدهما لكان ممكنا واللازم

باطل فالملزوم مثله وبيان الملازمة انا نعلم ضرورة ان كل جسم فهو مفتقر

الى المكان وكل عرض مفتقر الى المحل والمكان والمحل غيرهما

فيفتقران الى غيرهما والمفتقر الى غيره ممكن فلو كان الباري تعالى

١٦

عرضا لكان حادثا وبعد جسما او
تح وبيان الملازمة ان كل ما يحلو ام الحوادث فهو
لا يخلو عن الحوادث وقد تقدم بيانه فلو كان الباري جسما لكان حادثا واللازم باطل
ولا يجوز ان يكون في مكان وفي جهة لافتقاره اليه ولا في جهة من الجهات المتصورة والمعقول
حادث وقد تقدم بيانه وفي جهة خلافا للنصارى وجميع النقص فهو حادث والاثم
فيجمع النقصان وجوه
هذا وصفان يستلزمان الاولى انه ليس في التبعية فان اراد وهذا العرض والاثبات
اليها والاثم يحكم عليه بالنفي
في الخلو حيوقيام موجود بموجود على سبيل التبعية فان اراد وعمت الكبرى
الواجب وجوه قبح وان اراد وا غيره فلا بد من تصوره او لا ثم يحكم عليه بالنفي او الكان في الجهة
التنزيه انه تعالى ليس في جهة الفوقية لما تصوره واما الظواهر والمتعلقة بالتحيز والتقلبية
انه تعالى في جهة الفوقية عنها فلا يجار فيها اوسع اقتداره اليها فلكون العقلية على امتناع الجهة
اما مع استغنائه عنها فلا يجار فيها او مع افتقاره اليها فيلزم لما دلت الدلائل العقلية على امتناع الجهة
تاويلات وبعلماء مذكوره في مواضعها لانه لما دلت الدلائل العقلية والاتجتمع النقيضان
ولو احتجوا عليه وجب تاويل غيرها لاستحالة العمل بها والا لزم اجتماع النقيضين اصلح ففي
او الترك لهما والا لزم ارتفاع النقيضين او العمل باحدهما والغاء الآخر وهو اطراح النقل
العقل والاثم الرابع وهو العمل بالنقل واطراح العقل
الامر الرابع وهو العمل بالنقل

ولا يصح عليه الالم
اللذة لان الشارع لم يرد بذلك بل الامر بالعكس
اللذة واللذة ادراك الملائم من حيث انه ملائم والالم ادراك المنافر من حيث هو منافر
الا على تعريف وقد تعالى فيها اللذة ادراك الملائم من حيث انه ملائم
والالم وجود ادراك المنافي من حيث انه منافر لتعريف فالاول باطل
يكونان عقليين فان كان جسما وان كان من غير جسم وادراكه تعالى
اما الالم فهو مستحيل عليه تعالى اجماعا من العقلاء وان العجز عن الكمال نقص
فكذلك لانهما من توابع المزاج والمزاج مستحيل عليه تعالى اتصف بكمال
اشتهار انه تعالى مكلما وصاحب الياقوت منها الان الباري لا يعلم بادراك
النقص عليه ومع ذلك فهو مدرك لذاته وكماله فيكون ابتهاجه بعظم
ولا تعزا اللذة الاذلك ولذا المتكلمون فقد اطلقوا القول بنفي اللذة عنه تعالى
ولا يجيء ذلك ولعدم وروده ذلك في الشرع والشرع الشريف فان صفاته تعالى
نفي اللذات العقلية والعدم التوقيف بها الا باذن منه لانه وان كان جائزا في
واسماؤه توقيفية لا يجوز لغيره التعبير عنها الا باذن منه وحيث لا يعتبر
العقل لكنه ليس من الادب لجواز ان يكون غير جائز من جهة لا نعلمها اما
الاتحاد وقد نقل عليه بمعنين مجازي وحقيقي
الاشياء والاتحاد مطلقا بغيره لامتناع الاتحاد
المجازي فهو صيرورة الشيء شيئا آخر كما يقال صار الماء هواء او
بغيره ... غيره اضافة في شيء آخر كالماء صار الماء هواء او
باضافة

١٨

فقال صار الدار بعينها كما مر
الا اليه واما بالتحقيق فهو صيرورة الاول بعينه ثانيا
واحدا موجودا او الفرد هذا فاعلم ان الاول يستحيل عليه تعالى
قطعا لاستحالة الكون والفساد عليه تعالى واما الثاني فقد قال بعض الفضلاء
انه ايضا يستحيل فانهم قالوا التحدث لا هوية البارى تعالى مع ما سواه غيره فان عنوا
فلا بد في تصوره او لانهم يحكم عليه وان عنوا ما ذكرناه فهو باطل قطعا لان الاتحاد يستحيل
اثباته لغيره اما بشرتها فهو ان التحدين بعد اتحادهما ان بقيا موجودين فلا اتحاد لانهما اثنان لا واحد
وان عدما معا فلا اتحاد بل وجد ثالث وان عدم احدهما فلا اتحاد ايضا لان المعدوم لا يتحد بالموجود
الثالثة انه تعالى ليس محلا للحوادث لامتناع انفعاله في غيره وامتناع النقص عليه
الثالثة انه تعالى لو كان محلا للحوادث باعتبار ان احدهما بالنظر الى تعلق
بالموجود اعلم ان صفاته تعالى على الصفات وهي بعد الاعتبار
النقص عليه والعلم الذاتي الى غير ذلك وهي بالمعلوم والعلم بالمعلوم ونحوها
القدرة الذاتية والعلم الذاتي لا يتعلق القدرة بالمقدور والعلم بالمعلوم متعلقات وتعلق به
الصفات مقتضيات لها لكونها امور اعتبارية اضافية متغايرة بحسب تغير المتعلقات
لا نزاع في كونها امور اعتبارية انها حادثة متجددة بحسب تجدد المتعلقات
اما باعتبار الاول فزعمت الكرامية ان الانسان صار قادرا ولم يكن عالما
فالوا انه لم يكن قادرا في الازل ثم صار قادرا وفيما ذكره
صار عالما والحق خلافه فان المتجدد هو التعلق الاعتباري فان
عنوا ذلك فنعم

والا فباطل
لوجهين الاول لو كان صفاته تعالى بغيره والازم
حادثة متجددة لزم انفعاله تعالى في غيره ووجهين الاول ان الصفة
باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة في الاولى وحدوث الصفة الثاني ان حدوث الصفة لغيره يستحيل عليه
ذاتية يتجدد ما يستلزمه لتغير الذات وانفعالها وهو يستلزم الانفعال المحال وتغيره يستحيل له
تستلزم حدوث قابلية في المحل لها وهو المطلوب الثاني ان صفاته تعالى صفات كمال الا
والانفعال المحال فلا يكون صفاته حادثة لزم خلوه في الازل عن الكمال وخلوه عن الكمال نقص تعالى الله عنه
النقص عليه فلو كانت حادثة متجددة لزم خلوه في الازل عن الكمال والكمال لان كل ما يرى وجه لانه لا يقع عليه تعالى
الرابعة انه تعالى يستحيل عليه الرؤية لان كل ما يرى لا بد ان يكون في جهة المقابلة والكرامية جوزوا
بالضرورة فيكون جسما وهو ممتنع والقول تعالى لن تراني يدل على التجرد ودهب المجسمة
ذهب الحكماء والمعتزلة الى استحالة رؤيته بالبصر لتجرده وقالوا الضحى زوج
رؤيته بالبصر مع المواجهة واما الاشاعرة فاعتقدوا التجرد وقالوا بالرؤية الانطباع او خروج
وخالفوا جميع العقلاء وتخذ بعضهم وقال ليس المراد بالرؤية بعضهم معنى الرؤية
الشعاع بل الحالة التي تحصل من رؤية الشيء بعد حصول العلم به وقال بعضهم ان
هو ان ينكشف لعباده المؤمنين في الاخرة انكشاف البدر المنير والحق انه
عنوا بذلك الكشف التام وهو مسلم فان العارف تصير لهم
القسم ضرورية والا فلا تصور بشيء الا الرؤية
وهو باطل عقلا ونقلا وسمعا
عقلا فلانه لو كان

ربنا لکان
فی جهة فیکون جسما وهو باطل
لما تقدم بیان الاول وان یکون مرئیا بالمرآة ... الا و
فی حکم المقابل کالصورة فی المرآة وذلک ضروری ونظر او
فی حکمه فهو فی جهة فلو کان الباری تعالی مرئیا لکان فی جهة واما السمع فالوجوه الاول
ان یعبر عما سأل الرؤیة اجیب بلن ترانی ولن لنفی التأبید تعالی عن اهل اللغة واذا لم یره موسی
فلم یره غیره بطریق الاولی الثانی قوله تعالی لا تدرکه الابصار وهو یدرک الابصار تمدح بنفی
ادراک الابصار فیکون اثباته نقصا الثالث انه تعالی استعظم طلب رؤیته ورتب الذم
والوعید فقال الله تعالی فقد سألوا موسی اکبر من ذلک فقالوا ارنا الله جهرة فاخذتهم
الصاعقة بظلمهم وقال الذین لا یرجون لقاءنا لولا انزل علینا الملائکة او نری
ربنا لقد استکبروا فی انفسهم وعتوا عتوا کبیرا الرابع فی نفی الشریک
عنه للسمع والتمانع فیفسد نظام الوجود ولاستلزامه الترکیب ... الواجبین
فی کونهما واجبی الوجود فلابد من ممیز اتفق المتکلمون والحکماء علی سلب
الشریک عنه تعالی لوجوه الاول الدلائل السمعیة الدالة علیه واجماع الانبیاء علیه
وهو حجة لان العدم توقف صدقهم علی ثبوت الوحدانیة الثانی دلیل المتکلمین
ویسمی دلیل التمانع وهو ماخوذ من قوله تعالی لو کان
فیهما آلهة الا الله لفسدتا وتقریره
انه لو کان معه شریک لزم

فساد نظام ذلک
الوجود وهو باطل بیان ذلک
انه لو تعلقت ارادة احدهما بایجاد
جسم متحرک فلا یخلو اما ان یمکن للاخر ارادة سکونه فیجب
او لا فان امکن فلا یخلو اما ان یقع مرادهما فیلزم اجتماع النقیضین
او لا یقع مرادهما فیلزم خلو الجسم عن الحرکة والسکون او یقع مراد احدهما
فقط وان احدهما الترجیح بلا مرجح وثانیهما عجز الاخر وان لم یمکن للاخر ارادة سکونه
فیلزم عجزه اذ لا مانع الا تعلق ارادة ذلک الغیر لکن عجز الاله والترجیح بلا مرجح فیلزم فساد
نظام الوجود وهو محال ایضا الثالث دلیل الحکماء وتقریره انه لو کان فی الوجود
واجبا وجود لزم امکانهما وبیان ذلک انهما اشترکا فی وجوب الوجود فلا
یخلو اما ان یتمیزا او لا فان لم یتمیزا لم یحصل الاثنینیة وان تمیزا لزم ترکیب
واحد منهما مما به المشارکة ومما به الممایزة وکل مرکب ممکن فیکونان ممکنین هف
الخامس فی نفی المعانی والاحوال عنه تعالی لانه لو کان قادرا بقدرة او عالما
بعلم او غیر ذلک لافتقر فی صفاته الی ذلک المعنی فیکون ممکنا هف بعض الصفات
ذهب الاشاعرة الی انه تعالی قادر بقدرة وعالم بعلم وحی بحیاة الی غیر ذلک من الصفات
وهی معان قدیمة زائدة علی ذاته قائمة بها وقالت البهشمیة انه تعالی
مساو لغیره فی الذوات ویمتاز بحالة تسمی الالوهیة
وتلک الحالة توجب له احوال
اربعة هی القادریة
والعالمیة

والحنفية
الوجودية والحال عندهم
صفة لموجود لا توصف بالوجود ولا
بالعدم والباري تعالى قادر باعتبار تلك القادرية
وعالم بتلك العالمية الى غير ذلك من الصفات وقال الحكماء والمحققون من
المتكلمين انه تعالى قادر لذاته وعالم لذاته الى غير ذلك من الصفات وتصور بعض
الزيادة من قولنا ذات عالمة وقادرة فتلك امور اعتبارية زائدة في الذهن لا في الخارج ولا تحقق لها
انه لو كان قادرا بالقدرة او قادرية وعالما بعلم او عالمية الى غير ذلك من الصفات لزم
افتقار الواجب في صفاته الى غيره لان تلك المعاني والاحوال مغايرة لذاته قطعا وكل مفتقر
الى غيره ممكن فلو كانت صفاته زائدة على ذاته لكان بحيث يفتقر في وجوده دون غيره مطلقا الا في ذاته وانه
غير ليس يحتاج الى غيره لان الوجوب يحتاج الى غيره مطلقا في مجموع
من صفاته السلبية كونه ليس يحتاج الى غيره واستغناؤه مطلقا عن الباري تعالى
غيره اليه
صفاته وذلك لان الوجوب الوجود الثابت له تعالى عند
ما عداه فلو كان يحتاج لزم افتقاره فيكون ممكنا وجوده وذاته من ذاته
مستغن عن جميع ما عداه والكل يحتاج في وجوده
الفصل الرابع في العدل وفيه مباحث الاول العقلاء قاطبة
بالضرورة ان من الافعال ما هو حسن كرد الوديعة والاحسان وبعضها ما هو قبيح
والصدق النافع وبعضها ما هو قبيح كالظلم والكذب الضار
جوده

ولهذا حكم بما يلحق
بجواز نفي الشرائع لتقبيح العقل فعلا
والحكماء الهند والانبياء قبح الكذب وحسن الصدق والشرع
لا نفيا يستعمل الانتفاء وقبح الكذب وحسن الصدق الشرع وحيث العدل والارادة لعقد
كما فرع من مباحث التوحيد شرع في مباحث العدل ولما توقف ذلك على معرفة الحسن
ترتيب البارئ عن فعل القبيح والاخلال بالواجب ولا ان يكون له وصف زائد على
والقبح العقليين قدم البحث فيه واعلم ان الفعل ضرورة التصور وهو اما ان يكون
او لا والثاني كحركة الساهي والنائم والاول اما ان يتعلق بفعله من ذلك الزائد والاول
وهو المدرك لفعله فان تساوى فعله وتركه فهو المباح او لا والثاني فاما ان ترجح
والقبح العقليين ... فهو الواجب او مع جواز تركه فهو المندوب او
والثاني انه كما ان الفعل الراجح اما ان يكون مع المنع من تركه وهو الواجب او
وهو المكروه وان ترجح فعله فاما مع المنع من الترك وهو الاول لكونه صفة كمال كقولنا العلم
المكروه وان ترجح تعالى ان على الشرع الاول كون الشيء ملائما للطبع كما يستلذ او منافرا له
هذا فاعلم ان الحسن والقبح يقال لمعان ثلاثة الاول كون الشيء صفة كمال كقولنا العلم
صفة نقص كقولنا الجهل قبيح الثاني كون الشيء ملائما للطبع او منافرا له
الثالث كون الحسن ما يستحق على فعله المدح عاجلا والثواب آجلا والقبيح ما يستحق على فعله
الذم عاجلا والعقاب آجلا والاخلاف في كونهما عقليين بالاعتبارين الاولين
بالاعتبار الثالث فاختلف المتكلمون فيه فقالت الاشاعرة ليس في العقل ما يدل
على الحسن والقبح بهذا المعنى بل الشرع فما حسنه فهو الحسن وما قبحه فهو القبيح
قالت المعتزلة والامامية في العقل ما يدل على ذلك فالحسن حسن
في نفسه والقبيح قبيح في نفسه سواء حكم الشارع
بذلك اولا وهو اما
لوجوه

ولا اقول نعم
ضرورة حسن بعض الافعال والاحسان ورد
كالصدق النافع والانصاف وقبح بعض كالكذب الضار
الوديعة وانقاذ الهلكى وامثال ذلك مع عدم تحاكم الشرع ولذلك كان بينا
والظلم والاساءة غير مستحقة وامثال ذلك لشخص ان صدقت فلك دينار وان كذبت
الحكم المذكور او في جبلة الانسان فانا اذا فرضنا الصدق النافع لو كان من الحكيم والقبح
فلك دينار وسكوت الامران بالنسبة اليه فانه يجزم وعقله بميل الى الصدق الثاني لو كان
لا غير لزوم ان لا يتحققا بدونه واللازم باطل فالملزوم مثله اما بيان الملازمة فلان الشرع كالملاحدة
شرط ضرورة اما بيان بطلان اللازم فلان من لا يعتقد الشرع والحكماء
السمع يعتقدون حسن بعض الافعال وقبح بعض الافعال من غير توقف فيه ذلك فلو كان
انعلم بالشرع هاهنا حكمه هؤلاء الثالث انه لو انتفى الحسن والقبح العقليان انتفى الحسن والقبح
واللازم باطل اتفاقا فكذا الملزوم وبيان الملازمة بانتفاء قبح الكذب من الشارع اذ
العقلاء يحكم بقبح ولم يقبح كذب نفسه واذا انتفى قبح الكذب عنه انتفى الوثوق
بحسن ما يخبر بحسنه وقبح ما يخبر بقبحه التالي وانا فاقول لا الضرورة
فاخشينا لذلك الفرق الضروري بين سقوط الانسان من سطح وتردده
الدرج والامتناع تكليفنا بشيء فلا عصيان ولا قبح ان يخلق
الفعل فينا ثم يعذبنا عليه وللسمع
ذهب ابو الحسن الاشعري

ومع بعضهم الى ان
الافعال كلها واقعة بقدرة الله تعالى خلقا
وانا الافعال للعبد اصلا وقال بعض الاشعرية ان لقدرة العبد تاثيرا في الفعل عقيبه
الفعل مع الله والعبد الكسب وفسر والكسب بانه كون الفعل متعلق الدعاء
معصية وقال بعضهم معناه ان العبد اذا صمم العزم خلق الله تعالى الفعل عقيبه والكسب الذي ذكروه كلها واقعة
المعتزلة والزيدية والامامية ان الافعال الصادرة من العبد وصفاتها والكسب الذي ذكروه الاول انا
بقدرة العبد واختياره وانه ليس بمجبور على فعله بل ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل وهو الحق لوجوه الاول
بحد تفرقة ضرورية بين صدور الفعل منا تابعا للقصد والداعي كالتناول والنزول عن الدرج وبين
صدور الفعل لا لذلك كالسقوط من السطح ما مع القادر وقع الفعل فانا نقدر على الترك
في الاول دون الثاني فلو كانت الافعال باسرها واقعة بقدرة الله تعالى لم يمكن ذلك
الفرق حاصل فلو كان الثاني فلو كانت الافعال ليست بالعبد لو لم يمكن العبد موجدا للافعال لامتنع تكليفه
واللازم التكليف بما لا يطاق وهو المطلوب لكن لا يمكن غير قادر على ما كلف به فلو كلف
لكان تكليفا بما لا يطاق وانما قلنا ذلك لانه غير قادر على ما كلف به فيكون عاصيا بالمخالفة
لكنه عاص بالاجماع وهو باطل بالاجماع واذا لم يمكن تكليفا لم يمكن عاصيا بالمخالفة
الظالمين الثالث انه لو لم يمكن العبد قادرا موجدا الفعل لكان الله تعالى
استحال معاقبة العبد عليه ثم بيان ذلك ان الفعل القبيح اذا كان صادرا منه تعالى
اتفاقا فيكون ظالما تعالى عن ذلك

الرابع الكاذب

العزيز الذي هو وقال ابن

الحق والباطل شيئا واحدا في الفعل الا لعب

وانه واقع بشبهة كقوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ثم يقولون

هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون ان يفعلون

الا الظن حتى بغير واما بانفسهم في بعمل سوء يجز به كل امرئ بما كسبت رهين حسنة او ما كان

جزاء بما كنتم تعملون الى غير ذلك وكذلك آيات الوعد والوعيد والذم والمدح وهو انه

الثالث في استحالة القبيح عليه تعالى لان اصدار فاعله وهو العلم بالقبح

فان قيل الممتنعة عليه او الحكمة وهو منتف ههنا ولانه لو جاز صدوره

ولا داعي له اليه لانه اما داعي الحاجة الممتنعة عليه تعالى فاعلا له

والا يمتنع اثبات النبوات يستحيل ان يكون البارى تعالى فاعلا للكل حسنا كان او قبيحا ولذا

هو مذهب المعتزلة وعند الاشاعرة هو فاعل الكل حسنا كان او قبيحا وكل ما كان

قلنا وجهان الاول ان الصارف عنه موجود والداعي اليه معدوم والله تعالى عالم

كذلك يمتنع الفعل ضرورة اما وجود الصارف فهو العلم بالقبح والله تعالى غني لانه

بداعي عدم الداعي فلانه اما داعي الحاجة الممتنعة عليه وهو عليه تعالى محال لانه غني لا حكمة

ولا داعي الحكمة الموجودة فيه وهو محال ايضا لان القبيح لا حكمة

فيه الثاني انه لو جاز عليه فعل القبيح ممتنع

اثبات النبوات واللازم باطل اجماعا

فاللزوم مسلم

الملازمة انه لو جاز لا يمتنع تصديق

الكاذب ومع ذلك لا يمكن الجزم بصحة النبوة وجوه

فلا يستحيل عليه ارادة القبيح لا ينافيه

ذهب الاشاعرة الى انه تعالى مريد لجميع الكائنات حسنا كان او قبيحا خيرا كان او شرا

ثم الارادة بما كان الكفر لا يوجب الكفر فهو مريد له ودهبت المعتزلة الى استحالة ارادة القبيح

الحق ان ارادة القبيح ايضا قبيحة لان العلم ضرورة ان العقلاء يذمون فاعل القبيح

مريده والآمر به فيقول المصنف رحمه الله تعالى قبح ارادة القبيح لا يستلزم نفيه

ارادته الرابع في انه تعالى يفعل الغرض لدلالة القرآن عليه ولا استلزام الغرض

ذهبت الاشاعرة الى انه تعالى لا يفعل لغرض والا لكان ناقصا مستكملا بذلك

الغرض وقالت المعتزلة ان افعاله تعالى معللة بالاغراض والا لكان عابثا تعالى الله

وهو مذهب اصحابنا الامامية وهو الحق لوجهين عقلي ونقلي اما النقلي فلدلالة القرآن

عليه ظاهرة كقوله تعالى افحسبتم انما خلقناكم عبثا وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون

وما خلقنا السماء والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا واما العقلي فهو

لولا ذلك لزم ان يكون عابثا واللازم باطل فالملزوم كذلك اما بيان اللزوم فظاهر

واما بيان بطلان اللازم فلان العبث قبيح والقبيح لا يتعاطاه

الحكيم واما قولهم لو كان فاعلا لغرض لكان

ناقصا مستكملا بذلك

الغرض

فانا يلزم الغرض
الاستكمال لو كان الغرض عايدا اليه
عايدا اليه لكنه ليس كذلك لنظام الوجود بل يرجع الى الغير
الى نفع العبد او الانتفاع لا الاستكمال بالاعراض وان الغرض عايد الى غيره
وذلك الغرض لا يلزم منه الا استكمال فعله تعالى معللا بالاعراض فليس الغرض الا
لما ثبت ان فعله تعالى لان ذلك قبيح عند العقلاء وهو المطلوب
لتعجيل النفع وذلك الغرض لان ان يكون النفع وهو الاعلام
فليس الغرض الاضرار وذلك الغرض الاضرار تعين ان يكون الابتداء او بشرط الاعلام
فليس الغرض في التكليف ممكن الغرض على وجه الابتداء لان ما عداه
مسمى ما يريد به قبله وادا ممكن على ما فيه مشقة على وجه الابتداء الا الثواب
في التكليف وهو بعثة من يجب طاعته على ما فيه مشقة ولا النفع حقيقي الى العبد لغرض لخلق
لما ثبت ان الغرض في فعله تعالى النفع العبد لا يحسن ان يكون ذلك غرضا في التكليف
لما ثبت ان الغرض غير مستحق ولا يحسن ان يكون التكليف وابتداء
دفع ضرر او جلب نفع غير مستحق كما ياتي فاقتضت الحكمة توسط التكليف فابتداء
ثم الثواب لقبح الابتداء به كما ذكره المصنف رحمه الله على جهة الابتداء
لغة ماخوذ من الكلفة وهي المشقة واصطلاحا ما ذكره فقال على جهة
على الشرع هو البعث على من يجب طاعته هو الله تعالى فلذلك قال والمنعم بالعوض متفرع
لان وجوب طاعة غير الله كالنبي والامام والوالد والسيد والمنعم بالعوض
على طاعة الله تعالى وقوله على ما فيه مشقة احترازا عما لا مشقة فيه كالبعث على النكاح
المستلذ واكل المستلذ من الاطعمة وقوله بشرط الاعلام
احترازا بشرط اعلام المكلف بما كلف به
وهو من شرائط حسن التكليف

وشرائط حسنه
ثلاثة الاول عايد الى نفسه
التكليف نفسه وهو اربعة الاول انتفاء المفسدة
المفسدة فيه لانه قبيح الثاني تقدمه على وقت الفعل
الثالث امكان متعلقه لانه قبيح التكليف بما لا يطاق الرابع ثبوت
صفة زائدة على حسنه اذ التكليف بالمباح الثالث عايد الى المكلف وهو
التكليف وهو اربعة الاول علمه بصفات الفعل الثاني علمه بقدر ما يستحق
في المكلفين من ثواب او عقاب الثالث قدرته على الفعل الرابع كونه
عايدا الى المكلف وهو كما التكليف وهو ثلثة الاول قدرته على الفعل
تكليف الاعمى بنقط المصحف والزمن بالطيران الثاني علمه بما كلف به او امكان علمه
التمكن من العلم غير مغرور الثالث امكان الالة ان الفعل متعلق التكليف واما الطي
اما العلم فاما عقلي كالعلم بالله وصفاته وعدله والنبوة والامامة او سمعي كالشرعيات
فكما في حق العبد واما العمل فكالعبادات والالكان مغريا بالقبيح
خلق الشهوات والميل الى القبيح والنفور عن الحسن فلابد من زاجر وهو الحق
هذا اشارة الى وجوب التكليف في الحكمة وهو مذهب المعتزلة والامامية
فانهم اوجبوا على الله تعالى التكليف عقلا ولا عبثا الا التكليف وبيان ذلك انه
خلافا للاشعرية لكان الله تعالى مغريا للقبيح وبيان ذلك عن
على ما قلنا انه لولا ذلك الشهوات والميل الى القبيح والنفور
خلق في العبد فلو لم يقرر عنده ولم يكلفه لوجوب
الحسن الواجب وقبح القبيح ويعده
ويتوعده والا

لكان نعم بابا بالقبيح بعلمه
والاغراء بالقبيح قبيح في قضاء الوطر
عن كونه لاستحقاق الذم في … لا يكون العلم باستحقاق الذم على
عن … السؤال على ان يحسن داعيا اليه وقبح الحامل الى التكليف قضاء
هذا جواب سؤال مقدر تقديره باستحقاق المدح والذم العلم غير كاف لانه … تيسير الذم على الصحيح وجه
القبيح زاجرا عنه والعلم باستحقاق … المصنف رحمه الله بان … يكون … للدواعي العقلية
حصول الغرض … ومنه اجاب … الزجر والاكثر … الذي يستحيل الا … اذ
الا لانه خاص مع حصول الدواعي … يستحق المقارن للتعظيم والاجلال وهو باطل
حسن التعريض للثواب … عن النفع … التكليف اما حصول العقاب مع
هذا ايضا جواب سؤال مقدر تقديره السؤال لوجهين الاول ان الكافر الذي يموت على كفره مكلف
او حصول الثواب وهو ايضا باطل … ان الثواب مقدور لله … ابتداء فلا فائدة في توسط
عدم حصول الثواب له الثاني ان حسنه هو التعريض للثواب لا لحصول الثواب لكن يستغني
التكليف اجاب عنه بان … الكافر وكون الثواب مقدورا لله تعالى ابتداء مسلم لا يحسن
عالم بانه الى الوقوع … التكليف لانه مشتمل على التعظيم ويعظم … والنفع
الابتداء به من غير توسط التكليف … الثواب يستحق مع … النفع يستحق … التفضل
المصنف في تعريف الثواب والعوض فقيد … العوض
التعظيم قبيح عقلا وهو الثواب والتفضل … للتعظيم مع
ولقيد المقارنة للتعظيم
الحاصل مع انه تعالى
يحسن عنه

اللطف

اللطف وهو
ما يقرب العبد الى الطاعة … قد
ويبعده عن المعصية والاخطار في التمكين ولا يبلغ … قد
الالجاء والتوقف غرض المكلف عليه فان المريد لفعل من غيره اذا علم انه لا يفعله الا بفعل يفعله المريد من غير مشقة فلو لم يفعله لكان ناقضا لغرضه
اذا علم انه لا يفعله الا بفعل … ما يتوقف عليه ايقاع الطاعة وارتفاع المعصية تارة يكون المتوقف عليه الا …
وهو قبيح عقلا … ذلك كالقدرة والآلة وتارة لا يكون كذلك بل يكون اللطف مما … ان …
بجزئه لا القبح الفعل وذلك … ايقاع المعصية وذلك هو اللطف فقوله ولا يبلغ الالجاء
واقرب الى فعل الطاعة وارتفاع … لطفا في الفعل بل … ان اللطف تارة يكون من فعل
القسم الاول كالقدرة فانها ليست لطفا في التكليف اذ التقرير هذا فاعلم … عليه وتارة … واما …
لانه لو بلغ الالجاء لكان منافيا للتكليف فيجب عليه تعالى اشعاره به واخباره … وان … عليه
فيجب عليه وتارة يكون من فعل المكلف فيجب عليه تعالى ذلك الفعل على ذلك الغير … عقلا
غير هما فيشترط في التكليف العلم به واوجب الله تعالى ذلك لكان ناقضا لغرضه ونقض الغرض قبيح
بوجوب ذلك كله على الله تعالى لانه لولا ذلك لكان ناقضا لغرضه المريد ان المراد منه لا يفعل الفعل
وبيان ذلك ان المريد من غيره فعلا الى الافعال او يعلم المريد ان المراد منه لا يفعل
المطلوب الا مع فعل يفعله المريد مع المراد منه من نوع ملاطفة او مكاتبة او ارسال اليه
او السعي اليه واشاد ذلك من غير مشقة عليه في ذلك فلو لم يفعل ذلك مع تصميم ارادته
لعده العقلاء ناقضا لغرضه وذمه على ذلك وكذا القول في حق الباري
تعالى مع ارادة ايقاع الطاعة وارتفاع المعصية لو
لم يفعل ما يتوقفان عليه لكان ناقضا
لغرضه ونقض

فيجب العوض
السادس
تعالى الله عنه
وانه تعالى يجب عليه عوض الالام الصادرة عنه
والعوض هو النفع المستحق الخالي عن التعظيم والاجلال والا لكان ثوابا
ويجب زيادته على الالم والا لكان عبثا وذلك لصدوره عنا صحاولاملعم
لكان ظالما تعالى الله عن ذلك ويجب فيه وجوه فيه وجوه القبح وذلك لصدوره عنه او لامره او كونه مستحقا على كونه مستحقا على النفع الزائد
الالم الحاصل للحيوان اما ان يعلم فيه وجوه الاول كونه باجرى العادة
فيه ذلك فيكون حسنا وقد ذكر الحسن الالم وجوه الرابع كونه مشتملا على دفع الضرر الزائد عنه تعالى وقد يكون عبثا فاما يكون
العايد الى المتالم الثالث كونه مشتملا على دفع قد يكون صادرا عنه تعالى الله عنه ويجب
كونه مشتملا على وجه الدفع وذلك الحسن قد يكون صادرا عنه تعالى والا لكان ظالما تعالى الله عنه شخص
عنه تعالى على وجه النفع فيجب فرد امران احدهما العوض عنه وان يكون به الالم
ان يكون زائدا على الالم الى حد الرضا عند كل عاقل لانه يقبح في العبث وثانيهما
لتعريضه عوض الم من غير زيادة لاشتماله على الغبطة والله تعالى منزه عن العبث
اشتماله على اللطف اما للمتالم او لغيره ليخرج عن العبث واما ما كان صادرا عنا
ما فيه وجه من وجوه القبح يجب عليه الانتصاف للمتالم من المولم لعدله ولولا انه
الشرع عليه ويكون العوض بهما ساويا بالالم والا لكان ظالما وههنا فوايد
الاول العوض هو النفع المستحق الخالي عن التعظيم والاجلال فقيد المستحق يخرج التفضل
وقيد الخالي عن التعظيم يخرج الثواب الثانية لا يجب دوام العوض
لانه يحسن في الدنيا ان يركب الاهوال الخطيرة ومكابدة الشدائد لزيادة
العظيم

الدنيا لجواز ان يعلم الله تعالى ان المصلحة في تاخيره عوض تنقطع قليل
الثالث العوض لا يجب حصوله في
الآخرة واما ان يكون حاصلا في الدنيا وقد لا يكون الرابع العوض الذي يصل اليه
انه في الاخرة فكيفيته ايصال اعواضه اليه بان يفرقها الله تعالى على الاوقات او يتفضل عليه
من اهل الثواب يكون من اهل الثواب او يكون من اهل العقاب فان كان من اهل الثواب
وان كان من اهل العقاب اسقط بها جزءا من عقابه بحيث لا يظهر له التخفيف بان يفرق القدر على الاوقات
الخامسة الالم الصادر عنا اما بامره تعالى او اباحته والصادر عن غير العاقل كالجمادات
المنفعة تفويت المنفعة لمصلحة الغير وانزال الغموم الحاصلة من فعل العبد
وكذا ما يصدر عنه تعالى من تفويت المنفعة لمصلحة الغير وانزال الغموم
الفصل الخامس في النبوة
عوض ذلك كله على الله تعالى لعدله وكرمه
لما فرغ من مباحث العدل اراد ان يشرع في مباحث النبوة لتفرعها عليه والنبي صلى الله
عليه واله هو الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر
الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر فقيد الانسان يخرج الملك وقيد المخبر
عن الله تعالى يخرج المخبر عن غيره وقيد عدم واسطة بشر يخرج الامام والعالم
فانهما مخبران عن الله بواسطة النبي صلى الله عليه واله اذا تقرر هذا فاعلم ان
النبوة مع حسنها خلافا للبراهمة واجبة في الحكمة خلافا للاشاعرة والدليل على ذلك هو انه لما كان المقصود من ايجاد الخلق
هو المصلحة العائدة اليهم كان اعلامهم بما فيه مصالحهم

وردعهم عن جور
عليه في معاشه لا لاستيفاء عوده وذلك انما في احوال
في الحكم صلاح احوال معادهم اما احوال معاشهم وحوائجهم فهو انه لما
كانت ضرورة داعية الى حفظ نوع الانسان ان الى الاجتماع الذي يحصل منه
معاونة كل واحد لصاحبه فيما يحتاج اليه لاستلزام ذلك الاجتماع تجاذبا وتنازعا الى النوع
يحصلان في محبة كل واحد لنفسه وارادة التفرد لها دون غيره بحيث يفضي ذلك الى عدم
واضمحلاله فاقتضت الحكمة وجود عدل يفرض شرعا يجري بين النوع بحيث تنقاد الى امره ونهيه
زجرهم او فوض ذلك الشرع اليهم بحسب ما كان او الاد لكل واحد راي يقتضيه عقله وطبعه
ثم هو شارع متميز بآيات ودلالات تدل على صدقه في شرع ذلك الشرع مستفاد
عن ربه يعد فيه المطيع ويتوعد فيه العاصي لتكون ذلك ادعى الى الانقياد وحملا لاوامره ونهيه
واما في احوال معادهم فهو انه لما كانت السعادة الاخروية لا تحصل الا بالكمال بعلم
المعارف الحقيقية والاعمال الصالحة وكان التعلق بالامور الدنيوية والانغمار
في الملابس البدنية مانعا من درك ذلك على الوجه الاتم والنهج الاصوب او يحصل
ادراكه لكن مع مخالجة الشك ومعارضة الوهم فلا بد من وجود شخص لم يحصل له ذلك
التعلق المانع بحيث يقرر لهم الدلائل ويوضحها ويرفع الشبهات ويدفعها والبد
ما اهتدت اليه عقولهم ويبين لهم ما لم يهتدوا ويذكرهم معبودهم وخالقهم ويقرر
لهم العبادة

والاعمال الصالحة
ما بهم وكيفية علاجه ووجه ... لهم
الذي فيه عند ربهم ويكرره عليهم ليستحفظ الذكر
بالتكرير كي لا يستولي عليهم السهو والنسيان اللذان هما كالطبيعة
الثانية للانسان الى غير ذلك من الحكم المنحصرة في اصلاح احوال المعاش والمعاد وهو النبي
والواجب والحكمة وهو المطلوب ومباحث الاولى في نبوة نبينا محمد صلى
فالنبي صلى الله عليه وآله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله ص لانه ظهر المعجز على يده كالقرآن وانشقاق
القمر ونبوع الماء من بين اصابعه واشباع الخلق الكثير من الطعام القليل وتسبيح الحصى في كفه
عليه وآله وسلم وادعى النبوة فيكون صادقا والاشخاص كالمرض الذي
ودعوته اكثر من ان تحصر والاختلاف الازمان والاشخاص ... لانه
لما كانت المصالح تختلف بحسب الاختلاف ازمنة وتعتبر بحسب الاشخاص كانت النبوة والتشريع
يختلف احواله في كيفية المعالجة واستعمال الادوية بحسب ... وذلك هو النبي
في الارض بحيث يعالج في وقت بما يستحيل معالجته في وقت اخر كذا حال الخلق في ازمنتهم واشخاصهم فيقتضي
تختلف بحسب اختلاف مصالح الخلق في ازمنتهم واشخاصهم والشريعة الى نبينا محمد صلى
في نسخ الشرائع بعضها بعضا الى ان انتهت النبوة والتشريع الى ... ما تقدم وما بقي تقديره
الذي اقتضت الحكمة ان يكون نبوته ونبوته صحيحة ولو انه ادعى النبوة وظهر المعجز
التكليف والدليل على صحة نبوته كذلك كان نبيا حقا
على يده وكل من كان كذلك كان ... امور
فيحتاج الى بيان
ازمنة

الاول انه ادعى النبوة الثاني انه ظهر المعجزة على يده الثالث ان كل من كان كذلك فهو نبي اما الاول فهو ثابت [illegible] الناس كلهم [illegible] لم ينكره احد واما الثاني فلان المعجز هو الخارق للعادة [illegible] التعذر على الخلق الاتيان بمثله [illegible] الشمس [illegible] لما ادعاه الصدق واما التعذر على الخلق الاتيان بمثله [illegible] بالتواتر [illegible] النبوة ولا شك في ظهور المعجزات على [illegible] وذلك معلوم [illegible] وذلك القرآن الكريم الذي تحدى به الخلق وطلب منهم الاتيان بمثله [illegible] وعجزت عنه مصاقع الخطباء من العرب العرباء [illegible] دعاهم وعجزهم الى المحاربة [illegible] حصروا بانفسهم واموالهم وسبي ذراريهم ونسائهم مع انهم كانوا اهل الفصاحة والبلاغة على ذلك لتمكنهم من مفردات الالفاظ وتركيبها مع انهم اهل الفصاحة [illegible] الى المحاربة دليل والكلام والخطب والمحاورات والاجوبة فعدولهم عن ذلك [illegible] على عجزهم اذ العاقل لا يختار الاصعب مع امكان الاسهل الا لعجزه عنه ومن ذلك انشقاق القمر ونبوع الماء من بين اصابعه واشباع الخلق الكثير من الطعام السير وتسبيح الحصى في كفه وكلام الذراع المسموم و حنين الجذع وكلام الحيوانات والاخبار بالغائبات الصادقة

دعائه وغير ذلك مما لا يحصى كثرة ودون ذلك معلوم في كتب المعجزات والتواريخ حتى حفظ منه ما ينيف عن الالف الدر [illegible] عظمها واشهرها [illegible] الغزير الدر لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه [illegible] ولا يخلق بكثرة الترداد [illegible] والايجاب [illegible] النبوة [illegible] المكلفين [illegible] الكاذب [illegible] لا لفعله الحكيم الثاني في وجوب العصمة العصمة لطف خفي يفعله الله [illegible] لا يكون له داع الى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك [illegible] اعلم ان المعصوم يشارك غيره في الاختيار [illegible] الوثوق بقوله [illegible] فائدة البعثة وهو قبيح [illegible] القربة وتحصيله زايد على ذلك لا جرم ملكه نفسانية مع لطف يفعله الله [illegible] معه ترك الطاعة والاتيان بالمعاصي [illegible] المعصية مع قدرته على ذلك [illegible] المعصوم [illegible] فاعلم ان الناس اختلفوا في عصمة الانبياء عليهم السلام [illegible] عليهم الذنوب [illegible] الصغائر [illegible] الكبائر [illegible] العصمة مطلقا عن كل معصية [illegible] وسهوا وهو الحق [illegible] الاول

ما شانه
اليه المصر وتقرره انه لو
لم يمكن الا بنصب معصومين لانتفت
فايدة البعثة والامامة باطلا فللزوم تسلسل بيان الملازمة انه
اذا جازت المعصية عليهم لم يحصل الوثوق بصحة قولهم لجواز الكذب
ح عليهم واذا لم يحصل الوثوق لم يحصل الانقياد لامرهم ونهيهم فينتفي فايدة بعثتهم ونصبهم
ح الثاني لو صدر الذنب عنهم لوجب اتباعهم لدلالة القاطع على وجوب اتباعهم لكن الاتباع ح باطل وهو المط
الثالث في انه معصوم من اول عمره الى
قبيح فيكون صدور الذنب عنهم ح
آخره لعدم انقياد القلوب الى الطاعة من عهد منه في سالف عمره انواع المعاصي من الصغاير
والكباير وما تنفر النفس منه
ذهب القايلون بعصمتهم فيما نقلناه عنهم الى
اختصاص ذلك بما بعد الوحي واما قبله فمنعوا عنهم الكفر والاصرار على الذنب وقال
اصحابنا بوجوب العصمة مطلقا قبل الوحي وبعده الى آخر العمر والدليل عليه ما ذكره
المص رحمه الله وهو ظاهر واما ما ورد في الكتاب العزيز والاخبار مما يوهم
الصدور الذنب عنهم فحملوا على ترك الاولى جمعا بين ادلة العقل وبين صحيح النقل
مع ان جميع ذلك قد ذكر له وجوه ومحامل في مواضعه وعليك في ذلك بمطالعة
كتاب تنزيه الانبياء الذي رتبه والفه السيد المرتضى علم الهدى الموسوي
رحمة الله عليه وغيره من الكتب ولولا خوف الاطالة لذكرنا
نبذة من ذلك
الرابع يجب ان يكون افضل اهل
زمانه

تقديم

لقبح تقديم
المفضول على الفاضل
عقلا وسمعا قال الله تعالى افمن يهدي
الى الحق احق ان يتبع امن لا يهدي الا ان يهدى فما لكم كيف
تحكمون يجب اتصاف النبي ص بجميع الكمالات والفضايل ويجب ان يكون
في ذلك افضل واكمل من كل واحد من اهل زمانه لانه يقبح من الحكيم الخبير ان يقدم المفضول
النكير على الفاضل الكامل عقلا وسمعا اما عقلا فظاهر لانه يقبح في الشاهد ان يجعل مبتديا
الفقه مقدما على ابن عباس وغيره من الفقهاء ويجعل مبتديا في المنطق مقدما على ارسطو
ومبتديا في النحو مقدما على سيبويه والخليل وكذا في كل فن من الفنون واما سمعا فبما
الخامس ان يكون منزها عن دناءة الاباء
اليه سبحانه في الاية المذكورة وغيرها
وعهر الامهات وعن الرذايل الخلقية والعيوب الخلقية لما في ذلك من النقص فيسقط
محله من القلوب والمطلوب خلافه
لما كان المطلوب من الخلق هو الانقياد
التام للنبي ص واقبال القلوب عليه وجب ان يكون متصفا باوصاف الكمال
كمال العقل والذكاء والفطنة وعدم السهو وقوة الراي والشهامة والنجدة
والعفة والشجاعة والكرم والسخاوة والجود والايثار والغيرة والرافة
والرحمة والتواضع واللين وغير ذلك وان يكون منزها عن كل ما يوجب
التنفير عنه وذلك اما ان يكون بالنسبة الى الخارج عنه واما
في دناءة الاباء وعهر الامهات واما ان يكون بالنسبة اليه فاما في
احواله

فكما في الاكم

على الطرق ودناءة الاباء او زنا الامهات او عهرهن والحيوان فيه الدنيا والاكار

وان يكون جاهلا او حياء او في اخلاقه فكالحقد والجبن والحرص على الدنيا واما في طباعه كالبرص

من الصنايع الرذيله والنجارة والحجب والحيوان وغير ذلك من الرذائل واما في خلقه القلوب

والحسد والفظاظة والغلظة وامثالها فانهم في او امراض وغير ذلك من البعض الموجب لسقوط محله

عليها ومراعاة اجلها وشانها فانهم في ذلك لما في ذلك من البعض في امور الدين

والجذام والجنون والبكم والابنة وفيه مباحث الاول الامامه رياسه عامه

الفصل السادس في الامامه وهي واجبه عقلا لان الامامه لطف فانا نعلم قطعا ان الناس

والدنيا لشخص من الاشخاص وهو ينتصف للمظلوم من الظالم ويردع الظالم عن ظلمه كانوا الى

اذا كان لهم رئيس مرشد ينتصف للمظلوم وقد تقدم ان اللطف واجب في امور الدين

الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد والامامه رياسه عامة بنيابه وكونها

وهو يجب الامامه من توابع النبوه وفروعها والجنس البعيد هو جنس قريب

والدنيا لشخص الثاني والرياسه والولاية القضاة والنواب وفي الدين والدنيا

عامه فصل تفصيلها عن ولاية القضاة والنواب ولونها لشخص انساني بحيث يكون شخصا

لمتعلقها فانها كما يكون في الدين فكذا في الدنيا وكونها لشخص احد هما ان يستحقها

فيه اشاره الى امرين احدهما ان مستحقها يكون معينا معهودا من الله تعالى

ورسوله لا اي

شخص اتفق و يكون

ثم انها انه لا يجوز ان يكون اثنان في عصر واحد وقال في

يستحقها اكثر من واحد في عصر واحد بحق الاصالة وقال في صلى

وزاد بعض الفضلاء في التعريف بحق الاصالة وقال في الدين والدنيا لشخص انساني بالاصالة

ثم عرفها الامامه رياسه عامه في الدين والدنيا فان رياسته عامه لكن لا يكون

والاحتراز بهذا عن نايب يفوض اليه الامام عموم الولاية فان النايب المذكور لا رياسته له على امامه

والحق ان ذلك يخرج بقيد العموم فان النايب لا رياسة له على النبي

والحق ان ذلك يخرج بقيد العموم وذلك كما ينطبق على النبوه فح يزاد فيه بحق الاصاله

رياسته عامه ومع ذلك يخرج على النبوه فح يزاد فيه بحق الامامه عن النبي

رياسته عامه ومع ذلك اذا عرفت هذا فاعلم ان الناس اختلفوا في الامامه هل هي

او بواسطة البشر اذا عرفت هذا فاعلم ان الناس اختلفوا في الامامه هي واجبه او لا

واجبه ام لا فقالت الخوارج انها ليست واجبه مطلقا وقالت الاشاعره وذلك معلوم سمعا

واجبه ام لا فقالت الخوارج ثم اختلفوا فقالت الاشاعره واجبه عقلا على الله تعالى وهو الحق

المعتزله بوجوبها على الخلق ثم اختلفوا فقالت الامامية هي واجبة على الله تعالى

وقالت المعتزله عقلا وقال اصحابنا الاماميه لطف وكل لطف واجب على الله تعالى فهو

والدليل على حقيته هو ان الامامه لطف فقد تقدم بيانها واما الصغرى فهو ان

فالامامه واجبه على الله تعالى اما الكبرى فقد تقدم بيانها واما الصغرى فهو حاصل

اللطف كما عرفت هو ما يقرب الى الطاعه ويبعد عن المعصية وهذا حاصل في الامام

في الامام وبيان ذلك ان من عرف عوائد الدهر وجرب قواعد السياسة علم ضرورة

علم ضروره ان الناس اذا كان لهم رئيس مطاع فيما بينهم يردع الظالم

الظالم عن ظلمه والباغي عن بغيه وينتصف للمظلوم من ظالمه ومع ذلك يحملهم على

القواعد العقليه

والوظايف
الدينيه ويردعهم عن القبائح
الموجبه لاختلال انتظام امور معاشهم
وعن القبائح الموجبه للوبال في معادهم بحيث يحتاج
كم مؤاخذة على ذلك بحيث لو امتنع ذلك لكان الى الصلاح اقرب ومن
الفساد ابعد ولا نعني باللطف الا ذلك فيكون الامام لطفا وهو المطلوب
واعلم ان كل ما دل على وجوب النبوة فهو دال على وجوب الامامة اذ الامامة خلافة عن النبوة قايمة
مقامها الا في تلقي الوحي الالهي بلا واسطة وكما ان تلك اي النبوة واجبة على الله في الحكمة فكذا هذه
واما الذين قالوا بوجوبها على الخلق فقالوا يجب عليهم نصب الرئيس لدفع الضرر عن نفسهم
ودفع الضرر واجب قبل النزاع في كونها دافعة للضرر وكونه واجبا انما النزاع في
الاختلاف الواقع في تعيين الائمة فيؤدي الى الضرر المظنون ان
ذلك الى الخلق لما في ذلك من الاختلاف ووجوب النص يدفع ذلك الثاني يجب
زواله والتسلسل لان الحاجة الداعية الى الامام هي ردع الظالم
يكون الامام معصوما واشتراط العصمة لان يكون غير معصوم افتقر الى امام آخر
عن ظلمه والانتصاف للمظلوم منه فلو جاز ان يكون غير معصوم سقط محله من القلوب
والتسلسل ولانه لو فعل المعصية فان وجب الانكار عليه سقط محله من القلوب ولانه
فائدة نصبه وان لم يجب سقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو قبيح
حافظ للشرع فلا بد من عصمته ليؤمن من الزيادة والنقصان
ولقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين
لما ثبت وجوب الامامة شرع
في بيان الصفات

الشرايط شرط
في صحة الامامة فمنها العصمة
وقد عرفت معناها واختلف في اشتراطها
في الامام فاشترطها اصحابنا الاثنا عشرية والاسماعيلية
خلافا للباقي الفرق واستدل المصنف على مذهب اصحابنا بوجوه الاول
انه لو لم يكن الامام معصوما لزم عدم تناهي الائمة واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
انا قد بينا ان العلة المحوجة الى الامام هو ردع الظالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم منه
وحمل الرعية على ما فيه مصالحهم وردعهم عما فيه مفاسدهم فلو كان هو غير معصوم
افتقر الى امام آخر يردعه عن خطائه وننقل الكلام الى الآخر ويلزم عدم تناهي
الائمة وهو باطل الثاني لو لم يكن معصوما لجازت المعصية عليه ولنفرض وقوعها
فح يلزم انتفاء فائدة نصبه او سقوط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واللازم
بقسميه باطل فكذا الملزوم بيان الملازمة انه اذا وقعت المعصية عنه فاما ان يجب
الانكار عليه اولا فمن الاول يلزم سقوط محله من القلوب وان يكون مامورا بعد
ان كان امرا ومنهيا بعد ان كان ناهيا وح تنتفي فائدته المطلوبة من نصبه وهي
تعظيم محله في القلوب والانقياد لامره ونهيه وفي الثاني يلزم عدم وجوب
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو باطل اجماعا الثالث
انه حافظ للشرع وكل من كان كذلك وجب ان
يكون معصوما اما الاول فلان
الحافظ للشرع

اما الكتاب
او السنة المتواترة او الاجماع او خبر الواحد
او البراءة الاصلية او القياس لانه يحتمل فقط اما الكتاب
او الاستصحاب وكل واحد منها عنده غير كاف مع ان الله تعالى في كل واقعة حكما
والسنة فلكونهما غير وافيين بكل الاحكام او لتعذره في اكثر الوقايع مع ان البيع فيها حكما الثاني على
تحصيله واما الاجماع فلوجهين الاول ان الاجماع غير مفيد لجواز الخطاء على كل واحد
تقدير عدم المعصوم لا يكون في الاجماع حجة فيكون الاجماع غير مفيد لجواز الخطاء على كل واحد منهم
منهم فكذا على الكل ولجواز الخطاء على الكل قد اشار الله تعالى بقوله فان مات او قتل
انقلبتم على اعقابكم وقال عليه السلام الا لا ترجعوا بعدي كفارا فان هذا الخطاب لا يتوجه
الا الى من يجوز عليه الخطاء قطعا اذ لا يقال للانسان لا تطر الى السماء لعدم
جواز ذلك عليه واما البراءة الاصلية فلانها يلزم منها ارتفاع اكثر الاحكام
الشرعية اذ يقال الاصل براءة الذمة من وجوب او حرمة واما الثلاثة الباقية
مشتركة في افادتها الظن والظن لا يغني من الحق شيئا خصوصا والدليل قائم
على منع القياس وذلك لان مبنى شرعنا على اختلاف المتفقات كوجوب
الصوم يوم آخر رمضان وتحريمه اول شوال واتفاق المختلفات كوجوب الوضوء
من البول والغائط واتفاق القتل خطاء والظهار في
الكفارة مع ان الشارع قطع سارق القليل

دون الكثير وجلد بقذف الزنا دون الكفر
واوجب فيه اربع شهادات دون الاربعة
وذلك كله ينافي القياس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله تعمل هذه الامة
برهة بالكتاب وبرهة بالسنة وبرهة بالقياس فاذا فعلوا ذلك فقد
ضلوا واضلوا فلم يبق الا ان يكون الحافظ للشرع الامام وذلك هو اللطف وقد اشار
اليه الباري تعالى بقوله ولو ردوه الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم
واما الثاني فلانه اذا كان حافظا للشرع ولم يكن معصوما لم يؤمن من الزيادة
والنقصان والتغيير والتبديل الرابع ان غير المعصوم ظالم ولا شيء من الظالم بصالح
للامامة فلا شيء من غير المعصوم بصالح للامامة اما الصغرى فلان عهدي
للشرع في غير موضعه وغير المعصوم كذلك واما الكبرى فلقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين
الظالمين والمراد بالعهد عهد الامامة لدلالة الآية على ذلك الثالث
الامام يجب ان يكون منصوصا عليه لان العصمة من الامور الباطنية التي لا يعلمها
الا الله تعالى فلا بد من نص من يعلم عصمته عليه او ظهور المعجزة على يده الدالة على
صدقه وهذا اشارة الى الطريق الى تعيين الامام وقد حصل الاجماع
على ان التنصيص من الله تعالى او من رسوله او من امام
سابق سبب مستقل في تعيين الامام وانما الخلاف

ثم انه
هل يحصل تعيينه بسبب غير
النص ام لا فمنع اصحابنا من ذلك مطلقا وقالوا لا طريق الا النص لانا قد بينا
ان العصمة شرط في الامامة والعصمة امر خفي لا اطلاع عليه الا لله
ولا يحصل ح العلم بها في اي شخص الا باعلام عالم الغيب وذلك يحصل بامرين احدهما
اعلام معصوم كالنبي فيخبر بعصمة الامام وتعيينه وثانيهما اظهار المعجزة على يده الدالة على
صدقه في ادعائه الامامة وقال اهل السنة اذا بايعت الامة شخصا علم عنده من استعداده لها و
استولى بشوكته على خطة الاسلام صار اماما وقالت الزيدية كل فاطمي عالم زاهد
خرج بالسيف وادعى الامامة فهو امام والحق خلاف ذلك كله لوجهين الاول ان
الامامة خلافة عن الله ورسوله فلا يحصل الا بقولهما الثاني ان اثبات الامامة بالبيعة والدعوة
يفضي الى الفتنة لاحتمال ان يبايع كل فرقة شخصا او يدعي كل فاطمي عالم الامامة
فيقع التحارب والتجاذب
الرابع الامام يجب ان يكون افضل اهل زمانه
لانه مقدم على الكل فلو كان فيهم من هو افضل منه لزم تقديم المفضول
على الفاضل وهو قبيح عقلا وسمعا وقد تقدم بيانه في النبوة
الرعية كما تقدم في النبي صه
الخامس الامام بعد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
علي ابن ابي طالب عليه السلام للنص المتواتر

من النبي صه نصا جليا
ولانه افضل لقوله وعدوه وفضله
وانفسكم ومساوي الافضل افضل
لاحتياج النبي صه اليه في المباهلة ولان الامام يجب ان يكون
معصوما ولا احد ممن ادعى الامامة غيره بمعصوم اجماعا فيكون
هو الامام ولانه اعلم لرجوع الصحابة في وقائعهم اليه ولم يرجع هو الى احد ولقوله افضلكم
علي ولانه ازهد من غيره وطلق الدنيا ثلثا والادلة في ذلك اكثر من ان تحصى
الامامة شرع في تعيين الامام وقد اختلف الناس في ذلك فقال قوم الامام بعد رسول
الله صه العباس بن عبد المطلب بالارث وقال جمهور المسلمين هو ابو بكر بن ابي قحافة لاختيار
الناس له وقالت الشيعة هو علي ابن ابي طالب بالنص عليه من الله ورسوله نقلا متواترا
هو الحق وقد استدل المص على حقيته بوجوه الاول ان الشيعة نقلا متواترا يفيد
العلم يقينا ان النبي صه قال في حقه سلموا عليه بامرة المؤمنين وانت خليفتي
بعدي وانت ولي كل مؤمن ومؤمنة بعدي وغير ذلك من الالفاظ الدالة على
فيكون هو الامام وذلك هو المطلوب الثاني انه افضل الناس بعد
رسول الله صه فيكون هو الامام لقبح تقديم المفضول على الفاضل اما انه
افضل فلوجهين الاول انه مساو للنبي والنبي افضل فكذا مساويه و
الاكمل اما انه مساو له فلقوله تعالى
في اية المباهلة وانفسنا وانفسكم
والمراد بانفسنا هو علي ابن
ابي طالب ع

لاثبت بالتعين
الصحيح والاشك فى ان نفسه بمنزلة نفسه لبطلان الاتحاد
المراد به ان نفسه ومساويه كما يقال زيد كالاسد
فيكون المراد انه شديد واذا كان مساويا وباله كان افضل وهو المطلوب
اى شديد فى الشجاعة احتاج اليه فى المباهلة فى دعائه دون غيره من الصحابة والاسباب والمحتاج
الثانى ان النبى صلعم احتاج اليه فى هذه الواقعة العظيمة التى هى من قواعد النبوة ودعوته
اليه افضل من غيره خصوصا فى هذه الواقعة والاشى من غيره على ابن ابى طالب ممن ادعت له
الثالث ان الامام يجب ان يكون معصوما وقد تقدم بيانها واما الكبرى فللاجماع
الامامة بمعصوم فلاشى من غيره بامام اما الصغرى فلان فيكون هو الامام ولا
على عدم عصمة عباس وابى بكر فيكون على عليه السلام هو المعصوم وكلا اجماعا طلان
لزم اما خرق الاجماع لو اثبتنا ها لغيره او خلو الزمان عن امام معصوم اما الاول فلوجوه
الرابع انه اعلم الناس بعد رسول الله صلعم فيكون هو الامام اما الصاحب
الاول انه كان شديد الحدس والذكاء والحرص على التعليم ودايم المصاحبة له
للرسول الذى هو الكامل المطلق بعد الله وكان عليه السلام شديد المحبة كثير الحث
الحرص على تعليمه واذا اتفق هذه الشخص وجب ان يكون اعلم من غيره
بعد ذلك المعلم وهو ظاهر الثانى ان اكابر العلماء من الصحابة والتابعين
كانوا يرجعون اليه فى الوقايع التى تعرض لهم وياخذون
بقوله ويرجعون عن اجتهادهم
وذلك

كتب التواريخ والسير فى تاريخ
الثالث ان ارباب الفنون والعلوم
كلهم يرجعون اليه فان اصحاب التفسير ياخذون بقول ابن
ابن عباس وهو كان احد تلامذته حتى انه قال شرح لى على فى باء بسم الله
الرحمن الرحيم من اول الليل الى آخره وارباب علم الكلام يرجعون اليه اما المعتزلة فيرجعون
الى ابى على الجبائى وهو يرجع فى العلم الى ابى هاشم بن محمد بن الحنفية وهو رجع الى على عليه السلام
واما الاشاعرة فلانهم يرجعون الى ابى الحسن الاشعرى وهو تلميذ ابى على وغيره الذى
واما الامامية فرجوعهم اليه ظاهر ولو لم يكن الا كلامه فى نهج البلاغة فى بحث السلوك
فى المباحث الالهية فى التوحيد والعدل والقضاء والقدر وتبعيد ذلك
ومرات للمعارف الحقيقية وقواعد الخطابة وقوانين الفصاحة والبلاغة وعرائب
فى الفنون لكان فيه عبرة للمعتبر وغنية للمتفكر واما ارباب الفقه فرجوع رؤساء
المجتهدين من الفرق الى تلامذته مشهور وفتاويه العجيبة فى الفقه المذكوره
فى نحو وضعها كلمه فى قضية الحالف انه لا يحل قيد عبده وحكمه فى قضية
صاحب الارغفة وغير ذلك الرابع قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم
فى حقه اقضاكم على ومن المعلوم ان القضا يحتاج
الى العلوم الكثيرة فيكون محيطا بها
الخامس قوله عليه السلام

لو ثنيت لي الوسادة فجلست عليها ثم حكمت بين اهل التورية بتوريتهم وبين اهل الانجيل بانجيلهم وبين اهل الزبور بزبورهم وبين اهل الفرقان بفرقانهم

والله ما من آية نزلت في ليل او نهار او سهل او جبل الا وانا اعلم فيمن نزلت

وفي اي شيء نزلت وذلك يدل على احاطته بجميع العلوم الالهية واذا كان اعلم كان افضل فيتعين للامامة

وهو المطلوب السادس انه ازهد الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فيكون هو الامام لان الازهد افضل

ازهد فانك في ذلك نصح كلامه في الزهد والمواعظ والاوامر والزواجر والاعراض عن الدنيا

وقد ظهرت آثار ذلك عنه حتى طلق الدنيا ثلثا واعرض عن مستلذاتها في المآكل والملابس

لم يعرف له احد قط ورعه في فعل دنيوي حتى انه كان يختم على جريب خبزه فقيل له في ذلك

فقال اني اخاف ان يضيع لي احد ولدي فيه ادامًا وقد يكفيك في زهده انه آثر بقوته

وقوت عياله المسكين واليتيم والاسير حتى نزل في ذلك قرآن دل على فضيلته وعظمته

والادلة في ذلك لا تحصى كثرة الدليل على امامة علي ع اكثر من ان

حتى ان المص وضع كتابا في الامامة وسماه كتاب الالفين وذكر فيه الفي دليل

على امامته وصنف في هذا الفن جماعة من العلماء مصنفات كثيرة لا يمكن حصرها

والله ينفعنا ذكر قضايا جدهم في ذلك شيئا فاوّل وجوه الاول

صلوات الله عليه وهو من وجوه

قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله

والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة

وهم راكعون وذلك موقوف على مقدمات الاولى

ان انما للحصر بالنقل عن اهل اللغة قال الش ع انا الزائد الحامي الذمار

وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي فلو لم يكن للحصر لم يتم افتخاره الثاني ان

المراد بالولي الاولى بالتصرف او الناصر او غير ذلك من معانيه غير صالح هنا فظهر

لعدم اختصاص النصرة بالمذكور فتعين الاول الثالث ان الخطاب للمؤمنين الان ولما

يا ايها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فثبت وهو كاف ثم قال انما وليكم الله ويكون الضمير

اليهم حقيقة الرابع ان المراد بالذين آمنوا في الآية هو بعض المؤمنين لا جميعهم اولا

ولولا ذلك لكان كل واحد وليا لنفسه بالمعنى المذكور وهو باطل الثاني ان

غير حاصل للكل وهو ايتاء الزكوة حال الركوع اذ الجملة هنا حالية والاتفاق

المراد بذلك البعض هو علي بن ابي طالب ع خاصة للنقل الصحيح

المفسرين على انه تصدق وسأله سائل فاعطاه خاتمه راكعا فاذا كان هو

اولى بالتصرف فتعين ان يكون هو الامام لا غير بالاتفاق الامام الاكبر

الثاني ما نقل نقلا متواترا ان النبي ص لما رجع من حجة الوداع امر

بالنزول في غدير خم وقت الظهر ووضعت له الاحمال

المنبر وخطب بالناس واستدعى عليا

ورفع بيده وقال ايها

المسلمين

والذين

الست اولى بكم
بانفسكم قالوا اللهم بلى يا رسول الله ص اللهم وال من والحق
فقال فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه وانصر من نصره واخذل من خذله وادر الحق لان اول مولاكم
والاه وعاد من عاداه والمراد بالمولى هو الاولى بالتصرف والقوله تعالى في حق الكفار وماويكم النار هي
معه كيف ما دار ويكرر ذلك عليهم اولى بهم من انفسكم والتعليق والخليفة والان
الخبر يدل على ذلك وهو قوله الست اولى بكم من انفسكم بالناس ويخبرهم ان شاء الله بد
اي اولى بكم والنصاف ان غير ذلك فرض بعانية غير جايز وانما كان علي عم اولى
استحالة ان يقوم النبي ص في ذلك الوقت الشديد الحر ويدعو الناس وادا كان علي عم مع موسى
فايده فيها بان يقول من كنت جاره او ابن عمه او معتقه فعلي له ذلك واذا كان علي عم منزلة هارون منازل
فيكون هو الامام الثالث ورد متواترا انه ص قال لعلي انت مني بمنزلة هارون من موسى ومع جميع
الا انه لا نبي بعدي اثبت له جميع منازل هارون من موسى واستثنى النبوة فيكون
هارون من موسى انه كان خليفة له لكن توفي قبله وعلي عم عاش بعد رسول الله ص
خلافة ثانية اذ لا موجب لزوالها الرابع قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واولي الامر منكم والمراد باولي الامر امام علم عصمته اولا والاول باطل
استحالة ان يامرنا الله بالطاعة المطلقة لمن يجوز عليه الخطاء فتعين الاول فيكون هو علي ان
الي طلب اذ لم يدع العصمة الا فيه وفي اولاده فيكونوا هم المعصو دون
وهو المطلوب وهذا الاستدلال لا بعينه جار
في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا

اتقوا الله وكونوا
مع الصادقين الخامس انه ادعى الامامة وظهر المعجزة على يده وكل من كان كذلك
ادعى الامامة وظهر المعجزة على يده اما انه ادعى الامامة فظاهر مشهور في
فهو صادق في دعواه اما انه ادعى الامامة فلتواتره ونقل اصحابه جريانه النارو حجره
كتب السير والتواريخ حكاية اقواله وافعاله وخطبه المنقولة في نهج البلاغة
عند قعوده في بيته واشتغاله بجمع كتاب الله وجلوسه في البيت فالفتنة فاطمة
مفهوما وكيفيته في الوقوف على بكاتبة في هذا الغصب الموعود بانشقاق رفع
ظهور المعجزة فكثيرة منها قلع باب خيبر ومنها مخاطبة الثعبان على منبر الكوفة ومنها رفع
الصخرة العظيمة عن فم القليب لما عجز العسكر عن قلعها ومنها رد الشمس الى حاله فهو صادق
موضعها في الفلك وغير ذلك مما لا يحصى كثرة واما ان كل من كان كذلك فهو صادق
لما تقدم في النبوة السادس ان النبي ص اما ان نص على امام اولا والثاني
باطل لوجهين الاول ان النص على الامام واجب لتكميل الدين وحفظه ولو لم يكن الى
ه رسول الله ص لزم اخلاله بالواجب الثاني انه ص لما كان ابي وعزم على تعيينا وارائه
بالمكلفين ورعايته لمصالحهم خير عليهم مواقع الاستنجاء والحباب وغير ذلك عالما شفقته
لهم في المصلحة الى الامامة فيستحيل في عصمته وحكمته ان لا يعين لهم من يرجعون اليه
في وقايعهم وسترهم عوارهم ولم يتم القدم فتعين الاول ولم يدع
النص الا لعلي والعباس وابو بكر اجماعا فتعين ان يكون
المنصوص عليه اما علي او ابا بكر والثاني
باطل

فتعين الاول واما
بطلان الثاني فلوجوه الاول
انه لو كان منصوصا عليه لكان توقيف الامر على البيعة
معصية قادحة في امامته الثاني انه لو كان منصوصا عليه لذكره ابو بكر
وادعاه في حال بيعته او بعدها او قبلها اذ لا عذر بعده لكنه لم يدع ذلك
ولكن منصوصا عليه الثالث انه لو كان منصوصا عليه لكان استقالته
في قوله اقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم معصية قادحة في امامته
الرابع انه لو كان منصوصا عليه لما شك عند موته في استحقاقه الامامة لكنه شك حيث قال ليتني كنت
سألت رسول الله هل للانصار في هذا الامر حق ام لا الخامس انه لو كان منصوصا عليه لما امره رسول الله
بالخروج مع جيش اسامة لانه ص كان عليلا وقد نعيت اليه نفسه فانفذ الجيش وبعث ان
رسول الله هل للانصار في هذا الامر حق فلو كان
بالخروج مع جيش اسامة بالقرآن كل سنة مرة وانه عارضه في هذه السنة مرتين فلو كان
رقبض فانه كان جبرئيل يعارضه بالقرآن وحث على خروج الكل ولعن المتخلف و
وانه ما ولاه الامام هو ابو بكر لامره بالتخلف عنه لكنه حث على خروج الجماعة الذين ادعى انهم
انكر عليه التخلف عنهم السادس انه لا واحد من عمر وعلي ومن الجماعة لانهم كانوا اهل التقدم لكونهم فلا يتم الامامة
الامامة لقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين ثم من بعده ولده
الحسن ثم الحسين ثم علي ابن الحسين زين العابدين
ثم محمد ابن علي الباقر ثم جعفر

ابن محمد الصادق
ثم موسى ابن جعفر الكاظم ثم
علي ابن موسى الرضا ثم محمد ابن علي الجواد ثم
علي ابن محمد الهادي ثم الحسن ابن علي العسكري ثم محمد ابن
الحسن صاحب الزمان صلوات الله عليه وعليهم اجمعين بنص كل سابق منهم على
لاحقه وبالادلة السابقة فرع في اثبات امامة علي عليه السلام بنص النبي ع في اثبات الائمة
والدليل على ذلك من وجوه الاول النص من النبي ص وذلك ما رواه جابر
القائمين بالامر بعده والدليل على ذلك من وجوه الاول النص وذلك قولهم طيبوا
هذا ولدي الحسين امام ابن امام اخو امام ابو ائمة تسعة تاسعهم قائمهم ومن ذلك
بن عبد الله الانصاري قال لما نزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واولي الامر منكم قلت يا رسول الله عرفنا الله ورسوله فمن اولي الامر بعدي
ثم اولي الامر الذين امر الله بطاعتهم فقال هم خلفائي يا جابر واولياء الامر بعدي
اولهم اخي علي ثم من بعده الحسن ولده ثم من بعده الحسين ثم علي ابن الحسين ثم
محمد على الباقر وستدركه يا جابر فاذا ادركته فاقرأه مني السلام ثم جعفر ابن
محمد ثم موسى ابن جعفر ثم علي ابن موسى الرضا ثم محمد ابن علي ثم علي ابن محمد ثم حسن ابن
علي ثم محمد ابن الحسن صاحب الزمان يملأ الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما
وجورا ومن ذلك ما روي عنه ص انه قال ان الله تعالى اختار من الايام يوم
الجمعة ومن الشهور شهر رمضان ومن الليالي ليلة
القدر واختار من الناس الانبياء
واختار من الانبياء
الرسل

وختالي في [illegible] خيار
واختار من غلبت اعداؤه
م على الحسن والحسين وحجت رجح للحسين الاوصياء
وهم تنوع ولده ينقلون عن هذا الدين بحيث الضالين وانتحار
البطلين وباو بالباطلين الثاني النص المتواتر في كل واحد منهم على الاخر وذلك
كثير الحصى نقله الامامية على اختلاف طبقاتهم الثالث ان الامام يجب ان يكون معصوما ولا شيء
من غيرهم بمعصوم فلا شيء من غيرهم بامام اما الاول فقد مر بيانه واما الثاني فللاجماع انهم
العصمة في واحد من الائمة في زمان كل واحد منهم فيكونوا هم الائمة وبيانه كما تقدم الرابع انهم
كانوا افضل من كل واحد من اهل زمانهم وذلك معلوم من كتب السير والتواريخ فيكونوا
ائمة لقبح تقديم المفضول على الفاضل الخامس ان كل واحد منهم ادعى الامامة وظهر
المعجزة على ايديهم فيكونوا ائمة وبيان ذلك قد تقدم ومعجزاتهم قد نقلها
الامامية في كتبهم فعليك في ذلك بكتاب خرائج الجرائح للراوندي وغيره
من الكتب في هذا الفن السادس ان الامام الثاني عشر حي موجود من حين
ولادته وهو سنة ست وخمسين ومائتين الى آخر زمان التكليف لان
كل زمان لابد فيه من امام معصوم لعموم الادلة وغيره ليس بمعصوم فيكون
هو الامام واما الاستبعاد لبقائه وطول عمره فباطل
لان ذلك ممكن خصوصا وقد وقع في الازمنة السالفة في
حق السعداء

والاشقياء

والاشقياء
ما هو زايد عن عمره ع واما
سبب اختفائه فاما لمصلحة استاثر الله
بعلمها او لكثرة العدو وقلة الناصر لان حكمته تعالى
وعصمته ع لا يجوز معهما منع اللطف فيكون من الغير وذلك هو المطلوب
اللهم عجل فرجه وارنا وجهه واجعلنا من اعوانه واتباعه وارزقنا طاعته ورضاه
واعصمنا من مخالفته وسخطه بحق الحق والقائم بالصدق

الفصل السابع في المعاد

اتفق المسلمون
كافة على وجوب المعاد البدني ولانه لولاه لقبح التكليف ولانه امر ممكن والصادق اخبر بثبوته
فيكون حقا والآيات الدالة عليه والانكار على جاحده   المعاد زمان العود او مكانه
والمراد به هنا هو الوجود الثاني للاجسام واعادتها بعد موتها وتفرقها وهو حق
واقع خلافا للحكماء والدليل على ذلك من وجوه الاول اجماع المسلمين عليه من
غير نكير منهم فيه واجماعهم حجة الثاني انه لو لم يكن المعاد حقا لقبح التكليف والتالي باطل
فالمقدم مثله بيان ان التكليف مشقة مستلزمة للعوض عنها فان المشقة من غير
عوض ظلم وذلك العوض ليس بحاصل في زمان التكليف فلابد من دار اخرى
يحصل فيها الجزاء على الاعمال والا لكان التكليف ظلما وهو قبيح تعالى الله عنه الثالث
ان الاحياء ممكن والصادق اخبر بوقوعه فيكون حقا
واما امكانه فلان اجزاء الميت قابلة للجمع و
افاضة الحيوة عليها والا لما اتصفت
بها من قبل
والله

الشرطية ان م

عالم بكل جزئياته
كم شخص بالتقدم من انه تعالى قادر على جميعها لان
عالم بكل المعلومات وقادر على كل الممكنات فثبت ان الحياة
ذلك ممكن والله تعالى قادر على وقوع ذلك فلانه ثبت بالتواتر ان النبي صلعم
ممكن واما ان الصادق اخبر بوقوع ذلك فيكون حقا وهو المطلوب الرابع دلالة القرآن عليه
عليه كان يثبت المعاد البدني ويقول به فيكون حقا اما الاولى فالآيات الدالة عليه كثيرة نحو قوله تعالى من
ثبوته والانكار على جاحده فيكون حقا ... قل يحييها الذي انشأها اول مرة وهو بكل خلق عليم وغير ذلك
ومن خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم ... وغيره يجب اعادته سمعا
من الآيات
وكل من له عوض او عليه عوض يجب اعادته عقلا وغيره يجب ... او عوض
الذي يجب اعادته على قسمين احدهما عقلا او سمعا وهو كل من له حق من ثواب او عوض
لايصال احد وكل من عليه حق من عقاب او عوض للحق اللازم منه وبانه لا يجب اعادته الا لحق او لاجل عوض
من باقي الاشخاص الانسان كانت او غيرها من الحيوانات الاخر والوحوش وذلك
ويجب الاقرار بكل ما جاء به
اعادة سمعا لدلالة القرآن والاخبار المتواترة عليه
النص في ذلك الصراط والميزان وانطاق الجوارح ونظائر الكتب لا يمكنها
لما ثبت نبوة نبينا محمد صلعم وعصمته
خبر الصادق بها فيجب الاعتراف بها
ثبت انه صادق في كل ما اخبر بوقوعه سواء كان تعالى او زمانه
كاخباره عن الانبياء السابقين واممهم والقرون
الماضية وغيرها او في زمانه كاخباره
بوجوب الواجبات وتحريم

المحرمات
وندب المندوبات والنص
على الائمة وغير ذلك من الاخبار او بعد
زمانه فاما في دار التكليف كعود ... على استقبال بعد
الناكثين والقاسطين والمارقين او بعد التكليف كاحوال الموت
وما بعده في ذلك عذاب القبر والصراط والميزان والحساب وانطاق الجوارح
ونظائر الكتب واحوال القيمة وكيفية حشر الاجساد واحوال المكلفين في البعث ويجب الاقرار بكل
اجمع والتصديق به لان ذلك كلام ممكن لا استحالة فيه وقد اخبر الصادق بوقوعه فيكون حقا
ومن ذلك الثواب والعقاب وتفاصيلهما المنقولة من جهة الشرع صلوات الله عليه
يريد ان من جملة ما جاء به النبي صلعم الثواب والعقاب وقد اختلف
الصانع به
في انهما معلومان عقلا ام سمعا اما الاشاعرة فقالوا انهما سمعا واما المعتزلة فقالوا
بعضهم بان الثواب يجب لذاته او لانه سبب الطاعات والابتلاء ما صدر عنه من النعم العظيمة
فلا يستحق عليه شيء في مقابلتها وهو مذهب البلخي وقال المعتزلة العقاب للكافر والفاسق
الكبيرة حتما وقد تقدم لك ما يدل على وجوب الثواب عقلا واما العقاب
فهو وان اشتمل على اللطف لكن لا يجزم بوقوعه في غير الكافر والذي يموت على كبيرة
ومنها فوايد الاولى استحقاق الثواب والمدح بفعل الواجب والمندوب
وفعل ضد القبيح او الاخلال بشرط ان يفعل الواجب لوجوبه
او لوجه وجوبه والمندوب كذلك وكذا فعل
ضد القبيح او الاخلال لقبحه

المعتزلة البصرية انه عقلي لاقتضاء التكليف ذلك لقوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون واوجب م

الا امر بجرم
غير ذلك ويستحق العقاب
والدم بفعل القبيح او الاخلال بالواجب
الثانية يحكم بدوام الثواب والعقاب لمن يستحق مطلقا كما في
حق من يموت على ايمانه ومن يموت على كفره لدوام المدح والذم على ما
يستحقان وللحصول النقيض كل واحد منهما لو لم يكن دايما او لا واسطة بينهما ولحكي ان يكون
كالصبين مع مخالطة الضد والالم الحاصل بفوتهما ويجب اقتران الثواب بالتعظيم والعقاب بالاهانة لان
فاعل الطاعة يستحق التعظيم وفاعل المعصية يستحق الاهانة مطلقا الثالثة يستحق الثواب
يجوز توقفه على شرط او لولا ذلك لكان العارف بالله مع جهله بنبيه مستحقا له وهو
باطل فاذا هو شرط وطابالموافاة لقوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك وقوله تعالى
ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة و
اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون الرابعة الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك
لهم الامن اي يستحقون الثواب الدائم مطلقا واما الذين كفروا وماتوا وهم كفار
اولئك يستحقون العقاب الدائم مطلقا والذين امنوا وخلطوا عملا صالحا
واخر سيئا فان كان السيء صغيرا فذلك يقع مغفورا اجماعا
وان كان كبيرة اي ما ان لم يوافي بالتوبة
فهو مع اهل الثواب مطلقا

اجماعا وان
مات وافيا بها فاما ان يستحق
الثواب بايمانه اولا والثاني باطل لاستلزامه
الظلم ولقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره الاية فتعين الاول فاما
ان يثاب ثم يعاقب وهو باطل اجماعا على ان من دخل الجنة لا يخرج منها
بطلان العقاب او يعاقب ثم يثاب وهو المط ولقوله ص في حق هولاء يخرجون من النار وهم كالحمم
او كالحمم فيراهم اهل الجنة فيقولون هولاء الجهنميون فيؤمر بهم فيغمسون في عين الحيوان فيخرجون
وجوههم كالبدر ليلة تمامه واما الايات الدالة على عقاب العصاة وخلودهم
في النار فالمراد بالخلود هو المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى كثير والمراد بالعصاة
والعصاة الكاملون في عصيانهم وهم الكفار اولئك هم
الكفرة الفجرة توفيقا بينه وبين الايات الدالة على اختصاص العقاب بالكفار كقوله تعالى
ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين وغير ذلك من الايات الخامسة اعلم ان
صاحب الكبيرة انما يعاقب اذا لم يحصل له احد الامرين الاول عفو الله فان عفوه
متوقع خصوصا وقد وعد به في قوله تعالى ويعفو عن السيئات ويعفو عن كثير ان
الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم وخلف الوعد غير مستحسن من الجواد
المطلق والتمدح بانه غفور رحيم
وذلك ليس متوجها
الا الصغاير

والا الكباير
بعد التوبة اجماعا على سقوط
العقاب فيها فلا فايدة في العفو ح فتعين
ان يكون متوجها الى الكباير قبل التوبة وذلك هو المطلوب الثاني و
في شفاعة نبينا رسول الله ص فان شفاعته ثبت تعم لو تعدل في الاقوال لقوله تعالى
استغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب الكبيرة مؤمن لتصديقه بالله ورسوله واقراره
بكل ما جاء به النبي ص وذلك هو الايمان اذ الايمان في اللغة هو التصديق وهو هنا كذلك وليست الاعمال
الصالحة جزء منه لعطفها عليه في القصص لغايرتها واذا امره بالاستغفار لم يتركه لعصمته واستغفاره
مقبول لانه تحصيلا لرضاه لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى بعد ما يقع في ولدهم اذ قرت
شفاعة لاهل الكباير من امته واعلم ان مذهبنا ان ائمتنا عليهم السلام لهم الشفاعة في عصاة
شيعتهم كما هو لرسول الله ص من غير فرق للاخبار عنهم عليهم السلام بعد عصمتهم
النافية للكذب عنهم السادس من الاقرار والتصديق باحوال القيامة واوضاعها
وكيفية الحساب وخروج الناس من قبورهم عراة وحفاة وكون كل نفس معها
سايق وشهيد واحوال الناس في الجنة وتباين طبقاتهم وكيفية نعيمها من الماكل
والشرب والملبس والنكح وغير ذلك مما لا عين رات ولا اذن
سمعت ولا خطر على قلب بشر فكذا احوال
النار وكيفية العقاب فيها
وانواع الاهوال.

على ما وردت
به الاخبار الصحيحة والآيات
واجمع عليه المسلمون الا ان ذلك كله
اخبر به الصادق مع عدم استحالته والعقل فيكون حقا
وهو المطلوب ووجوب التوبة
التوبة هي الندم على
القبيح في الماضي والترك في الحال والعزم على عدم المعاودة اليه في الاستقبال او تركه
لوجوب الندم اجماعا على كل قبيح واخلال الواجب والدلالة اسمع على وجوبها ولكونها دافعة للضرر
ودفع الضرر وان كان مظنونا واجب ويندم على القبيح لكونه قبيحا لا لخوف النار والا لم
عن نفسه والالم لم تكن توبة ثم اعلم ان الذنب اما في حقه تعالى او في حق الادمي فان كان في حقه
تعالى فاما في فعل قبيح فيكفي الندم والعزم على عدم المعاودة او في اخلال الواجب فاما ان يسقط بخروج
وقته اولا فيكفي الندم والعزم وذلك هو التوبيب او خرج وقته فاما ان لا يسقط فوجب قضاءه وان كان في حق
وقته باقيا فياتي به وذلك هو التوبة فالتوبة بارشاده واعلامه والاعتذار وان
آدمي فاما ان يكون اضلالا في دين بفتوى مخطئة فالتوبة ارشاده اوالى وارثه او الايصال اليه
او ظلما لخوف الحقوق فالتوبة منه الايصال اليه او الى وارثه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
كان يغفر ذلك عليه مع العزم عليه يكون المعروف معروفا والمنكر
شرط ان يعلم الآمر والناهي ان يكونا متوقعان لان الامر
منكرا وان يكونا بالماضي والنهي عنه

والامن من الضرر ويجوز الثانية
الفعل مع الغير على وجه الاستعلا والذي طلب الاكبر الاول
على وجه الاستعلا الضيا والمعروف كل فعل حسن اختص بوصف زايد
على حسنه والمنكر هو القبيح اذا تقرر هذا فهنا بحثان الاول اتفق العلما على وجوب
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واختلفوا بعد ذلك وتعاسين الاول اهو الوجوب عقلي او سمعي فقال الشيخ
الطوسي رحمه الله بالاول وقال السيد المرتضى بالثاني واختاره المصنف احتج الشيخ بانهما لطفان
في فعل الواجب وترك القبيح فيجبان عقلا قيل عليه ان الوجوب العقلي غير مختص باحد جح بحلال الحكم او الامر هو الحكم
على الله تعالى وهو باطل لانه ان فعلهما لزم ان يرتفع كل قبيح ويقع كل واجب لكنه حكيم
على الشر والنهي هو المنع عنه لكن الواقع خلافه وان لم يفعلهما لزم اخلاله بالواجب والثاني هل هما واجبان
في هذا الايرا ونظر واما الدلايل السمعية على وجوبهما فكثيرة المقام الثاني احتج الشيخ بعموم الوجوب من
على الاعيان او الكفاية فقال الشيخ بالاول والسيد بالثاني احتج الشيخ بعموم الوجوب من
غير اختصاص ولقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس تامرون بالمعروف وارتفاع الواجب القبيح
على المنكر احتج السيد بان المقصود وقوع الواجب وارتفاع القبيح وان يكن بتكلم انه
منكم امة ينقع عن الاخر في الامتثال ولقوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون
عن المنكر البحث الثاني في شرائط

وجوبهما وهي اربع الاول
الضعف بهما الرابع ان يكون المعروف معروفا
علم الامر والناهي ان يكون المعروف معروفا والمنكر منكرا اذ لولا ذلك لامر بالمنكر ونهى عن المعروف
والمنكر منكرا اذ لولا ذلك لكونهما مما يتوقفان في الاستقبال فان الامر
ونهي عما ليس بمنكر الثاني ان يجوز الامر والناهي تاثير امره
بالماضي والنهي عنه عبث والعبث قبيح الثالث ان يجوز الامر والناهي
او نهيه فانه اذا تحقق عنده او غلب على ظنه عدم ذلك ارتفع الوجوب الرابع امن الامر والناهي
من الضرر الحاصل بسبب الامر والنهي اما لهما او لاحد من المسلمين فان غلب عنده حصول ذلك
ارتفع الوجوب ايضا ويجبان بالقلب واللسان واليد والانتقال الى الاصعب الا مع عدم
انجاع الاسهل فهذا ما تيسر لي تحقيقه وكتابته واتفق لي جمعه وترتيبه مع ضعف
الحال ... من كرمه تعالى ان ينفع به كما نفع باصله وان يجعله خالصا لوجهه انه مجيب
والحمد لله حق حمده

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد اللام فيه للجنس او للاستغراق و
والحمد اما مصدر حمدت او اسم لغة للثناء باللسان على
الجميل الاختياري نعمة كان او غيره وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من جهة
انه منعم وبهذا المعنى رادف الشكر اللغوي وهو عام موردا وخاص متعلقا [illegible] صرف العبد جميع ما انعم الله
[illegible] قوله لوليه [illegible] فالاصل المعنى في هذه الفقرة ان يقال الحمد لله
الجارة للاختصاص والولي اما بمعنى المحب او الصاحب او الاولى بالتصرف فيه قوله والصلوة على نبيه
اوجميع افراد الحمد منحصر في حق صاحبه والظرف متعلق بالصلوة على تضمين معنى
للجنس او الاستغراق او عوضا عن المضاف اليه والضمير المجرور راجع الى الولي قوله واله معطوف على نبيه
النزول والنبي فعيل اما من النبأ او النبوة والضمير المجرور راجع الى الولي والآل دلت على استقلالهم
وعدم تكرار الكلمة على يعد للخبر المروي من فصل بيني وبين آلي بعلى فقد كفر ولم ينب والآل عترته المعصومون
كما ثبت [illegible] الصلوة عليه وان دل بعدها على الاتحاد بينهم فافهم وآل النبي عترته [illegible] رأيهم و
قوله واصحابه هم الذين ادركوا صحبة النبي مع الايمان على رأينا ومطلقا على رأيهم
المتادبين بآدابه وانما لم يجعله وصفا للآل والاصحاب كليهما لان وصف الآل به
لا يناسب مقام مدحهم والثناء عليهم لان رتبتهم اعلى من الاتصاف بهذه فهو لائق
بالاصحاب قوله اما بعد اما لتقدير مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فهذه
وتحقيق [illegible] مهما يكن من شيء فبعد الحمد والصلوة بهذه وهو فصل الخطاب فحذف
الفعل والتزم الظرف مقامه واقيم اما مقامه وهما [illegible]
كما هو معروف في النحو قوله فهذه اما اشارة الى الالفاظ

المرتبة في الذهن
المعبر بها عن المعاني المخصوصة
او المعاني المخصوصة المعبر عنها بالالفاظ
المرتبة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده
والاحتمالات سبعة لان المشار اليه اما ان يرجع الى الالفاظ او المعاني
او النقوش او المركب من الاثنين او الثلثة ولا يخفى ان النقوش ليست بفوائد
او النقوش او المركب يليق بها تسمية اسم الاشارة وقد ذكر [illegible] جميعا
المركبات اما ان يليق بها [illegible] الفائدة والوافية فان علمي الوافية [illegible]
لا ثباتا او نفيا بالحس واحد من الاجزاء فلا يصح حمل الفوائد
النقوش جمع فائدة والفوائد جمع فائدة وافية متعلق بوافية [illegible]
لا يقصر طولا ولا عرضا بحل ظرف لغو متعلق بالفائدة [illegible]
والمشكلات جمع مشكلة وهي التركيبات محلا للاشتباه
الشارق والمغارب جمعها باعتبار ان لكل يوم مشرقا ومغربا
للمبالغة وما ورد من تثنية المشرق والمغرب فباعتبار ان
الشمس ومغربها في مقابلة في تعطف الكوار والمريان [illegible]
الاعتدال اثنان وكذا المغرب وبالعكس تغمده الله بغفرانه [illegible]
الارض مغرب الشيخ بانه سيف قاطع والغفران [illegible]
الشيخ الا توصيف والمؤاخذة عليها والعفو هو محو الذنوب [illegible]
الذنوب وعدم المواخذة [illegible] الدار وسطها والجنان [illegible] نظمتها في سلك التقرير
بحبوحة جنانه اسم وسط الجنة ودار الكرامة [illegible] والسلك هو الخيط
النظم [illegible] والسمط [illegible]
المنظوم [illegible]
بالفعل

والوقف بين البيان واللفظ
التقرير والتحرير ان البيان
اما ان اللفظ والمعنى فيتساويان او اللفظ
ازيد من المعنى او المعنى ازيد من اللفظ ويسمى الاول التساوي
واللفظ المساوي والثاني اما ان يكون للزيادة فيه فايدة او لا فالاول هو
الاطناب والثاني التطويل والحشو والزوايد والثالث اما ان يكون اللفظ فيه وافيا
ببيان المعنى او ناقصا فالاول هو الايجاز والاختصار والثاني هو الناقص ووجه التقرير مطابق البيان و
التحرير للايجاز والاختصار والخفي تشبيه الكتاب الفوايد بالدرر واللآلي وبعد هذا البيان ظهر وجه تطبيق
التقرير بالسلك والتحرير بالنمط ضياء الدين يوسف ضياء الدين لقب ويوسف علم للولد العزيز
والتلهف التحسر والتاسف الندم وسميتها بالفوايد الضيائية لانه الجمع والتاليف
كالعلة الغائية اعلم ان في وجود كل مركب لابد من اشياء السبب والشرط ورفع المانع والمعد
والفاعل والمادة والصورة والعلة الغائية لان ما له المدخل في وجوده اما مقدم او موخر او داخل
فالداخل ان كان الشيء معه بالقوة فهو المادة والعلة المادية كقطع الخشب للسرير وان كان معه
بالفعل فهو الصورة والعلة الصورية والموخر هو العلة الغائية وهي الباعث على الفعل
المتقدمة ذهنا والمتاخرة خارجا كجلوس الامير على السرير والمقدم اما مؤثر في وجوده او هو
والشرط ان لم يكن مؤثرا او الفاعل والعلة الفاعلية ان كان مؤثرا او عدما فرفع
المانع او وجودا وعدما فهو المعد ولا يخفى ان العلة الغائية ابدة
الفوايد هو حاصل هذا المتن ثم الانتفاع به واما ضياء
الدين يوسف فلما كان الباعث
على التصنيف وهو منظور

في اول التصنيف الى اخره
وانتفاعه به هو الاهم فهو كالعلة
الغائية فافهم اعلم ان الشيخ اه قد ورد في حديث
متنافيان بحسب الظاهر الاول قوله كل امر ذي بال لم يبدأ فيه
ببسم الله فهو ابتر والثاني كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اقطع فيحمل
الابتداء في حديث التسمية على الحقيقي وفي التحميد على الاضافي او على العرفي او في كليهما على
العرفي توفيقا بينهما وبعد التوفيق يقول قد ثبت ان ابن الحاجب لم يصدر رسالته هذه لان جميع مسائله ولا بحمد
بحمد الله كما هو عادة المصنفين في خطبتهم فاراد الشارح توجيهه فقال اعلم ان الشيخ اه
من ذلك اه استدراك لما يتوهم من التوجيه السابق من ان هضم النفس فيما يخالف الشريعة النبوية
غير مقبول وهنا كذلك فرفع ذلك الوهم بان ترك التحميد كتابة في اول الكتاب لا يستلزم
الترك مطلقا حتى يكون اقطع لامكان الاتيان به بالتكلم في اول كل امر ذي بال المقول
ظاهر الحديثين من التفوه بالتسمية والتحميد لا الكتابة بهما فعلى هذا فمراد الشرح في بيان
التوجيه ليس الا بيان ان الشيخ لم يشتغل عند السلف في تصدير رسالته بحمد الله
والعذر عنه لا العذر عن مخالفة الرواية فتامل فاذ فرغت مما يتعلق باصل المطلب فاعلم
ان الواجب على كل شارع في علم تصوره وتصور موضوعه والتصديق بغايته والعلم
يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء وموضوعه الكلمة والكلام
وفايدته معرفة احوال اواخر الكلم للاحتراز عن الخطأ فيها وقد ترك التعريف
المصنف بشهرة التعريف والفايدة المعلومة منه
والموضوع ايضا وان كان مشهورا
لكن القوم قد اختلفوا

في تعريفه اعني تعريف
الكلمة والكلام فاراد ان يعرفهما
بنه جهه وحيث بياره ولا يخفى ان تعريف الكلمة
والكلام في عنوان الرسالة ثم العامل والاعراب يؤذن
بانه علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبنا لكان انفع
الخطاء في الاعراب والبنا فيعرف التعريف والغاية فلا حاجة الى التصريح بهما سيما في المتن
الذي مقامه الاختصار وقدم الكلمة على الكلام لانه جزء منه في هذا الكلام ووجه تقديم احد الموضوعين على الاخر
وفيه لغات ثلثة اوجه كما قال الكلمة بكسر الكاف وسكون اللام في تميم وقد اخر فيها لذا وجه الكلمة بفتح الكاف
وسكون اللام وكسر الكاف وسكون اللام والمشهور هو الوجه الاول قيل والكلام يستعان ان
قول صاحب اللباب ولا يخفى بعد هذا الاشتقاق لان الكلام في لفظ الكلمة والكلام والاثر انما هو تعقل بعض
اوراده وهذا التاثير اعم من ان يكون لذة كالكلمات الحسنة او الما كالكلمات القبيحة وتاثير الجرح ليس الا
وقد عبر بعض الشعراء فقد قرن في بيت وانام وجه الشبه وهذا الشعر لولا امير المؤمنين على عليه
وقد اعتذر عنه عصام الدين في حاشيته بان الشارح لم يعلم بهذا والاثر بعبر عن مولانا علي عليه السلام
والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ثم ذكره قد خالف ظاهر كلام
بعض الشعراء وليس ببعيد والصحاح في صحاحه انه جمع سيبويه لا بكلام
في انه جنس او جمع فقال الجوهري صاحب الصحاح في القاموس وكلام صاحب اللباب
القوم في كتابه في النحو وهو المصحح في القاموس وكلام صاحب اللباب وقد نقل
وبعضهم كالمحقق الرضي قد صرحوا بالجنسية ولكن
عن بعضهم انه في الاصل جنس
يستعمل في معنى الجمع ولعل
كذلك لا يخفى

ج

جنس
كما في الاية الكريمة اليه
يصعد الكلم الطيب وكونه جمعا كما في
كلام سيبويه في كتابه حيث عبر عن الاسم والفعل
والحرف بالكلم وعلى هذا فليس ظاهر الخلاف فيه ولا يخفى
امكان اعتبار الجمعية في الاية الكريمة ايضا والجواب عن وصفها بالصفة
التذكيرية بان في امثال هذا الجمع يجوز التذكير كما في قوله تعالى اعجاز نخل منقعر والتانيث كما في
اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات وعن انها لا يدل على صعود كل واحدة طيبة بان اثبات الشيء ليس نفيا لغيره
والعرض في الاية الكريمة الترغيب والتحريض على جعل الكلم بالكلمات الطيبة استعارة الى جميع الكلام
منحصر في الكلمات الطيبة فافهم فعلى هذا الاحاجة الى التاويل بعض الكلم الطيب كما نقل في الشرح
واللام فيها للجنس والتا للوحدة اعلم ان التا قد جاءت لمعان للفرق بين المذكر والمؤنث
في الصفة مثل ناصر وناصرة وفي الاسم مثل شيخ وشيخة وللمبالغة في الصفة مثل ناقة
وفي الوصف مثل علامة وفي الجمع مثل حجارة وللعوض كزنادقة جمع زنديق وفرزين او فرزان والعجم
مثل كما والوحدة مثل كمأة وكماة والجمع مثل بغال وبغالة وللنسب كبصالة جمع لدواعيه وقد
الخصر في هذه التا في الاستواء ولا يخفى ان الكلم جنس والتا للوحدة كما في ثمرة وثمرات
وبط وبطة والجنس يطلق على الجنس المستغرق كما في ان الانسان لفي خسر الا الذين
امنوا الاية بدليل الاستثناء وعلى الماهية من حيث هي كما في الرجل خير من المراة يعني
التعدد الذي هو من لوازم الافراد والمعرفات
ليست الا الماهيات لان التعريف
للماهية لا للافراد
و

والوحدة

لابنا في الجنس بمعنى الثاني

كما في هذا الكلام في وجهين بان الوحدة

الا الجنس او نوعي او شخص فلو حمل الوحدة على الجنس لا الا ارتفع

الثاني كما هو الظاهر من قوله نقل عنه الجنس واحد وهذا الواحد جنس والوجه الكلية

على التشخيص كما هو الظاهر في التشبيه بزيد وعمرو ليس الجنس بنافيا لها ايضا الا ان الماهية

والشخص الواحد لكنا موجودين لا وجود واحد بشخص في الخارج فلا ياتي ما فيها نظرا في تقرير ان الحكم

الشارح انت ره الكلي الوجهين وجب حمل كلامه على ازالة الصاف جنس الوحدة والواحد بالشخص على الحقيقة

ويمكن حمله على العهد الخارجي لا كان الواجب حمل اللام الداخل على الموقوف

المذكور فانه قال ... ان يكون المذكور الا ان التوقف

ان التعريفات للماهيات وان كان يحتمل على الضابط المذكور الا ان ... اللكلمة

والكل على النحاة لفظ موضوع لمعنى مفرد ... لو وجوبا في

الفعل وكل منها حصة كلية كما لا يخفى النحو اللفظ الواحدة مطلقا وفي اصطلاح

في عرف النحاة ابتداء في الاصطلاح المنطقي

بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه لما اعتبر في اللفظ المنقول الى الكلمة

اللزوم والتشخص العموم والخصوص بينهما بهذا القول على وجهين الاول

اللفظ والقول والكلام قد يستعملان معنى اي ما يتلفظ به الانسان اعلم ان

المفيد والكلام بالمركب ايضا عدا واللفظ ما يخرج في عرف اللغة القول باللفظ

وكلام ولا فعل لفظا له والحكمي كالمنوي في ... فيه اني الفعل القول

بنحو ضرب واضرب بكلام في ... غير الطالع

غير نشر

الزيادات

لفظ في لغة العرب بل النقل

استعاره الدالة المعنوي في زيد ضرب ليس لفظا حقيقيا

فيمكن ان تقول ان الحمل ان الخبر في مثل هذا التركيب غير داخل

وان كان لفظا كما ان التعليل للفعل وما يكون مستقلا بالافادة

فعلية فالمنوي ضمير هو لفظ حقيقي على غائب ... فاعل ... الاحتمال

فاحيثيتان في حيث لو كان ليكون رابطا لا يعتبر فيه الاستقلال محض كالا يخفى

الى ان تقدم ذكره بكون الفاعل هو لفظ حقيقي بل هو اللفظ [illegible]

التركي روابط زمانية ونحوه في قولك الفعل عند المنطقيين كالا يخفى

واجب واعلم ان الكلام اللفظي حقيقة ... في المحذوف ... او معطوف عليه

السكون انت وزوجك الجنة والمحذوف الواو للاستيناف اي اللفظ المحذوف لفظ

حقيقة لان اللفظ كما سبق ما يتلفظ به الانسان وهذه قضية ... وكل كالا يخفى مطلقه

عامه اي قضية لكون الحكم فيها ... اي المراد بالكلمات

الملائكة مثل سبح ... والروح

وكلمات الجن مثل ... في

وليس ... فيه

والدوال الاربع اه
قد يصح الاحتراز بالجنس اذا كان اخص
في الفصل لوجه فان الموضوع لمعنى مفرد وقد يكون
لفظا وقد يكون غيره كالدوال الاربع وانما قال اللفظ ولم يقل لفظ حقيقي
لانه لم يقصد الواحد وحينئذ ادخل مثل عبد الله علما في تعريف الكلمة
والمطابقة عدم لازمه لان المطابقة انما يلزم بثلثة شروط الاول كون الجزء مشتقا او في حكمه
والثاني ان لا يكون التذكير والتانيث فيه مستويا مثل جريح وصبور والثالث ان لا يكون اختصار
كالمنسوب والنسخ ان لا يكون بمعنى الملفوظ الا ان العبرة بلفظ المصدر مع كون اللفظ نفسه
لضمير المبتدأ او اللفظ وان كان بمعنى شيء اي ينبغي اه المشهور في تفسير الوضع تخصيص شيء بشيء مع
مطلوب في المتون الوضع تخصيص شيء اي ينبغي اه اللغوية والحقائق الاولية اه الاول
التواطؤ اي التواطؤ عليه قوم كاهل اللغة في الموضوعات او اهل اصطلاح خاص كالمنقولات بعضهم
عرف عام كالموضوعات العامة والوضع النوعي كما في المجاز اه و
شمل التعريف المشهور الوضع الشخصي وانواع الاوضاع المذكورة فقال الرضي فقال الوضع تعين شيء
قد بدل التخصيص بالتعيين بشمل السيد الشريف في حاشية شرح الرضي المشترك الا بتكلف
بالتشخيص مع قصد التواطؤ ولا يخفى اولويته لعدم التخصيص في الالفاظ المشتركة العوام والتاج
والتعين الطرفي المط واصح وقيد التواطؤ لاخراج محرفات العوام ونحوه
الحاصل ما يذكره القيد فلم يخرج عن تعريفه المحرفات سواء
التعاريف تعاريف اللفظ لمطلق الوضع
كان وضع اللفظ او غيره

كما في
الدوال الاربع ولو
اراد بالتخصيص وضع اللفظ لنا بازاء المعنى وفهم
الشي الاول باللفظ قطعنا تعين اللفظ للتعميم في الزمان وفهم
مع قصد التواطؤ ولا يخفى ان لفظ تعين للتعميم ولا حاجة اليه في
الغرض الموضوع للمدخل في تعريف الوضع لم يلحظ لوازمه فلا حاجة اليه في
تعريف الوضع فتأمل فيه تخريج اه اي يستغني عن ذكر التعريف المذكور وضع الحروف
لان وضعها انما هو للمعاني الغير المستقلة الموقوف تعقلها على تعقل المتعلقات فلا يفهم معانيها
ولا يمكن تعقلها الا مع ملاحظة تلك المتعلقات ويمكن الجواب بانه اوجد او غيره اه وكلما
الحرفية الموضوعة بازائها الحروف توقفت تعقلها على الاعتبارات الخارجية فافهم فان لم يقيد
ممنوع والعرف في تعريف الوضع اعم منها فلا حاجة الى ان معانيها لا يفهم منها بلا توقف
لم يجعل المشتركات والمجازات سواء النقض مع ان معانيها تشخصا او نوعا يفهم بلا
ان معانيها مستقلة قد تعقل بنفسها وبعد العلم بوضعها لها تشخصا او نوعا في المجاز بل
على الامور الخارجية والقرائن فيها انما هو للتعيين في المشترك والصرف في التعريف
الحروف لعدم استقلال معناه ولا يتجه شيء في هذه الاشكالات على التعريف متعلقا
المشهور للوضع فلا وجه للعدول عنه لغة المعرف ما يقصد بشيء اه المعنى
من الغاية او من القصد المصدر مصدر ميمي بمعنى المفعول اي
المقصود او اسم مكان وجوه العقل اللام
مفتوح ابدا بمعنى المقصود او مخفف
مفتوح اسم المفعول

١٠

علي ازيد مرتين

فلما اريد تخفيفه بالتاء والتثنية احدى البابين بالتخ[illegible] والوصعاة

استعماله حروف هذا احدى البابين [illegible]

ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فلا حاجة الى ذكره

كثرة فيه فصار معنى الشي الثاني هو المعنى ويريد به الضعوة ان الحاجة

اي ما عرفوا الوضع بتخصيص شي بشي والشي الثاني البديع بعيد ويرضع التجريد ويريد به الضعوة

المعنى بعيده وحاصل التوجيه انه هي الصنايع المنسي من النهج فان النهج معنى الطرق

لفظا له معنى مسا بقيد ذكر بعيده ما معناه حروف المعنى ان دخولها في الوضع بستقيم بعيده

ويقعت حروف المجاز غير التجريد

الوضع كما ذكر تخصيص شي بشي بان يكون

الشي الثاني موضوعا له بالالام التعلية التي هي صيغة

الوضع لا الالام التعليلة وحروف الجا الموضوع لوضعه

التركيب داخلي الثاني دون الاول وباعتبار اخذ داخله

في الوضع بعض المعنى اي جعلها في انفسها لا لتخصيص المعنى فكلام

ولقلنا ليس بصحيح بما مع حل الكلام على الصيغة التجريدية ولولا الكلام

بتكلف بعيد كالاكثر فتامل . فان قلت قد وضع اداة هذا السؤال والجواب في تلك

صاحب الكشاف في كتابه لتحقيق المرام وتوضيح الافادة ورد الاشكال بعد توقف المعرفة على ذكر

النظام صحيح الجواب في هذا الباب واما الاعتراض الشارح فليس هذا الفصل

ازدلم يتقدم ذكر الجواب فيما سبق كما هو الظاهر

صح تحرير السؤال والجواب بقوله فان

قلت اداة

كلفظ

الجملة والخبر

لعل الغرض انما هو

المنطقي والادبي التركيبي

اصطلاح على مصطلح النحوي فرد وفي لفظ جملة على

الخبري لان على ان المركب الكلي وافراد الالفاظ الموضوعة

الخلاق موضوعا بازاء المركب الدال على المعنى الموضوع له وتركيب الالفاظ الموضوعة لها

باعتبار ان اجزاء الفاظها تدل على اجزاء معانيها وكذا ان لفظ الجملة والخبر موضوعان بازاء

باعتبار ان اجزاء الالفاظ المركبة وليست هذه الالفاظ بمعان لفظ الجملة والخبر

معرب في افراد الجواب على السيد ركن الدين صاحب المتوسط وهو منقوص بما ترى بالنقص عليه

الاشكال بان اجزاء الكلم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كما قال الشارح

قوله والاشكال عليه ان هذا زيد ابا قاعدة كما تقول زيد قائم جملة وضرب زيد فعل

فعل زيد فعل وهو رافع زيد مرفوعه او مركبه وقد ظرف في هذا التحقيق جواب تفصيلي والاسم والفعل

الاشارة الراجعة الى الالفاظ موضوعة بازاء المعاني الكلية كلفظ الجملة والخبر والاسم

وهو ان بعض هذه الالفاظ موضوع له فيها خاص ما قصد منها معناها او الاسماء

والحرف وبعضها الذي وضعها عام والموضوع له الا عاما كما في لفظ

فان الوضع فيها وان كان عاما بماهية الوضع والموضوع له انشخص معين او

الانسان للحيوان الناطق او هما خاصان كلفظ زيد كالضماير واسماء الاشارة

الوضع عام والموضوع له خاص كالضمير كما في لفظ هو وهذا

الانسان ان رات مثلا لفظ هو وهذا

موضوعان بالوضع العام

بكل مفرد
بكل خاص وعموم الوضع
باعتبار ان آلة الملاحظة امر عام
معنى ان الواضع لاحظ كل فرد فرد من افراد النوع المركب
بلاحظة اجمالية وضمن امر عام واحد اعني المفرد المذكر لتعذر تصور الافراد
باسرها بخصوصها فوضع لهذه الافراد اسما اذا اشير به الى شي خاص فالمشار اليه معناه سواء كان لفظا او غيره
مفرده واداة اعلم ان اللفظ المفرد والمركب يطلقان في عرف النحاة على
والعام وغير معقول فاللفظ هذا الاثنين او الثلثة على الالفاظ ولو اطلقا على المعاني ما لا
او المركب من الاثنين وفي عرف المنطق فانما يطلقان على المعاني وفي الشرح
او معنى او عينا او المركب منهما واما صفة للفظ والتحقيق انه صفة المفردات لفظا دالا على معان
اللفظ والمعنى والفعلان صفة لكل منهما فعلى هذا امكن حمل المفرد حيث عدا الحركات وصورتها
على النوع والمجاز التعريف بشرح ضرب يضرب فعل ماض على الضرب المنسوب الى
جزء اللفظ على حدة ويشكل هذا زمان الماضي وعلى اقتران النسبة الى
المضارع ولو قيل ان الهيئة الا الحال والاستقبال
ليست من اجزاء اللفظ ان الهيئة التركيبية في الماضي
حيث يدل الحرف المضارع وسكناه فانها في المضارع
والتركيبية في الاجزاء بان المفرد ما لا يدل الالفاظ الا ان يعتبر التعقيب
على اجزاء المعنى عن الماضي والمضارع اجزاء لفظ المركب للتعقيب
ويمكن الجواب بوجه وهو ان المراد بالاجزاء خارج
التي لها دلالة بنفسها ولا الهيئة
التركيبية وكان اجزاء المضارع

او سا

او سائر الحروف للضمير
العلامات المختلفة كالف فاعل وغيره
في الاشتقاق للدلالة على المعاني المقصودة كذلك
والواو في المفعول لا دلالة لها على المعاني المقصودة
فصح التركيب على الاوزان وهكذا الجواب في سائر الزوائد المراد بها
والسين والتاء في الاستفعال المراد بها الطلب والتجوز في باب
تغير البعض كالهمزة والسين ويجري الى تعدد الجواب وفي باب في مضارع فان قيل هذا
الجواب منقوض بالضمائر المتصلة المستترة او البارزة والالف واللام التعريفية والتاء التأنيثية والياء النسبية حيث لا تستعمل منفصلا

مستقلا فكيف يصدق على المركب منها
وعلى هذا فقس الجمع ومن كلمة اخرى انه مركب قلنا هذه الكلمات غير مستقلة
الافعال التعدية في الاستعمال حيث لا يستعمل منفصلا لا في الدلالة وحاصل
الفرق بينها وبين الزوائد في الامثلة المختلفة ان الواضع قد وضعها
لمعان بحيث تدل عليها بالاستقلال ولكن قد شرط استعمالها مع غيرها
لا دلالتها وقد وضع الزوائد بحيث لا تدل على معنى الا مع استعمالها بغيرها
فدلالتها مشروطة بالغير لا استعمالها فالزوائد غير مستقلة في الدلالة
والكلمات غير مستقلة في الاستعمال ولهذا لم يتحقق الجنس الا بالزوائد
والجنس فيما هو جزء الكلمات متحقق والكلمات محققات للنوع مثلا جنس
المضارع لا يتحقق الا بالزوائد الاربع بخلاف الماضي فانه متحقق الجنس بدون
تاء الضمير قال وفيه انه يوهم ان تسمية هذا الاشعار ايهاما
على ان ما يوهم غلط لان الكلام غير ظاهر في المعنى كما تحتمله العبارة لان الوصف
وصف للشيء باعتبار نفسه لا باعتبار العامل بخلاف الحال حيث يبين
هيئة الفاعل والمفعول من حيث الفاعلية والمفعولية فينبغي ان يترك

فيجوز اه

التجوز هو ارتكاب المجاز

فيه تجريد والمجاز هنا هو مجاز المشارفة

وهو استعمال اللفظ في معنى قريب من معناه الاصلي

بالصدق عليه او وقوع على انه صفة للفظ عند الاحكام او نحو

الاوامر في حيث اشتهار استعمال صفة للفظ واشتهر فيه الاداء بعد ما وجده في العبارة

في حيث بعد الصفة عن الموصوف ووقوع الفصل بينهما فلذا اختير

ولا يجيء من بيان نكتة

في ايراد احد الوصفين اه لما وجب في الفصاحة رعاية اسلوب الكلام وتغيير الاسلوب فيه نكتة

ما وجه بعد الصفة عن الموصوف ووجب تتبع وجه والنكتة فيه فلذا بينها بما تعود او كان

ونقط للدلالة على انه لو قال الكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد

في ارادة احد الوصفين وكلام احسن في وجه تتبع المفرد انما هو وصف للفظ لا للمعنى

يتحصن غيرهم فيه غيره وكلام احسن مع شيوعه وكثرة استعماله

الفاظ لان الاسم احتمالي التقدم او للدلالة على ان صيغة

في الترتيب الذكري واما نصبه وان لم يساعده اسم

ولم ينقل فيه كتابة واما التقدم او لما عن التقدم المفهوم

الفاعل او المفعول به فانه مفعول بواسطة اللام لما كان الحال مبينا لهيئة

وعلى الثاني فبين لهيئة المجرور بحسب الظاهر وما اعتبر في تعريف الحال

بانه مفعول او بواسطة اللام ومعنى الاواد على الاحتمالين هو المعنيين المذكورين

فلذا لم يذكره هنا معناه ووجه صحة اه لما كان

المتوهم من ظاهر الحال وجه ذلك

معنى في الحال

وقد

قد سبق

تقدم الوضع على الافراد

فيتبين وجه صحة الحالية بانا لا نسلم وجوب

تقدم الحال بل الواجب انما هو مقارنته لذي الحال

بانا سواء كانا متحدين ذاتا او وجودا والحال متقدم بالذات على الحال او

بالعكس وهذا انما يصح في غير الحال القدرة اذ وجب صاحبها فان الحال متقدم

فيه زمانا الا ان يغير تفسيره مررت بزيد الصيد مثلا او يفرض الصيد وتقديره زمان اراده فعبارة

زمانا جاء وكسرته ليس الغرض معنى الحال فافهم

تغيير المركب على القابلية والتقابل فهو ما يدل جزء لفظه على جزء المركب الكتابي الكلام عبارة عن المفرد

ناقص على خلافه فالاول ان احتمل الصدق والكذب فخبر والا فانشاء والمركب الكتابي السكوت عليه او

اما تقييدي اضافي او توصيفي ان كان الثاني قيد الاول او الاضافي وكعلام زيد او والوصف عليه

اوعز تقييدي ان لم يمكن كذلك كخمسة عشر وسيبويه وبعلبك والناقص تقييده

ويبقى مثل عبد الله علما اي باعتبار وضعه العلمي لا الاضافي فان جزء لفظه

ويبقى مثل عبد الله علما اي باعتبار العلم باعتبار الدلالة

الكلام ولا يكفي على

هذا الوضع لا يدل على جزء معناه فلا فرق بينه وبين زيد العلم في اللفظ ودال الذكا لا يكفي ان الغرض

الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة صفة مشبهة من الفطنة وهي الحذق

في علم النحو موضوعه احوال اللفظ واعتبار اعرابه وبنائه لا المعنى فيه

مراعاة جانب اللفظ لا المعنى والدلالة عليه فلو كان الامر بالعكس

اي يخرج من تعريف الكلمة مثل عبد الله العلم الي

في اللفظين المعربين باعرابين

ويقع

بالجبل
وقائمه وبصرى مما بعده
لشدة الامتزاج لفظا وحده وبعيرها
لكان انسب بالغرض من علم النحو قيل عبد الله حسن عنده
بخلاف تعريف المص حيث لم يعتبر الوحده كما ان التقا في عدم لزوم المطابقه
من المبتدا او الخبر والكلمة لفظا وقرئ تبل الجبل وقائمة وبصرى كانه فيما فيه ظاهر لان
ثابة على تقاسم العرف لا الحقيقة اللغوية والقرينة العدد اعنى دوحي والاخص عن الفظن ان اعتبار الوحدة
وان اخرج مثل عبد الله وحيوان ناطق على الا ان مثل سيبويه وبعلبك خرجان عن حد الكلمة نظرا الى الافراد
الحقيقة اللغوية وانما اوجها كلمات بلا خلاف منهم قائم واعلم ان الوضع اه اراد ان يبين وجه التغاير
بين عبارتي المص وصاحب المفصل وان الدلالة على المعنى معتبرة في الكلمة ومفهومه في تعريفها وهذا الجنس
لا ارتباط وجه الحصر بالتعريف لجنس الكلمة وحاصل الكلام ان الدلالة اعم مطلقا من الوضع وهو اخص مطلقا منها
فالوضع مستلزم الدلالة فمع ذكره لا يلزم ذكرها بخلاف العكس لان العام من حيث انه عام لا يدل على
خصوص الخاص فمع ذكرها لا بد من ذكره حيث كانت الدلالة وضعيه ومن اي الكلمة اسم وفعل وحرف واه
اراد بيان ان هذا الانقسام انما هو انقسام الكلي الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء
كما في السكنجبين خل وعسل والا لزم ان يكون مثل اذهب زيد
ومرز زيد كلمه واحده وليس كذلك وان الحصر مفهوم
بقرينة المقام لان المقام مقام التقسيم
ويلزم فيه استيفاء جميع
الاقسام

والا

والا لكان
قاصرا غير تام ردا على
فاسد كلام المحقق الرضي رضي الله عنه
حيث ادعى عدم فهم الحصر لان الحصر انما يفهم من العطف
بأما او واو وادخال كلمة اما على المعطوف عليه وقال الاولى في افادة
الحصر ان يقول الكلمة اما اسم او فعل او حرف وظاهر ان اراده ليس اولوية
هذه العبارة مطلقا بل على انها اصرح في افادة الحصر وان كانت غير صحيحة نظرا الى ان اراده
واو قد وضعت للترديد والمنافاة فيصير القضية بها منفصلة مانعة الجمع او الخلو ومع احتمال منع الجمع والخلو
محتملة لكون الكلمة واحدا من الاقسام فقط دون الباقيين وهذا غير صحيح وهذا اذا احسن العبارة
على بيان الواقع واما اذا حملت على الحصر بحسب الصدق على كل فرد من الافراد فيصير صحيحا ولكن
الاحتمال الاول احتمال ظاهر بل صريح مع انه غير مراد فيصير الكلام مشكلا فيه وهو غير جائز
والحاصل ان ليس مراد الشيخ المحقق اختيار العبارة والواو لوبهما على اطلاقها لتتجه عليه الرد
بل بالنظر الى ما احتجت في الحصر ولا ريب في جواز الاولوية في وجود عدمها وجه آخر
فالرد عليه غير معقول سيما مع انه قد قال في بيان متعلق الظرف فلانها انه متعلق بمحصور مفهوم
من قوله وهي اسم وفعل وحرف فان قيل الكلمة اسم وهو جنس للاقسام الثلاثة محمول على
كل منها فاذا قلنا الفعل كلمة او الحرف كلمة يلزم التناقض اجيب بمنع الكلية
الكبرى والحاصل ان خصوص لفظ الكلمة بالقياس الى افراده
الموضوع له اسم لفظا وبالنظر الى افراده
وما صدقاته فلا يلزم
كون الافراد

ايمن آه فعل
وكذا الجواب بانه ضرب والحروف اسمان لغيبيهما
ومن حروف فان الفعل والحرف الاسم اراده فرنا من
الموضوع لها وبهذا الايجب اسميته الصداق شيئ مشهوره معروف به
الخلط خلط وقريب بين المفهوم والمصداق الحكم عليه فقد حكمنا على المجهول المطلق بانه لا يحكم
المجهول المطلق وبرادانا اذا قلنا المجهول مطلقا لا يحكم عليه لفظ معلوم ومعناه الموضوع له القياس مجهول معلوم
عليه فيلزم التناقض وتقرير الجواب ان لفظ المجهول المطلق معلوم ومعناه الموضوع له الجبايات عند باعتبار الوصف
واوادهنا المعنى شعور بها في ذاتها الا باعتبار وصف المجهولية المطلقة وكونها موضوعة انها تعبر عن
وبهذا الاعتبار غير مجهول وعدم جواز موضوعيتها باعتبار مجهوليتها في ذاتها فلا تناقض فافهم
ومعلوم بهذا الاعتبار فغير متعلق بمحض ... تزلفا والضمير المنصوب راجع الى الكلمة ولما جعل مدار الدليل على
لانها آه الظرف متعلق بمحض ... كما كانت آه فى تعريف الكلمة على ما قال الدلالة
فيرادهم صفتها آه لما كان عمل ان المصدرية جعل ... نظر لتقرير الدلالة
الفعل بمعنى المصدر هو لا يحمل على ذات الكلمة
بالتقدير فان الاولى ان الفعل مع ان في تاويل المصدر
وهو مبتدأ محذوف الخبر اى عرض صفتها والجملة الاسمية
خبر لان والمحقق الرضى رضى الله عنه قال بتقدير المضاف اى في
ظرف الاسم او الخبر فالكلام اما بتقدير لان حال الكلمة اما الدلالة اولا
الكلمة اما ذات دلالة او بتقدير خبر للفعل الماول بالمصدر اى لان
الكلمة اما دلالتها ثابتة ولا شك في ان الاحتمالين الاولين
اوليان من الثالث لعدم تكرار الضمير فيهما
ولذا اخر الثالث واما
الموصوف اه

فالضمير فيه
تنكير وبهذا الاختيار هو الاحجار ...
الاول بما ذكره المحقق الرضي في انه فى البا
كان في لفهما عرضنا ان الظرف صفة
تنكير الضمير فافهم لكن ان يكون المراد منها المتعلق وهو البصري
لمعنى تقدير المتعلق وان الاشكال كان منها صفة لمفرد وهو تقدير المفرد في
تقدير الفعل متعلقا للظرف ... وكيف ... فقدر المقدر المفرد عن كل بين
والاسم حقيقة في الثبوت والفعل مع التجدد والتجدد وغيرها مناسب للمقام فقدر المفرد فالاسم او لى
لا يكون ولا يبعد ان يكون بعد ذلك ان الى التفصيل في المتعلق وكان المقام مقام التوضيح ... باء بما يريده
اوكد فالفعل والمراد بكون الغرض آه وغرضه بيان التوفيق بين ما ذكر في صدر الحرف وفيها
في صدر بحث الحروف وهو ان الحرف ما دل على معنى في غيره فاعتبر له الدلالة وفي هذا التعريف وتعقيده
عنه بهنا وحاصله ان المراد بما معنى واحد اعني ان معنى ه غير مستقل ومحتاج في تحققه
الى متعلق خارج الالة لما اراد اثبات الحصر على الوجه العقلي وهو بما يريده بين النفي و
الاثبات والدلالة وعدمها استقلالا ان وهو اوفق بالمقام والغرض الاول بيان ان
التعريف المذكور هنا غير موافق لما سبق من ان الكلمة موضوعة والوضع
الدلالة فتبين ان المراد من نفي الدلالة ليس نفيها مطلقا لينافي الاستلزام بل المراد نفي الدلالة
الاستقلالية ولذا قال بل على معنى يحتاج عليه في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم الاستقلال
اعني الابتداء والانتهاء قد ثبت في محله ان الحروف موضوعة لمعان
جزئية غير مستقلة ومعاني الكلية مستقلة بنوع الاشتراك
اللفظي او بوضع عام مستقلا كالدين والى
موضوعتان لجزئيات
الابتداء آه

والانتهاء
بوضع واحد عام لان الواضع
لاحظ الجزئيات المخصوصة المتعلقة بالمتعلقين
خارجة عنها في ضمن الابتداء والانتهاء الكليين المستعملين
فوضع لها من والى وكذا على في الاستعلاء وفي في الظرفية وكذا
مراد الشارح بهذا القول ليس الا هذا المعنى والا فالابتداء والانتهاء الكليان ليسا
المعاني حرفية كيف وهما مصدران اسميان والاسم مستقل فالابتداء من البصرة احد معاني من والانتهاء
الى الكوفة احد معاني الى ولا يدلان عليها الا بانضمام ما يدل على المتعلقات كالبصرة والكوفة
في ظرف اي في جانب مقابل ليس المراد ان الحرف في ظرف والاسم والفعل في ظرف
ليراد انهما ايضا في ظرف بل المراد انهما اصل وعمدة وهو في ظرف عنهما كالسيد والعبد مثلا كما تدل عليه
ان تقترن ذلك
المدلول عليه والمحصول
الاقتران العقتي في ضمن الفعل
كما ستعرف اي ويحتوي حد الاسم في ضمن الخ
صفتان للمعنى المدلول عليه دعوى المعنى في ضمن الاسم انما
بنفس الكلمة
في الوضع الاول حين فهم المعنى من اللفظ بان يكون
الاقتران عدم دلول اللفظ بالوضع الواحد دالا على اللفظة او كلية
وعدم الاقتران عدم دلول اللفظ لا يدخل في الفعل الافعال المنسلخة
عن الزمان كنعم وبئس وعسى وكاد و المضارع
لفظ العمدة المذكورين الحال او الاستقبال ويدخل
في الاسم اسماء الافعال الموضوعة
للالفاظ الامر والماضي
واسم الفاعل

والمفعول
والمصدر في نحو زيد ضارب
الاسم او مضروب الآن او بحيث
فيضرب زيد غدا والقدر قد جعل الاقتران في نحو
بحسب الظاهر محمولين على اللفظ القسم الاول في الكلمة فيه والكلام
وان صح حمل الاسم والفعل مع المصدر بحيثهما كجعلهما صفتين للمعنى وجعل
الشارح ان لقيد الكلام بما بعد اتق المرام فلذا قال الشارح انهما صفتها ان تقترن ذلك
المعنى فالاقتران وعدمه وصفان لحال المتعلق لا لحال الموصوف كما هو الظاهر من طباق بين الوصفين
لو وصف الدلالة وعدمها وقيد الاقتران وعدمه بقوله في القدم عنهما اي يكون الاقتران وعدمه
في اللفظ بالدلالة اللفظية المتعلقة بلفظي الاسم والفعل لا باللفظ خارج عنهما الا انه لا بد في تقييد الدلالة
بالوضع الاول ليدخل الافعال المنسلخة واعلم ان المراد في المعنى المقترن في حد الفعل المعنى التضمني
على اعتبار التبادر في الالفاظ المستعملة في التعاريف ولكن تحققه انما هو في ضمن المعنى لعدم استقلال
المطابقي في المستقل وغيره وهو غير مستعمل وهذا التضمن انما هو الحدث لما كان الاقتران
التثنية اي فاعلها ووجوب تغاير المقترنين فانه مع احد الازمنة يعرض مع الانفعال
الشيئين بكونهما متغايرين في ذاتيهما واحدة فالباري في احد متعددا والمقترن بان اتيا بها فاعلا
فالاقتران لازم لم يصر متعددا ماخوذ في النبوة والبقاء الاشتقاق
لا غير فافهم الاول مذهب البصرية والثاني
للكوفية الاول

حذف الواو و
الذعين من الآخر لثقلها في
هو مثل الاستراحة اللسان
الاخر والذي هو حرف ثقيل لئلا يقصر العوض عن المعوض ولان
وعوض عنها بحرف في اول الكلمة من حيث انه اول كلام يتخفف وابدل
في عدم ضرر استثقال الهمزة في اول الوصل واسقطت في الدرج لثقلها واسقطت ضمة الميم
والضمين فزادوا همزة الثانية
العلة عن الاول حذف فاء وعين
ثم السين بالسكون لبناية الهمزة همزة الوصل ولو شئنا لقلنا بحذف الواو
وزيدت الهمزة للوصل
فاصبحيا بدلا عن الواو
ليعرب الآخر بحسب اقتضاء العامل هو المصدر اعني الحدث
لتضمنه الفعل اللغوي و
بالحدث والزمان فانهما من لوازم الفعلية
الاشارة عن الحدث
وقد علم بذلك اداة البناء اما للاستغاثة او السببية ولكن
وان كان للاشارة البعيدة ووجه الحصر قريب لان العوض
الاشعار بكل الدليل في التمام
الجنس للاقسام وعدم الاستقلال في تعريف الحرف بمنزلة الفصل لاخراج
فالكلمة جنس كاداة اي الكلمة بمنزلة
الاسم والفعل والاستقلال في تعريفهما بمنزلة الفصل للاحتراز عن الحرف وكذا الاقتران
وعدمه في تعريف كل احتراز عن نظيره وهذه في المنطق ان من احسن الدلائل
مستنبط من شرح الاسم وهنا كذلك وليس المراد بالحد هنا
المعرف في هذه العبارة لان اهل العربية قد يطلقون
الحد على كل معرف سواء كان او
رسما او في ... وليس

المرادية ... سرابه
الحد المنطقي وهو المراد
الفصل القريب والجنس لان المعرف
الحرف بالابدال على معرفه تعريف بالايداع والسلوب
ليست من اجزاء الحقائق الموجوده وكذا عدم الاقتران في الاسم
والدلالة ايضا في الاسم والفعل انما اثبت لهما بالنسبة الى المعرف وما هو
كذلك ليست من اجزاء الحقيقة وللخلاف في تعاريفها بينهم دليل على عدم الجنس بالجنس
الفصل بل يمكن ان يكون العام عرضا عاما والخاص خاصة فاثبات كونها مرتبة من الاجناس والفصول
وسد دار المرءاة الذريعة اللبن ولما كان فيه خبر كثير للعرب استعمل بمعناه
مشكل غير محرومة ... في مقام قد احسن وراعى الاسهل وبالغ في الافادة
وجوده عار مشهور بافاضة الخلط المدعو ... وضمن الحصر ليكون بالدليل ماخوذا من حج
حيث ان اشارة قد عرف الاقسام ثلاثة مدارات الاول ... ثم صرح بالتعاريف في
وهو اثبت للمرام ثم رتبه عليه للتصريح بانه في ضمن القسم وهو اثبت فيما سبق ولا اثبات
مباحثها لانه مقام التعريف من حيث هو تعريف فلم يفوته وايا ذكره الا ان النكات
للحصر لا لانه مقام تعريف وهذا البيان مناف للوجه الذي قد ذكره الشارح لان الشارح في المقام
في اثبات هذه المقامات انفصالها المنع للخلو لا الجمع ولا بعد بعد ما ذكره الشارح في المقام و
لانه لو لم يقدم التعاريف او لا فافهم الدليل والمدعى سيما بعد التنبيه و
الموضوع بعد التعاريف بعد اغراض الكلمة بالواو لما قام بعلم بشرح جميع التعاريف
عرض على ما في اول الكتاب لا الاخره لا يكون
للشارح البصيرة فافهم
والكلمة وحده

الكلام ما تضمن اه اعلم
ان افراد الكلام بعضها خبر مثل
بالفعل مثل زيد قائم وقام زيد وبعضها انشاء مثل
اضرب ولا تضرب وهل زيد قائم وليتك قائم ولعلك قائم ونحوها وبعضها
الانشائيات وصيغ العقود مثل بعت واشتريت وانت حر وانما لها وبعضها
محذوف الطرفين مثل نعم في جواب اقام زيد او محذوف المسند مثل ان زيدا قام او محذوف
المسند اليه مثل الهلال والله والمسند في بعضها مفرد وفي بعضها جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
الشارح اولا تعميم الكلمتين من الحقيقي والحكمي ليشمل مثل اضرب ولا تضرب ومثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
الاول باعتبار نفس الكلمة والثاني باعتبار وحدتها ثم توجيه عدم لزوم التضمين المتضمن والتضمين الاتحاد
يجعل المتضمن مجموع الكلمتين والمتضمن كل واحد منهما او هما المعتبرة دلالة التضمنية
ولا ريب في دخول سائر الاقسام في التعريف على مذهب الشارح لان باقي الانشائيات
التي اجزاؤها ليست بمنوية قد دخلت في تفسير الاسناد كما هو راي الشارح فلا اشكال والا فاذا
وقدر ان المحذوف لفظ حقيقة داخل في الكلمة فيتماها الكلمتين فلا الانشائيات الا باعتبار
فيه بالاسناد بالاخبار في الكلام او في الاصل لم يشمل الانشائيات الاولى
انها في الاصل اخبار كما هو راي الشارح الرضي وقد قال الاولى
ان يقول الكلمتين او اكثر ليشمل مثل زيد ابوه والاسناد
قائم وزيد قام ابوه اذ ذكره
بالمعنى الذي

المحقق الرضي
هو المصطلح من القوم وما
ذكره الشارح ليس بمصطلح والاريب
ان الاولوية فيما قال المحقق في قوله ما حاصل التفسير ان الاولى ان الظرف
بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد حقيقة او حكما اي سواء كان
مع متعلقه صفة للمصدر المحذوف والباء للسببية
الكلمة كلمة حقيقة او حكمية وهذا انما يصح بالنسبة الى المسند اليه باعتبار ذات الكلمة فانه يشمل
المسند باعتبار وحدتها والاريب في كلمة بل الاولى في مثل اضرب والا تضرب ان الصفتان
على الاخبار في الاصل لان اصل اضرب لتضرب ولا تضرب وليضرب المجهول البناء
كثرة الاستعمال قد حققت وكذا لا تضرب وفي مستقر زيد قام ابوه القول بعدم دخول الالف
او اكثر بعد الكلمتين كما قال المحقق الرضي ضرب عنه واعلم ان المصدر مع فاعله وكذا اسم الفاعل
والفعول والصفة المشبهة ليست بكلام لانها لم تشتمل على الاسناد بل النسبة فيها من قبيل
والتوصيف والاضافة فيه وارد بحوادثهم الزيدان في القسم الثاني مع المبتدا او اخبر
النسبة التوصيفية ولا يرد على قول المحقق الرضي واما على تفسير الشارح الاسناد فالنسبة في الصدر
بمعنى الفعل وهذا انما ليس بكلام اتفاقا فافهم اعني قائم الاب ان قيل ان قائم الاب
الفعل واخذ فيه مع انها ليست بكلمة واحدة فلنا ان الخبر هو قائم وهو وصف كان الفعول
مركب اضافي فليس بالاضافة والمضاف اليه خارج عن المضاف وكذا الجواب
فقيد بالاضافة والمضاف اليه المعلم بعد الا اللفظ فان
في التعبير عن المسند اليه صفة او بدل
اللفظ الثاني الذي هو
او عطف بيان

التابعية غير متبوعه ان يرجح بيان

ان كلام المص اذا زاد ان يرجح المراد بالتضمن فان التركيب التضمنه

الفرق بين التركيب والتضمن ليتضح المراد ولو في الجمله على قدر القاعده ولا يرتبط

قد يعرف بالفاعل والغاير بمجموع ضرب زيد الكلام ثم اعلم انه سكوته بمقصود انه

اوفق بالعرف من التركيب فان العرف انه مجموع الاسناد وتعريف الكلام من اسناد الكلام

فان الكلام والجمله مترادفان او الجمله اعم من الكلام فلو قيد الاسناد والاطلاق متراد فين

لكان اخص منها الا انها تشمل الحمل الواقعه خبرا او وصفا او الجمل الحاليه بخلاف الكلام ناظرا الى الترادف وظاهر كلام المص

على الفرد الكامل الا ان المطلق يرجع الى فرده الكامل ومن اسناد وان امكن حمله

بناء على ان المطلق يرجع الى فرده الكامل كما هو في بعض النسخ

حاصله ان الكلام مناف للتبادر في الجمله فهما مترادفان

الاانهما كما اوضحنا في الشرح

فقد اراد تقسيم الكلام بعد تعريفه على طباق الكلمه زيد البصره و

بان يرجح تركيب الحرف والاسم

يا زيد مع تركيب الاسم والفعل مع ان الكلام ينقسم الى قسمين ويحصر فيهما بدليل ان الاسناد لا يحصل

دليل على ان الحرف اعز اد عو مع ضمير المتكلم وكذا زيد اه بيان نقض على الحصر المذكور بان يشتمل

فان قيل قد ثبت ان كل فعل يدل على الحدث مع انه كلام الثاني والجواب عنه انه بتقدير ادعو زيدا الكلام

ذلك الفاعل متضمن ان للاسناد فهو كلام فهو تام ثم من متعلقات ذكر الفعل وهذا

مع انه من تركيب الحرف والفعل فهو كلام فهو تام قد ضربت زيدا كلام والاصح والاطلاق الحقيقه

فقد الكلام الافاده ولذا اتى بجملة من النسب الى فاعل والزمان فعل فعل مع

مالك في الغضه كالجمله الغرض من

لفظ

مفيد

كما استقم قبل سيبويه في باب الكلام

تخصيص الفاعل وهو عين تحصيل الكلام

التعيين في الجمله لتحصيل الافاده ولم يحصل الكلام الصحيح

ولذا قد عد مطلق الفعل في اقسام الكلام مع ان الاثر الصحيح يقدم ذكره و

فاعله الجلي الذي تعين الصيغه الغايب حيث لم يحتج الى الغايب لعدم ذكره

الحاصل ان التعيين البالغ حد الافاده شرط في المسند اليه والنائم لا يجوز الا كلام الالف

مطلقا بل يشترط فيه التعريف او التخصيص فلا قدم والجمله وجملة الصلوة على النبي والعرب لا ان الجمله

ما دل اي كلمه دلت لفظا وان كان من ادوات العموم فهو اعم من الكلمه فضلا الا ان المراد به هنا الكلمه

الثلث كلام وهذه اللفظ مذكر لفظا ومؤنث بمعنى لانه عباره عن الكلمه فهو مؤنث والتانيث باعتباره

لفظا او معناه اي كان في نفس الظرف مع متعلقه صفة للعرب والضمير المجرور فيه راجع الى ما والذي

عن الكلمه وتذكيره بالنظر الى لفظ الموصول وقال التفتازاني في الايضاح الضمير في نفسه

الاسم والفعل والضمير في غيره في تعريف الحرف راجع الى الا الغرض والا يلزم اتحاد الظرف

والمظروف لان المراد يكون المعنى في نفس العرب هو كونه معتبرا في نفسه وملحوظا في حد ذاته

فالظرف متعلق بمعتبرا وملحوظا لا كائن او حاصل وكذا الحال في تعريف الشيء في نفسه باعتبار

كالتحقق الدار في نفسها قيمتها عشرة توامين اي باعتبارها في نفسها الا باعتبار

الاتحاد المحال لا الامور الخارجه عنه مثل كونها في وسط البلد والذي كذلك فقبل الحرف ما دل على

معنى في غيره اي فلان المعنى قد يعتبر في نفسه وقد يعتبر في غيره

قبل في مقابله الاسم والفعل المعتبر في الغير

في نفسها الحرف ما دل على معنى حاصل في غيره

…المحقق في قوله في نفسه لا ينحصر في الملاحظ والنظر والاعتبار

بل يمكن

تعلقه بالكون والحصول

لكن تغير ان في ضمن الاعتبار فالكون

هو الكون النظري والاعتباري لا الحصول والوجود في نفسه

ولذا قوله فيما بعد ان المراد بكونه المعنى في نفس العرف قال المحقق الاظهر

كما ذكر … وقد نظر لان ذلك الحق الدار في نفسها كما كذا والا الحق الدار في غيرها بل الحق لا في

… وهو كما ترى كلام المحقق فالاولى ارجاعه الى الكلمة ولذا قدمه الشارح الى والاعتبار وايضا

المراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه بنفسها بعنوان الاستقلال ولا يكون كالعلاوة في جنب الغير

ليعلم بها ذلك الغير كالحروف في دلالتها على معنى في غيره فان المعاني الحرفية مضامين لغيرها وذلك الغير

تتضمن لها لا كتضمن البيت للجدار لان البيت قد يدل على الجدار والمتضمن لمعاني الحروف لا يدل عليها الا بانضمام

والمعنى الحرفي اما في ضمن المفرد كالتعريف والتنكير في اللام والتنوين كالرجل و رجل او الجملة مثل

الاستفهام في هل زيد قائم والنفي في ما زيد بقائم والحروف تقع مقدما كما مر ومؤخرا كالبصري و

المعنى الحرفي في المدلول معنى يدل عليه بلفظ مطابقة كما في اضرب ونضرب فان الهمزة والنون

يدلان على ضميري المتكلم وحده ومع الغير وهذا اذا كان المدلول الحرفي لازم الاضمار وقد يدل

على معنى يعبر عنه بكلمتين كتاء المضارعة في تضرب فانها تدل على ان الفاعل

مخاطب ومدلول الحرف غالبا من قبيل المعاني لا الاعيان

كالابتداء والانتهاء والاستعلاء وقد

يكون عينا كما في تاء المضارعة

بمثل امر ولا يرد

الاغراض على حد الحروف بالصفات في مثل رجل رحيم او ناصر او مكرم.

فانها

فانها وان دلت على ان مبدأها الاشتقاق قائم برجل ما وهذه المبادي معان في

غيرها الا

انها غير خارجة في

الدلالة الى متبوعها عائد الى الرجل او الكرام

نفسها على ذات بالتبع وظهر بما ظن معنى قولهم

وتخصيص الذات بالتبع ومتبوعه والايراد الاعراض بالصادر او الوقوع ولذا صح

النعت تابع يدل على معنى في متبوعه القائم بالمضاف اليه بالقيام او المواد

مثل ضرب زيد فانها وان دلت على العرض لم يتعرضها هذه الدلالة في خصوصيات الاعراض فانه يدل على الضرب

الا انها وضعت للدلالة على الحدث وليس فيه هذه الدلالة ويصح الاعراض على العرض وهو كما يدل على الضرب وهو قائم

ان تقع في خبر ضرب زيد وليست فيه هذه الدلالة الا على معنى في غيره وهو ان الحدث في العرض

القائم بفاعل ما الا ان تقع المراد بالحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره وهذا غير ما قد مر من ان الحدث لانه فاقه

بالفاعل كذلك يدل على الفاعل وهو غير قائم بغيره وهذا غير ما قد مر والحدث يستقل الا انه في ضمن الغير

معنى تضمن قد يتحقق في ضمن الغير المطلق الماخوذ في حد الفعل واعتباره في ضمن مجمل

من الاستقلال شئ بنفسه وعدم الاستقلال باعتبار ملاحظته في بعض حواشيه

وحصول ما ذكره بعض المحققين حيث قال ان القائم هو السيد الشريف في ان ما ذكرنا كذلك

المفصل حاصل وما يلزم من الحاصل بحصول ولا ريب في ان العرض

الموجود القائم بالذات في الخارج كالجوهر والقائم بالغير

هو الكلام قد يدل لفظ على ان الحاصل

في الذهن من الاشياء المتعلقة

بنفسها الا ان الفرض

والتقابل

قد لا يكون موجودا في الخارج فبين الذهن والخارج فيهما عموم من وجه مادة الاجتماع

زيد المنصوب
وما دنا الا الافتراق الواجب
حمل بشرط المعاني المصدرية حيث جعلوها ذهنا قالوا
بوجود اثارها في الخارج دون انفسها حيث تعقلها بنفسها كلها موجود في الخارج
وليس الامر كذلك بل التعقل للاشياء التعقل بنفسها وفي الخارج اعم من ان يكون في الخارج
في الخارج والذهن بتعقل كل منها في الذهن وفي الخارج الحال الغير وليس كما في الخارج
كما في الموجودات العرضية والمدركات بالقياس او في خارج على شرح القطبي على الشمسية للوجود
في الذهن كالواجب تع وقد مثل السيد الشريف في حاشيته بتعاونه للملاحظة غيره
ذاته او بغيره بالمراة والصورة في المراة وبهذا النظر يحسن كالعلم المصوب
مستقل بحيث لا يحقق ولا يتعقل الا في ضمن غيره
السمع والبصر فلا يصح ان يحكم به او عليه
متعلقا اجمالا وتبعا الواو للاستيناف وهو جواب عن ان
للابتداء سواء كان بمعنى الشروع في الشيء او اول الشيء متعلقا عن
وان كان لازما له الا انه على وجه الاجمال مستقل محتاج الى المتعلق وحاصله ان تعقل المتعلق
الخبر المبتدأ به فهو ايضا غير مستقل والتحرج عن الاستقلال امتناع ملزوم
لتعقل مقصود بها ولا الجزئية عن الاستقلال والحاصل انه لازم التعقل تابع للازم
وليس لازما في التعقل بتبعيته والذي يصح بالاستقلال هو
الثاني لا الاول والالزوم في تعقل المتعلقات
الاجمالية بتمامه قبل الاول
فلا يضر

ابتدائية
السمع والبصر
والزيد يتعقل

واذا الاخطر
العقل ملاحظة من حيث هو حاله
بين السير والبصر ه آلة لا ترد عليه
ان للابتداء معنى واحدا كلفظ الضمير مستقلا باره
وغير مستقل وهي ان الابتداء في نفسه باعتبار معناه الكلي
الموضوع له مستقل وباعتبار وجوده في ضمن الافراد الخاص وتعقل
بالتعينات الخارجية المخصوصة للافراد غير مستقل لتوقف تعقله على ما هو المتعلق على التعقل الخارج
مثلا الانسان الكلي من حيث هو انسان بمعنى غير مستقل وحالات تعقلها وفي ضمن التشخصات الزيدية وكذا بها
الا يتحقق في ضمنه الجنسية الا معها فهو غير مستقل من حيث هو وان التقييد كما في الانسان فانه من حيث انه
كما في الانسان من حيث هو انسان الكلي اي لا باعتبار قيد خارج عنه وان التقييد كما في الانسان قال العلم من حيث
محفوف بالتشخصات الزيدية مثلا في هذا الدار واما تعليلية مثل ان يقال الانسان من حيث انه
ناطق واما امكانية كما في قولنا من حيث قول وجميع شرط السجد الحرام ومن حيث
واما كلمة حيث بدون من فمن اما تعليلية كما في زيد انسان من حيث هو ناطق او مكانية كما في قوله
حيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره او زمانية ومن نادرة مثل امابر اي حيث سهيل طالعا اي زمان قد
طلع فيه السهيل والنفع اطلاقية والتقييدية فاحفظ تنفع وموضوع لغرض كلي مستقل الاحاد به
اي حاصل هذا التمثيل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى مستقل التعقل
تعقله الى متعلق خارج عنه ولفظ من موضوع بالاشتراك للفظ من
لجزئياته المخصوصة المتعلقة باعتبار خصوصيات
وتعلقاتها بالمتعلقات والافراد
الابتداء بعد الاعتبار
معان

غير مستقلة
والمفهومية فلا يرد عليه ان
تلك الجزئيات قد يقال لكل واحد منها
الابتداء الجزئي وهو اسم وكيف يعقل بعض عدم استقلالها
الابتداء معها انما هو باعتبار التعينات المعتبر دخول التعينات في حصصها والحاصل
لان صدق الجنس باعتبار تحققه بالتعينات الخارجة والاطلاق الابتداء على افراده باعتبار الخارج
انما هو ذلك الجنس باعتبارين كونها في نفسها او مع تعينات تلك التعينات وفي نفسه مستقل وافراده الابتداء انضمام معان
ان الحد للجنس الموجود في ضمن الفرد الذي يعبر عنه بالحصة وهو في انضمام التعينات وفي الطرف واحد وهو
نفس الجنس الموجود تحققها هكذا او تعقلها معها الا بانضمام آه وعلى الاستقلال او الى المعنى الذي فى عبارة
اليه غير مستقل لعدم الاتيان الى الحرف ح آه وعلى ارجاع الضمير الى الكلمة او الى الكلام ففي عبارة
له الحروف وعلى هذا القياس وعلى هذا غرضه ان الاعتبارين في المعنى واما بالنظر الى اللفظ والعدول عن التعريف
في معانيها   واذا عرفت هذا فلا فرق بين الاعتبارين في المعنى ارجاعه الى المعنى والعدول لا لانه هو
استقلال المعنى المفهومية فلا فرق بين المذكورة في وجه الحصر ويحتمل ارجاعه الى المعنى ارجاعه لا الى معانيها مفهومات
المتن ارجاعه الى الكلمة اظهر لتطابق المذكورة المفصل فالكلمة لان معانيها لا تدل على معان
المذكور اشعارا بان مالها واحد واما في عبارة والتذكير لفظا ومعنى لانها فانها تدل على معان خارجة
المرجع القريب والضمير يطابق المرجع في الافراد لوازم تعقلات لانها متعلقات لا
كلية مستقلة حاصله ان لها في ذاتها ولزومها تعقل تعلقات متنوعات
اجمالا وتبعا لمعانيها بسبب التعلقات
توابع ولزوم ذلك
معاينة

لا يستعمل
الا مع امور خاصة تفصيلا
انما هو في الاستعمال لا في الوضع
فلا يضر باستقلالها   فدخل في حد اسماء الافعال انه
قد اجاب بعضهم عن النقض بها بانها اسماء الالفاظ من الافعال
كما هو الظاهر عن اضافة الاسماء الى الافعال فرديتها لا اسم وضع للفظ
اقول لا انه اراد فيه وهكذا كيف ولو كانت مرادة للافعال لكانت افعالا لصدق حد الفعل
عليها والشارح قد اجاب بما ترى لوجه آخر وحاصله ان اقترانها بالزمن وضعيا في المعاني
الا زمنه بحسب اصل الوضع وفيه نظر لان النقض بها انما هو باعتبار وضعها الثاني ولو اذا اسمها
افعال الا باعتبار وضعها الاول لغير الفعل كيف وهي بالاعتبار الثاني اعني وضعها الاول لا الاسمي بها فانهم استعير
الافعال فلا نقض بها فالجواب بما ذكر خروج عن محل النزاع مع ما فيه من التكلفات البعيدة فافهم
مصدرا لفعل مثل قوله تعالى امهلهم رويدا فانه منصوب على المصدرية   قوقاة مصدر قوقى
اصله قوقية على فعللة مصدر مجرد الرباعي قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ومعناه بالفارسية
بانك كردن ماكيان   او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا كوصه فان اصل
السكوت وكان قبل ذلك صوتا لا معنى له ثم نقل الى المعنى المصدري لانه اسم ثاني
وفيه نظر لانه لو كان مصدرا لصح منه بناء الفعل كما الكيف ولا يصح بالعرض الفعل
غير متمكن بالعرض المصدري ولم يجئ في كلامهم متمكن في الاسمية الاول
واقل بناء الفعل ثلاثة فكيف يبنى منه باعتبار الاول واما
الثلاثي وهو ثنائي اثر بحسب اللفظ ينتقل كون
بحسب العرض فلم
السكوت معنى تام

او عن الظرف
والجار والمجرور نحو امامك زيدا او
عليك زيدا قد ثبت ان المركب من الداخل والخارج
خارج فلو سلمنا تعلق عليك جارا او مجرورا الى الاسم الفعل فلم يخرج الاسم
اسميته في الاصل بل هو مركب من الاسم والحرف فليس داخلا في حد الافعال ايضا
وخرج عنه افعال المنسلخة عن الزمان اذ لا ريب في ان دخول اسماء الافعال في حد الفعل كما ذكر الشارح
وخرج عن الافعال المنسلخة عن الزمان غيره وبالعكس والافعال المنسلخة
الاسم وخروج الافعال دخولها وخروجها انما هو بوضع سابق والافعال
ليس باعتبار واحد لان اسماء الافعال بحسب الوضع الاول وفي الاول
سابق الوضع والشارح قال في اسماء الافعال الذي اوضحنا الا انه غير مفيد لانه في الاول والاول اقرب
المنسلخة بحسب اصل الوضع وظاهر بما الفرق الذي ... المطابقة في العاملين وهو خلاف
بالخروج عن محل النزاع وفي بيان ثاني تصحيح بالخروج وبعدم المطابقة اداة قد خالف القوم في ان
فانه على تقدير الاشتراك
ظاهر العطف والمزاوجة فافهم
صيغ المضارع مشترك في الزمانين موضوعة لكل منهما بوضع واحد وحقيقة فيهما او حقيقة في
الحال مجاز في الاستقبال او بالعكس والمصنف قد ذهب الى الاشتراك وبعضهم
في بحث الفعل بقوله مشترك والاشكال انما يورد على تقدير
الاشتراك واما على تقديرين الاخرين فهو بحسب الوضع
انما هو مقترن باحد الازمنة فلا اشكال وهذا جواب

المذكور

المذكور
في الشرح ان ما يدل
على زمانين يدل على احد الازمنة
في ضمنها وليس المراد بالاقتران الى احد الازمنة المعين وليس
احدها بخصوصه مع غيره دلالة على غيره لان وجود الشيء في ضمن وجهين الاول ان
لغيره نعم لو اريد الشيء بخصوصه بنا في ارادة غيره وقد نظم في وضع واحد فهو مقترن باحد
المضارع على تقدير الاشتراك يدل على كل من الحال والاستقبال بوضع واحد
باحد الازمنة باعتبار كل واحد من الوضعين ولا ريب في عدم دلالته على زمانين معا صرح بالجواب
المذكور في المتن والشارح انه لا نعلم الفرق بين الدلالة والارادة في المقام الا لو اردنا الزمانين
المعنيين معا فهو كما لو دل عليهما معا بمعنى انه يوجد احد الزمانين في ضمن الزمانين ولو اردنا
الزمانين بخصوص واعتبر في حد الفعل ارادة احد الازمنة بخصوصه فلا يستفاد
بين ارادة معين في وقت وارادة معين اخر في وقت اخر وما اشترط في الحد ارادة احد
الازمنة دائما والحاصل انه لو فسر بالحد بالارادة كما يوجد احد الزمانين في ضمنها
بارادتهما معا يوجد بارادة كل واحد في وقت ولا نعلم الدوام مع الحد فلا ضير فيهم
ليفيد زيادة المعرفة فقال ومن خواصه اعلم ان الحد والخاصة كليهما يفيدان
المعرفة الا ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة كما في
كل دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة اسم
وكل اسم فهو دال على معنى كذلك و
لا ينعكس كل اسم متضمن للام
سما

كما قال فيه
كما دخلت اللام في القول الجائي حتى
اسم ولا ينتقض بهذا ما قيل ان الناصد وحيث
ان ما دل ان المراد ولو قال حرف التعريف لكان
خاصة ليست منعكسة فافهم فلو جعلناها اداة التعريف نفسها لكن
ان ملا التمييز مميز التعريف قد ورد في لعو يكن الى الذكر مع ان الكلام
الشارح وان يجعلن الميم بدلا عن اللام كما قيل فلا حاجة الى عن الوجه الثاني فافهم وبعد
فالجواب جواب الشارح وان كان ظاهر الى الجواب الاول الا انه لا يابى عن النبي صلعم في صدر عن
الا ان غير مشهور وكلام الشارح ناطقا الى ان الجواب ليس من البر امصيام في السفر فاجاب بلغة
الا ان غير مشهور وكلام الشارح بالاسم يقول ذي الحرف الطهوى وقد نقض اختصاص اللام
هو بعض كما في الفعل موصولة ان صوت الحمار اليجدع ودقيل في الجواب ان
المحقق الرضي رضي الله عنه فتجعله نادر الوقوع بحيث لا يقع الا في الضرورة كما في الشعر المذكور
ما ذهب اليه سيبويه يمكن ان يستدل عليه بان اداة التعريف علامة على التعريف
والعلامة يجب ان يكون ثابتا باقيا فان همزه تسقط في الدرج واللام باقية فيه اولى بان يكون
اداة للتعريف لان التعيين معنى مستقل بالمفهومية اعلم ان التعريف هو التعيين
في الجملة والتنكير عدم التعيين عما من شانه التعيين فبينهما تقابل
العدم والملكة والتعيين انما يتصور في مستقل
من شانه ودونه سنده
اليه

والفعل
وضع لكونه مسندا اليه
لا شانه التعيين والحرف غير مستقل فلا شان له في التعيين
منظور بالتبعية للاله والربط فليس له شانية التعيين واللام في الفرد
فلذا الاتق لها معرفا او نكرة كالاتق للجار او نصير واللام الا
والتعيين في الجملة لان الافراد بعد خروجها اما للحقيقة والجنس لا الافراد وبعين اللام في
الجنس والحقيقة واما جميع الافراد وبعين الاستغراق او فرد معين وبعين العهد الخارجي
او فرد معين وبعين العهد الذهني فتعين ارادة احد المعاني باللام الا ان في ارادة الفرد والغير المعين كما ان تعينا
يحسب الارادة وعدم تعيين في الارادة جعلوه في حكم النكرة بحسب المعنى كالموصولات والذي وجد في الموصول
انما هو تعيين اللفظ لا التعريف وتلق لها اللام التخصيص وكذلك ايضا لخواص الجنس للابهام ولكنه شاهد بما
لعدم وجود الجميع او البعض في كل اسم ودرع عن تمكنت الاجماع لتنافي بعضها مع بعض بل اللام والتنوين والاضافة
بعضهم يكون الاسم مضافا والاسناد اليه مع الاضافة بمعنى يكون الاسم مضافا اليه والجمع الاسناد اليه
كونهما شاذة فتأمل في المجرور يقع آخره الضمير فيه راجع الى الحرف الجر وليس في جزء الكلمة كما في المسند
واما الاضافة واللفظية اداة الاضافة واللفظية يريد ان يكون المضاف فيما صنع مضاف وفي الفاعل او
اليه والاحاجة الى اداة الجر فيهما الا التقدير غير التعدي الا المفعول به ولو قيل للصفح
المفعول به والمجرور بالحرف اللفظ مضاف اليه فلا اشكال لان الجر فيها بحرف الجر انما الاشكال
في الجر الواقع في الاضافة اللفظية بدون حرف وكل الا يكفي
ولا تقدير الحرف فيها اذ لا كان التعدية باللام
من الاشكال كما ذكره الشيخ
انه لو لم

١٠٨

بالجر في

الاضافة اللفظية مخصوصا

في الاسم فان كان لا يوجد في الاسم

فيخالف الاصل الفرع او يوجد في الاسم وغيره فيزيد

الفرع على الاصل وفيه نظر لان المضاف اليه فيهما اما فاعل او مفعول

وبما لا يكون ان الاسماء حقيقة او حكما كما في قوله ان نضرب اصبعيه اي هذا اللفظ

فلا يتحقق الجر فيهما في الفعل الاسم فالاولى ان يقال ان المجرور فيهما اما فاعل او مفعول به وبما لا يكون ان لا

اسمين فالجر فيهما خصوص بالاسم ويمكن ان يثبت الاختصاص بوجه آخر وهو انهم لما ارادوا توزيع الرفع والنصب

والجر والجزم على الاسم والفعل القابل جنسهما للاعراب جعلوا الرفع والنصب مشتركين بينهما لان الفعل يعمل الرفع والنصب

في الاسم فهما بين وخص الجر بالاسم لانه ليس عمل الفعل بوجه والاسم يعمل بطريق الاضافة فلم يبق الا

الاسم فقط فيختص به فخص الجزم في مقابلة بالفعل ليحصل العدل في القسمة ومنها دخول التنوين باقسامه في

اه التنوين على خمسة اقسام التمكن وهو ما يدل على ان الكلمة معربة يعني ان الاسم متمكن امكن اي المعرب المنصرف

لان الغير المتمكن مبني والمتمكن الغير الامكن معرب غير منصرف فلذا لا يدخل الغير المنصرف ويختص

بالمنصرف والتنكير وهو للفرق بين المعرفة والنكرة مثل سيبويه وسيبويه آخر والعوض عن المحذوف

في حينئذ بتقدير حين اذ كان كذا وحذف الجملة الغلبة وعوض عنها التنوين والمقابلة وهو الذي يدخل جمع

المؤنث السالم لمقابلة نون جمع المذكر مثل ناصرون وناصرات والترنم وهو

اللاحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لان النون

حرف يمكن فيه ترديد الصوت في الخيشوم

وهو مع استتباعه حسن الغناء

ووجه

اختصاصها

اختصاصها

كما يظهر في اواخر الكتاب

ان تنوين التمكن اذا كان وضعها للدلالة

على ان الاسم متمكن امكن فهو مختص بالاسم والتنكير للفرق

بين المعرفة والنكرة والتعريف والتنكير انما يكونان في الاسم كما

مر اتفاقا في وجه اختصاص اللام والعوض عوض عن المضاف اليه والمضاف وان جاء

ان يكون فعلا اذا كان حرف الجر ملفوظا الا ان الفعل لتعذر النسبة الى الاسم لا يدل على

الامور الثلاثة لا يجوز التنوين لغيره بالنقل عن المضاف اليه والمقابلة انما يلحق جمع المؤنث في الاسم

لمقابلة نون جمع المذكر وجمع المؤنث في الفعل ضميره النون والحذف فلا حاجة فيه الى التنوين واما الترنم فوضعه

لتحسين الانشاد فهو يلحق بالحرف الروي سواء كان في الاسم او الفعل او الحرف كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن

وقولي ان اصبت لقد اصابن وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ولحوق الحرف وان كان فيه شاذ

تنحن الا انه لم يجئ في كلامهم كما ذكره المحقق الرضي رضي الله عنه ومنها الاسناد اليه هو

بالرفع الاولى ان يقال فهو بالرفع بالفاء التفريعية حيث لم يقل في سياقه ومنها دخول الاسناد اليه كما

او اللحوق في الآخر اذا ذكر الدخول في مقابلة اللحوق فالمراد به تقريبة المقابلة الذكرى

في نواحيه فهو كما قال والمراد به كون الشيء مسندا اليه هذا انما على

الاول لا غير واما اذا ذكر مطلقا فهو ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا

ان المصدر مصدر المبني للمفعول للمبني للمفعول بلا واسطة حرف

اعلم ان المصدر قد جاء من المبني للفاعل يكون الشيء

بالجر كما في الاسناد مسند اليه

ووجها

١٤٠

في المبني على الرفع
للمفعول او بالجر علم الاضافة معرب يكون
كما في الاضافة في قوله والجر علم المضاف اليه فالاضافة ههنا بمعناه المعرب اعم او
بعضه كون الشيء مضافا اليه فالشارح والمحقق والمحقق الرضي وان ابيات الجمل على المفعين
الشيء مضافا كما هو مذهب الشارح بعض من الشارحين وان كانه الحكم مررت بزيد حتى يصلح ق
بعضه كون الشيء مضافا اليه كما هو مذهب او اكثر وعلى الاول يلزم النقص بقولهم مررت بزيد بالباء اليه حيث لو
بعضه كون الشيء مضافا في اللفظ والمعنين او الثاني وذلك لانه قد وقف المضاف اليه فلم يلزم التقييد تقولهم
نادعى جواز استعمال المصطلح سيبويه وقد تبعه المصري في كون ذلك بمررت بزيد الاسم فكان الشيء اعدا الرابع
عليه انه مضاف على المصطلح بخلاف ما اصطلح عليه قوم في النحاة بمررت بزيد صادق قدم وبيوم يجمع
الجر والشيء اسم الاسم والفعل والثاني يلزم النقص بمثل ابوهم يقع الصادقين المضاف
الجر قدير الكاف فيه الشارح وعلى الثاني قد يستعبد هذا الجواب وجوز وقوع الحكم اي
فالاضافة تقدير حرف الجر مطلقا فتخصيص بالاسم
فالجواب اليه فلعله الشارح والمحقق الرضي رضي الله عنه قد يعرب ويبنى بما
وهو اي الاسم قبله ان الربط
اليها كما هو الظاهر في كلامه وكلام الشارح اليه
مطلق الاضافة سواء كان بعضه كون الشيء مضافا او مضافا اليه كالاخر وقد اشار الى المركب
كان كشيئا في الاسم فالضمير يرجع اليه والا فالفعل ايضا كذلك كالاصل او الى المركب
مقدم على العطف بقوله فيهما فافهم والاول انما اشار اليه بين الاصل او الى المركب
المشابه نحو جاء اولاء فان اسماء الاشارة والموصولات المشار اليه لا للاشارة
الحروف من حيث الاحتياج الى المشار اليه الصلة والعائد
الحكمية والى الصلة والعائد
وغيرهما من

الكلمة

المناسبة
وغير المشابه نحو جاء الى زيد
وغير المركب الثاني مثل هؤلاء وغير المشابه
وغير المركب مثل زيد وعمر وبكر اي الاسم الغير
مثل زيد وعمرو وبكر فان الاسم الغير المركب على مجموع
زيد مع غيره قال المحقق الرضي رضي الله عنه قد يطلق المركب على مجموع
اجزاء كما يقال زيد قائم مركب في زيد وقائم وقد يطلق على كل واحد من اجزائه
زيد مركب مع قائم وبالعكس الان الظاهر في المركب هو المعنى الاول او الثاني
مع الشيء وقد اوجبوا الارادة المعاني المتبادرة من الالفاظ المستعملة في التعاريف وعدم المجاز
المشكلات فيما لا ايهام والغرض من التعريف التوضيح فارادة المعنى الثاني مع انه مستعمل في التعريف
شيء كلي في المفهوم من كلام الشارح هو انه فرق بين ارادته منه المركب من حيث هو وجعل اللام
وعلى ارادته منه بجعل اللام موصولة ولا يخفى انه كما ترى توجيه دقيق والفرق ظاهر ولكنه يبطل الكلام
اللام وتقول الظاهر منها من التعريف لا الموصولة فلا يرد مع المشكل باطلاق وفاعل وعلى التقديرين
فالمراد به انما هو جزء المركب لا مجموعه فلا يرد الاشكال بمثل زيد قائم كما ذكره صاحب المتوسط فانه
تركيبا يتحقق معه عامله لا يريد وجوب ارادته لئلا يرد النقض بمثل غلام في غلام زيد فانه
ليس على رأي المصنف كما لاشتراك مع عامل ولكنه ارادته في لفظ المركب وفيه
ابعد بعيد وهو في التعاريف كما ترى ليس على ما ينبغي الذي اشيراه
لما كانت المشابهة اعم من ان يكون تاما او ناقصا والناقص
منه لا يكون باعتبار للبناء فسره بالمناسبة
ولا ريب في ان النسبة
ابلغ

في الشرح

ولم يقتصر عليه بل وصفه بقوله لان الامر

المؤثرة وهي النائبة على وجه التمام لان الاعراب عليه

في الاسم الاعراب لا عنوان الفعل المقتضي للاعراب كما جاز ان

فلم يخرج عن اصله الاسباب فثبت الاتي وانه موصولين مع انها بل اشتهر طرد فيه

الصدر والعايد لم يكتفوا الى بنائها ابدا القدر في المناسبة بالحرف على الجمع عند اي ابهم

صدر صحتها تتم المشابهة ثم لتن عن من كل شيء ابهم كما ذكره في حد وهو

وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف هذا الاصطلاح بحدود في الصدر المضارع لان الاصل

استند الى ان الغرض لان بني الاصل فان ما وجب الظاهر لجميع الافعال احتج عليه

غير واضح الدلالة على هذا الغرض الاية الثلثة المقتضية للاعراب عليها فاخذه في الذي ليس على المصدر

في الفعل البناء العدم ورود المعنى الثلثة الاسم انه يشابه للفعل الا ان المصدر في البناء كام واقترح

النقص بالصدر في قولهم اعجبني ضرب زيد الان هذا القدر غير كاف في البناء اعلم

وان اشتهر به الفعل في حيث الاستمرار على الحدث الان وان كان يعرب الحال والاستقرار

بالحرفي هذا المقام عرضي لاعتبار كيفية وهو عامل وان كان يعرب كلام الشيخ عبد

صاحب الكشاف اه قد وقع الخلاف في المعرب بين صاحب الكشاف وقد تبعه ظاهر في تحرير

القاسم وبين القوم ومن تبعه ولابد قبل الشروع في بيان الخلاف من تحرير

محل النزاع ليرد النفي والاثبات على شيء واحد فنقول اسم

مفعول اه قوله وليس النزاع في المعرب الذي هو

اللغوي وهو المعرب

[illegible]

وعن الاسم

الذي قد اجرى عليه الاعراب

بالفعل والاربعة في انه غير صالح لفظا

للنزاع بل النزاع في المعرب الاصطلاحي فان قيل العلة

اعني النزاع بسبب صاحب الكشاف عدم المشابهة فقط وجعل مدار الاعراب

عليه ولم يعتبر التركيب فكل اسم لم يشبه مبني الاصل فهو معرب على صاحب الذي

هو الاعراب كما ان اتفاق وكل اسم يشابه لمبني الاصل فهو مبني على رأيه سواء كان او غير تركيب

هو الاول وجاز في هؤلاء باعتبار صلاحية الاسم لاستحقاق الاعراب لا استحقاق الاسم للاعراب حين

انما يحصل بعد التركيب مع العامل واعتبر القدر مع عدم المشابهة التركيب مع العامل فاستحق مع الصلاحية

الاستحقاق الاعراب حصول الاستحقاق بالفعل وبين ان مصطلح القدر اقرب وانسب بالغرض اللغوي الذي

لا نزاع فيه ومصطلح العلامة اقرب الى الحق والتحقيق كما حققناه بان الاصلح في الاسم الاعراب والسبب

الخروج انما هو المناسبة بالمبني الذي هو اصلح في البناء والمدخل فيه للتركيب وانما عدل القوم

عما هو مشهور عند الجمهور اه غرضه بيان وجه العدول عن التعريف المشهور بين الجمهور للمعرب وهو ان المعرب

ما اختلف آخره باختلاف العوامل واصل الوجه المذكور في المحقق الرضي رضي الله عنه

فيه وحاصله لزوم الدور لان الغرض في تدوين النحو ان يعرف المعرب مثلا من العرب

لغة العرب بالتأييد الالهي والتعليم الرباني ووقت الواضع ولم يتبعها بالجماع

من الواضع او من تعلمه بواسطة او وسائط او بالفيد العرفية

اي ضمن ضوابط وقوانين كلية لعدم الضبط انه

المعرف الا مع الضبط اخره

ما اختلف اخره

اه بعد

[illegible]

يختلف الاخر
في كلامهم يعرب او في كلامه لو
اثنا كلاما او يدعي بعض جملا ولو وجده او يتخلف
الاولى كلام الغير واما من كان فصيحا بالفطرة الاية او بالتتبع
الا كتابة فلا فايدة فيها فيما ذكرتم من الحاجة الى معرفة اصطلاحات النحاة لان الغرض منها تصحيح
الاعراب والبنا فرع فيما ذكرتم فلو حصلت المعرفة المتقدمة على الاختلاف فوجب اولا المعرفة ثم
معرفة انه ما يختلف اخره ليحصل الغرض المقصود على وجوب الاختلاف ثم عند الاختلاف جعلا او ادعانا
بصحة بذلك الاختلاف لزم توقف معرفة المعرب آخره او غيره الاختلاف وصحته ومعرفة من جملة احكامه في علي
معرفة المعرب فوقفه بهذا الطريق على التركيب بمعرفة نوحه الى معرفة الضوابط للاعراب والبنا فيع
القسم قائم والذي يجيب عليك انه لو كان المراد الشارح بعدم حاجة التتبع الى معرفة الضوابط على العدم جواز القياس
لان معرفة العرب بحيث لا يتقيد على عقدة اي جزئي في الكلام بدون الضابط على العدم وان امتنع
اللغة اما لو كان المراد عدم الحاجة الى هذه الاصطلاحات الشائعة في هذا الزمان بالالفاظ المخصوصة
في معرفة الاصطلاح في الجملة فسلم وحكمه اي جملة احكامه اعلم ان الاضافة كلام التعريف تقيد احدا في المعاني
الآية الجنس او الاستغراق او العهد الذهني او الخارجي والاضافة في حكمه للعهد الذهني وهذا هو المراد بقوله اي
من جملة احكامه والحكم هو الاثر المترتب عليه اي ما يحكم عليه بحيث يكون المعرب محكوما عليه والحكم
محكوما به لا ما هو الظاهر في الحكم وهو الخطاب المتعلق بالفعل تعلق من حيث هو
سكانه حيث هنا تقييد به وليست تعليله امر ابي
للحكم بالوصف الشعر بالعلية للحكم لان
المعرب لم يعرف بعد
بصفة

الاختلاف
ليصير عنده اذا الحكم كيف اي
وهذا الحكم هو الاختلاف فاقدم الحرف الذي
لحرف الذي هو آخره او آخر المعرب المراد باخر المعرب فيدخل في الاسماء
قد صار آخره لفظا او تقديرا اراد العروض الاعراب بسبب آخرا او مثل يد ودم
المحذوفة الاعجاز التي قد حذف اواخرها وصار الحرف الوسط منها آخرا كما في عصى وفتى
وكذا في الاسماء الست لان اصله فوه فان الاعلال فما نقول في قاض بلا اعلال وان كان المراد
فكم في الاسماء الست لان المراد باخر المعرب الحرف الآخر لفظا او تقديرا ما هو علامة التثنية والجمع
ودام ورايض فان قلت ان كان المراد المحذوفة الاعجاز قلت المراد ما هو فيها هو كما في غير المنصرف
قبل الاعلال فما نقول في الاسماء المحذوفة الاعجاز والمفرد والحرف الاخر فيه او حقيقة كما في غير المنصرف
وزيد ودن فان النون فيها بمنزلة التنوين في المفرد في الاختلاف في اخره او حقيقة
حقيقة او حكما كما سيذكر فائدة التعميم اي شمول الحكم الاسماء التي لا اختلاف في آخرها باختلاف العوامل
والجمع المؤنث السالم والتثنية والجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر ولو قال الحكم باختلاف لكونها
لشمولها لا حاجة الى هذا التعميم كما لا يخفى لفظا او تقديرا فيها احتمالات الاول نصبها على المصدرية اي
مفعول مطلق اي تختلف اختلافا لفظا او تقديرا بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاعطي اعرابه والثاني
المفعول المطلق عرفا والتابع على التمييز اي تختلف لفظ آخره او تقديره وهذا التقدير بناء على ان التمييز
عن نسبة في جملة او ما ثبت بها بمعنى التمييز عن الملابس كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي فجرنا
عيون الارض والثالث حالها بتقدير
لفظيا او تقديريا بمعنى
النسبة
في

116

صفة الاختلاف

ثم حذفه واقام الوصفين مقامه

فكونهما مصدرين ولم يذكره لكثرة المؤنة فيه

وتقديرا كما في العصا والرحى في آخره فالمراد بالآخر آخر

محذوفاته

التقديري ان يكون باعراب لكن لا في اللفظ لمانع واما الاعراب ومثل جاري الواو

فتح

فمحل المعرب انه قد وقع في محل لو وقع فيه اسم قابل للاعراب لكان ان رفعا فالفرق بين فافهم

احمد بعد الناصب علامة النصب اه لا يخفى ان الظاهر مع اختلاف الآخر اختلاف يكن ظهوره في اللفظ

الاختلاف بين الحركات الثلث والحروف الثلث الاعراب والجواب عنه بالتعميم المذكور وتحليل الكلم في بالاحتمال من

حيث العلامة تكلف فالاولى ان يقال

باختلاف العامل بدل العوامل كما تقرر

فان قلت لا يتحقق الاختلاف اه

حاصل السؤال ان بعض الاسماء المعدودة الغير

المشابهة وان كان قبل التركيب مع العامل مبني عند ارى

القوم ولكن اذا ركب ابتداء مع عامل فحدث فيه الاعراب كان يتكرر

حدوث الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاعراب بسبب اختلاف

العوامل وظاهر هذه الى ضده كما فهم السائل ان كل اسم معرب يجب ان يكون

مختلف الآخر باختلاف العوامل في كل تركيب وحاصل الجواب ان المراد خاصة

لا مطلقة يعني انها موجودة اذا وجد شرطها وهو بهذا الاعتبار خاصة شاملة ولا يجب

فالاولى السؤال نعم اذا اخذت بنفسها مع قطع النظر عن شرطها فليس المراد

بخصوصيتها انها خاصة مدة وان كل اسم معرب

في كل تركيب يجد فيه متصف بهذه

الخاصة بل ... وبهذا

على هذا

التفصيل قوله غاية الامر

الاعراب ما اي وكذا او

فافهم

وقد يرد عليه ان من العوامل ما هو فرد واحد

كالباء واللام والكاف وواو القسم وباده وتاءه ويختلف

سببها او المعرب الى ان يفصل الحروف بحروف العلة فيخرج عن التعريف ما يتوهم

في الجرور

الا ان يخصص الحروف بالسكون ويراد بالحروف حروف العلة الساكنة وهو

واو القسم الا ان يكون الغازا او تعمية ومثل لا يصح عن وصف العرب من حيث هو هو بل بتقييد الآن

ترى انه شيء ان يكون العرب فهو مستثنى عن وصف العرب بلا اعتبار والاولى فليس المراد ولقيد الحيثية

او العرب يلعب ان العرب بلا اعتبار وان الاختلاف اخره بالاعراب

وحين يراد

حركة او حرف يختلف به وغيره ان يكون اطلاقه بالحركة والحرف فصحيح والوصف بالحركة وان

الاشعار بانه تقييد به توضيح التفسير بالحركة والحرف لان الذاتي انما يكون بالحرف في على استيته واو

وانا او صفة ان كان المراد به الاختلاف بالحرف وغير صحيح انما انما بناء على حمل الباء في على المراد

الذاتي والصفة وكذا الاختلاف للاحتراز عن العامل والمقتضى ونزول به وهو الظاهر منه بل

بباء الموصول اه هذان الوجهان للاحتراز عن العامل والمقتضى بكلمة واحدة وتنزول عن الاختلاف بل

اذا حمل على التعدية فلا حاجة اليها وهو كما في المختلف الاعرابيان ليسا خارجان عن الاختلاف اذ اختلاف

بسبب ان يكون غير السبب والحركة والحرف بحيث لو قيل في حد الاعراب اه والعارفو

ليس الاختلاف الا نفس ذلك الحركة او الحرف لكان تعريفا صحيحا غير محتاج الى هذا القيد والقرينة

كيف لا والسبب

العرب بالحركة او الحرف

اولى واصوب وايضا لو حمل على السببية

لدخل فيه الدالة على المعاني المعتورة

كما هو الظاهر

فتامل

العالى المعمورة بتمام لبد على

وكذا نحو غلامى مثلا اذا قيل جاءنى غلامى وزيد

غلامى ولا يخفى ان بعد ذكر الحكم المذكور للمعرب وهو انه يختلف آخره باختلاف

العوامل يظهر ان المراد فى تعريف الاعراب انه حركة او حرف اختلف آخره بسبب اختلاف

العوامل وكثرة غلامى ليتضح بسبب العامل بسبب ناسبة الى المتكلم فلا حاجة الى القيد بحيا

القدر تم حد الاعراب اه غرضه ان قوله ليدل على المعانى اه وان كان ظرفا فتعلقا باختلف والظرف فى تعلقه

فى اخواته الحد بل الحد قدم بدون هذا القيد ضبطا وفصلا والا يلزم ان يكون الظرف فى تمام التعلق وهو له ذهب الحد

باعتبار انه علة غائية للاختلاف الآخر بالاعراب فقول المص فى شرحه لبيين هذا لا تمام الحد بل

فى الظرف مع متعلقه بل المراد ماده مطلقا

اذ ليس فى تمام الحد هذا وان احتمل تعلق الظرف بوضع الاعراب المفهوم

فحوى الكلام على ان يكون مستقرا الا انه بعيد فى الفهم

فاحتمل تعلقه باختلف المذكور فى الحد وجعل الظرف لغوا اولى

كما هو المراد كما قال الشارح لا الاحتمال الاول والفاعل فى ليدل ضمير مستتر فيه

راجع اما الى الاختلاف المفهوم من اختلف او الى ما الموصولة المراد بها الحركة فى التعريف

المعمورة عليه لا الاعتبار اقتصارا متعلقا بنفسه كما هو الظاهر من قوله تعالى يدع اعتبروا الخبر

واسطة وفى قوله عليه ليس متعلقا بالمعمورة تعلق المفعول به بعامله ومع قطع النظر عن

ان الاعتبار متعلق بنفسه الاعتبار بمعنى الاخذ وليس كما يصح ان يكون

على صلة له فهو متعلق بالمعمورة متضمن معنى الورود

او الاستيلاء المناسب لمعنى الاستعلاء

والتضمين اصطلاحا هو

ان

ان يعتبر

وهو افعال وفعل او فعلان ذو فعل حال او بعضها فى فعل او

شبهه بحيث يكون احدهما حالا والآخر

ذاحال فالمعنى ليدل على المعانى التى اخذت العرب

متناوبة واردة عليه على البدلية وضع اصل الاعراب للدلالة

على المعانى وفى قيد المعمورة وهم ان وضعه بحيث يختلف به الآخر لاختلاف تلك

وانما جعل الاعراب فى آخر لا اعتبر ورود المعانى على العرب فحسب بان يلحق

المعانى فى الآخر فيه بحث لان المقصود ان الصفة تابعة للموصوف تابع العرض لمحله والعرض فى الكلام

على ما يناسب الاول فيه ان الوضع الطبع وليس هذا لاجل ايجاب مع رعاية ان الصفة ليقدم عليها

على الصفة الانسب فيه التاخر ليطابق الوضع الطبع ان الانواع لما كانت على صيغة الجمع وكان الرفع والنصب والجر

بهذا الاعتبار اى انواع اعراب الاسم ثلثة غرضه ان الانواع لما كانت على صيغة الجمع وكان الرفع والنصب والجر

مفرد فالعطف هنا مقدم على الربط فالثلثة باجمعها خبر للانواع ولا يطلق على الحركات الثلث اصلا عند

رای البصرية واما الكوفية فيطلقون بكلا نوعها وفى الحركات الاعرابية على قول كما قال المص بالضم

والفتح نصبا والكسرة جرا فالرفع علم الفاعلية ... بما تبين ان الاعراب دال على المعانى

المعمورة قد فصل ان هذه الانواع لكل نوع منه علم لاى نوع فى العرب المعمور واصحابه كلام مولانا المير الوبين

عليه السلم كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وكل مضاف اليه مجرور ونفوذه فى ان المعانى

الدالة عليها بالاعراب منحصرة فى الفاعلية والمفعولية والاضافة وظهر منه ان الاعمال

العرب منحصرة فى الفاعل والمفعول والمضاف اليه وليس كذلك

التوجيه بوجهين احدهما ان الرفع مثلا وضع بالاصالة

للدلالة على الفاعلية وسيعمل فى

غيرها بالتبعية والعرض

ولذا

الآخرين و
ثانيهما التعميم في الفاعل عليه
كما فعل الشارح بحيث يشمل المرفوعات باجمعها
وكذا الآخرين ولعل وجه اختيار الوجه الثاني ان الاول
يحتاج الى اثبات ان الوضع بالاصالة لاحد المعاني الثلثة وهو مشكل
لعدم الفرق في استعمال انواع الاعراب في جميع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
بخلاف الوجه الثاني وهو الظاهر من كلام المص لان المقام مقام استيفاء الاشتراك وتوجيه ايضا
اعراب خصوص التوابع بالتبعية فافهم ولنبين بعون الله وحسن توفيقه تفصيل المناسبة في الانواع الثلثة فـ
مفعول ما لم يسم فاعله قائم مقام الفاعل فهو في حكمه والمسند في القسم الاول المسند اليه كالفاعل وكذا اسم ما ولا
المشبهتين بليس مع انه شابه بفاعل ليس والقسم الثاني وان كان مسندا الا ان المسند اليه الخبر المقدم في
المركب الاسنادي الاسم فهو شبيه بالقسم الاول في المبتدا الذي اصله التقديم والخبر ركن ثان في
المركب الاسنادي الاسم كالفاعل في الفعل وكذا آخر حروف المشبهة بالفعل وخبر لا النفي للجنس وايضا
خبر لا كانه فاعل لا بمعنى المفهوم في لا والمجاز في المنصوب مشابه المفعول فيه والقسم الاول من
التمييز الرافع للابهام عن الذات المفردة فشبه بالمفعول في حيث انه ليس ركنا في الكلام
ويفيد فيه التتميم والتوضيح كما هو شان الفاعل والقسم الثاني ايضا كذلك مع انه
مفعول معنى اذا كان عن نسبة الى المفعول كما في قوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا والمستثنى المنصوب كانه مفعول
المستثنى المفهوم في اداة الا استثناء
وخبر كان واخواتها
في رتبة

المفعول
بعد الفعل الناقص واسمه
الذي بعد الفاعل واسم ان واخواتها
كانه مفعول للفعل الذي تقدم فتفرع في هذه الحروف اعني المنصوب
حققت وثبتت واستدركت وتمنيت وترجيت وفعلا
بالاتي النفي للجنس كانه مفعول للنفي المفهوم في كلمة لا باعتبار صفته فعلا
رجل ظريف نعت غلام رجل في حيث الطرفة وتكراره ثم تشبيه بالمفعول وخبر ما ولا
المشبهتين بليس شبيه بخبر ليس وهو بمنزلة المفعول له وليس في المجرور الا بالاضافة حقيقة كان في ثوبه بحرف
الجر لفظا او تقديرا ولذا لم يتعرض للتعميم في الاضافة لان الرفع ثقيل والفاعل قليل اه ويمكن توجيهه
بوجه آخر وهو ان الفاعل مقدم والمفعول ثان وعند تمام الكلام فيناسبه الخفة وهو النصب لاستراحة
اللسان وعند قوة اللسان وابتداء الكلام بالعكس والعامل لفظيا كان او معنويا الخ
العوامل في بيان حكم العرب بقوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل فبعد تحقيق
الاختلاف يجب عليه تحقيق العامل طبعا فالترتيب الذكري في بيان الحكم والعامل
اعم من ان يكون لفظيا او معنويا فالواجب بيان مطلق العامل كما هو المذكور مطلقا
والمطلق لما كان ظاهرا في التعميم وعدم التخصيص فاكتفى باطلاقه عن التصريح
بالعموم سيما مع صدق الحد على المحدود مطلقا ما يقوم به المعنى المقتضي
ما عبارة عن الاسم والفعل والحرف والمعنى
العامل اسم او فعل او حرف او معنى
فالاسم اعم من ان يكون
جامدا

١٢٢

او مشتقا

والفعل يشمل الاقسام الثلث

والحروف جميع الحروف العاطفة والمعنى هو التجرد

عن العوامل اللفظية للاسناد في المبتدأ او الخبر واما التجرد قطع

العامل في المضارع فليس مما يمكن فيه لان كلامنا في عوامل الاسماء وبعض في المضارع

النظر عن هنا فلا يصدق عليه هذا التعريف لانه لم يحصل بسبب التجرد معنى في المضارع

نقيض الاعراب بل هو حال او جواسعها رفع المضارع لعدم اعراب يليق به سواه كما لا يخفى فعلى هذا العز

المقتضى للاعراب اعم من الفاعلية والمفعولية الحقيقيين او الحكميين والاضافة ولان التجرد مثلا في المبتدأ او الخبر لم يحصل

بسبب الفاعلية الحقيقية في المبتدأ او الخبر بل انما حصل بسببه معنى الابتدائية والخبرية وهما في حكم الفاعلية عليه وكذا

والمنصوبات غير الفاعل والفاعل المحكم

ان الفاء والعز الشارح لما قصد الاختصار قد اكتفى في بيان هذا التعميم

تقييدا ومعنويا في بيان اطلاق العامل و لذا لم يتعرض له في التمثيل ولم يذكر مثالا

للفاعلية او المفعولية الحكميين مع ان المقام مقام توضيح في هذا العام

فالمفرد المنصرف الفاء هنا للتفصيل لانه تفصيل لمواضع الاعراب واعلم ان الفاء اصلها معنى

التعقيب للا شرط فاما المراد به التعقيب بلا شرط فوقه

التعقيبية للعطف نحو جاءني زيد فعمرو واما التعقيب بشرط فهو

وهو على اقسام لانه اما ما بعده علة لما قبله كالشرط او

التعليلية ان لم يكن ما قبله ما قبله علة لما بعده فاما ان يترتب

ترتيب القياسات اولا

فالاولى فاء التعقيب والثاني فان كان ترتيبه فهو

ترتيب الشرط وما بعد الفاء مترتب على ما قبله الا ان كان الشرط

الفاء الجزائية سواء كان ما قبله علة او معلولا ان لم يترتب كالقياس ولا

قبله مذكورا وان كان محذوفا فهو الفاء الفصيحة وان لم يعتبر فيما قبله او ما بعده العلية او المعلولية فان

كالشرط فيعطف على ما قبل الفاء تفريعية وان كان تفصيلا لمجمل فالفاء التفصيلية والمفرد في اللغة اسم مفعول من

كان ما بعده تفسير المبهم فالفاء التفسيرية وان كان في مقابل المركب فمعناه ما ليس بمركب وقد ذكرنا

كالشرط فيعطف على ما قبله واستعمل اما في مقابل المضاف فما ليس بمضاف وقيد المنصرف

من افراده اذا افرزه عن جملة ويستعمل في مقابل التثنية والجمع فما ليس بمثنى ولا مجموع كما في الشرح

وفي مقابل التثنية والجمع فمعناه بقرينة المقابلة ما ليس بمثنى ولا مجموع معرفا او نكرة قبل مثالين

في مقابل المثنى والمجموع فمعناه ان يكون المفرد المنصرف اعم من ان يكون معرفا او نكرة وقيد المفرد

احترازا عن غير المنصرف وغير المنصرف ليس بناء على ما ينبغي لانه لم يذكر العدد ولم يعلم ان الوقف

فان قيل ذكر المنصرف وغير المنصرف تفصيل اقسام الاعراب حيث ذكر انه كرة او معرفة ولم يفصل

بينهما قلنا غرضه الاصلي تفصيل اقسام الاعراب في الاسماء فلذا قدم التفصيل على تعريف المنصرف و

ان اي حركة او وقف في اي معرب من الاسماء فلذا قدم ذكر مع انه لا يعرف المعرب حتى

غير المنصرف ولو كان بالعكس لكان عكسا اولى ولما كان الخلاف في ما ليس فصلا

وانه ذكر العامل من الاعراب وتفصيله ليس فصلا اذ كلاهما

بالاجنبي لا يمكن ان يقال انه كلام

حيث ذكر توزيع اقسام

الاعراب

علی العالی
المقتضی فینبغی ان یزید
ان هذه المعانی تقویها ای نحی فاجمح
ای الاسم المفرد الذی لم یمکن تشبث اه لیس غرضه
مع ذکر کلمة الذی فی مقام الشارح ان اللام فی المفرد موصولة وکذا فی [illegible] نقع
شرح الکشاف للمطابق الصفة والموصوف فی التعریف لان الاسم الذی لم یمکن من [illegible] والاولی
[illegible] وکذا البواقی فان الشیخ الرضی وجب تقیید المفرد بان لایکون من الاسماء الاعراب
لایق له الذی بافرد ویمکن ان یقال انه قد اکتفی فی نحو بالترتیب الرعی وذکر الاعراب بالحرکة قبل الاعراب
الذی لم یکن الواحد فی
المفرد المنصرف بالمعنی المذکور دلیل علی انها غیر داخلة فی المفرد المنصرف [illegible] او بالزیادة
بالحرف وایضا قد ذکرناها فیما بعد او مساجد ومصابیح او نقصان مثل تخفیف جمع نحو
بل لما سواء تغیر بزیادة الحرف [illegible] مثل اسد فی جمع اسد وفلک جمع فلک ولم یعم
النقصان معا مثل طالب جمع طالب او بتغیر الحرکات [illegible] بعد تفصیل الجمع وقید المنصرف
وجه العدم التفصیل الآن الغرض الاختصار ولیس هنا البحث [illegible] اعرابه اعراب غیر المنصرف
احتراز عن الجمع المکسر الغیر المنصرف کمساجد ومصابیح فان اعرابه [illegible] فالانسب ان یکون
فی الاعراب ان یکون بالحرکة لان الحرکة صفة الحرف والاعراب دال علی الصفة بکمال الحرکات الثلث لحصول الکمال
بالحرکة واذا کان الاعراب بالحرکة فالاصل ان یکون بالحرکات وقد اشار بعد الی وجه تقدیم هذین
الامتیاز وعدم الاشتباه [illegible] الاعراب والعز لقدمه علی ذکر
القسمین علی باقی [illegible] ان
قوله بالضمة رفعا [illegible] مع
الترتیب [illegible]

تقتضی تخریجه
کما لا یخفی للتخصیص علی ما یفید
وجه لتقدیم القسمین لانه قد ذکره فی محل ذکره
فالاعراب فیهما بالضمة رفعا ای حال الرفع وعوضه
التقدیم
ان الظرف خبر مبتدأ محذوف اعنی فالاعراب والجملة الاسمیة خبر للمبتدأ الاول
فلا بد فیه من عاید وهو محذوف فالتقدیر فاعراب [illegible] قوله فیهما بعض فی کل واحد منهما ویحتمل تقدیر الاعراب
مضافا ای المفرد المنصرف اه والفاء فی قوله فالاعراب
الجزاء لان الشارح قد اعتبر فی المبتدأ معنی الشرط باعتبار الموصوف الذی صلته الفعل [illegible]
فی المفرد والمکسر موصولة کما حققناه آنفا وکذا فی قوله فالاعراب فی هذین القسمین ویحتمل الاول والتقدیر
التفصیل فافهم والظرف مستقر متعلق بشیء کاین وحاصل وقوله رفعا اذا کان نصبا علی الظرفیة فمعناه حالة
الرفع وحالة اما ان اقیم لفظ الحالة لبیان ظرفیته لانه مقدر فی نظم الکلام واما تقدیر ما فی
الکلام فنصب رفعا اما فی نفسه او من باب مجاز الحذف وتعلق اعرابه الی الحالة الیه وقول الشارح تقدیر
مضاف یحتمل الوجهین ومعنی النصب علی الظرفیة اما النصب علی انه مفعول فیه وقد نصب متعلق الظرف
المحذوف تقدیره فی علی انه مفعول فیه ظرف زمان وظروف الزمان کلها تقبل ذلک واما علی ان الجامع
تقدیریه ای [illegible] النصب علی الحالیة والمصدریة اذا جعل حالا فاما المصدر معرب المفعول
ای من قوتها [illegible] ان تقع حالا او لم یشترط
اشتقاقه والعامل فی الحال [illegible] فان الشارح المتعلق المحذوف
وهو من باب [illegible] الفاعل عن الحکمی
فی قوله تعالی ان دابر هؤلاء

لفظين
مقطوع عن الباء والظرف
ويحتمل ان يكون الباء للملابسة والتقدير فكل واحد منهما متلبس بالضمة
حال كونه مرفوعا فالفاعل حقيقي واذا جعل مصدرا فالتقدير وقد
رفع رفعا والجملة حالية بالاعتبارين المذكورين وكذا قوله والفتحة نصبا والكسرة جرا
وهو من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين مع تقديم المجرور وهو جائز على راي المص كما سيجيء في بابه
فالقسم الاول اي الاداة لعله قرات في ضمن التمثيل لكل من القسمين الا ان المراد بالضمير المجرور العائد كلاما او كرموا
جمع المؤنث السالم لما كان جمع المكسر المذكور اعم من ان يكون مكسرا او موزونا
من القسمين لا اجماعا فذكر بعده الجمع المؤنث السالم حيث اعرابه بالحركات
والجمع المذكر السالم في اقسام الاعراب بالحروف والوجه الاخير للترتيب هو ان النصب وتابع
كما يفهم هذا الوجه من قوله واحترز به عن المكسر بادنى تامل والترتيب يقتضي تقديم ما غير فيه النصب
للمجرد وفي غير المنصرف بالعكس فمعنى ذكر ما غير احد احوال الثلث المنصرف اعم من المفرد والجمع
على العكس كما يفهم من ذكر نوعي التابعية في الشرح وايضا فغير المنصرف اعم من المفرد والجمع الى
فالترتيب يقتضي لذكر ما له ورد متعددا على ما له فردان كما هو المفهوم من تقسيم كل من الاحتمالات الاعرابية
المنصرف وغير المنصرف باعتبار الوصف الاحترازي بالضمة رفعا اه المنكر اي مستعمل
نكر ما ذكر الفا والهن الشر المنكر اه اي هو كناية عن الشر عن
وكنية كما كنى في قوله تعالى او لامستم النساء باللمس
الجماع لتعليم العباد وتكلمه الحياء
وهذه الاسماء الاربعة
منقوصة

اي فاصل
الوضع وقد يكون في العبارة
كما في حال قطعها عن الاضافة او اضافتها
وهو واجب واوي لا ياء ما اوله
الى ياء المتكلم احترازا عن اجتماع ما بين حالة الابتدا
قوله بفتح الفاء والعين يحذف عند الباء لكن اللام
الى الضمير المفرد المذكر المجرور المتصل ويحذف حركة الواو والنقل الاضافة في الاسم الا السكون
فضم ما قبل الواو والمناسبة عند اضافته الى غير ضمير المتكلم واما في حال القطع وفي حال الاضافة وفي الكلم
على وجه او غير ياء المتكلم ايضا على وجه فتقلب الواو وسيما لكونهما شفويين مع ان الميم حرف صحيح ولغة الناس
اجتزئ فيه بعد ذلك الغلب الحركات الثلث في الفاء فيقال فم وفم وفم وان كان الفتح افصح للاصالة وحذفه
او اصله ذو وحذف عن الواو والتي حركة لانه في حالتي الرفع والجر فالحركة الاعرابية
الثقل واه في حالة النصب فاتو الى ثلث فتحات فاسقط الواو للساكنين ففعل به كما فعل بفوه بعد حذف
لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس لان لفظ ذو قد وضع وصلة للوصف
الهاء عنه باسم الاجناس وان نقل اضافته الى الضمير نادرا في قولهم صلى الله على محمد وذويه وهو
فاعراب هذه الاسماء الستة اه في اضافته الى الاسم الظاهر احترازا عن اسم الاشارة
اشارة الى الاعتبارين المذكورين وهو كون الظرف خبر المبتدا المحذوف
او المذكور تقدير الاعراب مضافا الى الاسم الستة
او مصغرا اه اه التصغير كما على فعيل
وفعيعل وفعيعيل اصغرا
اخي واخي

رسائل متعدده در مباحث حکمیه
از مولانا شمسای گیلانی

۱ رساله در تحقیق علم واجب تعالی

۲ ایضا رساله در وحدت واجب تعالی

۳ رساله در تحقیق افعال العباد

۴ رساله در حکمت

۵ رساله التوحید

۶ رساله العروس فی الموصول

۷ رساله فی معنی الالهیه

۸ رساله فی التوحید

۹ رساله فی صدور الکثیر عن الواحد

۱۰ رساله فی حدوث العالم

۱۱ رساله فی التوحید الصادر

۱۲ رساله فی التوحید فی قوله تعالی لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا

ابن ... ۱۳۲۹

۱۲۸

دمتی و
ذوتی وذوی
حمی وفمیة والجموع اه فتما ابوان و
اذا المثنى وذووان و
واخوان وحموان وهنوان وفومان وذووان و
جمعها الآباء والاخوه والاحماء والاهناء والافواه وذوو
والوکب المعنی

١٢٠

هذه رسالة في تحقيق علم الواجب جل اسمه

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان العالم بالغير قسمان احدهما العالم

الذي يكون علمه زائدا على ذاته وذلك العلم الزائد على

الذات منحصر في الحصول او الحضور وهذان القسمان هما العالمان لكن علمهم بالاشياء

الذي يكون علمه زائدا على ذاته وفيهم ما عدا اجمالا بشكل علمهم وكل امر لا يكون ذاته

الذات منحصر في العالمين من الممكنات فيكون علومهم بالاشياء زائدة على ذ وانهم الذين

الماثوبان فيما بين العالمين او بحضورها لديهم فيكون علومهم الذات فيلزم ان يكون العالمون

اما الحصول صورها فيهم او بحضورها عنه في مرتبة الذات وانهم والصفا عنك

ولا ذاتيا بالنظر الى ان يكون مسلوبا عنه مسلوبة عنهم في مرتبة ذ وانهم من موصوفها

علومهم بالاشياء حصولية او حضورية زائدة على الذات والصفة متاخرة عن موصوفها

العلوم الزائدة صفات زائدة على الذات متاخرة عن الذات واذا لم يكن

لان ثبوت الصفات انما يكون في المرتبة المتاخرة سلبا بسيطا تحقيقيا حقا في مرتبة

العلم في مرتبة الذات يكون بسلب العلم في مرتبة الذات والمفروض عدم

الذات لان مصحح هذا السلب انما هو عدم العلم في مرتبة ان يكون العالم بالغير حصوليا

ثبوت العلم المذكور في مرتبة الذات فيلزم ان الجهل الا عين عدم

او حضوريا جاهلا في مرتبة الذات لان الجهل وعلى كل التقديرين

العلم او لازم له يلزم الجهل

في

في مرتبة الذات كمال

بحيث يكون علمه في غير العالم من اصحاب

الكمالات وثانيهما العالم الذي لا يكون علمه بالاشياء

زائدا على ذاته بل يكون علمه بها نابا بانه في مرتبة ذاته بذاته مع قطع

النظر عن كل ما عداه ذاته بحيث ان ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه ذاته

ما يترتب عليه انكشاف الاشياء من دون احتياج الى الحصول صور الاشياء فيه او حضورها

لديه كما في القسم الاول ولا انكشف فان العالم الذي يكون علمه في مرتبة ذاته بذاته مع

قطع النظر عن كل ما عداه ذاته لا يلزم ان يكون جاهلا في مرتبة ذاته لان المفروض ان العلم

ثابت له في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه ذاته ويكون ذاته بذاته بحقيقي

ما يترتب عليه انكشاف الاشياء من دون الاحتياج الى الحصول او الحضور والكامل

على مزاد في مسكة ان القسم الثاني من العالم الكامل في مرتبة الذات وفيه

على الاطلاق والغني التام بخلاف القسم الاول فانه ناقص بالنسبة اليه ومفتقر

بالنسبة اليه اذا تمهدت المقدمات فنقول قد ثبت بالبراهين العقلية

ان الصفات الكمالية بالنظر الى جناب الحقيقة الالهية جل شانه لا يكون زائدة

على ذاته تعالى كما ذهب اليها طائفة من المتكلمين المتكلفين

ويحتمل ان يكون قوله تعالى سبحان

ربك رب العزة

تمام

يصفون
اشارة الى رد اولئك
القوم الذين يزعمون ما لا يعلمون ان
بل يجب ان يكون جميع الصفات الكمالية بالنظر الى
جناب الواجب جل شانه ثابتا بحيث ان يصح حمل موجود وقادر و
عالم وغيرها من الصفات الكمالية انما هو بنفس ذاته البسيطة من كل وجه ومن دون الاحتياج
الى حيثية تقييدية ولا تعليلية فيكون ذاته البسيطة من كل وجه باعتبار ذاته البسيطة من كل وجه عين
العلم بذاته وبما عداه ذاته تفصيلا من دون احتياج الى الحصول صور ما عداه ذاته او حضور
ما عداه ذاته عنده تعالى كما في القسم الاول والا يلزم الجهل في مرتبة الذات العياذ بالله تعالى
ويحتمل ان يكون ما ورد عن سيد الوصيين ويعسوب الدين امير المؤمنين عليه السلام وهو قوله النوري
القدسي العلم نقطة كثرها الجاهلون اشارة الى ما ذكرنا مفصلا وانما قلنا تفصيلا لانه
لا شك ان العلم التفصيلي اشد انكشافا واقوى ظهورا بالنظر الى العلم الاجمالي
لان العلم الاجمالي بما هو علم اجمالي قد فات فيه اقوى الانكشاف التام ان التفصيلي
والا يلزم ان لا يكون الاجمالي اجماليا والتفصيل تفصيلا واللازم ظاهر البطلان
فيجب ان يكون العلم التفصيلي الذي لا تفصيل فوقه ثابتا له تعالى في مرتبة
ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه ذاته والا يلزم الجهل في مرتبة الذات
العياذ بالله تعالى
وهو نقص
عظيم

عظيم يجب تنزيه ساحة قدسه العلم زائد
عنه فان قيل بعض الحكماء العلم هو منفي عنه تعالى صحة الجهل مطلقا
الاحساسي الحاصل بالحواس وهو منفي عنه تعالى ومع ذلك والالات الادراكية
اتفاقا فكيف يصح الحكم بعدم كون العلم بالجزئي المتحقق بالفعل لابد والقوى
قلت العلم الحاصل بالحواس هو العلم في مرتبة الذات لكن من دون الاحتياج الى القوى
وهذا القسم من العلم ثابت له تعالى بالاشياء بالحصول او الحضور وحاصل له تعالى
الادراكية كما ان العلم الحاصل للعالمين بالحصول او الحضور وبالجملة كان الانكشاف
انكشاف في مرتبة الذات من دون الاحتياج الى الحصول او الحضور الاشياء للعالمين
ترتب على الصور الادراكية سواء كانت كلية او جزئية او بنفس حضور الاشياء البسيطة
بالعلوم الزائدة على ذواتهم كذلك ترتب الانكشاف على الذات لا تعد ولا تحصى لان
محققة للواجب جل شانه على الوجه الاتم الاكمل انكشاف في مراتب بالذات وحاصل له
علم الواجب جل شانه علم وجوبه ذاته وعلم ما عداه علم ممكن العالمين فلا يلزم ثبوت
بلا احتياج الى الاستعانة بامر خارج عن ذاته كما في غير الواجب جل شانه في
شيء من العلوم والادراكات ولا الجهل ابدا ومطلقا لان الواجب تام في جميع
على الاطلاق وجميع ما عدا ذاته فقراء فقرا ذاتيا الى شيء
الوجوه لان الحق في حد ذاته المحض البسيط

لانه لا شك فى ان الجعل الخارجي والاثر الخارجي
لا يمكن ان يترتب عليه الموجود فى الخارج
خارجي يجب ان يترتب والعرضية الموجودة الى يقوم بعد يصلو الى الوجود
بوجود الحقائق الجوهرية ولا اتصافها كاذب الانضمامية كالسواد والبياض بالعباس
لاوجود الممكنات ولا اتصاف الممكنات بل ليس امر انضماميا امر اعتباري عقلي بغير العقل
التحقيق لان وجود الممكنات امر اعتباري ... التصور وجود الممكنات
الى الجسم والا يلزم الدور او التسلسل بل وجود الممكنات بقوله وزيادته فى التصور ... البياض للجسم والا
العقلي على ما اشار اليه المحقق الفريد فى التجريد بقوله وزيادته فى الخارج كعرض البياض المخلط
وان كان عارضا لها بتمامها لكن ذلك العروض ليس فى الخارج بل فى نحو واحد من الذهن وموارف
يلزم الدور او التسلسل بل فى الذهن لا مطلقا بل فى نحو واحد من حقائق الممكنات سواء كانت
والتعرية على ما هو مشروح فى من اثرنا الحكمية فيكون حقائق الممكنات بالغير فيكون حقائق
جوهرية او عرضية مجعولة وكل مجعول معلول وكل معلول يكون بالغير يلزم ان يكون محتاجة اليه
الممكنات حقائق بالغير واذا كانت حقائق بالغير فقرا ذاتيا حقيقيا الا انه لا فقر
الغير فى اصل الحقيقة فيكون فقر الممكن بالذات فقرا ذاتيا ويحتمل ان يكون قوله تعالى والله الغني
اقوى واشد من الفقر فى الحقيقة والوجود ويحتمل ان يكون ... ينتهي الى ما بالذات
وانتم الفقراء اشارة الى ما ذكرنا وبرهنا وكل ما بالغير يجب ان ينتهي ... التسلسل
ولا يلزم ان لا يتحقق ما بالغير ابدا او ارتكاب التسلسل
لا يكون ما فعلا لان جميع سلسلة

الممكنات

الممكنات اذ الا وجود لها
المتسلسلة بعنوان الاجمال بحكم عليها
العقل بعنوان الاجمال بالبراهين العقلية والنقلية
بانها ما بالغير ابدا وثبت بالبرهان ان الواجب جل
ان افاضة الوجود على الممكنة المجعول ليست الا للواجب جل
شانه لكن بعض الموجودات مشروط ببعض آخر كالولد بالنسبة الى الوالدين فان
الولد مجعول الواجب جل شانه كالابوة واما الوالدة فهما من قبيل الاسباب والشروط وادا
كانت الحقائق الممكنة مجعولة للواجب بالذات فلا بد ان يكون الواجب جل شانه
عالما بها قبل ايجادها لان الصنائع الجزئية الخفية كالحجامة والحياكة لا بد فيها
من سبق علم الصانع فيجب بالطريق الاولى ان يكون صاحب الصنعة الحقيقية
التي لا صنعة فوقها وهي حقيقة الايجاد والحقائق وجعلها له علم سابق على وجود مصنوعه
ومجعوله والى هذا البرهان اشار الواجب جل شانه بقوله الكريم الا يعلم من خلق
فذلك العلم السابق لا يجوز ان يكون حصوليا ولا حضوريا لان كل عالم بالغير
حصوليا او حضوريا يلزم ان يكون علمه زائدا على ذاته وكل عالم يكون علمه
زائدا على ذاته وكل عالم يكون علمه زائدا على ذاته يكون جاهلا فى مرتبة
ذاته على ما عرفت مشروحا وايضا اذا كان مناط الانكشاف هو الصورة
الا دراكية فلا يجوز ان يكون تلك الصورة الا دراكية واجبة بالذات والا

يلزم

نعم و بالذات سكنه
الواجب ان يكون تلك الصور موجودة بوجود الواجب
فوجب ان يكون بوجوده سبق العلم على الايجاد و
بالذات فلا بد ان يكون في كل ايجاد والجعل فذلك العلم السابق ان كان
بالذات ايضا ولا بد في الحاصل بالايجاد ويلزم تقدم الشيء على نفسه وان
والجعل وعلى وجه الموجود الحاصل بالجعل والايجاد فيلزم الدور او التسلسل والصا
حاصلا بعين تلك الصور المتأخرة عن الجعل الى حد فيلزم خطاء العقل اجمالا
كان بغيره ننقل الكلام اليه وهذا النقل لا ينتهي تلك السلسلة المتسلسلة لا يجوز
ارتكاب التسلسل غير نافع لان مع تلك السلسلة لا بد من سبق العلم وذلك العلم السابق ان
ويحكم عليها بانها في حكم ممكن واحد فلا بد من تقدم الشيء على نفسه والا بغيره كذا
ان يكون حاصلا بعين تلك السلسلة والا يلزم تقدم صورة علمية اخرى خارجة عنها ولو كان
تلك السلسلة المتسلسلة مستوعبة للكل فليس صورة علمية قبل الايجاد بحضور بالانه لا يجوز
الكلام واذا كان علم الواجب جل شانه بالاشياء قبل الايجاد بحضورها فتلك الاشياء الحاضرة عنده جل شانه لا يمكن
علمه تعالى بالاشياء حضوريا فتلك الاشياء بالذات فيتعين ان يكون
ان يكون واجبة بالذات والا يلزم تعدد الواجب بالذات فتلك الاشياء الحاضرة
تلك الاشياء الحاضرة ممكنات بالذات لان المعدوم بما هو معدوم لا ذات
لا يكون معدومات له ولا صفات له فلا حضور له لان المعدوم
بما هو معدوم

يكون

يكون
جميع الاشياء في الذات والذات
سلوبة عنه في الذات بالحضور مع عدم الذات موجودة
فكيف يتصور ان يكون تلك الاشياء الحاضرة بالذات وجعلها و قد
والذات ثابتة فيتعين ان يكون بالايجاد والواجب بالذات ان كان بعين حضور
ممكنات ولا يكون وجودها الا بالايجاد فذلك العلم السابق ان كان بحضور غيره فهو
عرفت ان الايجاد والجعل لا بد فيه من سبق العلم وان كان بحضور عين ذلك الشيء
تلك الاشياء يلزم تقدم الشيء على نفسه وهو ظاهر البطلان وان يكون بحضور غيره و
باطل من وجهين احدهما ان العلم الحضوري بالشيء يلزم ان ينتقل الكلام الى ذلك الغير
لا بحضور غيره والاخر يمكن العلم حضوريا وثانيهما انا ننقل الكلام غيرنا مع على
هذا النقل الى حد فيلزم الدور او التسلسل مع ان ارتكاب التسلسل غير نافع
على ما عرفت مفصلا ولما ثبت عدم جواز كون العلم السابق على وجود الاشياء
للواجب جل شانه حصوليا او حضوريا بلا بدل اختيار مسلك اخر نوري تحقيقي
برهانه وهو ان نقول ان حقيقة العلم بالغير ما يترتب عليه انكشاف الغير
عند العالم وما يترتب عليه الانكشاف قد يكون
صورة العلوم كما في العلم الحصولي
وقد يكون

بنفس
بحصول المعلوم عند العالم كما
وهذا ان القسمان في الممكنات بالحصول او بهم
في العلم الحضوري فيما بين العالمين وانحصر العلم عندهم بالحصول ووقف
في العلم بانه فيما بين ذلك بانه فيما بين غير المحققين على الموجود
بحيث لا تحقق بينهم في القسم الثالث بانه بالحقيقة فيما بين اوهامهم
والحضوري ولما لم يمكن القسم بسبب الزمان والمكان وقف اوهامهم حتى الواجب جل شانه
غير المحققين عليهما كما ان المادي الموجودات في سلك الزمان حتى قالوا
الزماني والمكاني وقالوا لا يكون جميع الموجودات منحصر في الحصول والحضوري حتى
ايضا فلاجل الانس والالفة توهموا ان العلم يلزم ان يكون حصوليا او
ان علم الواجب جل شانه بالاشياء قبل وجودها ولهذا وقعت الآراء المختلفة في علم
حضوريا لو كان عالما بها قبل وجودها وبعضهم نفوا علم الواجب جل شانه
الواجب جل شانه بالاشياء قبل وجودها ولم يعلموا ان ههنا قسما آخر
العياذ بالله تعالى بالاشياء قبل وجودها وقد اثبته البرهان وهو البرهان
في العلم بمعنى ما يترتب عليه الانكشاف وقد اثبته الواجب جل شانه فيجب ان يكون
الدال على عينية الصفات الكمالية في الواجب جل شانه عين الواجب
العلم الذي جل شانه على ان يكون ما يترتب

عليه فانه انما هو بذاته النظر
الانكشاف باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الانكشاف في
العالم باعتبار ذاته فقط يكون ما يترتب عليه الانكشاف
عن كل ما عداه اذ ذاته يكون ما يترتب عليه ذاته واذا كان مناط
صورة المعلوم او نفس المعلوم بل يكون النظر عن كل ما عداه ذاته فلا يكون
صورة العالم باعتبار ذاته مع قطع النظر نفس ذات العالم في ذاته الذات
هو ذات العالم باعتبار الانكشاف نفس ذات العالم وقرب
الانكشاف وما يترتب عليه ذاته وحل في مناطية الانكشاف وقرب
لوجه المعلوم ولا الصورة ولا العين ذاته دخل في مناطية الانكشاف وعين وجوده
الانكشاف واذا لم يمكن لشيء منها دخل في مناطية وجوده وبعد وجوده وجب
يلزم ان يكون علم ذلك العالم بمعلومه قبل وجوده ولعد وجوب علم الواجب
على نهج واحد بلا تفاوت اصلا ولما اقمنا البرهان على وجوب ان
جل شانه بالاشياء قبل وجودها واقمنا البرهان ايضا على انه لا يجوز ان
يكون علم الواجب جل شانه بالاشياء قبل وجودها حصوليا او حضوريا
فوجب ان يكون ذلك العلم الذي اقمنا البرهان على ثبوته للواجب
جل شانه من قبيل القسم الثالث لان ذات الواجب
جل سلطانه لما كانت حقيقة
تامة بتمام جميع

الوجوه الحاضر يكون
وبرتبته في جميع الاطلاق ما عدا ذاته بحيث
النقص وغيبته على الاطلاق عن كل ما عدا الاشياء فذات الاشياء
ذاته بذاته مع قطع النظر عما يترتب عليه انكشاف الاشياء قبل وجود الاشياء
انكشاف الاشياء تفصيلياً تاماً بحيث لا تمام فوقه لجميع الاشياء ويكون وجود الاشياء
الواجب جل شانه علم تفصيلي واحد بلا تفاوت اصلا وبعد الانكشاف
وبعد وجودها وعينها وجودها على نهج واحد الانكشاف والعداية الانكشاف علما
وصورها بنفس اعيانها بغوا في مناطية الانكشاف باعتبار من الاعتبارات ذاته
يلزم ان تكون الاشياء معلومة فقد ولا يكون باعتبار زايدا على
للواجب جل شانه والا يلزم ان يكون علم الواجب جل شانه زايدا على
وقد عرفت انه لا يجوز كون شيء من الصفات الكمالية للواجب جل
زايدا على ذاته وايضا قد علمت ان كل عالم بالعلم الزايد على ذاته يكون
جاملا في مرتبة ذاته فلا يجوز ان يكون وغير ذاته البسيطة الحقة جل شانه
مبدا لحصول علم الواجب وانكشاف الاشياء عنده والا يلزم
انهدام قاعدة اجنبية الصفات الثابتة بالبراهين العقلية وقد
عرفت ان العالم بالغير اذا كان في نفس ذلك
العالم ما يترتب عليه الانكشاف
ومناط

الانكشاف

الانكشاف لا تفاوت
يلزم ان لا تفاوت في مرتبة ما بالسلب
حال وكذلك العالم بين وجود المعلوم وحين وجود المعلوم قبل
معلومية قبل الوجود المعلوم وحين الاشياء
فوجب ان يكون الواجب جل شانه عالما بجميع الاشياء علما تفصيليا تاما بحيث
لا يعزب عنه مثقال ذرة قبل وجود الاشياء
وجزئية بحيث لا يعزب عنه في شيء من الاحوال ويكون ذلك العلم التفصيلي
التام وبعد الوجود ايضا بلا تفاوت اصلا في شيء من صفات الكمال وقد ثبت بالبرهان
عين ذاته البسيطة من كل وجه لان العلم التفصيلي زايدا على ذاته واذا لم يمكن زايدا
انه لا يجوز ان يكون العلم الثابت للواجب جل شانه يستلزم ذاته لا تركب وكل مركب معلول الغير
فيجب ان يكون عينا او جزءا او جزئية باطلة لانها نفسه عن الغير معلول الغير
لان كل مركب من جزئه في الوجود في نفسه وكل شيء من الوجود في نفسه بالذات
وكل معلول الغير باعتبار وجوده في نفسه يمتنع ان يكون واجب الوجود في نفسه والا يلزم
لان واجب الوجود بالذات علة العلل ومبدأ المبادي فلا علة لوجوده قائم
انقلاب البديهية فظهر بالبرهان انه يجب ان يكون في عالم الوجود علم تفصيلي
بالذات واجب الوجود بالذات وذلك العلم عين ذات الواجب بالذات
فيصدق على ذلك العلم انه بسيط حق لا كثرة فيه ومع ذلك يكون
علما تفصيليا بجميع ذات الوجود كليها وجزئيها
ومجردها وماديها وكائنها و
فاسدها

قبل الوجود وبعد الوجود
الوجود على الوجه الذي ثبت في الازل وابدا واحد عند الفاعل
ومن البين ان ما ذكرنا انكشاف الاشياء قبل الوجود وبعد الوجود ومن
اصلا بتغير انكشاف جميع الاشياء للواجب جل شانه باعتبار ذاته في مرتبة ذاته مع
عليه انكشاف جميع الاشياء بانكشافات صرفة ومعلومات على ما ذهب اليه المحققون ان
الوجود ليس الا ذاته ويكون جميع الاشياء باعتبار ذاته باعتبارات الاعتبارات يلزم ان
قطع النظر عن كل ما عدا ذاته للواجب جل شانه تعالى ولو باعتبارات يكون جاهلا في
بحيث لا يجوز كونها علوما لانها لو كانت علوما له تعالى بالعلم الزائد على الذات جاهلا في
التحقيقات وكل عالم بالعلم الزائد على الذات يكون الواجب بالذات
من جادة التحقيقات زائدة على الذات ذاته في مرتبة
يكون تلك العلوم زائدة على ما عرفت بالبرهان ولا
مرتبة الذات على ما عرفت باعتبار نفس العلوم الصادقات وبما حققنا ذاته للواجب جل شانه
مرتبة الذات العياذ بالله تعالى باعتبار ذوي العقول العلماء ان للواجب جل شانه
وارباب التحقيقات على ما لا يخفى على ذوي العقول كثير من فحول العلماء وانا قلنا انه ابطل
ذاته وبما حققنا ظهر بطلان ما ذهب اليه كثير من فحول العلماء الى آخر ما ذكروه في كتبهم لان العلم الاجمالي
علمين بكماله اجماليا وعلم تفصيلي غير كماله
لان القول بان للواجب جل شانه علما اجماليا كلام مجمل لا محصل له لان العلم انشا ما اقوى
ما نص بانه الا العلم التفصيلي لان العلم التفصيلي اشد العالم الذي
ظهورا من العلم الاجمالي ولهذا لا يجوز ترجيح العالم
يعلم اشيا على وجه التفصيل على العالم
الذي يعلم ذلك الشيء على

وجه

١ وجه الاجمال
التفصيل على العالم على وجه الاجمال
الذي يعلم بذلك الشيء على وجه مختص في مرتبة شانه
وايضا يكون في مرتبة التفصيل غير ثابت للواجب جل شانه في مرتبة
العلم الاجمالي واذا كانت العلم الذي ثبت التفصيل بالتفصيل في مرتبة
علما اجماليا في مرتبة الذات يلزم ان لا يكون العلم التفصيلي باعتبار انه التفصيل في الاجمال
الذات فيلزم الجهل العياذ بالله تعالى ولو كان التفصيل اجمالا ولا التفصيل
يلزم عدم الفرق بين الاجمال والتفصيل فيلزم ان لا يكون الاجمال والتفصيل وايضا فالقول ان
تفصيلا بل يلزم القول بالتفصيل فقط وان الاجمال يرتفع عنه التفصيل ولا شك ان اعيان
لبعض مراتب علم الواجب جل شانه اعيان الموجودات ولا شك ان علم زائد
الموجودات زائدة على ذاته تعالى فيلزم ان يكون للواجب جل شانه علم
على ذاته وقد عرفت ان العلم الزائد على ذات العالم يكون مستلزما بانه في
مرتبة الذات فيلزم الجهل في مرتبة الذات على ما عرفت شروحا وايضا كل علم
ثابت للواجب جل شانه ونصيف حقيقة لا مجازا يكون كمالا له فلا يمكن لاثبات
العلم التفصيلي للواجب جل شانه حقيقة لا مجازا مع القول بانه لا يكون
كمالا للواجب جل شانه وايضا جعل العلم الاجمالي كمالا والتفصيلي غير كمال
الخراف من الصواب وبالجملة ما ذكروه في كتبهم اكثر
من ان يحصى نعليك ان تأخذ
بعقلك

مقابله

الصافی ما یشتمل علی … لا ینظر الی ان … نظر الحسن بیف
ما صفا وترک ما قال … الی … فان قیل … علما
غطاه واتق الی ما قال الحکیم الربانی ارسطو الیونانی … بالاتباع فان قیل …
قال ونعم ما قال الحکیم … فاذا تخالفا فالحق احق بالاتباع … لا کثرة فیه الا … ذاتها وما دیاتها
حبیبنا والحق حبیبنا فاذا … امر واحد بسیط حقیقی بحیث … جزئیاتها وبمجرد ذاتها وعین الوجود
یجوز ان یکون امر واحد بسیط … بجمیع الموجودات کلیاتها وجزئیاتها قبل الوجود وبعد الوجود
تفصیلا تاما نهایة التمام بجمیع اشخاصها قبل الوجود … اصلا قلت هذا
وکائناتها وفاسداتها بجزئیاتها وآنا فآنا الی آخر غیر ذاته اصلا … ذهبوا الی
علی نهج واحد بلا تفاوت ولا احتیاج الی … الحکماء والمتکلمین … والقدرة و
محض استبعاد الوهم الاثری ان جمیع المحققین من … ان العلم … متکثرة
عینیة الصفات الکمالیة بحکم البراهین العقلیة مع … امور …
الارادة وغیرها من الصفات الکمالیة فی غیر الواجب جل شانه … ومصحح مرید علیه
الضمانیة قابل مصحح حمل عالم علی زید مثلا غیر مصحح حمل قادر علیه … الصفات الکمالیة
غیر مصحح حمل عالم وقادر وبالعکس وهکذا الکلام فی غیرها من الصفات … مصحح حمل قادر علیه
بخلاف الواجب جل شانه فان مصحح حمل عالم علیه یکون بعینه مصحح حمل … وبالعکس
وبالعکس ومصحح حمل مرید علیه یکون بعینه مصحح حمل عالم وقادر علیه وانه لحکمی
وهکذا الکلام فی بواقی الصفات الکمالیة … هو انه لما ثبت بالبراهین
فی ذلک … العقلیة عینیة

الصفات

الصفات … فیما بین … الطغیان … باعتبار
الکمالیة فیما بین … من حیث … الطغیان
البرهان ان الفاصل بین … الاحد … النظر من جمیع … واحد
بان یکون الذات الاحد … مع قطع النظر … فیکون … مصحح حمل کل
کنه حقیقتها البسیط … عالم وقادر ومرید وغیرها … ذات الواجب جل شانه الا … فضل علیهم
مصحح حمل موجود وعالم وقادر ومرید … ذات الواجب … زائدة علی ذواتهم
واحدة واحدة فی الصفات الکمالیة … الکاملین الذین یکون کمالاتهم … بالصفات
غیر مصحح حمل قادر کما فی غیر الواجب جل شانه … بحکم البرهان … الاذعان بحکم البرهان
لان عینیة الصفات خواص الواجب جل شانه … ولکن … الاذعان … تفضل الله تعالی
الکمالیة مع انها امور متکثرة فی غیر الواجب … لا … قد … غیره تعالی
بعینیة العلم التفصیلی الذی ذکرناه علی الوجه … التفصیلی فی غیره تعالی
علی کون العلم التفصیلی المذکور عینه انه تعالی علی ان العلم … فلا یکون
من العالمین فیه کثرة والحصول بدون الکثرة وایضا اذا قام البرهان علی امر
استبعاد الوهم … لکل امر ثابت بالبرهان انه من خواص الواجب جل شانه
یجب الاذعان واطاعة البرهان والانزام الفتق والطغیان وباذن الله تعالی
قد برهنا ان بعض خواص الواجب جل شانه هو ان یکون ذاته البسیطة
الحقة باعتبار کنه مرتبة ذاته مع قطع النظر عن کل ما عداه
علما تاما تفصیلا نهایة التمام بذاته
وبجمیع ما عداه

ذاته
كيف لا يعزب عن علمه شيء منها
من علمه التفصيلي الثابت في ذاته وجودها
الاشياء كلياتها وجزئياتها وفاسدها ومجردها وماديها سرمدا
ومادياتها وكائناتها وفاسداتها التفصيلي الثابت في ذاته ازلا وعنده كما
ويكون ما ترتب عليه جميع تلك الآثار فانه الحصول صور الاشياء عنده
ذاته البسيط الحضوري دون الاحتياج الى الحصول صور بعين الاشياء عنده
في العلم الحصولي بالقياس الى غيره تعالى العالمين او الى حضور عين الاشياء في ذلك ان
تعالى كما في العلم الحضوري بالقياس الى غيره تعالى من العالمين والحكمة في ذلك ان ينتهي
كل كامل بالغير يجب ان ينتهي الى الكامل بالذات وكذا كل كمال بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات والا يلزم ان لا
الى كمال بالذات لان كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات وعلومهم
تحقق ما بالغير ابدا الا ان ارتكاب التسلسل كما عرفت باطل ولما كان
حقيقة الممكن وجميع كمالاته بالغير والعلم الذي
العالمين من الممكنات علومهم بالغير لان العلم الذي لا يكون بالغير ان يكون
علومهم بالغير فيجب ان ينتهي علومهم الى العلم الذي لا علة له والعلم الذي لا علة له يجب ان يكون
لا يكون بالغير لا يكون الا العلم الذي لا علة له والوجود والقدرة والارادة وغيرها
واجب الوجود بالذات وكذا الكلام في الوجود يجب ان ينتهي
فكلما تحقق كمال بالغير في عالم الوجود يجب الى الكمال الذي لا
الى الكمال الذي لا علة له والكمال الذي لا علة له يجب ان

يكون
واجب الوجود بالذات
وبناء على امتناع تعدد الواجب
بالذات لا يجوز ان تتعدد الكمالات التي بالغير الى الكمال الواحد بالذات
فوجب ان ينتهي جميع الكمالات التي بالغير الى الكمال الواحد بالذات
ويكون ذلك الكمال الواحد بالذات امرا بسيطا منحصرا فيه واجب الوجود
ويكون ذلك الامر الواحد البسيط المنحصر ما يترتب عليه جميع الكمالات بالغير
بالذات ويكون ذلك العالم الذي يكون من الممكنات اذ اعلم كثيرا من الاشياء على الوجه التفصيلي
ولا شك ان العالم الذي يكون ما بالذات بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات فيجب ان
فلا شك ان هذا العلم التفصيلي كمال لكان اصل العلم ايضا كمال وذلك العلم التفصيلي
يكون كمالا لا يكون علما بالغير وكل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات
يكون في عالم الوجود تفصيلي بالذات لانه لو لم يكن في عالم الوجود علم تفصيلي بالذات لتحقق
يلزم ان لا يتحقق افاضة العلم التفصيلي الذي يكون بالغير لكان الوجود بالغير
الا بالوجوب بالذات فكذلك العلم التفصيلي الفائض الى الغير فكما ان سلسلة الوجودات
بالغير التي يكون معلولة للغير يجب ان ينتهي الى الوجوب بالذات فكذلك سلسلة
علوم التفصيلية التي تكون معلولة للغير يجب ان ينتهي الى العلم التفصيلي بالذات
وكيف لا ولو لم يكن مفيض العلم التفصيلي عالما على وجه
التفصيل لما امكن له افاضة العلم
التفصيلي

كما لكن لا يكون له افاضة الوجود

وجودها لكن ان الواجب جل شانه تفصيلا منفصلا بعلمه الحضوري ان يكون

ولما كان الواجب جل شانه يجب ان يكون له علم تفصيلي زائد على ذاته يلزم من عين

التفصيلي فوجب ان يكون علمه زائدا على ذاته لان كل عالم بعلم زائد فوجب ان يكون علمه التفصيلي بالذات

علم التفصيلي زائدا على ذاته على ما عرفت بالغنا فوجب بالذات والعلم في مرتبة التفصيلي

ان يكون عالما بلا فرق في مرتبة ذاته على ما عرفت في عالم الوجود علم تفصيلي فوجب ان يكون العلم

ذاته فظهر لانه لا بد ان يكون في عالم الوجود الا الواجب بالذات فوجب ان يكون للواجب جل شانه يجب ان يكون

هو الذي لا علة له وليس هو الا الواجب بالذات فوجب للواجب جل شانه عين

عين ذات الواجب جل شانه لان كل كمال ثابت للواجب التفصيلي

في اعلى مراتب الكمال بحيث لا كمال فوقه والا يلزم النقص كان العلم

ذاته جل شانه يلزم ان لا يكون فيه تكثر بوجه من الوجوه والا يلزم التكثر في ذاته

تعالى وهو باطل بالبرهان فيلزم ان يكون تمام كنه ذاته جل شانه علما مفصلا بها

بكل واحد واحد من ذرات عالم الوجود بلا تفاوت وبلا تقدم وتاخر بل يكون

الجميع في مرتبة واحدة وان كان بينها تقدم وتاخر باعتبار خفائها الا باعتبار

معلوليتها للواجب جل شانه فان جميعها في مرتبة واحدة في علمه تعالى بها

بلا تفاوت اصلا فيكون الجميع في علمه تعالى في مرتبة

واحدة ودرجة واحدة ولا

بعد ان

ان لا يكون الا بعد العلم الازلي تفصيلا

يكون

يكون ذاته

فذاته تعالى بشارة الى جميع ما في الوجود بما يقتضي ذاته

واسع عليه بالغير بالغير موجود والا يلزم ان لا اطلاق في وجه

مفصلا والغنى الغنى بالذات والغنى على الاطلاق فان ان يلزم ان يكون

وكل ما بالغير يجب ان يتصف بالغنى والفقر وكمالات ذاته ولا فرق ان تفصيلا عن والغنى

ما بالغير ابدا على ما عرفت ان الغير لا في ذاته والى كمالات ذاته عالية ولا بعد وجودها

ان لا يكون محتاجا الى الغير في ذاته ولا في شيء من كمالاته الوجود وقبل وجودها ولا يلزم

ومع ذلك يكون الا الواجب جل شانه بجميع ذرات الوجود فوقه كمال تعالى التفصيلي بالذات ما يعني

الغير لا يكون الا الواجب التفصيلي التام الذي ان الواجب جل شانه غني بالذات ذاته

وحين وجودها على الوجه وقد عرفت ان الواجب جل شانه محتاجا الى ما عدا

الجهل العياذ بالله تعالى وقد عرفت ذلك في العلم الى ما عدا ذلك

المذكور فيلزم ان لا يكون في ثبوت ذلك النحو من العلم الكمال انه تعالى فيكون ذاته

والا يلزم الاحتياج والافتقار في ثبوت الصفة الكمالية تعالى عن كل ما عدا ذاته

العلم ثابتا له بالنظر الى ذاته في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه واذا كان غنيا له

وكل كمال الواجب بالذات يجب ان يكون عينا بانه ثابت علمه انكشاف الاشياء

تعالى يلزم ان يكون ذاته جل شانه تامة الاشياء قبل الوجود

ويكون علمه التفصيلي التام بالاشياء قبل الوجود وحين الوجود

وبعد الوجود على نهج واحد

بلا تفاوت

١٥٠

لان بساطة انما هو كونه ذاته البسيط فيكون علمه التفصيلي
الاشياء انما هو حاضرة عنده ابدا بلا تغير وتجدد وحدوث في
المحضة وذاته حاضرة عنده ازلا وابدا بلا تغير وتجدد والبقاء والفناء والزوال الثابت
التام حاضر عنده التغير والتجدد والحدوث بالاشياء لان المفروض هو ان العلم التفصيلي
علمه قطعا بل التغير والتجدد بالاشياء تطرق التغير والحدوث والفناء
تطرق على الاشياء لا على العلم ينكشف بنحو الاشياء التي تكون منكشفة
بالاشياء انما هو بين ذاته تعالى جل شانه هو ان يصدر الاشياء
والزوال وطريق صدور الاشياء منه جل شانه قبل وجودها فصدر الاشياء فالانكشاف
عنده انكشافا تاما تفصيليا تاما قبل صدورها لحدوث الاشياء
منه جل شانه منكشفة لان الانكشاف يحدث بحدوث الاقدسية الالهية ازلي والانكشافات
التام التفصيلي الحاصل بنفس الذات وفي ذلك لان حدوث الانكشاف
والمعلومات حادثة في الازل ولا فرق انما يلزم على تقدير كون العلم
والعلم عند حدوث المنكشفات بان يكون اعيان تلك المنكشفات لحادثة
تلك المنكشفات حضوريا وقد عرفت ان علم الواجب جل شانه بالاشياء الاعيح
علوما حضورية ولا حصوليا ولا حضوريا بل بنحو اخر على ما عرفت مفصلا
ان يكون حادثا وقد عرفت ايضا مفصلا وجه بطلان القول بالعلم
الحضوري او الحصولي واما القول

يكون

يكون
كون علمه تعالى حادثا والنقل عن محقق عليه السلام
نحوه علمه تعالى بالعقل المحقق ثقة الاسلام محمد بن بان يكون
فهو قول مخالف جميع المحققين الذين ... ثقة ... ولم يزل عالما بان يكون
ويحتمل ان يكون جميع مسبوقا بالحدث الذي روح ولا شي غيره ولا شي غيره
بالتصديق قد يشير الى حديث الله تعالى كان الله ولا شي ... عليه السلام الله تعالى
محمد بن يعقوب الكليني قدس سره قال سمعته يقول كان الله ... عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى
عن ابي جعفر عليهما السلام بعد كونه بالحدث واعلم ان قوله عليه السلام باذن الصفات
فعلمه قبل كونه كعلمه بعد كونه بالاشياء من ذاته تعالى علما ربنا ان جميع
كما انه يدل على كون علمه تعالى بالاشياء الكمالية الصفات والمتكلمين
كذلك يدل على عينية ما عدا العلم من الصفات الحقيقين من الحكماء والمتكلمين بطريق كونها
الكمالية ثابتة له جل شانه في الازل ربنا واتفاقا بين ان يكون الاشعر او شنائعه
وثبوت تلك الصفات الكمالية له تعالى في الازل لا كلو هو مذهب الاشعري موجودة
زائدة على ذاته تعالى وقائمة بها تعالى في الازل امورا ممكنة بالذات والسلام
فيلزم عليهم ان يكون تلك الصفات الكمالية عليه الصلوة و ان
في الازل شريكة للواجب بالذات في الازلية فاشار عليه الاشياء الصفات
الى نفي هذا القول الشريف ولا شي غيره او يكون ثبوت تلك ايضا ان يكون
انه تعالى في الازل بطريق الجزئية وحينئذ يلزم شريكة للواجب
جل شانه تلك الصفات موجودة في الازل فاشار عليه
الصلوة والسلام في الازلية

ومن هنا يمكن ان يقال بوجوده او ان يثبت على نفسه ذاته الا بحجة صحيح نفسه لا بمجرد الاحتمال الى
عرفت بالبرهان لقوله الشريف والاحتمال غيره بل
الاحتمال بل وبقي احتمال بالنسبة الى الواجب ان العقل يطلان بل لابد من
تلك الصفات الكمالية للواجب جل شانه بطريق حق وهو ان يكون ثبوت
تلك الصفات بالبراهين العقلية واشار بعليه الصلوة والسلام الى ان العقلية لا بمجرد الاحتمال
وجه حقيقة هذا الاحتمال بالبرهان بعد كونه ووجه الاشارة لكونه لما كان الواجب جل
بحق بقوله الشريف فعلية قبل كونه فعلية بعد كونه ووجه الاشارة باعتداد ذاته بما يترتب عليه
باعتبار ذاته الا انه بالنسبة وحقيقته الاشتية مع قطع النظر عن جميع ما يترتب على الوجه
انكشاف جميع الاشياء على الوجه التفصيلي الاتم بلا احتياج الى غيره ذاته جل بلا تفاوت
قبل وجود الاشياء وبعد وجود الاشياء وعين وجود الاشياء على نهج واحد
اصلا على ما عرفت مفصلا لان وجودات الاشياء ليس لها دخل في مناطية الانكشاف
بل تلك الموجودات منكشفات قبل الوجود وبعد الوجود وعين الوجود على نهج واحد
منكشفة على الوجه التفصيلي الاكمل مترتبة على ذاته تعالى بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا
ذاته فالعلم والعالم ازليان والعلوم وهو المنكشفات المعلومية غير ازلية وهذا
وان كان يستبعد عند الوهم وعند العقل المشوب بالوهم ايضا لكن
هذا واضح عند العقول الصافية والاذهان العالية بعد التامل المنصفانة
فبما ذكرنا من المقدمات اليقينية والبراهين العقلية
الموجبة للهدى وذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء

فان

فان
قيل قد علمتم ان يجب ان ينتهي ما بالغير الى ما بالذات العلم
كل ما بالغير وقد علمتم ايضا انها المقدرة لعامل الازلي الى العلم لانها
الى ما بالذات وقد علمتم ان الكلية المقدرة العلم التفصيلي هو ما بالغير لانها
برهانه وبنا على هذه المقدمة ان كان العلم التفصيلي ما بالذات فكان العلم ينتهي
الاجمالي موجود في عالم الامكان لا بد ان ينتهي الى ما بالذات لذلك يجب ان التفصيلي
الغير وقد علمتم ان كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى العلم التفصيلي بالذات والعلم اذا كان
معلول الغير وقد علمتم ان يجب ان ينتهي الى العلم الاجمالي بالذات وقد علم ان
الذي في عالم الامكان يجب ان ينتهي الى العلم الاجمالي الواجب بالذات العلم
الذي في عالم الامكان الى العلم الا ان يكون الا الواجب اليه جماعة من العلماء
العلم الاجمالي الذي في عالم الامكان بلا علة لا يكون ما بالغير وكل
بالذات فلا علة له لان الامر الموجود بلا علة على ما ذهب اليه فيكون ما بالغير
يكون العلم الاجمالي عين ذات الواجب بالذات واقع في عالم الامكان
قلت هذا منقوض بالعلم الاحساسي لان العلم الاحساسي المتوقف على
ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات فيلزم ان يكون العلم وجبانه
الحواس في وجوده عين ذات الواجب جل شانه فيلزم ثبوت الحواس ما بالغير
فيلزم المحال بالذات وايضا الكثير واقع في عالم الامكان فيكون ما بالغير
وكل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات فيلزم ان ينتهي الى الكثير
بالذات ان الكثير بلا علة وهو ممتنع بالذات
ايضا لان كل كثير معلول
لانه

سببا بعید بالذات
وهو کل ان یکون بالذات
لا یصح ان یکون معلول الغیر فی نفسه من وجوده وعین بالذات لانه
بل کل مترتب بالغیر باعتبار وجوده والعلم الحضوری بالغیر لانه ینتهی بالذات الی
فی نفسه لان کل الحصولی فی العلم الحصولی بالغیر الی العلم الحصولی بالذات وتحلیل
جزئه وکذا الکلام فی المذکور ان ینتهی العلم واللازم ظاهر البطلان فکذا اللزوم
بنا علی الاستدلال المذکور الحضوری بالذات لان قولنا کل ما بالغیر یجب
والعلم الحضوری بالغیر الی العلم الحضوری الحقیقیة لانه یتسلسل فی المعلولات
هذه الکیفیات بالذات معناه ان کل ما بالغیر معلول الغیر وان ینتهی الی ما بالذات
ان ینتهی الی ما بالذات معناه ان کل ما بالغیر یجب ان ینتهی الی الموجود بالذات
مع کونه باطلا لا یکون نافعا علی ما عرفت مشروحا فلا بد ان ینتهی الی الوجود
مثلا الموجود بالغیر معلول الغیر وکل موجود بالغیر یجب ان کل لحوق الخاتم الوجود
بمعنی انه لا بد من الانتهاء الی موجود لا علة له ولیس معناه ان الصادر الاول
بالغیر یجب ان ینتهی الی الوجود بالذات من هذا النحو الاثر ان یثبت ان
وجوده وجبه بالغیر امکانه ذاته ووجود علته ووجود لا بالغیر وجوبه ذاته والوجود
ما بینهما فلا یمکن ان یبقی وجود العلة ووجود المعلول من نحو واحد وکذا الوجود
الحادث بالغیر یتحقق فی عالم الامکان ومع ذلک لا یمکن ان یقال انه یجب ان
ینتهی الی الوجود الحادث بالذات وکذا الوجود الحادث
الزمانی متحقق فی عالم الامکان
ومع ذلک

لا یمکن

لا یمکن ان ینتهی الی ما بالذات وکذا الوجود
ان یبقی انه یجب ان ینتهی بالذات ومع ذلک
الی الوجود الحادث بالذات یتحقق فی عالم الامکان ومع ذلک الارادة بالذات
الحادث الزمانی یجب ان ینتهی الی الوجود الحادث وکذا القدرة ووصل العلم بالغیر الی الوجود
لا یمکن ان یبقی انه یجب العلم ووصل القدرة ان ینتهی الی العلم بالغیر
وکذا الکلام فی وصل العلم ونحو العلم ان ینتهی بالذات لما عرفت ان الوجود
ونحو الارادة وغیرها من الصفات ان ینتهی الیه وذلک النحو علته لا علة له ولا انها
لان کل نحو من العلم بالغیر یجب ان ینتهی معلول لا بد له ان یکون صادرا منها لان
ولما کان العلم الاجمالی الواقع فی عالم الامکان کل ما یکون له علة لان ذلک غیر
مبدا المبادی فوجب ان یکون لذلک العلم الاجمالی علة الذات لیست الحضوریة و
کل ما بالغیر یجب ان ینتهی الی ما بالذات لان ذلک العلم کان العلم الاجمالی
لازم من قولنا کل ما بالغیر یجب ان ینتهی الی ما بالذات والعیان کذلک العلم
والعلم الحاصل من طرق الحواس منتف عنه جل شانه لانه یلزم منه المحال لما عرفت التفصیلی
بالنسبة الی الواجب جل شانه فی الصفات السلبیة علی ما عرفت بانها بخلاف العلم
التام المحیط بالجمیع وذات الوجود فانه فی الصفات الثبوتیة علی الوجه الذی ذکرناه وفرق
بین بین العلم الاجمالی وبین العلم التفصیلی التام المستوعب للکل ولهذا الحکم البرهان علی
ان الاول من الصفات السلبیة الی بنیته منزه جل شانه والثانی من الصفات الثبوتیة
الکمالیة الثابتة فی مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن
کل ما عداه وانه
تم هذه الرسالة الشریفة

المعلول المجعول الا انه لا العلم الا اجمالا

رسالة في تحقيق عينية الوجود للواجب ووحدته

اعلم [illegible] مفهوم [illegible] الكلي [illegible] المفهوم [illegible] العينيات [illegible]
ان كل مفهوم لا ان [illegible] مفهوم [illegible] البديهية والعينيات [illegible] مفهوم
منه كل مفهوم [illegible] الموجودات [illegible] البديهية علي [illegible] ان كل الموجود
كلي لا بالجاعل [illegible] النوع [illegible] الموجودات افراد الانسان ان [illegible] البغيني علي [illegible] ان كل المجهول
نزاع ان للوجود ومعنى بديهي عند كل احد [illegible] وما يمكن الا [illegible] من الانسان ان [illegible] اجزائها فالمجهول
معنون ومعنى بديهي [illegible] بلفظ [illegible] عنده كل فرد من الانسان [illegible] العضية بديهية عنده بجميع اجزائها [illegible]
ويعبر عنه بالفارسية [illegible] ان قضية انا موجود بانا موجود وهذه [illegible] الوجود الذي هو مبدأ الاشتقاق
الوجود الا نزاع في ان وجوده بانا موجود مستلزمة لبداهة الوحدة والوجوب وغيرهما ينبغي
[illegible] موجود [illegible] عن وجوده [illegible] الموجود [illegible] مفهوم الوحدة [illegible] ان البرهان قائم
يعلم بديهية انه موجود [illegible] عنده وبداهة الكل في [illegible] بالغير بناء علي ما بالذات
الذي هو موجود بديهي [illegible] المشتق [illegible] بالذات ووجود بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات
لان مبدأ الاشتقاق جزء المشتق فان وجود الممكن [illegible] وكل ما بالغير يجب [illegible] وارتكاب الدور
العامة ونقول ايضا لا شك في ان [illegible] برهان علي نفيها ايضا [illegible] بدون تحقق الاصل [illegible] جواز
الاولوية الذاتية ويستدعي [illegible] ولا تصور تحقق الفرع [illegible] المتناهية بالفعل علي تقدير تسليم
لان ما بالغير فرع ما بالذات [illegible] الموجودات الغير المتناهية [illegible] في ما بالغير فللعقل الغير المشوب
او التسلسل غير نافع لان الموجودات معلولة وداخلة في ما بالغير [illegible] بالفعل بعنوان الاجمال
حقيقة الدور والتسلسل اذ كانت [illegible] السلسلة الغير المتناهية الملحوظة بعنوان الاجمال
بالوهم يجوز ان يتصور تلك السلسلة الغير المتناهية [illegible] بالغير سواء كان وجود
ويحكم عليها بان جميع تلك [illegible] معلول واحد داخل فيما بالغير [illegible] حاصلة
في حكم معلول واحد [illegible] تلك الموجودات المعلولة
بطريق الدور

او التسلسل [illegible] الدور
[illegible] ارتكاب [illegible] بان [illegible] فتصدق [illegible] اجزائه
لان ارتكاب [illegible] لا يكون [illegible] مستغنية [illegible] للكل [illegible] اجزائه الموجود بالذات
والتسلسل لا يكون [illegible] بكل من اجزائه ما بالغير [illegible] المراد ان احد [illegible]
عن المعلولية فالعلة [illegible] الاجمال [illegible] انه بالغير [illegible] ان لا يكون الا الواجب
المعلولة بعنوان الاجمال المشتمل علي جميع [illegible] ويلزم [illegible] بالذات [illegible] لان البرهان قد حكم
علي المجموع [illegible] تلك السلسلة وهو خارج [illegible] يكون وجوده [illegible] التسلسل لان [illegible] الى الواجب
فلا بد ان يكون المجموع [illegible] بالذات والموجود الذي [illegible] بطلان تلك السلسلة [illegible] التناهي
المعلولة مستندة الى ما بالذات وثانيهما [illegible] فيلزم [illegible] في ان التناهي وعدم
علة فاعلية يكون وجود الواجب بالذات [illegible] ولا شك في [illegible] السلسلة واحدة
بالذات فثبت وجود الواجب بالذات [illegible] فيستلزم [illegible] ان [illegible] السلسلة الغير المتناهية
بانتهاء تلك السلسلة الى الواجب او [illegible] فان الاكتفاء [illegible] تلك السلسلة [illegible]
بالذات والانتهاء اما عين الانقطاع او [illegible] خارج عن تلك [illegible] بالفعل [illegible]
وكذا الانقطاع وعدم الانقطاع امران [illegible] السلسلة غير متناهية بالفعل ان
ولو بالف علة وما نتوهم من ان الواجب بالذات [illegible] لانه ان اريد ان الواجب
ولا يكون داخلا فيها فلا منافاة بين يكون تلك السلسلة [illegible] الاعتبار [illegible] وجوده داخلا في
كونها معلولة للواجب بالذات ساقط عن درجة الاعتبار [illegible] معلولات باعتبار وجوده
بالذات لا يكون جزءا من الجملة التي يكون اجزاؤها [illegible] لا يكون داخلا في
انفسها فهو مسلم والاخير فيه وان اريد ان الواجب بالذات [illegible] لان الواجب بالذات
سلسلة العلل المتناهية [illegible] فوق المعلول الاخير فهو باطل [illegible] العلل المتناهية
علة العلل ومبدأ المبادي وغاية الغايات فسلسلة [illegible] الى العلة التي
من ما فوق المعلول الاخير منتهية [illegible] الواجب
لا علة فوقها وهي الواجب بالذات

فيظهر وجوب سلسلة العلل
ان الواجب جزء من سلسلة العلل ان ينتهي اليه سلسلة العلل
بالذات ووجب ان ينتهي اليه انتهائه فيلزم من ذلك بطلان
التسلسل ووجب سلسلة العلل بالفعل ويلزم من انقطاعها وانتهائها
واذا انقطع بكلها الى غير النهاية بالفعل بل بحسب الممكنات وجودات بالغير
العلل اليه وعدم ذهابها الى غير النهاية ولما كان وجودات الممكنات وذلك الغير
ذاهبا سلسلة الموجودات الممكنة الى غير النهاية ولما كان وجودات خارجية بمعنى ذات اليها فوجود
ذاتها سلسلة الموجودات على ما ذكرنا مفصلا وكل امر ثابت للغير بعلة خارجية يكون ذاتيا فيكون يجوز
عد الى الواجب بالذات على ما ذكرنا وكل امر ثابت للغير فلا يتصور ان يكون علة خارجية بمعنى يكون
فيلزم ان يكون ثبوته لها معللا بالغير واذا كان امرا غريبا ثابتا له بعلة خارجية لا بالقياس الى الجسم لا يجب
يلزم ان يكون امرا غريبا كالحرارة للماء بل يكون امرا غريبا بالقياس الى الجسم امورا
الممكن بالذات لا يكون امرا ذاتيا بل يكون كالسواد والبياض العلوية ليست الى الجسم
ان يكون ذلك الامر الغريب غريبا انضماميا كالسواد والبياض بالنسبة الى الجسم
ان يكون غريبا انتزاعيا على ما يجيء وجودات الممكنات بالذات لو كان امرا انضماميا
انضمامية بالنسبة الى الحقائق الممكنة بالذات كالسواد والبياض الممكن بالذات
والا يلزم الدور او التسلسل لان الوجود الخارجي للممكن بالذات يلزم ان يكون بين حقيقة الممكن نعت
كالسواد والبياض بالقياس الى الجسم يلزم ان يكون امرا حالا فيها وكل حال خارجي
وبين وجودها اثنينية خارجية ويكون وجودها امرا حالا فيها وكل حال خارجي
لمحله الخارجي كالسواد بالقياس الى الجسم فلابد ان يكون وجود المحل الخارجي
منفصلا على وجود الحال الخارجي عقلا كالسواد المتأخر وجوده عن
وجود الجسم تأخرا عقليا فذلك الوجود السابق
ان كان عين الوجود اللاحق
يلزم

واليه الوجود الخارجي
يلزم منه
تقدم الشيء على نفسه وان كان ينتهي
وهو المراد منع الدور وان التسلسل او يرجع
غيره فيتسلسل الكلام اليه وهكذا الى غير النهاية بالفعل فيلزم ان يكون ان واحد وجودا بطلان التشخص
الى حد فاما ان يدور او التسلسل وصورة التسلسل بالفعل في ان واحد الخارجي المتميز لا يوجد
فيلزم الدور والوجودات غير متناهية بالفعل واذا كان الوجود الخارجي بالفعل بناء على ان
تشخصي خارجي موجود المتميز متكافئان بالعدد اثنان متمايزان غير متناهية بالفعل فلا
والتشخص الخارجي يكون ذلك المتميز والتشخص الواحد بالعدد ويكون تشخص واحد خاصا يلزم
المتميز بالفعل يلزم ان يكون الخارجي متكافئان بالعدد وجود الخارجي اثنينية خارجية والسواد
غير متناه بالفعل والتشخص الخارجي وبين وجود بجعل في الخارج كالجسم
الوجود الخارجي المتميز بين حقيقة الممكن ومجعول لا بالجاعل وانه بجعل والبياض والمفروض
البطلان وايضا اذا كان بين ممكنا بالذات ومجعول ومجعوله ووجود الوجود الغيب
يكون كل واحد منهما امرا خارجيا متميزا يكون وجوده ووجود الجسم بالقياس
فيلزم ان يكون لكل منهما وجود خارجي الوجود فيلزم ان يكون كالسواد بالقياس
ان الوجود امر انضمامي بالقياس الى الممكن واذا كان انضماميا كالسواد يحصل النعوت
امرا انضماميا لان المفروض انه امر انضمامي وكل نعت متأخر التحصل عن بحصل يمكن
الى الجسم يلزم ان يكون وجود الممكن نعتا له وكل نعت متأخر بالذات
وكل متأخر التحصل يكون وجود الممكن بالذات فيلزم ان يكون ممكنا بالذات
بالذات لا يتصور كونه واجبا بالذات واذا كان ممكنا بالذات
والمفروض انه امر خارجي انضمامي فيكون امرا ممكنا
بالذات ومتحققا في الخارج وكل امر
متحقق في الخارج ومع
ذلك

تحقق وتحصل بالغير
بناء على ان يكون بالغير
داخلا في الغير باعتباره

يكون بالذات بخصوصيته
ممكن ان يكون بخصوصه بحسب اصل التحقق ايضا ممكن
يلزم ان يكون وجوده بل باعتبار انه موصوف بالممكن ايضا بسلب الامر يحصل من حيث
وتحققه وجوده المفروض ان الموجود والوجود ايضا بينهما من الفصل من حيث انه النقل
ايضا ولما كان ان يكون الوجود وكل الفصل نعت والموصوف من حيث بنقل الكلام اليه وهذا
امر انضمامي يلزم ان يكون الوجود نعتا للوجود فذلك ان كان بغيره التسلسل
الخارج ان يكون وجود الوجود قبل تحصل نعته الدور وان التسلسل وعلى تقدير
فيلزم ان يكون للوجود وتحصل قبل تحصل نفسه وهو المراد من الدور او التسلسل منفصلة كما يظهر
فيلزم ان يتقدم الشيء على نفسه او يرجع فيلزم الدور الذي الجسم مثلا الخارجية
اللاحق يلزم ان يذهب الى غير النهاية في التسلسل في وصف المفروض للممكنات العقل فضربا
الصدقاما ان يذهب ذكرناها في صورة المقدمات المحضة ان وجودات التي يعبر عنها وبين وجوده
يلزم المفاسد التي ذكرناها من المقدمات الامور الانتزاعية الخارج وبين يكون
بالتامل الصادق فظهر مما ذكرناه ان يكون من الامور الوجود في الخارج يكون
ليست امورا انضمامية بل لا بد ان يكون بين الممكن الموجود في الخارج الانتزاعي
التعقل العقلي فظهر بالبرهان انه ليس بين الممكن والوجود مفهوم الوجود
الخارجي انثنية خارجية بل معنى وجوده الخارجي ان الخارج على الممكن الموجود
في الخارج بحالة يصح للعقل ان ينتزع منه بحسب حال الخارج الخارجي الخارجية
المشترك المعنوي بضرب من التحليل العقلي فزيادة الوجود الخارجي على الاثنينية فقط
في الخارج ليست زيادة في الخارج ولا يلزم زيادة في العقل
وقد مر بطلانها بل زيادة في العقل
ولهذا قال المحقق الفريد في

التجريد في التنقيد
وزيادته في الخارج بين الموجود
واعلم ان جميع ما ذكرناه في ابطال الخارج وبين الصادق
الاثنينية الخارجية بين الممكن الموجود الاثنينية الذهنية بين بالتامل الصادق
الاثنينية الخارجية يكون جاريا في ابطال الاثنينية بالفعل كما نطق بالممكن الموجود
وجوده الخارجي يكون جاريا ايضا ضد التعقل بالفعل كالوجود الخارجي بالممكن الذهني
الذهني وبين وجوده الذهني ايضا امرا انتزاعيا كالوجود الخارجي العقلي الموجود
فلا بد ان يكون الوجود الذهني ايضا يكون امرا انتزاعيا ينتزعه العقل بين الوجود الموجود
في الخارج فالوجود الذهني كالوجود الخارجي فان قيل اذ المراد يمكن بين الوجود بالممكنة
بضرب من التحليل العقلي كالوجود الخارجي القول بان الوجود عارض الحقيقة
ثنية لا في الذهن ولا في الخارج فكيف يصح ظرف الخلط والتعرية
وزائد عليها قلت عروض الوجود بحقيقة الممكن انما هو في الذهن الا بكيفية
ان الواسطة بين الخلط الصرف والتعرية الصرفة لان الموصوف في الذهن فالعقل
تعريته بتعرية صرفة عن الوجود الذهني ولا يلزم ان لا يكون في الذهن يلتفت
او اراد التمييز بين الحقيقة الموجودة في الذهن وبين وجوده الذهني بتميز ان
الى نفس الحقيقة الموجودة في الذهن ولا يلتفت الى الوجود بالتفات آخر
حالتها وصفتها بل يلتفت الى الوجود بالتفات الى الوجود التفات
غير هذا الالتفات ثان بالنسبة الى الاول

فمعنى
هذا الالتفات يكون بملحوظ العقل الذي هو عموم الحقيقة تعرض يكون
الاول يكون الوجود دون الالتفات ان فيه للحاكم ان
نفس الحقيقة ودون هذا الالتفات فهذا الالتفات يصحح الصدق كان
مخلوطة به فيصدق على هذه الحلية وخلط الصفات فهذه الحلية معروضة وهذه الحقيقة
عن الوجود في مرتبة الحلية الممكنة الموجود ويكون الحقيقة معروضة ويكون الوجود عارضا و
الوجود عارضا للحقيقة والحكم بكون الحقيقة الموجودة لان
حصول التميز بين العارض والمعروض وفي الحكم متاخرا من الحقيقة الموجودة
في مرتبة معروضيته وفي الحكم يكون الوجود متاخرا من التفات بنفس الحقيقة
الموجودة بمعروضيته في الدرجة المتاخرة عن التفات العقل لا يجوز
الوجود ويلتفت اليه العقل في ولما اقمنا البرهان على ان الوجود
الشيء يكون معروضة للوجود العارض لها ولا في ظرف الذهن فلا بد ان يكون
ان يكون معنى انضمامها لا في ظرف الخارج ولا يجوز ان يكون وجود شيء منها
معنى ايراعها على الوجه المذكور مشروحا واذا كان معلولا يجب ان
الاشياء معلولا له وصادرا منه لان الوجوب ثم يجب المرتبة الفعلية
يحصل تاثير المؤثر فيكون متاخرا من ذلك التاثير مخلوطا بالوجود
ولا شك ان المؤثر في شيء يجب ان يكون في حال التاثير والايجاد
لانه لو لم يكن مخلوطا بالوجود حال التاثير لما يتصور منه التاثير
والافاضة لان كلا منهما شان الموجود بما هو موجود
لا المعدوم بما هو معدوم لان

المعدوم

المعدوم لا يكون ذات حتى
بما هو معدوم للاثار لان المعدوم مسلوب عنه الوجود والمعدوم لا يكون الشيء بالخلط
مصدر الشيء لان الاثار واسطة بين الموجود والمعدوم حتى يكون بالفعل فلا بد
له ويكون جميع الاثار ولا واسطة في شيء معدوما والافاضة والفعل بالنفس
الذات والذات بل يكون المؤثر في التاثير والايجاد الذي يكون مع التاثير
المحض واذا بطل كون التاثير حال الوجود فذلك الوجود الذي يكون فطرة البطلان
كما هو ومخلوطا بالوجود حال التاثير مع الوجود يلزم تقدم الشيء على نفسه وهو
فيه موجود او مخلوطا التاثير فيكون التاثير فيلزم تقدم الشيء بسلسلة الوجود
بالوجود حال التاثير متاخرا عن التاثير لاستحالة ان يكون الدور وارتكاب
ان كان عين الوجود وهذا النقل لانتهى فيلزم الدور
او غيره فينتقل الكلام اليه وهذا التسلسل او يرجع فيلزم صوره
المعلول الى غير النهاية بالفعل فيلزم على ما تقرر وحاذر ان
الدور او التسلسل مع كونهما كالبين غير ابان البرهان المذكور يظهر ان
التسلسل يلزم الفاسد البين بالاولوية منفصلة من الذاتية لان وجود الممكن ولا
احدهما بطلان القول بوجود الممكن بلا علة ذات الممكن
بالذات لانه يلزم من ان يكون ثابتا بلا علة والا لذات المجلية ذات
علية غير ذاته مطلقا فيلزم ثبوت الوجود لذات الممكن بلا علة بالذات
والوجوب الذي ليس علة ان لا يكون الا وجود الواجب بالذات والضا
فيلزم ان يكون الممكن بالذات واجبا بالذات
فيلزم الانقلاب المحال الذي

يكون لا بعلة
ثابتا للامر بلا علة ان يكون ذاتيا
ثابتا يلزم ان يكون للامر اما ان يكون ثبوته
راجعا يلزم ان الثابت منهما والعرضي معلول اذ كان الوجوب الثابت
له لان الامر الواسطة في ثبوته بعلة راجعا فاذا ثبوت الذاتي لما هو الماهية
ذاتيا او عرضيا لا واسطة لا يكون ثبوته بعلة ذاتيا وثبوت الذاتي ان يكون الموجود بالوجود
بعلة والذاتي لا يلزم ان يكون ذاتيا الذاتي فلزم ان بالذات او يكون
لعلة والذاتي لا يلزم الا الوجوب يمكن الوجود بالذات ان الممكن وان
لامر ليس له علة الذاتي ان يكون الذاتية يعني
ضروري وليس الضروري بالذات ولا يصح بالاولوية الذاتية بالغا الى حد الوجوب
لا علة له واجب الوجود بالذات علة لوجوده بالاولوية معلول ذاته بالغا يكون الشيء
ثابتا له بان يكون ذات الممكن علة لوجوده الذي يكون معلول القول بكون الشيء
ثابتا له بان يكون لم يجعل وجوده فنقول قد ابطلنا الى درجة الوجوب اولا
كان علة لوجوده لكن واجبا بالذات فنقول المعلول بالغا الى درجة الوجوب ان
حتى يلزم ان يكون ذلك الوجود العبد التامل منصفا وثانيهما بطلان
علة لوجود نفسه سواء كان بشروط ما لعبد ذاته ومعلولا لذاته
كما دل عليه البرهان الذي ذكرناه بالذات زايدا على ذاته ومعلولا بل
القول بكون وجود الواجب بالذات في ذلك تعالى الله سبحانه عما يقول
كما هو المشهور من مذهب الاشعري ومن تابعه قد اقمنا البرهان على انه لا يجوز
الظالمون علوا كبيرا او وجه البطلان هو انا لوجود نفسه ويكون وجوده
ان يكون الشي علة لوجود نفسه وذاته سواء كان
معلول نفسه وذلك الوجه المعلول
بالغا

درجة
الوجوب اولا ان يكون بجزء
ويلزم على الاشعري ان يكون عين ذاته فالبرهان بان وجود الواجب
وجود الواجب جل شانه عين ذاته ان الاشعري هو امر زايد على ذات الواجب
المحققون ببيان اللزوم من ان اكملها هو مصدرا للاثار الخارجية فيلزم
الذي هو اقعد الوجودات وانهما ان يكون ذات الواجب بذاته مصدرا للاثار الخارجية
وصادر من ذاته فيلزم ان ذات الواجب الخارجي لانا لا نعني بالوجود
واتمها واكملها فيصدق ان ذات الوجود الخارجي والحكمة الخارجي
ان يكون ذات الواجب جل شانه عين الوجود الاقوى الاثر الخارجي
الا ما هو مصدر للاثر الخارجي فكيف اذا كان مصدر الحكماء ومذهب
واتمه فظهر ان وجود الواجب جل شانه عين ذاته كما هو مذهب الوجود
المحققين من المتكلمين واذا ثبت ما ذكرنا من المقدمات الحقة فنقول العز
الكلي المشترك المعنوي صح انتزاعه من حقيقة الواجب جل شانه بمعنى ان العقل
المنسوب بالوهم يحكم باجابة البرهان مع شدة الدهشة بان الواجب
جل شانه لما كان موجودا في الخارج ويكون وجوده الخارجي عين ذاته
يلزم ان يكون ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه من ذاته بلا احتياج الى
مفهوم الوجود المشترك المعنوي من ذاته بحيثية تعليلية صح انتزاع
حيثية تقييدية وحيثية فيكون

نسبته الوجوه المشترك نسبته [illegible] الى المفهوم بمفهوم
مفهوم الى ذاته مثل ثبوت كمالات الانسان الى الذاتي فكذلك نسبة المفهوم
المعنون فنسبة الى الانسان نسبة المفهوم الى الانسان او الذاتي لا المفهوم
مفهوم الانسانية الى الانسان بالنسبة الى المفهوم الكلي المعنوى
مفهوم الانسانية الى الكتابة والحكاية بالنسبة بل نسبة الوجود الكلي الاول لان
العرضي مثل مفهوم الى ذات الواجب مثل انتزاع المفهوم انتزاع الاول
الوجود المشترك المعنون فيهن ويصح ليس مثل الانتزاع بكماله
الوضعي كالخالقية والرازقية الاضافية ايضا لكن هذا الانتزاع خارجة عن ذاته الى
من حقائق الممكنات الموجودة ايضا فلا تثبت له الا لعلة فلا بد من الاستناد الى الانتزاع
الوجود بالنسبة الى الممكن امر غريب الى حيثية تعليلية الى الجاعل ولا يصح
فانتزاع الوجود من الممكن الموجود يحتاج الى الاستناد الى حيثية تقييدية
الجاعل ليصح انتزاع الوجود منه مصحح الانتزاع هو الا حيثية تعليلية لكنه لا يحتاج ولما كان مفهوم الوجود
بدونه فذلك الانتزاع وان كان يحتاج الى امر انضمامي كما مر معنونا بكليا اشتراكا
بناء على ان وجوب الممكن لا يجوز ان يكون بالذات والممكن بالذات واحدا ولا يجوز
الانتزاعي الذي ينتزع من الواجب بالذات هذا المفهوم الواحد الكلي واحدا ان يكون
معنونا فيجب ان يكون المعبر عنه بهذا المفهوم الواحد لا يجوز ان يكون
ان يكون متعددا الا ان المفهوم بازاء حقيقتين مختلفتين كمفهوم الانسان
ومفهوم الفرس

ومفهوم

ومفهوم العرض
اشارة ومفهوم الثاني فان السبب المفهوم من الكتب بان يكون المفهوم الواحد والمراد
وغيرها من المفهومات الكلية يتحد بان لا يجوز ان يكون المعبر عنه الواحد والقادر
بعد تتبع المفهومات المعبر عنه الواحد نجد واحد منهما من ذلك ومفهوم العالم
الواحد لا يكون له الا المعبر بكل واحد الوجود ومفهوم واحد كلي انسان
عنه الواحد مفهومات متعددة يعبر بمفهوم واجب ان يكون المفهوم ثبوت اصل ذلك
كما يعبر عن ذات الواجب مثل ثابته لا يجوز ان يكون الاثنين وحل من ثبوت من
والحي وغيرها من الصفات الكمالية يكون لخصوصية شيء منها وتنبيك الاخر وان لم يكن لشيء من المفهوم
في المعبر عنه لانه لا يخلو من ان يكون لا يتحقق في ثبوت ذلك
المفهوم له اولا فان كان لهما دخل فيه يلزم ان يتحقق في الغواص ذلك القدر
الخصوصيتين دخل فيه يلزم ان يكون خصوصية كل منهما او ذلك القدر المشترك بينهما فلا بد ان يكون
فيلزم ان يكون المعبر عنه بذلك المفهوم الواحد قدرا مشتركا فلا بد ان يكون مفهوم
المشترك لا يجوز ان يكون متعددا بعين هذه الحجة التي ذكرناها ولما كان
واحدا فظهر ان المفهوم الواحد لا يجوز ان يكون له المعبر عنه المتعدد
الوجود الانتزاعي الكلي البديهي واحدا وقد ثبت ان المفهوم الواحد لا يكون
له الا المعبر عنه الواحد فلا بد ان يكون المعبر عنه بذلك المفهوم لا يكون الا واحدا
وقد ثبت سابقا ان وجود الممكن لا يكون بمعنى انضماميا الا في الخارج ولا
في الذهن بل يكون انتزاعيا فيهما وقد ثبت ايضا
ان وجود الممكن امر غريب بالنسبة
اليه

ونورا صرفا وظهورا صرفا واذا کانت فعلیة صرفة

ویکون
معلولا للغیر وقد ثبت ان
ایضا ان الکل ما بالغیر یجب ان یکون العبد حقیقة واحدة ویکون بینها
تنبیه الیه ما بالذات توجب الا انه الکلی الیه بهذه حقیقة واحدة فلا یجوز ان یکون بینها
عنه بفیضه الوجود الا انه وجودا صرفا وفعلیة صرفة ذاته لا انه الاول یکن جمیع
تلک الحقیقة الواحدة بذاتها وجودا صرفا وفعلیة صرفة ویکون جمیع کمالاته فی مرتبة ذاته
ثانیه ابهام والا لم یکن لکانت الذات بالقوة باعتبار تلک الصفات الکمالیة الکمالات
کمالاته فی مرتبة ذاته واذا لم یکن فی مرتبة الذات لم یکن بسیط الکمالات لان کل کمال
الزم لم یکن کمالاته فی مرتبة الذات الی الذات بل نسبتها الی الذات نسبة المتاخرة ولا اول
الی الذات ان یکون ذاتیا له فی مرتبة الذات او فی المرتبة المتاخرة فیحتاج الی العلة فتلک
لشی لا یخ من ان یکون ذاتیا له او عرضیا وثبوت العرض لما هو عرض له باطل لان کل موجود
بینهما والاول ذاتی والثانی عرضی وثبوت الواجب او غیره ذاته والثانی باطل الحقیقة والوجود وجمیع
العلة اما ان یکون عین ذات الواجب بالذات او غیره فی الحقیقة ثبوت الکمالات
سوی الواجب بالذات یحتاج الی الواجب والاول وهو ان یکون علة ثبوت الکمالات
کمالات الوجود فلو العکس وانتقض الاول ولا شک ان کمالات الواجب جل شانه اقوی
لذات الواجب جل شانه ولا شک ان ذات الواجب تعالی مع قطع النظر عن کل ما
وانتهما واکملها فیلزم ان یکون ذات الواجب ولا شک فی ان ما یترتب علیه
عدا کما مصدرا الاقوی الکمالات یجب ان یکون اولا اقوی
اقوی الکمالات کما حتی یصح ترتب الکمال

علیه نقص علته فی مرتبة
لان انه لا یجوز ان یکون علة ان یکون مفیضا لغیره یقول
نفسه لا یجوز ان یکون الکمال یجب ان یکون العلة علی الکمال العلول
فاعلیة للکمال ثابتة علی ان فلا بد بکمال سابق علی کمال العلول والاول باطل لانه
علة فاعلیة للکمال کالا تم فلا بد بکمال سابق اوغیره والاول باطل ان یکون ذاتیا او عرضیا
الحکماء العظام لا یهب الکمال الفاقد ان یکون عین الکمال اللاحق فلا یخ ان یکون ذاتیا
فذلک الکمال السابق اما ان یکون عین الکمال اللاحق او غیره نقل الکلام الیه وهذا التسلسل لا ینتهی الی عدم ینتهی
تقدم الشی علی نفسه وان کان غیره وینقل الکلام الی الاخرة وهذا التسلسل لا ینتهی
وان کان عرضیا فیحتاج الی علة وینقل الکلام الی ان عینیة الصفات الکمالیة فیکون
یکون ذاتیا عینیا لا ذاتیا جزئیا فثبت بهذا البرهان عینیة الصفات فاذا ثبت لان کل
فعلا صرفا ویلزم ان یکون امرا واحدا شخصیا مستحضا بذاته بسیطا صرفا فانه اذا
ذلک بما هو مرکب ممکن بالذات وکل ممکن بالذات یکون الوجود بالنسبة الیه اتفاق ما
معلولا للغیر فلا یکون الوجود ذاتیا له کما تقرر ویلزم ان یکون ذلک الواحد الشخصی
بذاته لا قابلا بالغیر والا یلزم ان یکون مرکبا من ذاتین فیلزم ان یکون
معلول الغیر وکل معلول الغیر ممکن بالذات وقد ثبت ان الوجود بالنسبة الی الممکن
بالذات امر عرضی ولیس بذاته والبسیط الصرف لا یمکن تحدیده لان الحد
مرکب من الجنس والفصل وایضا اذا کان الغیر عنه بالوجود امرا مستحضا
بذاته فیلزم ان لا یکون له مهیة کلیة اذ لا مهیة جنسیة
ولا مهیة نوعیة والا یلزم الترکیب
والامکان

فليس والمعبر عنه بالواحد
في عالم الوجود الا ذلك المعبر عنه بالواحد فليس في عالم
بمفهوم الوجود واجب الوجود بالذات وذلك الوجود الواحد متشخصا ومنه
الذي هو وجود واحد فقط ويكون ذلك الوجود واجب الوجود بالذات متشخصا بنفسه
الوجود الا وجود وموجود بالذات و واجب الوجود انا وجود او وجود منهما ممتنع
وجود ابالذات وموجود ابالذات والموجودات مطلق في ظهور كل شي
بالذات وما عداه من الوجودات فهو نور حق وظهور بجميع عالم الامكان بقضه
بالاستنا واليه وبالارتباط والماديات جل شانه لا اله الا هو خالق كل شي
الجبرات وجاعل الحقائق من المجردات على ما قال وعند الاشراقيين يعبر عنه
وقبضته صادر منه وفائض من لدنه الواحد بالوجوب في قوله تعالى الله نور السموات
وعند المشائين يعبر عن ذلك المعبر عنه ويحتمل ان يكون النور في وجود كل شي وكان
بالنور الحقيقي والظهور الحقيقي الذي يكون في ظهور كل شي بسبب ظهور النور الحقيقي
والارض محمولا على النور الحقيقي لظهور الاشياء ظهورا حسيا فكذلك النور في ظهورا تاما
النور الحقيقي يكون سببا لظهور الاشياء من الظلمانية الى الانس لان كل ماعدا
حقايق الاشياء وخروجها من اللبس ان ظهور النور الحسي ايضا بالنور الحقيقي بستنادو
حقيقيا بل الانسبه اصلا لان ظهور النور الحسي مستند اليه ومربوط به ولولا الا
النور الحقيقي معلول للنور الحقيقي وبستند اليه ويلزم ان يكون مايوسا
والربط يلزم ان لا يتحقق راسا في استشمام رايحة الانس فهو في نهاية
وفي النورية

والظهور بحيث لا يتصل بفعل بعض الظهور به
بحيث لا مرتبة نورية فوقه وقد ورد في الظهور والصورية
الماد في مرتبة العرفا على ما ورد فيها من الحكما وان كان القول
العقلا ومعرفة المأثورة بالنور والنور وبالقول المحققين في الكلمات وافق لكلمهم البرهان يمكن
الالاعنية المأثورة بالنور وبيان بقول المحققين وذكرناه وجاموا فق بسيط الا انه لو لم
الها ذكرنا مفصلا شرح الذي ذكرناه من رسالة وجود متشخص او امرا
وجميع ما ذكرنا من الوجود وبالمغب من رسالة ان يكون امرا متشخصا
بوحدة الوجود فوحدة الوجود والاولويات ونقول ايضا اما ان يكون كليا بذاته ويكون
المحققين من اهل الملل والاديان لان الذات الخارجية يلزم ان يكون كليا
تشخصا يلزم ان يكون كليا لان الذات بذاته يلزم ان يكون متشخصا عينا والا يلزم ان يكون
كليا ولا واسطة بينهما فاذا لم يكن ان يكون التشخص عينا له جزء له بل جوهر
التشخص والتعين عارضا له لانه لا يجوز ان يكون التشخص جزءا له ولا يجوز ايضا ان يكون المعبر عنه لمفهوم
متشخصا بذاته فلا يكون كليا بحث ولا يجوز ان يكون زايدا او حينئذ
احدهما الجزئية للتركيب المستلزمة للامكان فيلزم ان يكون العروض او لغيره
الموجود الذي فرض انه لا علة له معلولا بحث فتعين ان يكون
فلا يخ من ان يكون ذلك التشخص معلولا لذاته وذلك الكلي العروض لا تعين ولا
لاجايز ان يكون معلولا للذات وذلك الكلي لان الكلي امر مبهم لاتعين ولا تشخص
تشخص له باعتبار ذاته والا لم يكن بذاته بل يكون جزئيا حقيقيا ولا يكون
في ان اقوى التحصل والمرتبة الاخيرة في التحصلات هي التحصل
البالغ الى درجة التعين والتشخص
فيكون الكلي

ضعيف والتشخص
التحصل والتعين المصدر لما صدر
التحصل ولا شك في ان نسبته الى ما صدريته التعين
قوة التحصل وضعف التحصل التعين وما صدريته والتشخص حاصلا تاثيره الوجود
لا يجوز ان يكون ضعف والغنا مصدر التعين والتشخص فيكفيه يلزم ان يكون المؤثر في الوجود
بالعكس للتعين والتشخص العقلية وكما انه يلزم مخلوطا به حال
منه بل الامر علة فاعلية تاثيره الواجب البرية ثم التاثير فيه لتعين
والتشخص يكون علة من خواص تاثيره الوجود في التاثير مخلوطا بالتعين
العلة الفاعلية ومن خواص التاثير في الوجود مع يكون المؤثر في التعين والتشخص حال
مخلوطا بالوجود حال التاثير يلزم ان يكون المؤثر في التشخص كالوجود
التاثير كما ذكرنا فكذلك التعين والتشخص فيلزم مخلوطا بالتعين
والتشخص حال التاثير في التعين والتشخص مخلوطا بالكدورات الوهمية فذلك
التاثير المتقدم على المعلول الذي هو التعين الصافية عن الكدورات الاول يلزم الدور
بلا تفاوت فيها عند الاذهان العالية او غيره فان كان الاول يلزم المفاسد
التعين السابق اما ان يكون عين اللاحق النقل الى حد وجميع
المح وان كان غيره ينقل الكلام اليه وهذا ايضا كما يظهر بالتامل
الذي ذكرناها في الوجود مفصلة جارية في التشخص والتعين ان يكون ممكنا بالذات
الصادق وايضا اذا كان التشخص معلولا يلزم اما بطريق الجزئية
والفرد والتشخص الواجب بالذات يعتبر فيه التشخص ان يكون ما هو فرد الواجب بالذات
او العينية وعلى التقديرين يلزم اما على تقدير الجزئية
ممكنا بالذات اما على تقدير الجزئية
فلان امكان الجزء

بالتشخص

سابقا م

فينبغي

وافتقاره

وافتقاره يستلزم الامكان لان كل
الى العلة وافتقاره الى العلة لان وجود الكل يستلزم الامكان ان يكون
الكل وجود الجزء متوقف عليه يستلزم التركيب ولا جائز ان يكون ممتنع فيلزم
ما توقف عليه للتركيب والتركيب يستلزم الامكان ان يكون علة فاعلية التشخص ان
والعينية بالجزئية فظاهر انه لو كان علة لتشخص الواجب تعالى مع
واما على تقدير العينية فلان ذلك الغير على تقدير كونه علة حقيقية الممكن
معلولا للغير لان ذلك موجود تشخصا والا لم يكن التشخص كما هو بالذات
ان يكون ممكن الوجود موجودا من خواص تشخص ذلك بالذات والوجود بالذات وجا
تشخص الواجب بالذات مناط خواص تشخصه الى الواجب بالذات على ما يرشد
كل ممكن بالذات يحتاج في وجوده وتشخصه الى الغير الذي هو حقيقته الواجب
وتشخصه وكما انه يكون بالغير ومعلول الغير فرع لما بالذات من تشخص
ووجوده بالذات والكائن بالذات لان كل ما بالغير يكون بالذات
والوجوب بالذات تشخصا وبالغير يلزم ان يكون الممكن بالذات
فاذا كان تشخص الممكن بالذات من خواص تشخص معلولا يلزم
بالذات واذا كان تشخص الواجب بالذات وعند المحققين بل لو كان التشخص
يلزم الدور المح وايضا التشخص نحو من الوجود ووجوده يكون
ان يكون الواجب بالذات معلولا فاذا كان تشخص الواجب بالذات
ممكنا بالذات فيلزم الانقلاب المح وايضا اذا كان تشخصه يحتاج
معلول الغير يلزم ان يكون كل ما هو فرد الواجب بالذات وعلة العلل وحال
للغير فيلزم ان لا يكون مبدا المبادي بالذات
ان بعض خواص الواجب ان يكون مبدا
المبادي

وتشخصه للغير معلولا

وعلته نادرة

العلل المعبر عنه بمفهوم التشخص ان يكون ذاته واذا ثبت انه يكون الامكان
مفصلا ان المعبر عنه يجب ان يكون في مرتبة ذاته والا لاحتاج الى سبب يستلزم الامكان بالذات و
الوجود الانتزاعي قبله في مرتبة ذاته بل بسبب ذاته وجود التشخص
بذاته فيكون التشخص ثابتا له واذا كان ذاتيا يستلزم ان لا يكون بالعرض ذاته وكل امر يكون
في مرتبة ذاته يكون ذاتيا له لان الجزئية والحقيقة فيلزم ان يكون التشخص عين ذاته وكل امر انتزاعي
جزؤه او عينه والاول باطل لان الوجود والتشخص فيلزم ان يكون المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعي بل
والامكان يستلزم للمعلولية فتعين ان لا يكون المعبر عنه الحقيقي بل هو المعدمات بالذات
وجودا بالذات بل وجه بالغير فيلزم ما ذكرنا من تعدده لان الواجب الانتزاعي
عين ذاته يمتنع تجويز شركة بين الكثيرين وتباين على ما ذكرنا من وقوع تعدد الوجود الانتزاعي
الامر او واحدا شخصيا واجبا بالذات فضلا عن وقوع بمفهوم وجوب
الصادق انه لا تصور تعدد الواجب بالذات وليس المعبر عنه كما ذكرنا عليه بالفعل
ليس الا عين المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعي ان يكون كليا مشتركا فيه بالفعل
الا امرا واحدا فقط وذلك الامر الواحد لا يجوز ان يكون مشتركا بين كثيرين فضلا عن وقوع المعبر عنه بمفهوم
ان يكون امرا شخصيا يمتنع تجويز شركة بين كثيرين ان كليا او جاز كون المعبر عنه الى ان يثبت
نعم لولا جاز كون المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعي امرا كليا بالذات في بادي الرأي بمفهوم الوجوب
واحد متعدد والجاز تجويز تعدد الواجب بالذات في جواز كون المعبر عنه بمفهوم متعددا
بالبرهان بعينه لكن قد اقمنا البرهان على عدم جواز كون المعبر عنه بمفهوم واحد
الانتزاعي كليا وعلى عدم جواز كون المعبر عنه بمفهوم الوجود الانتزاعي
وجميع ما ذكرنا في مفهوم الوجوب يكون جاريا في مفهوم

فكما

بكما وجود
ان الوجوب وجود بالغير لا يكون الا وجودا
بالذات والمعبر عنه لا يكون بالذات واما وجود
مطابق الانتزاع والمعبر عنه في الخارج قائم بالذات بمفهوم الوجود بالذات
وذلك الواحد امر يتحقق في الخارج وكذلك الوجود وجود بالذات لان المعبر عنه بمفهوم الوجود
بسيط صرف كل امر لا يكون الا واحدا لان المعبر عنه لا يكون الا البسيط
متشخص الانتزاع والمعبر عنه ومطابق الانتزاع لمفهوم الوجود ويكون هو الموجود
بالغير ومطابقه فالمعبر عنه عن كل ما عداه اذ ذاته امرا معنى المفهوم
لا يكون الا واحدا الكامل مع قطع النظر عن كل ما عداه اذ ذاته بنسبة فيقبل
الذي يكون موجودا اذ ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه الوجوب اليه بالنظر
الذي يكون ذاته بذاته مع قطع نسبته مفهوم ثابتا له بالنظر
الحقيقي الذي يكون ذاته بذاته تقييدية وتعليلية فيكون الموجود الذي لما الوجود
منه بلا احتياج الى حيثية تقييدية على هذا يكون مفهوم الذات بذاته
الانسان الى حقيقة الانسان وبنا على هذا يكون ذاتيا وثبوت الذاتية وكل امر يكون
الذات وكل امر ثابت في مرتبة الذات يكون ضرورة الذاتية ثابتا
له ضرورة ذاته فيكون ثبوت الموجودية يطابق ضرورة الوجوب الوجود
بالنظر الى الذات مع قطع النظر عن كل ما عدا الذات يكون واجب الوجود بالغير لان كل ما بالغير
بالذات فلا بد من الموجود بالذات يصح ان يستند اليه الموجود بالغير على ما هو شرح
يجب ان ينتهي اليه ما بالذات لان ما بالغير فرع ما بالذات يستند الى الموجود
فجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات بالذات ومربوطة به فيكون موجودية
ما سواه جل شأنه انما يكون

باعتبار والیه وانتزاع منها موقوف
الی منشا والالتفات بل الی العنوان منها موقوف بالذات
الارتباط والکلی المنتزع الی منشا والی الموصوف بالغیر لیس امرا انضمامیا بل یکون
المفهوم الموجود حیثیة الا منشا والموصوف بالذات الموجودات بالغیر بل یعتبر
علی الحیثیة التعلیلیة التقییدیة لان وصف الموصوف المحمول علی الموجودات بالغیر
علی الحیثیة فقط کما ان مثل وجدها والموصوف ومعبر عنه فی حاق امرا انتزاعیا
ولا یتوقف علی الحیثیة فقط کما ان یطابق ومعبر عنه بل یکون امرا ذا
بل یکون امرا انتزاعیا الذی لیس امرا انضمامیا بل جزء المبداء
بل یکون امر الوصف الانتزاعی الوجود المحمول ان یکون المشتق فی ذلک لان مفهوم
مشتقا من الوصف یکون ماخذ اشتقاق امرا انتزاعیا یلزم ان یکون بمفهومه ما انتزاعیا الموجودة
الوجود الذی یکون ماخذ الاشتقاق امرا انتزاعیا یکون بمفهومه یحمل علی الذوات الموجودة فی الخارج
واذا کان ماخذ الاشتقاق المبداء الذی الموصوف یحمل علی امرا ثابتا فی الممکنات
واذا کان انتزاعیا باعتبار ذلک المبداء فان قیل مفهوم الموجود
مفهوما انتزاعیا باعتبار المشتق فان قیل المعبر عنه بمفهوم لیس معبر عنه فی الموجود
المبداء جزء لمفهوم فیلزم ان یکون مفهوم الموجود ومفهوم انتزاعی قلت مفهوم
فی الخارج کالسماء والارض فیلزم ان یکون مفهوم الموجود بالذات قلت القضیة
ومتعدد والتکیف یصح ان یقع مفهوم الموجود وهو ذات الموجود یکون منشا الموجود فی حد ذات ثبت لها
الموجودة بل المعبر عنه واحد فقط فاذا قلنا السماء موجودة یکون السماء ذات بل یکون امرا
ذات ثبت لها الوجود وغایة ما یلزم من ذلک ان یکون امرا انضمامیا بل یکون امرا
ذات ثبت لها الوجود وقد ثبت ان وصف الممکن لیس امرا التعلیلیة کالسماء
الوجود وقد ثبت ان انتزاعیا یحتاج انتزاعه الی الحیثیة التعلیلیة
علی هذا یلزم ان یکون انتزاع
مفهوم الموصوف

[illegible]
[illegible]

من خارجها وبذلک تغایر کالخارج فی الخارج
الی الحیثیة التعلیلیة امرا متحققا فی الخارج بل یکون المعبر عنه فی الخارج منحصر
من یکون ذات السماء لا امرا مفهوم الموجود بل معبر عنه یکون الکلی
من یکون ذات السماء لا یکون تماما احد جزء مفهوم یحمل ان یکون مفهوم کذلک لان
وذات السماء لا یلزم ان یکون احد جزء معبر عنه فی الخارج بعینه ان یقع کذلک
جزء المفهوم ولا یلزم جزء الانتزاعیا معبر عنه فی الخارج فیما یحمل فیه
ان یکون لمفهوم جزء واذا کان معدوما فی الخارج بالذات فالذات
ان یکون لمفهوم جزء الخارج واذا کان معبر عنه فی الخارج بالذات الممکنة
بجزء آخر معدوما فی الخارج متحققا ولا یکون معبر عنه فی الممکنة
التحقق وغیره لا یکون متحققا الانتزاعی لیس معبر عنه فی
فی التحقق مرکب من الذات والوجود الانتزاعی الذی ینتزع فی الممکنات الموجودة
مفهوم الموجود مرکب من الذات والوجود الانتزاعی المنتزع فی کثیر
مفهوم الموجود معبر عنه فی الخارج لکن الوجود الموصوف ینتزع فی الموجودة و
وان کان لها معبر عنه فی الخارج لکن ان یقع ان بمفهوم الممکنات الموجودة و
وان کان لها باعتبار یصح ان ینتزع فی الممکنات الانتزاعی والموجود
علی ما مر سابقا فبهذا الاعتبار الانتزاعی الذی ینتزع بمفهوم الموجود بالذات والموجود
یحتاج الی الحیثیة التعلیلیة کالوجود الانتزاعی والمعبر عنه بکل بمفهوم الموجود بالذات شانه
معبر عنه فی الخارج فیطابق الانتزاع جل شانه فلا یکون الوجود الواجب جل
معبر عنه فی الخارج لا ذات الواجب جل شانه فذات الواجب جل
الانتزاعی لا یکون الا ذات الواجب جل شانه منها بمفهوم الموجود بلا احتیاج
بالذات الا واحدا وهو ذات الواجب یصح ان ینتزع منها مفهوم الموجود
بذاته مع قطع النظر عن کل ما عداه الحیثیة تقییدیة فیکون جل شانه مثل نسبة
الی الحیثیة تعلیلیة والا الحیثیة تقییدیة الواجب جل
الی ذات الواجب الذاتیة
المفهومات العرضیة لا العرضیة

واما ما عدا

الواجب جل شانه نسبته الى الموجودات ان تربيته بالنسبة الى الممكن ح

نسبة المفهومات العرضية لان الوجوب امر يعرض من ذات العباد وبايد فوايد

منها يحتاج الى الجنبة التعليلية الى العلة الفاعلية والخارجية بالذات بينهما قدر مشترك المطلق

الى الممكن بالذات ان يكون في الوجود واحتياجه فالحيث لا يكون بينهما المطلق والوجوب

مرارا فان قيل لم لا يجوز ان يكون مشتركا عرضيا متشخصا بذاته امرا عرضيا فقط كالوجوب المطلق وليس

ويكون كل واحد منهما امرا مختصا لا يكون الا الامر الخاص والوجوب الخاص بعض الركب مما به الامتياز

بوجه من الوجوه بل المشترك بينهما لا يكون الوجوب الذاتي انما هو الذاتي ويلزم من الاشتراك

وهو امران عرضيان لهما لان الذاتي المشترك يلزم الاشتراك في الذاتي فليس

شي منهما ذاتيا لان ذلك الخاص مشترك بينهما حتى يلزم توحيد الواجب جل شانه

وما به الاشتراك كما هو مذكور في المستند لا على المشهور لانه يجوز ان يكونا عرضيين بما به

بينهما سوى العرضي كالوجود المطلق والوجوب ليس بمشترك بينهما وما هو مشترك

الا الوجود والخاص والوجوب الخاص فما هو الذاتي ليس الا الاحتمال بين الاشتراك لا

بينهما فليس ذاتي لهما بل هو امر عرضي لهما فلا يرد ابطال هذا الاحتمال بهذا الانفصال

قلت بمحض هذا السؤال بعد تسليمه ان كونه المشهوره بالاشكال الملقبة بتلك المتعال ان هذا

وليست كذلك عند اصحاب الحقيقة والحال منقول باذن الله واحد متعدد او قدم

الاحتمال مبني على جواز ان يكون المعبر عنه بمفهوم واحد بعض خواص الواجب

بطلانه شرعا وعقلا ان لا يكون وجوده بالذات معلولا

لذاته

لذاته

والا يلزم منه التعاقب المفصلة والا يلزم منه وجود ما يجد من

الشي وذكرنا ما يناسب ذاته العقلي بمكن بالذات ان يكون عن كل النقائص الذاتية

والا معلولا لغيره بالذات لا اصلا فيلزم قطع النظر عن الشي يكون معلولا لذاته

ان يكون الواجب الممكن بمعلول لذاته فيكون ثابتا له في مرتبة ذاته والوجود

الانقلاب الممتنع ثابتا له في مرتبة ذاته بل يكون لا امر كالحرارة للنار

الواجب بالذات ثابتا له لان كل امر ثابت لذات معلولا مطلقا قطع

ذاته لانه لو لم يكن بالذات معلولا لغيره او لغيره بالذات بذاته مع

الذات يلزم ان يكون معلولا لغيره الواجب في مرتبة الذات والذاتي

اما الذات وذلك الامر كالزوجية بطلان يكون وجود الواجب ثابتا له بالذات الا الذاتي

ممكن بالذات وقد ثبت ان يكون وجود الواجب بالذات ثابتا له في مرتبة ذاته شي

مفصلا فوجب ان يكون وليس الثابت ذاتيا له والذاتي اما عين او جزء

النظر عن كل ما عدا الذات بالذات فلو كان للواجب بالذات

فيلزم ان يكون وجود الواجب بالذات ممكن بسبب يكون وجود الواجب الذاتي

باطل والا يلزم التركيب وكل مركب الاول وهو ان يكون وثبوت الذاتي

جزء ويلزم الانقلاب الممتنع فتعين بالذات ذاتيا عينا والوجوب الذاتي

عينا له فيكون وجود الواجب بالذات للضرورة الذاتية الا الوجوب الى ذاته

لما هو ذاتي له ضرورية ذاتية والا يعتبر بالذات الى الانسان

فيكون نسبة وجود الواجب الانسانية الى الانسان بالضرورة

مثل نسبة فيكون ثابتا له بالضرورة الذاتية

فيكون علية انه بذاته يكون
يصدق الوجود بالذات يجب ان يكون ذاته مطابقا للمفهوم الذي
واجب الوجود بذاته ان يكون المشترك المعنوي وذلك نسبة الى الذات الى
وجوده ضرورة من كل ما عداه المشترك ويكون نسبة الوجوب اليه انتزاع مفهوم الوجوب
بذاته مع قطع النظر عن الانتزاع ولا تعليلية نسبة الوجوب مطابق انتزاع
انتزاع مفهوم الوجوب الى الحيثية تقييدية ولا تعليلية وكذلك ذاته في مرتبة ذاته ثابتا له
انتزاعه بلا احتياج الى حيثية الى الانسان ان باعتبار ذاته في مرتبة الذات الى ذات
مثل نسبة مفهوم الانسانية بالذات يكون باعتبار ذاته فيكون الوجوب شان ثبوت المفهومات
الذاتية لان الواجب الى الحيثية تقييدية وذاته كما هو يصدق عليه انه ذاته
بالذات بلا احتياج الى قطع النظر من كل ما عداه ان كل ما يصدق عليه انتزاع
بالذات بذاته مع قطع النظر الانسان ان يظهر ان كل ما مطابق
مرتبة ذاته بذاته مع قطع الانسانية للانسان ان ذاته بذاته في مرتبة الذاتية
الذاتية كثبوت مفهوم الانسانية ان ذاته بذاته مفهوم الوجوب
الوجود بالذات من بعض خواصه ان ذاته انتزاع مفهوم كل منه
مفهوم الوجود والانتزاعي المشترك المعنوي ومطابق انتزاع نسبة
المشترك المعنوي بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية فيكون نسبة
الوجود والانتزاعي المشترك المعنوي والوجوب الانتزاعي المشترك المعنوي
مفهوم الانسانية الى الانسان فيكونان من قبيل نسبة المفهومات الذاتية
لا المفهومات العرضية التي يكون معلولة ومتاخرة عن مرتبة الذات
فلو لم يكن الوجود وجوب ثابتين في مرتبة الذات يلزم ان يكونا معلولين
ثابتين في المرتبة المتاخرة فيلزم ان يكون الذات
في مرتبة ذاتها عارية عن الوجود

والوجوب بينهما
ويكون جزءه من الذات والعالم وجوده ووجوبه
في المرتبة المتاخرة عن الذات بالذات علة لوجوده ووجوبه المعلول والوجوب
كونه ذات الممكن بالذات ما له الوجود بالوجود وكل ذات موجودة بالوجود
ان يكون ذات الوجود موجودة بالوجود يجب ان يكون كل ذات موجودة بالذات نظرا
بل يجب ان يكون الذات ولا يجوز ان يكون واجبا بالذات نظرا في
المعلول عليهما امر خارج عن الذات ولا يجوز معلولا لا غير ثابت في
المعلول والوجوب المعلول يمكن بالذات بالذات ووجوبه واجبا بالذات
انه لا يجوز ان يكون شيء من وجود الواجب الى ذات الواجب بالذات المتاخرة عن الذات
مرتبة الذات فيكون نسبة الوجود والوجوب العرضيات المعلولة بعضه
الذاتية نسبة الانسانية الى الانسان لا نسبة العرضية المتاخرة عن الذات كمفهوم الابيض
لان المفهومات العرضية انما يصح انتزاعها في المرتبة المتاخرة بل لا بد اولا ان يصير الجسم
الجسم فانه لا يصح انتزاعها في مرتبة ذاته الحيثية التقييدية بل
في الجسم حتى يصح انتزاع مفهوم ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات
معروضا للبياض حتى يصح انتزاع الجسم وايضا كل ما بالغير وجود الممكن بالذات
وصحة مفهوم انتزاع الابيضية من الوجود بالغير ينتهي الى الوجود بالذات
لان ما بالغير فرع ما بالذات فلا بد ان ينتهي ويلزم ان يكون وذلك متاخر
الى وجود بالذات كما هو بالغير وكل قائم بالغير
قائما بذاته لانه لو لم يكن قائما بذاته لكان قائما بالغير في المرتبة العقلية معلول
عنه في المرتبة العقلية وكل متاخر في المرتبة بالذات قائما بالغير
فلو كان الوجود بالذات يلزم ان يكون
وجودا

بالغير بالذات وجوده علة قطع
لا وجود بالذات ان يتحقق في عالم الشي بل في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن الغير فكذلك
كما يجب ولا يكون معلولا بذاته في مرتبة الاثر عن الغير بذاته فكذلك مع
وجود قايم بذاته ولا يكون بذاته الا بالمبادي ويكون مفهوم الوجوب بالذات القايم بذاته لان ما بالغير مع
العلل ومبدا ذاته يطابق انتزاع الوجوب ان ينتهي الى الوجوب بالذات القايم بذاته لا القايم
النظر عن كل ما عداه بالغير يجب ان ينتهي الى الوجوب بالذات القايم بالذات
البديهي وكما ان الوجوب بالغير الى الوجوب بالذات القايم بالذات الذاتي
يجب ان ينتهي الوجوب في عالم الوجود ان يكون ذلك الوجوب الذاتي
ما بالذات فيجب ان يتحقق فيلزم ان يطابق انتزاع مفهوم الوجوب
بالغير لما ذكرنا في الوجوب بالذات ما عداه ذاته يطابق انتزاع ذلك الوجوب فيكون ذلك الوجوب بذاته
في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه الى حيثية تعليلية فيكون بذاته في مرتبة
الانتزاع المشترك المعنوي البديهي بلا احتياج ومفهوم الوجوب بذاته من المعنوي
الذاتي القايم بذاته ومطابق انتزاع مفهوم الوجود ومفهوم الوجود المشترك المعنوي
بمعنى ان ذاته في مرتبة ذاته كافية يصح انتزاع مفهوم تقييدية وتعليلية قطعا
ومفهوم الوجوب المشترك المعنوي بلا احتياج الى حيثية ان يكون كل من الوجود
حققنا الى بعض خواص ما هو في الواجب بالذات عن كل ما عداه ذاته فيلزم ان يكون
والواجب ثابتا له في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل المفهومات الذاتية لان
نسبة مفهوم الوجود والوجوب الى ذاته مثل نسبة الوجوب الذاتي عرضي للواجب
المفهومات العرضية فلا يصح ان يتوهم ان الوجوب الذاتي عرضي زايدا لما هو عرضي في المرتبة
بالذات لان ثبوت العرض المتاخرة عن الذات لا في مرتبة الذات
وقد بينا ان بعض

خواص

خواص ان الوجوب بالذات الوجود والوجوب بذاته مع قطع النظر
يكون كل من الوجود والوجوب بذاته مفهوم الوجود الانسانية الذاتية الى الانسان دون
ثابتا بالذات في مرتبة ذاته فيكون نسبة مفهوم نسبة المفهومات الذاتية الى الواجب جل شانه الوجود والوجوب
عن كل ما عداه بالذات مثل نسبة زايدا ان في الواجب ما هو الوجود والوجوب
الى ذات الواجب بالذات الوجوب المطلق بالتحصيل لا لان كل من الوجود
الى ذات الوجود المطلق والوجوب المطلق كلام خال عن مفهوم الوجوب
فيكون نسبتها الى الوجود المطلق في كل منهما عينه جل شانه يطابق انتزاع الوجود والمطلق
فيكون من ان يكون كل ما عداه عن كل ما عداه فيكون نسبة الوجود دون
العرضية وما الخاص ان يكون مع قطع النظر عن كل ما بينا منفصلا الى الانسانية الى الانسان المطلق
الخاص والوجوب بذاته مع قطع اصلا علي نسبة الانسانية الوجود زيادة
بالذات يكون ذاته بلا تقييد بشي اصلا على ان مراده فان زيادة حين
ومفهوم اصل الوجوب المفهومات الذاتية كلام وقيل ذاته دون شانه
المطلق الى ذاته جل شانه عن مرتبة الذات الواجب جل شانه
المفهومات العرضية المتاخرة عن مرتبة الذات على ذات الواجب جل شانه
والوجوب المطلق ان مفهوم المطلقين زايد على ذات الكمالية في الكمالية
فهو ايضا كلام خال عن التحصيل لان ذات بعينه الصفات الصفات فكيف
ليس مراده ان مفهوم العلم والقدرة وغيرهما من مفهومات بالذات وقائمة بالذين ان العبر
عين الله تعالى لان تلك المفهومات المكنة ممكنة بالذات بل مراده ان
بجوز ان يكون تلك المفهومات الصفات الكمالية عين الله تعالى بناء على ان
عنه بمفهوم نسبة المفهومات الصفات الكمالية الى ذاته جل
ذاته ان ذاته تعالى نسبة المفهومات الذاتية بمعنى

فخ ذاته منزه تطع ثبت ان ذاته تعالى
تنزيه ذاته من كل اعدا ذاته الكمالية تعالى عن المطلقين
النظر من كل الصفات النقصية لان مفهوم يلزم فرق بين المقيد
مفهومات تلك الحيثية الى الخاصين فلا وجه لتجويز ان يكون الحيوان
انتزاع عنها لا احتياج بين المطلقين والخاصين قطعا ثم كيف ذات الانسان والحيوان
ومطابق انتزاعها بين بلا تفاوت المطلق مع القيد في ذاتي المطلقين
وعلى هذا التفاوت بين الوجود الا ان الحيوان نسبة مفهوم
ومفهومي الخاصين زاد ان الخاص لا يشمل المطلق فظهر ان الصفات الكمالية
والخاصين والقيد ايضا ليس الوجود والوجوب وغيرهما مشروحا
ذاتيا ويطلق ذلك الكلام في الوجوب والقدرة والارادة وذكرناه مرارا
المطلق ذاتيا وكذا نسبة مفهوم العلم الذاتية بالمعنى الذي بالذات العباد
ونسبة مفهوم الخاصين ونسبة المفهومات الذاتية واجبا الوجود والا يلزم
الى ذات الواجب جل شانه نقول لو كان في عالم الوجود بالذات والا الى
ولعد ثبوت تلك المقدمات الحقة في كل منهما ما هو خواص الواجب ان نسبة الوجود والوجوب
بالله تعالى يلزم ان يتحقق وقد ثبت بالبرهان ان العرضي فيلزم ان يكون الاشتراك
ان لا يكون واجبا بالذات نسبة الذاتي دون العرضي ولما ثبت يتحقق ما به الاشتراك
ما هو فرد للواجب بالذات دون الذاتي والا لم يتحقق الاشخاص الخارجية
الوجود والوجوب بينهما اشتراك الذاتي في كل واحد منهما خصوصية يمتاز احدهما عن الآخر
فلا بد ان يتحقق ما به الامتياز في كل واحد منهما مركبا ما به الاشتراك
فيلزم ان يتحقق في كل منهما ما به الاشتراك الذاتي وما به الامتياز وكل مركب ممكن
فيلزم ان يكون كل واحد منهما بالذات فيلزم

ان

ان يكون كل واحد منهما
ممكنا بالذات فيلزم ان يكون ممكنا بالذات
ما فرض انه واجب بالذات ان يكون ما به الاشتراك الذاتي
وايضا نقول لا يخلو اما ان يكون فعلى الاول لا بد من وجود الفصل وعلى الثاني
طبيعة جنسية او طبيعة نوعية فيلزم ان يتحقق في كل فرد الواجب بالذات ان يكونا واجبين بالذات
لا بد من وجود التعين والتشخص وبعد ذلك نقول ذلك الامران اما ان يكونا واجبين او
وبها الجنس والفصل او النوع والتشخص واجبا بالذات والاخيران باطلان لان
او ممكنين بالذات او يكون احدهما واجبا والآخر ممكنا بالذات لان امكان الجزء يستلزم
كل شيء يكون الممكن بالذات واختلاف قوام ذاته يكون ممكنا بالذات فيلزم وجوده فيلزم
لامكان الكل لان ما يتوقف عليه الجزء في وجوده يتوقف عليه الكل ايضا فيلزم الانقلاب
التقديرين الاخيرين ان يكون فرض انه واجب بالذات ممكنا بالذات لانه اذا كان الامران
الخ فيكون الاحتمالان الاخيران باطلين واحتمال الاول ايضا باطل لانه يلزم ان يكون الجنس واجبا بالذات
وبها الجنس والفصل او النوع والتشخص واجبين بالذات يلزم ان يكون وجوب الوجود
والفصل واجبا آخر بالذات واذا كان الامر كذلك يلزم ان يجب ان يتحقق
اذ اثبات شركة بينهما في كل موضع يتحقق فيه ما به الاشتراك الذاتي الواجبين بالذات
فيه ما به الامتياز ايضا فيلزم ان يتحقق في كل ذلك الواجبين ما به الامتياز ثم ينقل الكلام
اليهما فانهما اما ان يكونا واجبين
بالذات

١٨٦

او ممكنين بالذات
او واحدها ممكنا بالذات والاحتمالان الاخيران باطلان لانهما اذا كانا
والاخر واجبا بالذات الاول ايضا باطل لانه يلزم ان يكون وجوب الوجود قدر مشترك يجب ان يتحقق فيه ما به
باطلان لما مر تفصيلا فيلزم ان يكون وجوب الوجود مشتركا [illegible] ان يتحقق [illegible] الامتياز
واجبين بالذات وفي كل موضع يتحقق فيه اثنينية [illegible] ينقل الكلام الى ما به الامتياز
ذاتيا لهما وفي كل منهما تحقق [illegible] كون كل واحد [illegible] ان يكون الواجب الواحد
الاثنينية ايضا فلابد ان يتحقق في الاجزاء التالية على تقدير [illegible] ايضا ان يكون واجبا بالذات
الى حد فيلزم التسلسل في الاجزاء [illegible] واحدا فقط [illegible] بالذات
واجبا بالذات وذلك التسلسل برهانا وانتفاؤه واجبا واحدا فقط والواجب [illegible] للموجودات
الشخص الذي فرضناه واجب الوجود الواحد فظهر ان تعدد الواجب [illegible] علة فاعلية بالذات
غير متناهية بالفعل كما مر شرحها فيلزم [illegible] ان يكون علة فاعلية للواجب بالذات
باطل فاسد معدوم ولا شك ان المعدوم لا يصح فلو تعدد الواجب والارض
الترجيح الموجودات المحسوسة مثلا مثل السموات والارض كالسموات والواجب
يلزم ان لا يوجد اظهر الموجودات التي هي الموجودات ايضا فتعدد الواجب
لان فساد العلة وبطلانها [illegible] يستلزم لعدم المعلول ولما كان وجود
بالذات يستلزم لعدمه وعدم العلة يستلزم بالذات [illegible] عدم تحقق
الممكن مستند الى وجود الواجب بالذات يلزم عدم تحقق الممكن
الواجب بالذات ولا يبعد ان يكون
قوله تعالى

لو كان

لو كان
فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اشارة الى هذا البرهان
تفصيلا لان ما ذكرنا في بيان تحقق النقيض على تقدير
الواقعة بين المقدم والتالي [illegible] بيان تحقق [illegible]
تحقق المقدم ويحتمل ان يكون وجه عدم [illegible] الالباب العارف
والتالي في كلام الله تعالى هو الحق [illegible] البراهين التفصيلية [illegible]
من صرف عقولهم [illegible] التقطة ويحصل الدارين وبالدرجة العليا
بذلك للفوز بالسعادة [illegible] الثنائية [illegible] الموجودات
وفتح لسر في القرآن الكريم [illegible] بالتصفح [illegible] ان اظهر الوجود
الى السموات والارض ومن غير [illegible] الموجودات [illegible] بخلاف
هو الموجودات المحسوسة لان وجود المحسوسات لا ينبغي العباد
النظر فانه لا استبعاد في التشكك فيه فلو تعدد الواجب بالذات
تعالى يلزم عدم وجود اظهر الموجودات التي هي الموجودات الخارج وبطلان اللازم
والارض راسا واستبدار واللازم باطل لتحقق السموات والارض في مستندة الى وجود
دليل على بطلان الملزوم ولما ثبت ان وجود الممكن بالذات فيلزم
الواجب بالذات وثبت بطلان تعدد الواجب بالذات
ان يكون وجود السموات والارض وكذا غيرها من
الموجودات الممكنة مستندا بالذات
الى واجب الوجود

لو كان

الواحد لا غير
بالذات ان يكون قوله تعالى الا انه ما ذكرنا
وتحتمل ان يكون قوله تعالى اشارة الى جميع ما ذكرنا اشارة الى ان بعض
الا هو خالق كل شيء قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد ولما اثبتنا بالبرهان ان بعض الوجوه الا انكشافه الا انه
تفصيلا وكذا قوله تعالى نفي الشريك لا كثرة فيه لوجه من الوجوه فيكون
جميع ما ذكرنا مسبوقا بنفي الشريك اي بسيط صرف لا كثرة فيه لوجه من الوجوه فيكون
خواص الواجب بالذات اي بسيطا صرفا على انه بسيط صرف اشارة الى ان الله تعالى احد الذات
فقط فيكون الواجب جل شانه احد الذات قل هو الله احد اشارة الى الاثبات الوحدانية ونفي
بسيطا صرفا فالحق ان قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد اشارة الى احدهما كونه جل شانه احد الذات
بالمغاير الذي ذكرنا كما ان قوله تعالى اشارة الى مطلبين جليلين عظيمين احدهما كونه جل شانه احد الذات
الشريك في سورة الاخلاص اشارة الى مطلبين والعجب ان صاحب الكشاف والبيضاوي غفلا
وثانيهما كونه جل شانه واحد الذات والعجب ان صاحب الكشاف والبيضاوي غفلا
وحملا على مطلب واحد وهو مطلب اثبات الواحدية فقط فيلزم ان يكون قوله تعالى
ولم يكن له كفوا احد تاكيدا لقوله تعالى قل هو الله احد وقد تقرر عند اهل العربية
انه اذا امكن حمل الكلام على التاسيس فالحمل على التاسيس راجح والحمل على التاكيد
مرجوح حينئذ فظهر انهما تمسكا بالمرجوح وتركا الراجح وفيه رمز فتدبر ۲۲۲

هذه رسالة في ان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه الا الواحد

بسم الله الرحمن الرحيم يتوقف ولا يكفي
منها ما يتوقف على الصفات ولا المتوقف
اعلم ان الممكنات الاستعدادات الزمانية في زمان دون زمان وانما علم
وجوده على الامكان الذاتي فقط كالحوادث بعضها في زمان بين تلك الحوادث فيه بلا بد ان يكون
في وجوده الامكان بالذات المرجحة لوجود بعضها الزمانية فيما بين بجميعه
في وجوده الكيفية الاستعدادية الانفكاكية الخارجية منبثة في الخارج غير الذات ولا نعني
وجودها على الكيفية والتاخرات الانفكاكية ممتنعة اليها بالذات ولما
يحصل التعددات والتاخرات ان كل ما بالغير ينتهي الى وجود الزمان في الخارج
انها زمانية لان هذه التعددات بالذات سارية على ان هذا برهان على وجود الزمان ومنها ما لا يتوقف
في الخارج كم متصل غير قار بالذات يظهر ان هذا الصفات في الخارج ومنها ما لا يتوقف بالفلك
ما الزمان الا هذا وبعد التامل الغاية يظهر ان وجودها الصفات في الخارج كالعقول المجردة و
كان الزمان مقدار الحركة القطعية فلا بد من وجوده كاف في وجوده وهما متاخران عن
على الامكان الاستعدادي بل الامكان الذاتي بالحركة والزمان وهو الفلك الاعظم
على الامكان الاستعدادي لا يوجد الا بالحركة وجود العقل والفلك وعن النفس
الاعظم فان الامكان الاستعدادي يتصور كون وجود ما تحت الكون بل يكون
الفلك الاعظم وهو متاخر عن العقل فكيف ويعبر عن القسم الاول انفكاك خارجي بل يكون
بسبب الامكان الاستعدادي الصفات ما فوق الكون المفروض ان الامكان الذاتي
بما فوق الكون وليس فيما بين افراد فقط لان المفروض الكون والامكان الذاتي
فيما بين وجود الجميع معنية خارجية وجود ما فوق الكون تشكيك لتصور
يكون كافيا في مقولات
ليس حيثية الغريب

والبعيد

والبعيد بتمام الامكان
والتوسط وبالنسبة الى الجميع وجود افراد
الذاتي متناهية الكون منفكا من فليس فيما بين بعضها على بعض وتاخر
الذاتي الى بعض ما فوق الكون بلا مرجح بعضها على بعض ونفوس الى
فلو كان وجود بعض في الخارج يلزم الترجيح بل يكون بعضها في الخارج بحقيقة
بعض آخر منه في الخارج وتأخره عن طرف الخارج دون طرف الكون كما
ما فوق الكون بتقدم وتأخر بحسب الرتبة العقلية فقط دون ما تحت الكون فلان
بعضها عن بعض بحسب ما فوق الكون وما تحت الكون واما الثاني فلان
كما ان الممكن الموجود في الخارج ينقسم الى ما هو كالاجسام مركبا خارجيا
مركب خارجي وبسيط خارجي اما الاول فظاهر كل جزء خارجي منه مركبا الاجزاء
مركب خارجي لا يجوز ان يكون كل جزء خارجي لانا ننقل الكلام الى الجزء و
كل مركب موجود في الخارج مشتملا على الجزء الخارجي بالفعل فيلزم وجود
كله ويكون كل جزء جزء منه الى غير النهاية فيلزم ان يكون الكل
وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان ينتهي الى جزء جزء جزء فيلزم بالفعل
كلات مترتبة غير متناهية بالفعل لان وجود كلات غير متناهية بالفعل
المفروض وجوده اولا في الخارج مشتملا على وجود الكل بوجود جميع
لان وجود الكل يستلزم الوجود جميع اجزائه فان وجود البسيط الخارجي
اجزائه ولما كان المفروض عدم انتهاء المركب الخارجي الى مثل حاله وحيث
فيلزم ان يكون حال كل كل تكون جزءا للكل الاول المتناهية الموجودة
الاشتمال على الاجزاء الخارجية الغير بالتسلسل
المترتبة بالفعل فيلزم الصحيح وبطلان

اللازم من تركب
ودليل على ان الكل من جزء خارجي جزء خارجي الى جزء ... فساد
الملزوم من تركب خارجي جزء خارجي البسيط الخارجي بلا وجود جزء ... استحالة الموجود
خارجي بالوجود المركب الخارجي الى البسيط وجعل الكل بلا الكل فطر البسيط البسيط
فلو لم ينته المركب الخارجي بلا واحد خارجي فيلزم ... واللازم ... المركب الذهني
وجود الكثير الخارجي بلا واحد خارجي جزء الكثرة والمركب الموجود الخارجي الى البرهان
لان الواحد جزء الكثير كما ان الوحدة جزء يوجب انتهاء المركب على وجوب انتهاء الخارج بحكم البرهان
اللازم مستلزم لفساد الملزوم وخلاصته هذا البرهان جارية في خارجي بسيط في الخارج بحكم البرهان
الخارجي بحكم البرهان المذكور يجب انتهاؤها الى الاجزاء خارجي بسيط في الذهن بحكم البرهان البسيط
الذهني فكما ان الاجزاء الخارجية يجب انتهاؤها الى جزء ذهني وهو الجنس العالي
المذكور فكذلك يجب انتهاء الاجزاء الذهنية الى جزء ذهني وهو الفصل الاخير البسيط
المذكور فيجب انتهاء سلسلة الاجناس الى جنس ليس له جزء ذهني وهو نقول الفصل
الذهني وكذا سلسلة الفصول الى فصل ليس له جزء عند ارباب الحقائق تعلق
الذهني وجميع ما ذكرنا نظر بالنا على الصادق ان العقل بسبب ثانيا
وجود الكل متاخر عن وجود جزئه بحسب المرتبة العقلية متقدم عقلا على جعل الاثنين
جعل اولا بالجزء ثم بالكل فان جعل الواحد متقدم عقلا على جعل الاثنين واذا كان وجود الواحد
على ان وجود الواحد متقدم عقلا على جعل الاثنين فيلزم منه تقدم جعل الوجود
متقدم على وجود الاثنين بحسب المرتبة العقلية فيلزم تاخر الوجود عقلا والصابر
المتقدم عقلا بحسب المرتبة العقلية على جعل الوجود المتاخر عقلا ولا سببا
الكل بالنسبة الى الجزء ذاتا ولا ذاتياله ولا
وعلة لوجوده فيكون عرضياله
ومما ينبغي ان
الارض

سبب ان
نسبة الذات الى ... بتكيف بخصوص وجوده ... الخارج
والذات بان الكل تنته وجود ذات الجزء والجعل وجوده وجوده الخارجي
ان يكون وجود الكل بان ذات الكل في ... جعل الجزء وذات الجزء الداخلي
وكيف يتصور ان يكون جعل الكل في نحوه عن ذات الكل ووجوده الخارجي
وكيف يتصور ان يكون الكل وذات الكل ان يكون ذات العقلية لا بناء في الخارجية
الكل متاخر عن ذات الكل فلا يتصور المرتبة العقلية مع ثبوت العينية معها
وتحققه بحسب المرتبة العقلية وهذا التقدم بحسب المرتبة العقلية باعتبار ويكون
ووجوده وجعله في مرتبة المفتاح بحسب مرتبة المفتاح في الخارج متنافيان
ان حركة اليد متقدمة على حركة المفتاح متقدمة على حركة الخارجية امران ان
بينهما لا يلتئم لا بكون ان يكون حركة اليد متقدمة الخارجية والمعية الخارجية فانه لا يكون
ايضا في الخارج باعتبار آخر لانا نقول التقدم الخارجي كيفي المراد واحد
والمتنافيان لا يجتمعان ولو بالف علة واعتبار وذلك ان المراد في الخارج واحد او زمان لان
يكون كيفية واحدة بمعنية منهما راجحة ومرجوحة معان في الخارج امران متنافيان
ولو بالف علة وانما قلنا ان التقدم الخارجي والمعية الخارجية
التقدم الخارجي اما عين الانفكاك الخارجي او مستلزم له وكذا المعية الخارجية
عين عدم الانفكاك الخارجي او مستلزم له وعلى التقديرين يمتنع اجتماع التقدم
والمعية الخارجية في شيء معين بالنسبة الى شيء معين اخر في ان واحد او زمان
واحد او غيرهما وهو بنفس الخارج العارض عن الان والزمان وهو ظرف الدهر بالمعنى
الاعم على ما بينا في ... تحقيقا وتعالى لتغيا قطعا كما حققنا
ان التقدم الخارجي لا يتصور بدون
الانفكاك الخارجي

فی طرف الخارج الا فی الذهن حیث انتهت الی … ذهنی
لكان التقدم من الانفكاك الذهنی بمجموع ما سوی … بالعلیة … ان یكون الشی فلابد
متصور بدون الانفكاك ونقول ایضا ان یكون مركب لان تلك الاجزاء علة … والا یلزم ان یكون الوجود بالذات
نحو من الوجود الذهنی للممكنات الموجودة لا یصح … فی جانب … علة صدوریة … الصرفة … یمكن الوجود بالذات
تعالی من الممكنات بالفعل ان یكون علة صدوریة للممكنات … ممن یمكن الوجود بالذات
علی اجزاء غیر متناهیة بالفعل یمتنع ان الف … والموجود الخارج لینتهی الیه وجودات
لذلك المجموع والعلة التامة ولا شك ان المجموع وذلك المجموع بالذات ان یكون اجزاء
علة فاعلیة لنفسه خارجة عن ذلك الوجود بالذات … الممكنة بالذات من جانب الماضی یلزم منه
لزم علة صدوریة موجودة فوجب واجب … الموجودة … بالفعل فی جانب … اذ كانت
لیس الا الواجب بالذات فلو كانت الاجزاء الموجودة غیر متناهیة بالفعل … بالذات المتناهی
الممكنات بالذات فلو كانت الموجودات غیر متناهیة لان افراد الممكن … وقوع الغیر
لمجموع ما سوی الله تعالی من الموجودات بالفعل بین حاصرین … المفروض یلزم منه … انتهت الیه
انحصار الغیر المتناهی بالفعل بین حاصرین كما هو المفروض بالذات الذی انتهت … ان
غیر متناهیة بالفعل فی جانب الماضی بین الواجب بالذات … متضاعفا فثبت بذلك البرهان
بالفعل بین الحادث الیومی وبین الواجب … بالتامل … جواز ان یكون افراد
وجودات الممكنات بالذات كما یظهر بالتامل وثانیهما عدم … ان لا یكون اجزاء
امران احدهما وجود الواجب بالذات فی جانب الماضی فوجب … بالفعل فی جانب
الممكن بالذات غیر متناهیة بالفعل فی جانب … غیر متناهیة … افراد الممكن
بمجموع ما سوی الله تعالی من الممكنات الموجودة … نقول لا یجوز ان یكون … بالفعل فی
الماضی وایضا … بالذات غیر متناهیة … جانب الماضی

لانه … بمعنی … وجوده تقدمه
لو كان ان الا ان نعین منه الیومی … وجوده … لا یلزم …
لكن لجاز ان یكون كالحادث وبین … السلسلة … اجمالا … بطل و
بمعنی كان المعین وبین … الاستغراق … بالذات … الا علی عدم
مبدأ … بین هذا المعین … علی سبیل الاستغراق … فان كان … بین حاصرین … ولكن … فی
ثم نقول … الماضی … یكون متناهیا … انحصار الغیر المتناهی … وهو المطلوب … الذهن … علة
فی جانب … متناهیا او لا یكون … بالفعل یلزم … فیتعین الاحتمال الاول وهو … فی طرف … له فی
ثم ان یكون متناهیا … بالفعل … متناهیة … الخارجی … فلابد له … الا یلزم
الكل وان كان غیر متناه … لبطلان اللزوم … علی اجزاء غیر … الموجود … صدوریة … وكل
بطلان اللازم … مستلزم … ایضا … یمكن الوجود … كالمركب … علة
جواز كون المركب الذهنی الموجود الذهنی … اجزائه … قبل وجوده … اجزائه
الخارج لانه لا شك فی ان المركب لا یجوز ان یكون شی … وكون الشی موجود … سلسلة
صدوریة خارجة عنه بناء علی انه لا یجوز ان یكون … لنفسه … انتهاء الی العلة
ان یكون الشی علة فاعلیة لنفسه فیلزم تقدم الشی علی نفسه فیلزم … ان ینتهی الی
فی اللازم بین بین الاستحالة فلابد له من علة صدوریة خارجة عنه … الطرف الذی لان
فی … الاجزاء فی طرف اخر غیر … الذهن بالفعل … موجودة فی الذهن بالفعل
الیها فان قیل لم لا یجوز ان یكون جمیع اجزائه … غیر متناهیة … یلزم منه
الصدوریة فقط قلت لما وجب ان یكون جمیع اجزائه … فلو كان له … العلة الصدوریة … والاخر
وجود الكل انما یكون لوجود جمیع اجزائه … الذی ینتهی فیه الی العلة الصدوریة … المتناهیة
فی الجانب الاخر المقابل للجانب الذی … احدهما العلة … الاجزاء الغیر … الطرف
وقوع الغیر المتناهی بالفعل بین الحاصرین … یكون ظرفا لتلك … بالفعل الموجودة فیه لان الطرف
الذهن الذی … طرف

تنبيهت والضيا
الى ينظر وفيه قابلية للجهات فيه فيلزم بين الفاعل وجود ولا
المحل علة قابلية بالفعل بين الفاعل بوجود ولا وجود بالفعل بكلية بالفعل
وقوع الغير المتناهي من المحل غيره بوجود ان الغير المتناهي بالفعل الغير المتناهي
والقابل فيلزم المحال ويستلزم بنحو ان المراد منه والكل ان حقيقته الغير المتناهي ان عنوان الغير بالذات
خارجا فان قيل هذا انما فلما يكن ليس المراد منه بل المراد منه ان عنوان الواجب بالذات
تصوره مجملا وان لم يكن تصوره تفصيلا بل مجملا لا تفصيلا بل العنوان كاف حقيقته بالفعل
كما هي حقيقة الغير المتناهي بالفعل يحصل في الذهن بحيث يسري على ذلك العنوان الى ما هي
بالفعل يحصل في الذهن ويحكم على العنوان بامتناع وجود الغير المتناهي
والممتنع بالذات واما قلنا ذلك لان البرهان قد حكم عنوان الغير جانب
ذهنا وخارجا على ما بينا مفصلا فكيف يجوز القول لوجود ذو سواء كان في جانب
بالفعل في الذهن وايضا نقول في ابطال الغير المتناهي بالفعل نسبحانه بين لجاز
واحد فقط والجانبين معا انه لو جاز وجود الغير المتناهي بالفعل في هذا الجزء وبين
لنا ان نعين جزءا معينا في اوساطه ونجعله مبدا ثم نقول ما بين هذا الجزء وبين
اي جزء منه على سبيل الاستغراق الشمولي اجمالا اما ان يكون متناهيا او يكون غير
متناه بالفعل فان كان متناهيا يلزم تناهي الكل وان كان غير متناه في
يكون جاريا في كل من الجانبين متناهيا يلزم تناهي الكل بين حاصرين احد الجانبين
كل الجانبين يلزم وقوع الغير المتناهي بالفعل بين حاصرين فظهر الاستحالة و
جانب واحد والا فرض من الجانب الاخر المقابل له واللازم فظهر الاستحالة بالفعل في
هذا البرهان يكون جاريا في ابطال الغير المتناهي
جانب واحد فقط ايضا ويظهر تقرره
كما بينا بادني التفات
وبهذا

البرهان

البرهان كل جملة
يمكن ابطال كل جملة بالفعل سواء كانت بالفعل المنفصل او
غير متناهية بين مراتبه القوة وجوده بالفعل او نقص بعض نقصها الى الخارج
اجزاؤها بين مرتبة القوة والفعل بالفعل المحض كلها في الكلم الى بعض في الكلم المتصل
في الكلم المتصل او كانت بالفعل تحت الكون على بعض فيتصور في القرب الكون
نقول الضابط بتقدم جعل بعض على بعض لانه لما كان معقولا بالتشكيك فجعله على جعل القرب
انما هو الامكان الاستعداد لانه الاستعداد او القرب بتقدم جعله موجودا او فوق
والبعيد والمتوسط فالذي حصل له الاستعداد الاقرب لا يكون موجودا ما فوق الكون
متقدم على جعل الذي حصل له البعيد وهذا الامكان الاستعداد التقدمات وما فوقه النقلة
على ما بينا سابقا ولهذا الاحقق فيما بين افراد ما فوق الكون والا يلزم التقدم جعل
خارجية ممتدة كما فيما بين افراد ما تحت الكون والا يلزم الاستعداد والزمان فيلزم جعل
المهية وعلى هذا يلزم ان لا يتحقق انفكاك خارجي بين افراد ما فوق الكون ثم منها
شيء منها على شيء آخر منها لعدم امكان خارجيا بل يكون بتقدم جعل واحد منها على جعل الاخر
منحصرا على التقدم بحسب المرتبة العقلية فقط وكما ان الامكان الاستعداد فيما تحت
الكون سبب مرجح لتقدم جعل بعض افراده على جعل بعض آخر منه فكذلك الشرافة
المقولة بالتشكيك فيما بين افراد ما فوق الكون سبب مرجح لتقدم جعل بعضها على
جعل بعض بحسب المرتبة العقلية فكلما كان المعلول فيما فوق الكون اشرف واكرم او اقرب
يكون اقدم جعلا بحسب المرتبة العقلية بناء على ان الاشرف والاكرم في القرب
بالنسبة الى الجاعل الحقيقي غيره شرفا وكرما ولاشك في ان الاشرف على
المذكور سبب مرجح لتقدم جعل ما هو الاشرف اذا
جعل غيره ما هو الاشرف
كما

١٩٨

داخلين

فيما فوق ذلك لان الكون الاشرف

وانما قلنا ذلك لان يجوز ان يكون الكون متأخرا اخرى

فيما تحت الكون بناء على الامكان ان الاستعداد ما على

جعلا من الجسم بناء على الامكان الاستعدادي او الوجودي والجسم استعدادا على والبدن

لانه يجوز ان يكون الامكان الاشرف كما في الدم والعلقة والمضغة والعظام والامكان

الامكان الاستعدادي او الوجودي الاشرف جعلا من الجسم انه مراتب شتى بناء على الامكان

الانسان فانه مع كونه اشرف يكون متأخرا لتقدم جعل بعض افراده على بعض تقدما عقليا بل وانه

الاستعداد فيما فوق الكون يكون السبع لا يجوز ان يكون بعض الكثير الخارجي اول صادر

المقولة بانتساب الحقيقة فيما بين افراده ونقول البعض يجب ان يكون اول ما صدر و

صدر عن الجاعل الحقيقة بل يجب ان يكون اول ما صدر عن الجاعل جزء الكثير الخارجي

بسيطا خارجيا واحدا خارجيا لانا بينا ان الواحد الخارجي الكل فلا يتصور ان يكون الكثير الخارجي

عن الجاعل الحقيقي بحسب الرتبة العقلية على جعل الكل فلا يتصور ان يكون الكثير الخارجي

بينا ايضا ان جعل الجزء متقدم بحسب الصادر الاول هو الكثير الخارجي يلزم منه وجود الكثير

صادرا اولا والضا على تقدير كون الصادر الاول يلزم ان يكون جعله هو جعل الاول

بلا واحد خارجي لان الكثير الخارجي اذا كان صادرا اولا يلزم ان يكون جعله يلزم

بحسب الرتبة العقلية ولا يكون جعل آخر قبل جعله عقلا لانه لو كان جعل آخر قبل جعله صادرا اولا

ان يكون الصادر الاول هو ما تقدم على جعله جعل آخر فيلزم منه ان لا يكون ما فرض صادرا جعل

صادرا اولا هف واذا لم يتقدم على جعله جعل آخر يلزم منه ان لا يتقدم على جعله جعل

الواحد الخارجي ومن انتفاء تقدم جعل الواحد الخارجي على جعل الكثير الخارجي تقدما عقليا

مع وجود الكثير الخارجي يلزم انتفاء وجود الواحد الخارجي مع وجود

الكثير الخارجي لان تقدم جعل الواحد الخارجي على جعل

الكثير الخارجي قبلية عقلية لان

من لوازم

وجود

الواحد الخارجي وجود ... انتفاء ... جزء لان

على ما بينا من ... شروط ما ذكرنا في انتفاء ... جزء ... الخارجي ... لان

اللازم يلزم من انتفاء اللزوم ... وجود جزئه ... الكثير الخارجي فيتعين

وجود الكل مع انتفاء وجود جزئه وهو ... الخارجي

فظهر انه لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو الكثير ان يكون موجودا بذاته ... بطلان ان يكون

ان يكون الواحد الخارجي لان اثر الجعل لما وجب ان يكون ... الواحد الخارجي اولا و

وهو الموجود الخارجي اما واحد خارجي او كثير خارجي اولا ... فيتعين ان يكون الواحد الخارجي اول صادر لكن

الكثير الخارجي صادرا اولا فتعين ان لا يكون الصادر الاول هو ... فقط فان ... ان يكون

بالبرهان هو امتناع كون الكثير الخارجي صادرا ... الواحد الخارجي اول صادر ... ان

بقي احتمال آخر وهو انه يجوز ان يكون واحدان خارجيان فصاعدا ... افراده ما فوق الكون ... بان

صادرين من الجاعل الحقيقي ولا يكون جعل كل منهما متقدما على جعل الآخر تقدما عقليا بل يكون

في درجة واحدة عقلية لجواز ان يكون في مرتبة واحدة بلا رجحان احدهما على الآخر ...

السعد ولا يكون سبب تقدم جعل احدهما على الآخر تقدما عقليا موجودا وان كان كل واحد

سعد ما على الكثير المركب منهما تقدما عقليا بناء على ان كلا منهما يكون جزء الكثير المركب منهما

فيكون كل واحد منهما صادرا اولا بناء على ان صدور كل منهما لا يكون متأخرا عن صدور

الآخر قبلية عقلية والصادرين الثاني يجب الرتبة العقلية هو الكثير المركب منهما وهكذا

الكلام فيما زاد من الصادرين المذكورين لما يظهر بادنى تأمل فيجوز ان يتحقق في عالم

الوجود صادر اول على الوجه الذي ذكرناه وشرحناه وبهذا الاحتمال الذي ذكرناه منفصلا

يظهر توجه الاعتراض المشهور على ما ذهب اليه الحكماء من ان الواحد

جل شانه بسيط حقيقي وواحد من جميع الجهات وبحيث لا يكثر لا باعتبار

ليس فيه حقيقية الحقيقة ... و

الاجزاء

لا باعتبار الصفات
ولا باعتبار مطلقا فيكون واحدا
الكمالية مطلقا ولا الصدور الا الواحد
من جميع الجهات الا الواحد وبعض الاعراض من ان جميع الجهات حتى
في اول مرتبة الصدور وكونه بسيطا حقا واحدا ويكون جميع ما سواه معلوما له تعالى في المرتبة
الواجب جل شانه مع كونه بسيطا حقا ويكون جميع ما سواه على علمه بشيء شيء
يكون مناط الانكشاف جميع ما سواه تعالى بشيء ما سواه منفردا على علمه تعالى بشيء بل علم
في درجة واحدة بحيث لا يكون علمه تعالى في مرتبة واحدة عقلية بلا تقدم والاحد او الخلق يجب
العقلية بل يكون الجميع معلوما له تعالى فلم يكن حال الايجاد والتي هي على شيء
عقلا والا يلزم الجهل بالعباد بالله تعالى فلم في مرتبة واحدة بلا تقدم الحادث على الحادث
بان يكون صدور جميع الاشياء منه جل شانه في مرتبة لا يكون واردا على الحادث
المرتبة العقلية ويكون حال الايجاد مثل حال العلم وهذا الاعتراض لا يكون ان وجود
لان الموجودات الممكنة بالذات بعضها الجواهر وبعضها الاعراض والاعراض العرض
الاعراض موقوف على وجود الجواهر وهذا التوقف ليس من خصوصية حقيقة
فيكون من قبيل القابل لا من قبيل الفاعل وقد بينا سابقا ان جعل وجود الموقوف متاخر
عن جعل وجود الموقوف عليه بحسب المرتبة العقلية كما في حركة اليد وحركة المفتاح فلا وجه
للعقول بان جعل وجود الاعراض لا يكون متاخرا بحسب المرتبة العقلية عن جعل وجود الجواهر
بل يكون جعلهما في مرتبة واحدة عقلية فيكون الاعتراض المذكور بالنسبة الى الاعراض
منه فعلا واما الجواهر فبعض منها مركب كالاجسام ولا شك في ان جعل وجود المركب
متاخر عقلا من جعل وجود جزئه بناء على ان وجود الجزء موقوف عليه بالنسبة الى
الى وجود وكذا جعل وجود الموقوف عليه متقدم عقلا على جعل
وجود الموقوف فهذا الاعتراض لا يندفع بالنسبة الى الجواهر المركبة
بالنسبة الى الجواهر الخارجية

الخارجية فان كانت
الجواهر البسيطة
ما فوق الكون وكان بعضها اشرف
بعض آخر منه فلا بد ان يكون جعل بعض الاشرف
منفردا عقلا على جعل غير الاشرف لان الاشرف من
الحقيقة غير الجواهر وان لم يترتب على ما بينا سابقا فهذا الاعتراض مندفع ويكون
الجاعل بالنسبة الى هذا القسم والكمال يترتب على الوضع الذي ذكرنا ولا على البعض
بالنسبة الى الشرف بالطبيعة كما بينا سابقا وجل الواجب جل شانه الاعلى
اتصال الاشرف بالطبيعة كما بينا الانكشاف وصحة الجواهر مقدم على الاخرى
المشهور فانه غير صحيح على ان مناط الانكشاف خلقية شيء الايجاد والوجود
وبين علمه جل شانه بهما يلزم على ان كل ما عدا ذاته بلا تقابل بلا يتعين الايجاد
البسيط الحقة مع قطع النظر عن كل الايجاد وشرط التقابل يتحقق فيه الايجاد والنقصان
تعالى لان الايجاد والشيء الذي يتحقق فيه الايجاد والوجود ولم يتحقق الموجود والاولي
ان الممتنع بالذات لما لم يمكن قابل الايجاد وبالله تعالى في ضمانه الوجود والنقص
على نهاية نقصانه لان هذا ان العباد والكامل المجرد والوجوب ولا يكون
قدرته التامة وفوق التمام وكذا الكلام في الوجود المجرد والمادي فلا وجه
فان ذلك الكمال والنقصان منها بهما خصوص لحقيقة المجرد والمادي
الكمالات والنقصان الراجحة الى الخصوصيات القوابل فانها الاثر من ان يعلمه تعالى
لكون الايجاد الواجب جل شانه كعلمه تعالى على ما بينا منفصلا ومنه بالاول
وجه في دفع الاعتراض الذي ذكرناه وحاصله انه ثبت ان الصادر الاول
ان يكون من المركبات ولا من الاعراض ولا من الجواهر المجردة البسيطة
كالنفوس المجردة الانسانية فتعين ان يكون جوهرا مجردا بسيطا
خارجيا حادثا وهو مع كونه بسيطا كما هو المذهب الحق
او وقته بما هو المذهب الباطل

وعلته من
الغير في ذاته وفعله ان بالتشخص
كل ... مستغن في ذاته ... لو كان منحصرا في فرد لو كان
يكون مستغنيا في ذاته وقد ثبت انه يكون لو ... وبناء على هذا يكون بكل واحد
من المادة وقد ثبت انه يكون ... المادة ... ان يكون كل نوع كل واحد
الجوهر المجرد في ذاته وفعله والانثى المادة يلزم ... المادة ويكون جنسية
والا يكون النوع الشكلة الافراد كما ذكره المعترض عن تلك الامور طبيعية
الصادر الاول افرادا متعددة اغنياء في ذاته وفعله بين تلك الامور مستندة الى
في تلك الامور المتعددة جواهر المجرد ... الى المشترك بينها الذي يكون
منها منحصرا في الشخص ويلزم ان يكون ما به الاشتراك الاثار المشترك الحيوان ان
وما به الامتياز الذاتي هو الفصل ويلزم ايضا ان يكون فانه مستندة الى المختص بالانسان
ما به الاشتراك الذاتي كالشيء المشترك بين افراد الحيوان كادراك المعقولات
طبيعة جنسية مشتركة بينها والاثار المختصة بكل واحد منها كادراك المعقولات والا يكون
فانه مستندة الى ما به الاختصاص الذاتي وهو الناطق كما تقرر في مقامه واذا مهدت
المقدمات فنقول لا يجوز ان يكون تلك الامور متساوية في الشرف والكمال ولا يكون
بينها اختلاف في درجة الكمال والشرف بل يكون الجميع في درجة واحدة كما ذكره المعترض
لانه لو كان الامر كذلك يلزم ان يكون هذه الدرجة الواحدة منها دخل في ثبوت
بين الجميع امرا عرضيا مشتركا بين الجميع ولا يكون لخصوصية واحدة منها وجود الموقوف
ذلك الامر العرض المشترك بينها له والا يلزم ان لا يكون ثابتا للاخر لان وجود الموقوف
بدون وجود الموقوف عليه باطل واذا لم يكن لخصوصية شيء منها دخل في ثبوت
ذلك الامر يلزم ان يكون مستندا الى الامر المشترك الذاتي الذي هو الجنس
كالشيء المشترك بين افراد الحيوان ولا يكون لخصوصية شيء من افراد الحيوان دخل
في ثبوت المشيء له والا يلزم ان لا يتحقق في الاخر لامتناع
تحقق وجود الموقوف عليه فيلزم ان يكون
مستندا الى القدر المشترك
بين

بتلك الحيوانية في ذاته ... فيلزم ... الشرف ايضا
الافراد ... قد ... بخصوصيات ... واحدة ... ايضا وخصوصيات
الذي يكون ... الى ... العوارض ان درجة واحدة ... خصوصياتها وخصوصيات
ووجب لها الا الى ان ... المتعددة ... المشتركة ... الخصوص ... خصوصيات
خلاف الغرض ان الخصوصية المتعددة هو تلك الطبيعة المشتركة ... يكون كل واحد
والكمال مستندة الى الاشرف والا لزم ان يكون الصادر الاول هو تلك الطبايع الجنسية ...
يلزم ان يكون الاشرف الاول فيلزم ان الفصول المنضمة الى الطبايع العادات والانواع
بلزم ان يكون احدا من صوادر اول فيلزم ان الفصول المنضمة والانواع المتحصلة وكمال
الشرف فرض انها صوادر اول فيلزم ان كل نوع ... والاثار ما به الاختصاص باعتبار
المندرجة تحتها ونقول ايضا لا شك في ان كل نوع منها المختص الى ما به باعتبار
مبدا اثر الكمال مختص لكل نوع لنوع الا به مستندة الى الانواع من
والانواع الحيوانات يكون بفصل قريب والاثار المختصة مستندة الى الانواع الحيوانات
الاثار المشتركة مستندة الى ما به الاشتراك الفصول مختلفة فصول الانواع الحيوانات
بعض من تلك الانواع اتم بكمال بعض الاخر لان الكمل فصول الانواع فاذا
الكاملة والاكملية الا ان فصول الانواع النباتات وفيما بين الحيوان المتحصر
انواع الحيوانات الكمل فصول الانواع الى الفصول الانواع منحصر
يكون فصل نوع الانسان اتم واكمل بالنسبة الى كل واحد منها والكمالات
كان الصادر الاول امورا متعددة يلزم ان يكون مستندة اليه بالنسبة
كما ذكرناه فيكون لكل واحد منها فصل معين وكمال بعض تلك الامور المتعددة
المستندة الى الفصول المختلفة مختلفة فلا بد ان يكون كمالات في درجة واحدة من الكمال
فرض انها صوادر اولى مختلفة ولا يصح ان يكون جميعها في درجة واحدة بكل فصل فصل
كما ذكره المعترض بل لا بد في الاختلاف في الكمال والشرف المختص بكل فصل
فيكون بعض تلك الانواع اشرف من بعض اخر باعتبار تحقق
الاختلاف فيما بين فصول تلك الانواع
المختلفة فبطل قول المعترض

ذكرنا منفصلا
وانضافه بما بينا ان تلك
الافراد او المختلفة بالنوع يجب ان لها الشرف او الكمال
يكون جواهر مجردة فيكون جواهر واحدة مشتركا بين جميع وقد بينا الذاتية
واذا كان جميعها في درجة واحدة امرا عرضيا مشتركا بين جميعها فهي اعراض
فيلزم ان يكون تلك الدرجة يلزم ان يكون مستندا الى الذي يكون جميع افراد انواع
ان ما به الاشتراك العرض مستندة الى الجوهر الذي نسبته الى جميع
فيلزم ان يكون تلك الدرجة بتحقق فيه تلك الدرجة كالشيء بالنسبة كالعادن والنبات والجميع
تحقق ذلك الجنس يلزم ان يتحقق الجنس للجواهر المادية ايضا كالعادن والنبات والحيوان
الحيوان واللازم باطل لان الجوهر الذي فرض انها صورة او اول يلزم ان يتحقق الاختلاف على هذا الوجه
عدم تحقق تلك الدرجة من الشرف والكمال بينها فبطل قول المغرض مندرجا تحت نوع واحد
وايضا لو تنزلنا عن القول بان تلك الامور التي فرض جميع مندرجة تحت نوع واحد فلابد
النوعي بينها وقلنا انها لا يكون مختلفة بالنوع بل يكون الجميع المندرجة تحت نوع الانسان
فيقول يجب ان يتحقق الاختلاف التشخص بين تلك الاشخاص كتشخصات اشخاص الانسان
ان تحقق التشخصات المختلفة في الكمال والشرف التشخصات الى الاشخاص كنسبة
المختلفة في الشرف والكمال فيلزم ان يكون نسبة المختلفة الى التشخصات
الفصول الى الانواع فكما ان الفصول المختلفة علة للكمالات المختلفة في الشرف والكمال فلا يجوز
المختلفة علة للكمالات المختلفة كالاشخاص الانسانية المختلفة في الشرف والكمال بل لابد من الاختلاف فيهما وبالجملة
تساوي تلك الاشخاص في الشرف والكمال بل لابد من الاختلاف فيهما وبالجملة
الامر الغرض المشترك بين الانواع والاشخاص لا يجوز ان يكون مستندا الى خصوصية
شيء من تلك الانواع او الاشخاص ويجب ان يكون مستندا الى القدر المشترك على
ما اقمنا البرهان عليه فكان ان ما به الاشتراك مستندا الى ما به
الاشتراك فكذلك ما به الاختصاص يجب ان
ان يكون مستندا الى ما به
الاختصاص

ولما يتحقق بتخصص تخصص
لزم ان ... بتخصص كل .... ذلك الامر
في كل شيء ما به الاختلاف فلا يكون ... من اللغة .... فيك القلع .... وجميع
فلابد من تحقق الاختلاف بينهما والكمال كما ذكره الحق جميعا على ... بجميع
واذا تحقق الاختلاف في الشرف والكمال فلابد ان يكون جعل التخصيص .... الواحد
الشرف فرض انها صورة او اول الاعراض ... المطلق القدرة العالية بان ... جميع
واذا تحقق الاختلاف في الشرف ففرع الاعراض ... على البسيط الحق ...
جعل غير الاشرف على ما ... رجوعه فعل ... الواحد البسيط ... كان الواحد ... المتقضين
واستند لا الى النحو بل الصدور الا الواحد لبس ... اجتماع
لا يصدر منه في اول مرتبة ... صدور لا ولما لبس ... لا صدور
مصدر الامرين كان ... مثلا كان مصدرا ... بان يقبض صدور ... يقبض الشيء
واعترض فخر الدين الرازي وغيره بان ... عليه ... الحاصل ان ... فانه
اعني صدور ب وذلك نقيض ... هو رفع ... او ... رفع ... صدور ... او
فصدور ا نقيضه رفع صدور ب ... صدور ا ... او ... رفع ... او ... بالعكس
مما في الباب ان يكون صدور ... غير ... صدور ... لا يستلزم ... ان ... يجوز
بل اللازم ان يكون كل منهما غير الاخر ولا تنافي في الوجود ولا لزوم ... باعتبار
ان زيدا غير عمرو ومع ذلك يجتمعان في الوجود ... النقيضين
يمكن ... وجه اخر وهو ان الشيء صح ما ... باعتبار ... التفاح ... بان ... يجوز اجتماعهما
بحمل المواطاة لا يكون بينهما تناقض باعتبار الحمل الاشتقاق ... فانه يجوز ... والرائحة
كاللون مثلا فانه يحمل عليه لا الرائحة بالحمل المواطاة ومع ذلك ... يحمل على التفاح
محل واحد باعتبار الحمل الاشتقاقي كالتفاح فانه يجوز ان يجتمع فيه الرائحة
ان نقول ان اللازم في صورة صدور الكثير عن
الواحد الحقيقي وجود ا و ب
معا

ولما

فيه واحدة و
وارضية في اول رتبة الصدور والصدور عليه وصدور لا اولا
عقلية في نفس الحقيقة بالحمل فصدور ا على ما ذكرنا و زيد
هو ان يكون الواحد مصدر ا او هو وصدور ب لانه لا بد النقيضان المح بكاتب و زيد صورة
او ذا الا صدور الاصدور ا الحمل على عمرو اجتماع كان الى زيد المواطات وفي
بالحمل المواطات لا صدور فيه وذلك لا يكون في قبل الحمل المواطات باعتبار الحمل ذي
صدور المجتمعان فيه النقيضين باعتبار وذات زيد باعتبار الحمل الرازي
مثر وجاء بل المح امر اجتماع النقيضين لا كاتب في الاعتراض وفخر الدين
لا كاتب فانه لا يجوز اجتماع كاتب ولا كاتب بهذا المحض والعجب منه تمره
صدور الكثير من الواحد الحقيقي لا يلزم منه هذا المح امتناعا وقال نفع في غلط
بعد ذكر هذا الاعتراض تشنيع على الشيخ بهذا المطلب الا على ضعف من والنقول
في المنطق ليعصمه عن الغلط ثم يهمله في نيل المعقولات والذب والشيخ
يضحك منه الصبيان وقد حاول اجابل عرش التحقيقات في الاستدلال النقابة
في كتاب الايضاحات قدس سره ولنورته توجيه الاستدلال والحيثيات التقابلة
بحيث يندفع عنه اعتراض فخر الدين الرازي وقال واما الحيثيات لا تصح
مخصوصها في حق ما عنها باعتبار حيثيات متقابلة مع ذلك كله انها العرضية
في ذات واحدة الا بعد حيثيات تقييدية سابقة بكثرة او لا للذات فلان الطبيعة
فان شي من الحيثيات الذاتية والعرضية لا يكون للشي من حيثية اخرى فلان الشي
مثلا يكون من حيث الحيوانية ولا المتحركية من حيث المشككية وانما الشي
ونقيضه من سبيل الحمل الهو هو متعدد لا يصطدمان افرادها في موضوع واحد
بعينه بالحمل الهو هو نفس الامر فانما يجب حيثية بالتقييدية بخصوصها
فليس يسوغ تثنية الا باختلاف الحيثية التعليلية ان
والا اضطر ان يجد النقيضان
في سبيل

حمل
الحملين ارادكان
كل من النسبتين بعينه بحيث
بذلك الحمل بعينه وبالحركة بحيث الفطرة الضرورية لينبعثان
حيثية بالحركة ولا حركة كانت المواطاة ولا حركة بحيث عن
ثم تركب عليها اللاحركة بسبيل الحمل في التعليلية بعينها
حركة فيقترن النقيضان من الحركة فيها بحيث حيثية واحدة وفي سبيل
اللاحركة ليس هو بعينه انبعاث الحركة وبحيث نفسه النقيضان بما
تنبعث الحركة فاذا كانت اللاحركة فيحكم الامر في التقييدية
لا حركة تنبعث عنها الحركة ولا تنبعث وكذلك بحيث نفس الامر بالحيثية
الاستغراق في استغراقا بين الاقتران في الموضوع فاختلاف الموضوع كلامه
بخصوصها من الحيثيات بالنفس الامرية وكذلك بحيث يتعلق ويحصل الاستدلال
ولا اختلاف الحيثية التعليلية انتهى بما ذكرنا نقله بالفاظه رحمه الله تعالى في
قدس سره انه تمهيد لدفع الاعتراض المذكور بتقدمة من ان ما قاله الشيخ من ان اراده ان
المذكور وما قالوا في قاطيغورياس الشفا ليس من استغناء فقط الا ان حمل
النقيضين بحسب الحمل المواطاة وان جاز اجتماعهما في موضوع واحد باعتبار
الاستغراق لكن لا مطلقا بل انما يجوز ذلك اذا كانت الحيثية التعليلية بتعدده
اولا فرادها انما يجتمعان في موضوع واحد في نفس الامر بشرط تحقق تعدد الحيثية
التعليلية لا على الاطلاق لانه لو لم يتحقق ذلك التعدد ويلزم التناقض على ما
اشار اليه الشيخ بقوله لو كان الواحد الحقيقي الخ وبيان لزوم التناقض
انه لو جاز ان يصدر عن ذات واحدة تعليلية بسيطة
بحيثية واحدة
امران

للنقيضين في ذات واحدة
اجتماع حمل المواطاة فيه ذات واحدة بعينه عين الف قد سره
يجب لانه اذا صدر عنه الف ولا الف ايضا وانه قد بالضرورة الفطرة
الصادر واحدة تعليلية الف وبالعكس اللازم تحقيقه
جهته واحدة تعليلية الف الغاو كانت اللازم يجب الفتاح يجب الفتاح يجب
يلزم ان تصدر لا الف المقدمة تقول اذا فرضنا ان شيئا ترتب عليها مفتاحا لانه اذا لم يكن
ادعى البداهة في تلك على ذلك انه اذا ترتب على الحيثية التي ترتب عليها الفتاح يمكن
ويكفيه ان يقال انه يلزم ان يكون المفتاح بابا والباب مفتاحا واحدا
يفتح الباب بها فيلزم ان يكون شغل فتح المفتاح وشغل فتح الباب بابا فاذا
الباب بدون انضمام شيء اصلا يلزم ان يكون شغل مفتاحا والمفتاح بابا مثلا
بدون انضمام شيء اصلا يلزم ان يكون الباب بعينه الف وهو ب بانضمام
واذا كان شغلهما واحدا يلزم ان يكون الف ولا الف ترتب عليها الف بلا انضمام
فرضنا ان بسيطا حقا ترتب عليه العلة التي ترتب بجعل الالف بعينه
فيلزم ان ترتب لا الف على عين الف من حيثية يجب بجعل الحكم
امرا اليهما راسا وح يلزم ان يكون حيثية جعل الف النقيضين
غير الف بدون انضمام شرط وشيء راسا فيلزم اجتماع منهما تحمل عليه
المواطاة في كل من الصادرين وهما الف وب لان لكل واحد ان
الف ولا الف بالحمل المواطاة فيلزم اجتماع النقيضين المح ويحتمل ان
يكون هذا مراد الشيخ من قوله يلزم اجتماع النقيضين وكذا انه يلزم اجتماع
النقيضين المحال بحسب حمل المواطاة فيجب حمل الاشتقاق على ما بينا وحاله كذلك
يلزم اجتماع النقيضين ايضا لكن في المصدر لا في الصادر

وبيان

وبيان ذلك انه لا يجب ان يرفع السواد والبياض فلا يجوز
ان يجتمع السواد في زمان واحد ويرفع السواد ورفع السواد بالصلب
ان يحمل واحد في زمان واحد بعينه وايضا لا يجتمع رفع الصفات بسيطة العرض
ان يكون موضوع واحد وكذا الحال في جميع الصفات تعليلية كما يقول
معا في وقت واحد فنقول اذا صدر عن علة واحدة تعليلية
الى موصوف بهما اذا تقرر هذا فنقول بلا تعدد حيثية لكن حيثية والله اعلم
ولا الف بعينه غير الف وهو ب بلا تعدد وغير الف في تلك العلة فلا يجوز ان
الخصم يلزم اجتماع صدور غير الف ورفع صدور الحركة والله اعلم
وبيان اللزوم انه قد بينا انه اذا صدر عن حيثية الحركة وكذا الكلام في صدور الف
يكون حيثية ترتب الحركة عين حيثية ترتب اللاحركة غير حيثية ترتب اللاحركة
بعينه غير الف واشارة لها بل يجب ان يكون حيثية ترتب تفصيلا واذا كان الامر
بعينه غير الحركة والا يلزم اجتماع النقيضين المح في الصادر كما عين الف حيثية
كذلك فاذا صدر عن علة واحدة بسيطة الف ولا الف بعينه غير الف
ترتب الف لما مر سابقا في حيثية صدور الف لا يجوز ان يصدر لا الف
وحينئذ لازم حيثية صدور الف هو رفع صدور غير الف لانه اذا لم يمكن صدور غير
في مرتبة تلك الحيثية يلزم ان يكون رفعه في تلك المرتبة بناء على عدم الواسطة
بين الايجاب والسلب فيكون عدم الغير لازما لغوا بالهوية المرتبة لان هذه
المرتبة وهذه الحيثية علة لذلك الرفع لان رفع الغير وعدم
الى عدم علة وجود الغير بناء على ان عدم
المعلوم مستند الى العدم
العلة

وللحيثية جهة تعليلية
وفرض ان واحدة فرضنا ان واحدة ونفس الامر فيلزم
التعليلية واحدة ولا الف ويكون كل حيثية ونفس الحيثية التعليلية له ان يكون
صدور الف ولا تعدد حيثية غير الف موجود واستفادة على هذا يلزم ان
فرضية لصدور بلا تعدد غير الف وفي العلة وبنا على صدور الغير
فلم يكن حيثية تعليلية نفس الامر لصدور غير الا عدم ان يكون ذا رفع
انتفاء الحيثية التعليلية لان عدم الف في المعلول مفروض الخصم فيلزم اجتماع النقيضين ان
يلزم رفع صدور غير الف بحيثية صدور الف على الدليل الذي ذكرناه فيلزم اجتماع النقيضين
المصدر ذا واحدة وغير الف ونفس الامر بنا على الدليل قوله قدس سره والا لزم اجتماع
ايضا بحسب الواقع ونفس الامر وهذا الشرح الشيخ ايضا اشارة الى لزوم ذلك الاحتمال
بحسب الحمل الاشتقاقي ايضا ويحتمل ان يكون كلام الشيخ وحاصل كلامه لا يابى عن ذلك ان
في سبيل كل من الحملين على ماذكرنا وحاصله ان الواجب جل
الخ باعتبار كل واحد من الحملين لكن بقي شي لابد من بيانه وهو ان وجود فياضيته وانحصارها بالكمال
هذا نهاية الكلام في المقام وجواد على الاطلاق وليس في الممكنات الموجودة وانحصارها والا يلزم الترجيح
فياض على الاطلاق بين انواع القوابل دون الجاعل عند كافة العقلاء
قطعا والتفاوت الواقع بين خصوصيات القوابل وهو فطرت البطلان مقتضيه
والنقصان انما يكون باشياء لا يستلزم للترجيح بلا مرجح وهو حيثية واحدة تعليلية
بلا مرجح وهو باطل لانه الخاصة المخصصة الكاملة الواحدة لتعدد الحيثيات التعليلية
مخصوصية جل شانه بلا احتياج الى تعدد الكثيرة في العلة الواحدة
لصدور خصوصيات المعلولات بلا احتياج الى تعدد الحيثيات التعليلية
كما ذهب اليه من قال بانه يجوز صدور المعلولات المحصلين من ارباب
من جميع الجهات ولهذا قال تحقيق العلوم

العقلية

العقلية انه فاعل على وجوداو
ان نسبته الفاعل على الاطلاق ويستفيضات
الفياض على جميع المعلولات منها بالكمال والنقصان
على الاطلاق الى جميع الموانع منها لانها رجحان الخصوصيات بكمال وجوده الجواد بالقياس
على السوية والاختلاف في القوابل فقط لانها بالكمال والنقصان وايجاده جل على الاطلاق
رجع الى الخصوصيات القوابل المختلفة افاضته على الاطلاق واحدة بجنبة
انحاء الافاضات والوجودات لما ثبت ان نسبته الى افاضته سلطانه فيما ذكره قدس سره
والمراد على ما اشرنا اليه بالتفاوت بالمختلفة مثلا الى زمان ومن اوحي الى انتهائها و
الى جميع معلولاته من ان ذلك بسيط خفا ولابد لنفسه المقدمة النظر وتبقا
فلا يابى حمل كونه جل على دعوى يكون محل النزاع وجعل الصدور
واحدة تعليلية مع دليله مبني الذي يكون محل النزاع لان
في توجيه كلام الشيخ وانما رجع الى دعوى البداهة في الدعوى بل يسلم ان
دعوى بداهتها ترجع الى اصل محل النزاع لان النزاع فانه لا يجب على الاطلاق
فيلزم منها دعوى البسيط المطلق الا الواحد او لا فيه ان يكون قياسا على الحركة
عن الواحد الحق والبسيط الحق الذي يكون الله حركة وحركة لان
اللاحركة بعض غير الحركة لو صدرت الحركة يلزم ان واول البحث
وجود اعلى الاطلاق بكنه الحيثية الشريف لان هذا اول النزاع واحدة وبل
لا حركة بالضرورة الفطرية كما ذكره قدس سره تعليلية واحدة البداهة
هذا الكلام محصله انه يجوز ان تصدر من البسيط الحق بحيثية دعوى ثبت
وب وغيرهما بلا احتياج الى التعدد الذي يكون محل النزاع بين العقلاء ولو كان
هذا بالمآل الا دعوى البداهة في المدعى فكيف يسمع من الواحد
هذه بديهية لما تصور الخلاف بينهم فان قيل قولهم
لا يصدر منه الا الواحد دافع لقولهم ان
المتلازمين يجب ان يكون

اصحابنا
علة للآخر او يكونا معلولي علة واحدة لان هذا الوحدة
معلوله علة واحدة معلولين لانه صريح في ان العلة الواحدة
صريح في جواز صدور الكثير الا الواحد فيلزم صريح التنافي الذي ادعى منهما انك
وقولهم الواحد لا يصدر منها اكثر من معلول واحد فلا اشكال وان لم يمكن احدهما علة للآخر
لا يجوزان ان كان احدهما علة للآخر فلا ان مرادهم ان قولهم ان المتلازمين يجوز ان
المتلازمان ان كان احدهما علة واحدة فالحق ان لا يكون واحدة فيكون ذات
بل يكونان معلولي علة واحدة هو ان ذات العلة يجب بحيثيتين تعليليتين يكونان في درجة
يكون معلولي علة واحدة لكن لا مطلقا بل ان نفي المتلازمان اللذان لا يكون احدهما
ملك العلة لذينك المعلولين في هذا المقام ان احدهما لا ينفك عن الآخر والاول باطل والا لم
واحدة وتفصيل الكلام في هذا المقام ان التلازم بينهما باعتبار انفكاك غير دائر وقال بعضهم على
علة للآخر لا يخلو من ان يكون منهما ارتباط وانفكاك بانتفاء الثاني علة للآخر
بمحض الصحابة الاتفاقية او يكون التلازم لغوا لا يكون احدهما علة للآخر ان يكون
تحقق التلازم المصطلح ويكون المتلازمين اللذين لا يكون احدهما فلا يلزم ان يكون
هذا التقدير الى ان الامرين الابوة والنبوة واشالهما بحسب الوحدة فيحتاج
ان كان تلازمهما بحسب الهيئة كهيئة الابوة التلازم بحسب المهية كالابوة
بينهما ارتباط انفكاك غير دائر واما اذا كان تلازمهما الى امر آخر فان كان
الى رابطه وفيه نظر لان المتلازمين اذا قيس الى امر ثم ذاتا او لا اذ ثبت بل يكون
والنبوة فلا بد من رابط ايضا لان كل امرين اذا لم يمكن احدهما ذاتيا للاخرى
ذاتيا او ذاتيا له فلا يحتاج الى رابطه والابوة والنبوة ليست احدهما اما ان يكون بمحض
خارجا وعرضيا فلا بد من رابط وايضا كون هيئة احدهما مع هيئة الآخر محتاج من قبيل التلازم
فلا بد من رابط وايضا الصحابة الاتفاقية فلا يكون تلازمهما العلوم
المصطلح بين ارباب العقلية

اولى

ربط
سببية بينهما من القول بانه لا يحتاج الى رابط او
وفي نظر اذ كان بين الابوة والبنوة بحيثيتين تعليليتين اذا كان امران يصدق الولادة
التلازم والرابط بين الابوة والبنوة والاعتداد بانه لا يمنع بينهما على ان فكلما
الى رابط الولادة واحدة بعلية ولا اعتداد جاعلهما الرابط بينهما لتحقق المعلول الآخر
لانه ترتب على درجة واحدة فلا يحتاج الى ان لو تحقق العلة الموجبة لاحدهما بغير العلة الموجبة
يكونان في درجة واحدة فلا يحتاج العلة الموجبة وكلما تحققت العلة الموجبة لاحدهما فيلزم ان
معلولي علة واحدة كلما تحققت العلة الموجبة او هو ان العلة على ما مر ان يكون احدهما
انه كلما تحقق احدهما تحقق الآخر ووجه عدم الاعتداد يجب تعدد المعلول بين يلزم ان يكونا
تحقق احدهما تحقق الآخر والحيثية التعليلية ان المتلازمين ان يكونا في
الآخر ترتبا على وجوب تعدد الحيثية قيل انها لو تم ان تلازم وكذا الكلام في
للآخر فيلزم العقم فان فيه يتنقض بعض الحيوان ان الانسان معلولا علة
تكرر الوسط فيلزم ان يكونا معلولي لعلة واحدة فان قولنا بعض علة للآخر ولا لهما معلولا علة
علة للآخر او يكونا معلولي قولنا ليس احدهما لان الامر الذي جعل كل ان
قولنا كل انسان حيوان ينعكس الى ان احدهما مع لعلة واحدة اولان ما لا يخفى
تلازم الشرطيات وتلازمهما مع ان الكلام ان المحمول فكان الاصل قضية
واحدة قلنا العكس والاصل معلولان لعلة فان كان الاول فكذلك الحال
حيوانا جعل بعض الحيوان ان تفصيل الكلام تقديم او تعليلية ذات الموضوع
يكون ذاتيا للموضوع او المقدم او عرضيا لهما بتقدمه القضية ذات الموضوع في
مطابقتهما ذات الموضوع بلا احتياج الى الحيثية بتلك القضية للموضوع ذاتية
في العكس مثلا قولنا كل انسان حيوان يكون مطابق ثبوت المحمول ضروري
لذاته بلا احتياج الى الحيثية تقييدية او تعليلية لان الذاتيات ضرورية الانظار
صورة حمل الذات والذاتيات على ما برهنا فلا احتياج

الى علة لثبوت حكمه
الرابط وعلة لثبوت للموضوع ليطابق بعض ان
المحمول الذي للموضوع ان يكون الحيوان او الانسان ان يكون بسبب عرضي ج حكم
وهو بعض الحيوان ضاحك الانسان ان ضاحك بالفعل بل البعض
الحكم فيه البعض الضاحك اذا ان الموضوع بنفسه كل بحكمه فيه بعض وهو بعض
حيوان هو البعض الضاحك وان كان عرضيا لا يكون كافيا لان العكس جميعا واعلم
المحمول ذاتيا فيطابق العكس لان ذاته بذاته علة فيصح ان
ذات الانسان بذاته يطابق بحمل التعجب فهذه العلة فالتعجب الرابط فيه ذات
الى الرابط وعلة خارجة عن حقيقته ويجب التعجب المدققين ليستدل
ان لا يتم صدقه بدون ذلك الرابط الذي هو فذكر المستدل على الوحدة
على عدم جواز التعدد الواجب بالذات وخاصيته انه لو تحقق
واجبان بالذات ثم ان لا يكون بينهما تلازم العبد بالذات فلا يخلو
وفي هذا الاستدلال الآخر فهذا ايضا بالذات وان لم يكن بينهما تلازم مصطلح او يكونا معلولي علة واحدة لجاز ان يكون احدهما علة للآخر والا فان كان
يكون منافيا للوجوب بالذات في الوجوب بالذات فيلزم امكان رفع احدهما مع بقاء الآخر وكل منهما في وجوب الوجود
الخاص بالقياس الى الغير وتفصيل الكلام ثم عدم الفرق بين الامكان فظهر انه لا يجوز تعدد الواجب بالذات
امكان خاص بالنظر الى الذات انما هو الامكان الخاص بالقياس الى الغير والا
الخاص بالنظر الى الذات فكذلك الامكان في هذا المقام ان الامكان الخاص بالنظر الى الذات لا الامكان
الخاص بالقياس الى الغير وكذا الكلام في الوجوب والآخر الامكان خاص بالنظر الى الغير وهو اعم من احدهما
والوجوب بالقياس الى الغير هو الوجوب بالذات والامتناع بالقياس الى الغير اعم من الامكان
الى الغير هو كون الشيء بحيث اذا قيس الى الغير ومعنى الوجوب بالقياس فان المقصود الوجوب بالغير
الشيء مثلا اذا قيس المعلول الى علته يابى ذلك الغير عن عدم تحقق ذلك
فالمعلول بالقياس الى علته وجوبا بان وجوب تلك العلة ثم ان لا يكون معلولها محققا
بالقياس الى الغير ايضا واذا قيست العلة بالغير وجوب
الى معلولها

فلها وجوب بالقياس الى معلولها لان ذات المعلول تطلب تحقق علتها
وتابى عن عدم تحقق علتها وليس لها وجوب بالغير بالقياس معلولها
فليس للعلة بالقياس الى معلولها الا وجوب واحد وهو الوجوب بالقياس
الى الغير لا الوجوب بالغير ايضا كما في المعلول بالقياس الى علته ومعنى الامكان
الخاص بالقياس الى الغير هو ان شيئا اذا قيس الى شيء آخر لا يطلب المقيس
اليه ضرورة وجود المقيس ولا ضرورة عدمه ومعنى الامكان العام بالقياس
الى الغير هو ان شيئا اذا قيس الى شيء آخر لا يطلب المقيس اليه سلب ضرورة الطرف
المخالف للحكم سواء طلب ضرورة الموافق للحكم او لا يطلب اذا اتحد هذا فنقول
اذا لم يكن بين امرين علية ومعلولية وعلاقة افتقارية مطلقا سواء كان احدهما
علة للآخر او يكونا معلولي علة واحدة فلا يكون لشيء منهما وجوب بالقياس الى
الآخر لانه لا يكون شيء منهما مستدعيا وطالبا لوجوب الآخر لانه اذا قيس احدهما
الى الآخر فلا يابى عن كونه موجودا ولا عن كونه معدوما فلا يابى ذات كل منهما
عن وجود الآخر ولا عن عدمه فلا يكون شيء من الوجود والعدم ضروريا بالقياس
الى الآخر ولا معنى الامكان الخاص بالقياس الى الغير الا سلب ضرورة الوجود والعدم
بالقياس الى الغير بمعنى ان الغير لا يطلب ضرورة وجود المقيس اليه ولا ضرورة
عدمه لانه لا علاقة ولا ارتباط بينهما عقلا كما هو المفروض كما ان معنى الامكان
الخاص بالنظر الى الذات هو ان الذات لا يقتضي ولا يطلب ضرورة وجوده
ولا ضرورة عدمها لان الممكن بالذات ليس له ضرورة الوجود بالذات
ولا ضرورة العدم بالذات والا يلزم انقلاب الماهية فيكون كل ممكن الوجود
بالذات مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى الذات وبناء على
ما ذكرنا يظهر وجه اندفاع ما ذكره غياث المدققين من الاستدلال المذكور

لو نعد الوجوب زائد
بالذات ان لا يكون منهما وقد بينا
تعالى لوجوب بوجه ما الوجود وارتباط بحيث يكون كل منهما الى الآخر وان
علاقة افتقارية بين امرين علاقة وارتباط بالقياس بديهي انه السعد والنقص البائن
انه اذ المراد من الممكن ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى الذات بالقياس الى الغير والا لكان
مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى الذات فعلى انه لا يمكن فرضها بالنظر الخاص بالقياس الى الغير وارتباط
لم يجز ارتفاع كل منهما بالقياس الى الذات لا الامكان الخاص علاقة افتقارية امكان خاص
ان يكون كل منهما يمكن خاصا بالقياس الى الذات ان يكون بينهما علاقة شيء بينهما الامكان
للوجوب الذاتي انما هو الامكان شرطها وكذا واما الامران معلولا علة واحدة فلا بد من بالقياس الى الغير العام
العام بالقياس الى الغير كما عينا ان لله فاذا وكان بالغير والوجوب بالقياس الى الغير والامكان العام بالنظر
عقلي باي وجه كان سواء كان احدهما علة الاخر وهو الوجوب بالنظر الى الذات والامكان الخاص
خاص بالقياس الى الآخر بل الثابت ح بالنظر الى الذات على ما يظهر
ودفعها بين ارباب العلوم والعلية مشهورة بمناسب المقام ذكرها بان مع الصادق فيما ذكرنا مفصلا
تحقق الملزوم الاول ممكن بالذات والامكان الملزوم يستلزم لعدم الواجب جل شانه وذلك الملزوم ممكن بالذات وبيان ان عدم العقل الاول ملزوم
وما فرض لازما له مع عدم جواز تحقق الواجب جل شانه ممتنعا بالذات والامكان لازمه لانه اذا كان عدم العقل
ايضا ممكن بالذات فلا بد ان يكون الملزوم ممكنا بالذات فيلزم ان لا يكون ما فرض لازما يلزم جواز
انه ممتنع بالذات فيلزم ان يكون عدم الواجب بالذات اذ كان ممكنا بالذات ما فرض ملزوما ملزوما
ووجها يجوز ههنا نكتة وبيان ان امكان الملزوم بالذات يكون لازمه وقال المحقق الدواني في الحاشية القديمة في ذكر هذه الشبهة
وجود الملزوم بدون اللازم وهو نفي الملازمة بينهما وحاصل امكان الملزوم بدون امكان اللازم يستلزم امكان
انما هو بالقياس الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس الى ذات الملزوم

لامكانه

لامكانه بالقياس الى ذاته ولا يتوهمن ان هذا قول بالامكان بالغير فان
ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكانه
بالقياس الى الغير لامكانه في ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما انتهى كلامه
وحاصل دفع الشبهة انا لا نسلم ان امكان الملزوم بالنظر الى ذاته يستلزم
الامكان لازمه بالنظر الى ذات ذلك اللازم حتى يلزم المحذور المذكور بل المسلم
هو ان امكان الملزوم بالنظر الى ذاته يستلزم الامكان لازمه بالقياس
الى ذات ذلك الملزوم سواء كان ذلك اللازم بالنظر الى ذاته ممكنا بالذات
او ممتنعا بالذات او واجبا بالذات فالذي يكون ضروريا ولا بد منه
هو ان يكون الامكان بالقياس الى الغير الذي هو الملزوم ثابتا للازم سواء
كان ذلك اللازم ممكنا بالذات او ممتنعا بالذات او واجبا بالذات
وقد بينا ان الامرين اللذين يكون بينهما ارتباط عقلي باي وجه كان لا يجوز
ان يكون لاحدهما امكان خاص بالقياس الى الآخر بل لا بد ان يكون الثابت
لاحدهما بالقياس الى الآخر هو الامكان العام بالقياس الى الآخر وعلى
هذا يكون مراد المحقق من الامكان بالقياس الى الغير هو الامكان العام
بالقياس الى الغير لا الامكان الخاص بالقياس الى الغير لان كلامه لا يابى
من هذا التوجيه الذي ذكرناه واعلم ان عدم العقل الاول ممكن بالذات بالنظر
الى ذات ذلك العقل لانه مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى ذاته
لكن لما كان عدمه مستندا الى عدم الواجب جل شانه وهو ممتنع بالذات
ولا يجوز وقوعه فغاية ما يلزم من ذلك ان يكون عدم العقل الاول ممكنا بالذات
وممتنعا بالنظر الى امتناع عدم الواجب جل شانه فيلزم ان يكون ممتنعا
بالغير لا ممتنعا بالذات ولا منافاة بين كون امر ممكنا بالذات وممتنعا
بالغير كما انه لا منافاة بين كون امر ممكنا بالذات وواجبا بالغير والعلم ايضا

٢١٨

ان الغرض التي ازاري ... ان فخر ... الحاشية
الاعتراض فخر الدين الرازي على انه لا يجوز الا لغير الحكم بدلالة حيث ... الحاشية
اورده فخر الدين وكما ذكره الشيخ الشارح من انه لو قدح ... صدور الف اولى
على الدليل الذي ذكره الواحد الا الواحد اورده القدماء صدورا ما انضعف بصدور الف بلا صدوره
لصدور الواحد انه في الحاشية القديمة فهو لا صدور ... يتصف بحيثية ما بغير نا نقض
وتصدق المحقق الدواني ليس صدورا جاز ان يكون واحدة لم يصح ان يتصف واما اذ لم يكن الاحيثية
فيها اقول صدورا فاذا كان احد ما ضاف الشيء بها لزوم النقض وتفصيل ان
ان يتصف بلا صدورا حيث الاتصاف بذلك الكلام لا يتصف بعض فتأمل فيها
الذي ذكر ... يجوز اجتماعهما بحيثية واحدة في الكلام بعد ما ذكر الشيخ
فيهما لم يكن اجتماعهما المطلقتان انما يصدقان وان لم فلا نا نقض بين قولنا صدق عنه آ ولم يصدر
معنى لا اعتبار الزمان في الصدق ثم لا يخفى انه جعل احدهما بالدوام كما ذكره
ما قيد معنوي بهما وح نقول انما زمان وقوع كل منهما في زمان فاذا اتحد الزمان
اتحد الحيثية فلا يمكن صدق المطلقتين ما لم يعتبر الحيثيتان بتمييز الازمنة اولا
الشيخ ثم ان ... صدقهما معا وذلك ظاهر وهذا المعنى يقتضي الحكم فيه بعموم الحيثيات وبالدوام
التي لم يوجبه ... استدل في التحصيل على هذا النظر انعكاس الحيثية اما اذا
صدور ب منه فانه ان صدر منه آ ج من حيث يجب ... الشيخ الامام على
ب منه يصدر ما ليس ب فان صدر منه ج من حيث يجب صدور ب منه لم يكن واجب
موضوع عليه انه لا يلزم من المفروض صدور ب منه كان حيث يجب صدور
ب ان لا يكون ب واجبا من حيث وهو صدور ج من حيث يحق صدور ب منه واجب وانت تعلم انه
بعينه وبطل الكلام الا بتقييد ... من حيث وجوب ج
منع

بمثل

بمثل ما ذكرنا ... ثقة فرقة ...
ما ذكرنا ... بين الا ان بالارادة لا صدور
فنقول صدور آ فيه نظر بين ... وجوابه ان ما يلزم صدور ب ... صدور ب
فهو لا صدور له اولى المخلصين وجوابه انه لا يلزم ... الا عبرة بحيثية ... المحقق البلزوم ... الاول
فيه لا احد منها اولى فيسلم فهو غير ... ولو ... يلزم ... على بطلان صدورها
آ رفع صدور آ ودفعه في الخارج وكيف لا وصدور جميع ... على ... اذ كان صدور
في الخارج رفع صدورا يسلب صدوره بل يلزم رفع صدور ... والمذكور ... صدورا
عمرو رفع صدور زيد ... والقدر بين البطلان والبطلان ... على النقض ... صدور ا
الموجودة بجريان خلاصة الدليل فيه واحد تعليلية ... والمذكور ... تعليلية ... عدد
مراده انه لو كان صدورا آ وب بحيثية والمذكور وزيادة النقض بلا يلزم كل
حيثيتين تعليليتين فلا يلزم الف والمذكور اذا كانت حيثيات متعددة تعليلية ... صدور كل
الممكنات بحيثية واحدة تعليلية واما اذا كانت حيثية واحدة تعليلية يلزم ان يكون
المذكور لانا نقول محل النزاع جوازه على ان يجوز ان يصدر بحيثية واحدة ... لا بين
اولا وغايته ما يسلم في صدوره صدور الامور المتكثرة بحيثية واحدة تعليلية في
واحد منها غير صدور الآخر لان صدور كل واحد منها رفع صدور الحيثية التعليلية
البطلان كما يظهر بادنى التفات وبالجملة القول بانه لا بد لتعدد ولا بد لا ثبات
صدوره صدور الامور الكثيرة اثر نظر ومحل النزاع بين ارباب العقل ... ان المراد في
نم برهان تام وما ذكره ليس تام لما ذكرنا مفصلا وايضا اذا كان صدور آ اولى بالف
صدور الف رفع صدور آ رفع صدور آ فلا يكون رفع اجتماع صدور آ
علته فلا ينفع لاعتبار تعدد الحيثية التعليلية في تصحيح اجتماع صدور رفع
مع صدور آ على تقدير كون المراد في الا ... صدور رفع ... فيلزم
الصدور كما يظهر بادنى التفات المذكورة
في جميع المفاسد ولله

ولا يندفع شيء منها باعتبار تعدد الحيثية التعليلية وان اراد من لا صدور آه
فهو مسلم ولا يلزم منه النفي المذكور قطعا لان الغيرية لا تستلزم الرفع
والسلب والنفي والمنافاة كما يظهر بادنى تامل وكذا قوله ان اتصاف الشيء
بامر هو لا اتصافه بآخر الخ فيه نظر بين ايضا لانه ان اراد من الا اتصاف
بآخر سلب الاتصاف بآخر ورفعه فهو ممنوع بل باطل لما ذكرناه مفصلا وان اراد
من الا اتصاف غير الاتصاف بالآخر فهو مسلم ولا يلزم منه فساد قطعا
لما ذكرناه من ان الغيرية لا تستلزم الرفع والسلب كما يظهر بادنى التفات
وكذا قوله فلا يجوز اجتماعهما في حيثية واحدة فيه نظر بين ايضا لان هذا
يرجع الى المصادرة على المطلوب لانه لم يثبت بالدليل الذي ذكره الشيخ
انه لا يجوز صدور امور كثيرة بحيثية واحدة تعليلية فكيف يصح في مقام
الاستدلال مع عدم اقامة دليل تام على اثبات هذا المطلب دعوى
عدم جواز صدور اكثر من واحد بحيثية واحدة تعليلية مع كونه محل النزاع
بين العقلاء وبما ذكرنا منشرحا يظهر حال قوله وعند هذا يظهر انعكاس
تشنيع الامام على الشيخ لان ما ذكره في دفع اعتراض فخر الدين الرازي
كلمات غير ملايمة لارباب التحقيق فلم يندفع التشنيع فضلا عن الانعكاس
ايضا قبل الحاشية التي نقلناها قوله لا يفهم منه الاستدلال على ان الواحد
لا يصدر منه الا الواحد حيث قال فيها وتحريره العلة يجب ان يتعين بالنظر
اليها وجود المعلول ولا يتحقق ذلك اذا كان نسبتها اليه والى غيره على سواء
بل يلزم ان يكون لها اختصاص به ومن البين ان الشيء الواحد من حيثية
واحدة يكون مختصا بالشيء وبغيره فان الاختصاص باحدهما ينافي الاختصاص
بالآخر بديهة وبهذا يندفع الاعتراض بانه يجوز ان يكون لذات واحدة جميع

الجهات

الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيرها فيصدر
عنها تلك الامور باسرها لان تلك الخصوصية لما كانت مشتركة بين المجموع
وبين كل واحد من الاحاد فليست مرجحة لها منشاء لتعين صدور المجموع ولا منشاء
لتعين صدور كل واحد فانها ليست خصوصية مطلقة بل خصوصية بالقياس الى ما عدا
اجزائه فقط فتلك الخصوصية لا تكفي في صدور شيء من تلك الاجزاء لان نسبة العلة
بحسب هذه الخصوصية الى كل جزء والى غيره من تلك الاجزاء سواء فلا تقتضي شيئا
من الخصوصيات هذا تقرير البرهان على وجه يندفع عنه كثير من الشبه وللقائل
ان يقول لا نسلم ان العلة يجب ان يكون لها مع كل واحد من معلولاتها خصوصية
ليست لها مع غيره مطلقا وما ذكرتم من ان العلة يجب ان يتعين بالنظر اليها
وجود المعلول ان اردتم انه يجب ان يترجح بالنظر اليها وجوده على عدمه فمسلم
لكن ذلك يقتضي ان يكون لها بالنسبة الى وجوده خصوصية لا يكون لها بالقياس
الى عدمه لا ان لا يكون لها بالقياس الى غير ذلك المعلول مطلقا فيجوز ان يكون
لها مع جميع المعلولات خصوصية يترجح بها وجود كل منها على عدمه وان اردتم
انه يجب ان يترجح بالنظر اليها وجوده على وجود غيره مطلقا فممنوع بل هو
اول المسئلة والجواب ان الحكم المذكور ضروري فان العقل يحكم بانه لا بد ان
يكون بين العلة والمعلول خصوصية لا يكون لها تلك الخصوصية مع غيرها
والا لكان صدوره دون صدور غيره عنها ترجيحا بلا مرجح وفيه نظر اذ دعوى
البداهة في محل المنع والترجيح بلا مرجح انما يلزم لو صدر عنها ما ليس لها معها خصوصية
او صدر عنها البعض بالة تلك الخصوصية دون البعض اما لو صدر عنها جميع ما لها معها
تلك الخصوصية كما فرضنا فلا يلزم الترجيح بلا مرجح وذلك لان آحاد ما لها تلك الخصوصية

حيث ان تلك الخصوصية المشتركة
علي ما ليس بسبب الخصوصية فلا يرجح لاحد التعرض علي ان ارتفع البعض
الخصوصية وصدور بعضها دون بعض لا يخفي علي الفطن بين ان
واشتركت في ذلك البعض ثم ان كل معلول بحيث اولا قول لا يخص بعض القدر
علي الآخر وقد يخص بخصوصية موجودة او لا يخص بكل واحد لم يقتض آخر
علي ان يكون العلة تلك الخصوصية الي الجميع ولم يخص لو اقتضت النظام لوجه
انه يجب سواء كانت بالنسبة الي الجميع فتلك الخصوصية بحقق وهي وجوب
غيره مطلقا سواء كانت الخصوصية بانها زيد غيره فعليك بالتامل الصادق الادعاء وجوب
انه اذا اشتركت هويته التي بها تمايزت فعليك بالتامل حاصله بخصوصيته
خصوصية كل واحد وهويته المتعددة المتمايزة المختل النظام يرجح متعددة
المشترك فلم يحقق الامور المتعددة بما ذكره في الكلام وعدم جواز صدور الامور المدعي ان ذلك
انتهي كلامه واعلم ان جميع ما ذكره بتعدد معلوله وعدم ذلك المدعي وقيل لكثرة الاراء
يحقق الخصوصية المتعددة في الفاعل يدل علي اثبات ذلك المسئلة محل النزاع وبعد الاعجز
واحدة تعليلية بلا افادة دليل تام بل كيف لا وهذه المسئلة عند العقلاء لتستغني
بديهي لا يحتاج الي دليل فلا يكون مسموعا وكيف في البداهة اعلي ان يكون
بين العقلاء وهل هذه الدعوي بالكمال الا دعوي الاطلاق في بين تلك المعلولات
علي اولي النهي وقد بينا ان الفاعل اذا كان فياضا علي الاطلاق الواقع بين علي هذا الفاعل
من معلولاته علي السوية والتفاوت بالكمال والنقصان الواقع بتخصصه وهي
من قبل خصوصيات القوابل والا يلزم الترجيح بلا مرجح خاصة واحدة يكون كافية
ان نقول لم لا يجوز ان يكون لذلك الفاعل المذكور خصوصية منه الخصوصيات
حيثية واحدة تخصصه تثبت لصدور خصوصيات جميع معلولاته الا الاحتياج الي ان يحقق معلولاته
في صدور خصوصيات معلولاته منه وعلي هذا المذكور لصدور خصوصيات وحيثيات
المتعددة التعليلية في الفاعل فلا يلزم وجود الخصوصيات التعليلية في ذلك الفاعل لصدور

لمنه

خصوصيات الكثيرة وبها ان يخص ان ما
المعلولات بقيت ليست بالاحتمال العقلي جواز الواحد والاختلاف بحيث الشي الي ان يحصل ذلك في الشمس
احتمال عقلي لا بد بعد الاختصار والاثارة علي الاشعة والاختلاف في القوابل المختلفة بجميع
عقلي وبما ان نسبتها الي جميع الضوء وحرارة اختلاف خصوصيات القوابل
عالم المحسوسات نسبتها بالتسوية والضعف لا الي الشمس والا يلزم الترجيح بلا مرجح
الحرارة في القوابل بل الا ان الحرارة الحادثة من الشمس بحسب
لتسود وجه القصار وتبيض الثوب مع ان نسبة
الواقع بين الشمس وحرارتها اليهما علي السوية واذا جاز هذا
في عالم المحسوسات مع كونها من الماديات ففي عالم المجردات
وهي عالم النور يكون جائزا ايضا بالطريق الاولي لبساطتها
وتركب الماديات فالوحدة مناسبة للمجردات والكثرة للماديات
الجواهرية فضلا علي نور النور ومدبر جميع الامور جل شانه وبهر برهانه الذي يكون
بسيطا حقا حقيقيا علي ما ثبت بالبراهين النورية العقلية وبما ذكرنا
وان ظهر وجه اندفاع ما ذكره في النور من اول الي آخره لكن مع ذلك لا بأس بالتوجه
الي ما يرد علي بعض عباراته بخصوصه فنقول قوله ومن البين ان الشيء الواحد
ح مبني علي وجوب ان كل علة لها اختصاص بمعلولها فلا يجوز ان يصير علة
المعلولين بحيثية واحدة تعليلية
بحيثية واحدة تعليلية للواحد الا الواحد لا يصدر
فلا يجوز ان يصدر من الواحد بحيثية واحدة تعليلية ان كان الاختصاص
وفيه نظر بين لان من يسلم ان كل علة لها اختصاص بمعلولها تعين ان
منه الا الواحد لم يسلم اول البحث ان العلة تحقق ذلك الخاص من علي الاطلاق
بل هو اول النزاع فهو عنده لا يسلم لان يخص ان الفاعل جمع خصوصية
بانتسابها وجه العلول علي غيره الي جميع معلولاته لا يعني انه لا يخرج
نسبتها اليه والي غيره علي الاطلاق تعليلية لصدور خصوصيات بانه يجوز ان يصدر
واحدة تخصصه والخيثية واحدة تعليلية كما ذهب اليه قال بتخصيصه
والجواب علي الاطلاق بصدور حيثيات التعليلية من جهات اشياء كثيرة
من الواحد تعدد الحيثيات جميع الجهات التعليلية
لا احتياج الي التعدد بل يجوز ان يكون
وقوع بل لها

تخصيص من وجه وقوله العموم
فيه محل النزاع واول النزاع ترتب بين الخصوصية الاثر الخصم جواز ا
اول البحث خصوصية لما كانت بتلك الخصوصية عليها الا ان الخصم عدم ا
لان تلك الخصوصية ان يقول ان يجوز ان يترتب عليها فيلزم ما ذكرناه وعلى ما مر
منظور فيه لان الخصم في خصوصية يجوز ان قوتها عن معلولا لها على ما ذكر وقوله
الخ خصوصية واحدة لنهاية يستند اليها كلها واول البحث واول النزاع لعله
امرا كليا بل لابد من خصوصية لانها لابد ان ينتهي البحث واول النزاع لان معلول الخ
الكثيرة الشخصية لانها الشخصية اذا كانت هذا او ليس بتلك الاجزاء لان مع كل
الكثيرة ان العلة الشخصية منها لان هذا صدور شيء عن يكون للعلة خصوصية
لا نسلم ان الخصوصيات منها لا يكفي في صدور شيء ان يجب ان يكون خاصة بها معلول معين
صدور شيء الخصوصية على انه يجب ان يكون لها خصوصية لا يجوز صدور
فظهر انه فارغ قوله فتلك الخصوصية ان مراد هذا الشرط ان العلة يجب ان يكون لها على القول بانه البحث
بمحض هذا البحث ان العلة يجب الى معلول آخر ومنشأ ان هذا اول البحث وهو
منظور فيه ايضا لان القول بان بالقياس الى معلول تعليلية وقد عرفت على المطلوب
معلول معلول بحيث لا توجد بجميع الجهات خصوصية واحدة الدليل فيلزم المصادرة لان محل النزاع هو انه
من علة واحدة من جميع الجهات اخذ المدعي في الدليل منظور فيه ايضا شخصية بها صدور
واول النزاع فيلزم بالاخرة منشأ خصوصية كل واحد الخ خصوصية واحدة بحيثيات تعليلية
باطل وقوله لم يتحقق منشأ من جميع الجهات منها الى التعدد ادعائها بين المقدم
هل يجوز ان يكون لعلة واحدة بحيث لا يحتاج في صدوره بمنع الملازمة التي وقوله فتلك الخصوصية
معلولات متكثرة بحيث فالبحث بالجواز يمنع واول النزاع على تقدير
حسب التعدد والمعلولات اولا فمنع البحث واول النزاع هذا نسلم بقول بجواز
والشرط المذكوران في كلامه لان هذا اول البحث لان هذا المعلولات والخصم مقتضية
لو اقتضت بشرط الا فتضمنت القدر المشترك الخصوصيات المعلولات الجهات مقتضية
الخصوصية المذكورة مقتضية الواحدة من جميع احتياج الى التعدد
ان يكون الخصوصية الخصوصيات معلولاتها بل نعم لو لم
حقيقية التعليلية يمكن

الخصوصية

خصوصيته
مقتضية لخصوصيات متفاوتة فمجموع كل المتفقين هو ان النظام الجملي لوا
ويكون الخصوصيات المعلولة هو القدر المذكور هو ان هذا النظام المكنة
ويكون المعلول انسب باب المقام واتم الى الاول للنظام بالفعل
مرهم ان يكون ونها الاشرف الذي لا يمكن اشرف الكون الوجود
نقطوليس الى انه لا انتظام الصادر الاول الذي لا يمكن فيما فوق الكون الموجود
الحكماء وهو عالم الوجود والصادر سلسلة البدو يكون الصادر
الجملي الواقع في عالم واشرفها الاشرف وبعض يكون واخلاقه
المجعولات بقاعدة الامكان الاشرف الذي انه كافيا في وجوده
هو الارحم هذا المدعي بقاعدة ان يكون الممكن الذي الذاتي
على اثبات هذا فيما فوق الكون يلزم ان لان الامكان الذاتي وحينئذ لا يخ
الاخس الواقع فيما فوق بحسب المرتبة العقلية ان يكون الامكان الذاتي مستلزم
بالفعل ايضا قبله فيلزم بحسب الكون فيلزم ان الامكان باطل لانه
الاول لما كان واخلافيها فوق الكون بناء على كفاية والاول باطل لانه يصدر
الاول لما كان فيما سبق فلا بد ان يوجد قبله او بعده او قبله وقد ثبت انه لا
على ما بينا فيما سبق درجة الصادر الاول من الواحد في جميع الجهات بقاعدة امكان الاشرف ولهذا
اما ان يوجد في ما فوق الواحد هذا ان التشكيك بقاعدة منه الا الواحد
للباطل وهو صدور ما فوق وقد ظهر من هذا ان الواحد لا يصدر منه الا الواحد
عن الواحد الا الواحد لا يتم الا بعد تمامية ان الواحد لا يصدر منه العد
اثبات المدعي المذكور لا يتم الا بعد اثبات ان الواحد يكون واخلافيه
ذكرنا قاعدة امكان الاشرف يستلزم ان يكون الاشرف الذي فيما فوق
والثاني ايضا باطل لانه سلسلة البدو والداخلة بناء على
وذلك باطل لان الموجودات الواقعة في المرتبة العقلية على الاحسن
الكون يلزم ان يكون الاشرف متعددة واشرفية اقرب الى الجاعل في درجة
ان الاشرف لاشرفية وارفعية والاقرب الى الجاعل
بحسب الدرجة واقربية
اقدم صدورا بالنسبة

المعيز الاقرب رجحانه وقربه وعلوه درجته وايضا الاقرب الى الجاعل يكون
فاضلا وغير الاقرب يكون مفضولا وتقديم رتبة المفضول على رتبة الفاضل وترجيحها
عليها قبيح عقلا ولا يصدر من الحكيم على الاطلاق والقادر على الاطلاق والغالب
على الاطلاق مباشرة القبيح راسا فتعين الاحتمال الثالث وهو ان يكون الاشرف
موجودا بالفعل قبل وجود الاخس فقبلية بحسب المرتبة العقلية وبذلك يظهر حقية المدعى
المذكور وهو انه كلما وجد المعلول الاخس الداخل فيما فوق الكون يلزم ان يوجد بالفعل
المعلول الاشرف قبله قبلية بحسب المرتبة العقلية لا يقال ههنا احتمال رابع
وهو ان يكون الاشرف ممكنا ولا يوجد راسا لانا نقول هذا الاحتمال باطل لان
المفروض ان الممكن الاشرف داخل فيما فوق الكون وكل ما هو داخل فيما فوق الكون
يكون الامكان الذاتي كافيا في وجوده على ما مر سابقا مشروحا واعترض بعض
على هذا الاستدلال المذكور بما حاصله ان امكان المعلول لا يستلزم امكان علته
لان عدم العقل الاول ممكن بالذات وعلته وهو عدم الواجب بالذات
ممتنع بالذات وبناء على هذا القائل ان يقول يجوز ان يكون الممكن الاشرف
ممكنا بالذات ومع ذلك لا يوجد راسا لجواز ان يكون ذلك الممكن الاشرف
مستدعيا لوجود جهة اشرفية في علة وجوده ولا تكون تلك الجهة الاشرفية
موجودة في علته لجواز ان يكون وجود تلك الجهة الاشرفية المصححة لوجود الممكن
الاشرف ممتنعا بالذات وبناء على هذا يلزم ان لا يوجد الممكن الاشرف
ازلا وابدا مع كونه ممكنا بالذات لكون ممتنعة بالذات كما في عدم العقل
الاول وهذا الاعتراض مدفوع لانه قد ثبت بالدلايل الشرعية والبراهين
العقلية انه لا موثر في الوجود الا الله ولا خالق سواه ومن خواص الواجب
بالذات ان يكون كاملا من جميع الوجوه بحيث لا يتطرق اليه شائبة نقصان
ما بوجه من الوجوه فيجب ان يكون كل كمال وكل شرف وكل جهة اشرف وكل

كمال الكل بتصوره المتصورون يكون ما فوقه ثابتا له تعالى في مرتبة ذاته
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته فيجب ان يكون جميع كمالاته جل شانه
فوق ما يتصوره الكاملون من العقول والنفوس فظهر انه لا يجوز ان يفوت
عنه جل شانه جهة ما من جهات الاشرفية والا يلزم النقص تعالى شانه عن ذلك
نعم لو جاز ان لا يكون بعض جهات الاشرفية ثابتة له تعالى لكان لما ذكره
المعترض وجه وليس فليس فظهر ان بناء كلام المعترض على امر باطل فان قيل
فعلى ما ذكرتم يلزم ان يكون جهات الاشرف غير متناهية في الواجب جل
شانه ويلزم ان يتحقق باعتبار تلك الجهات الاشرفية الغير المتناهية بالفعل
معلولات مترتبة غير متناهية بالفعل متصفة بالاشرفية مجتمعة في الوجود
وذلك باطل اتفاقا وبرهانا قلت اما اولا فلانه لم يعلم من كلامنا سابقا
ان الجهات الاشرفية الغير المتناهية بالفعل عددا موجودة في الواجب جل شانه
بل المعلوم مما ذكرنا هو ان كل جهة اشرفية يتصورها الكاملون يكون ما فوقها
موجودا في الواجب جل شانه بمحض ذاته المقدسة البسيطة من كل وجه بلا احتياج
الى حيثية تقييدية ولا الى حيثية تعليلية كما ان الوجود والوجوب والعلم والقدرة
وغيرها من الصفات الكمالية يكون فوق ما يتصوره الكاملون من تلك الصفات
الكمالية ثابتا له تعالى في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
بلا احتياج الى حيثية تقييدية ولا الى حيثية تعليلية لكن لما كانت مراتب
الاشرفية المتحققة في الممكنات التي في سلسلة البدو منتهية الى الصادر الاول
فوجب انتهاء الجهة الاشرفية المتحققة في سلسلة البدوية ومن انتهاء
الجهة الاشرفية المتحققة في الممكنات لا يلزم انتهاء الجهة الاشرفية المتحققة
في الواجب جل شانه ايضا لان جهات اشرفية تعالى لا ينتهي الى حد يتعين
ان الجهات الاشرفية التي يتصورها الكاملون يكون ما فوقها بمراتب غير

تبت ثبوت الواجب بمحض احتياج
متعقلات الشيء تعالى لا بحيث بكل وجه فكما لاتية جل شانه بيانا تبيّن
جل شانه و تا بالسيطة بحيث كل وجه تعليلية فكما لاتية جل شانه ان الجهات معلول بعد
ذاته بحقيقته ولا الى الجهة الحقيقية بتعليلية ولا الى جهة ما الا بحيث ثبت منه وجوده الى
الحيثية بعينه وذاته ولا الى جهة وراء ذاته الكمالية بل الكثرة منه ومنشوئية
وجهات الاشرفية تعالى وذاته ولا صفاته تعالى بما لا يلزم من العقول الا ان يلزم البدوية وهو من
مع عدم الكثرة في ذاته ولا في صفاته الكمالية ليس الا الكثرة الاعتبارية فيتحقق سلسلة البدوية وان يكون ما فرض
صفاته الكمالية ليس بالفعل عددا في الواجب تعالى الا الجهة الاشرفية المتحققة في الصادر الاول والا المرتبة
الاشرفية غير ثابتة بالفعل بمعنى ان لا يتحقق الجهة الاشرفية الصادر الاول قبليته
الاشرفية غير ثابتة بالفعل والا يلزم ان يتحقق بالفعل قبله ازمنة
مترتبة محققة غير ثابتة فوق الاشرفية لو وجب ان يتحقق وكذا الكلام في تعيين
الاول بحيث لا اشرفية فوق اشرفيته لو امكن ان يصدر اولا ما ذكرنا فلو لم
صادرا اولا الصادر الاول دون ما فرض انه صادر اول بالجهة الاشرفية
العقلية فيكون هو الصادر الاول باطل لان وعدم انتهاء السلسلة البدوية
وجود السلسلة البدوية بالذات ينتهى الى
الموجودة في الخارج الى الموجود بالذات فلا بد ان ينتهى وجود السلسلة البدوية
الاشرفية المتحققة في السلسلة البدوية الى الموجود بالذات الذي هو وجود الواجب
بالذات الاشرفية المتحققة في السلسلة البدوية الى الواجب بالذات
الامكان الاشرف ما بينها منفصلا وينتهى الى الجهة الاشرفية المتحققة في السلسلة البدوية بحيث لا اشرف فوقها
ايضا بحوز ان يكون في الواجب جل شانه جهات الامكان الاشرف حكم قاعدة الامكان الاشرف
العقول والنفوس فاحذره من ادراكه ولا يكون شيء منها بحيث يكون
معنى الصدور حاكيا ما في الممكنات لشانه
الاشرفية وجود جهتها
بحيث

يكون

يكون ثبوتها بالذات
فوق عدد لا يمكن بالذات الا ارادة
المجازية الواقعة الواجب بالذات اي كل الكمال دون الجواز
بالنسبة الى الواجب الافلاك الكمال العقول والنفوس
ان الحكماء قالوا حركات بالعقول بحيث الكمال جل الواجب جل العقول
شوقية الى ذاته بحيث الكمال التي لكل كمال ما عداه وذاته وكل
جل شانه تعالى بحيث الكمال لا ان كل ما بينها السوى السعيد بالذات
ثبوتية بالواجب جل شانه بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن كل
كمال وجوبه ذاته ثابت لها انما الا عن الغير وذاته وشستان ما بينهما في الصفات
والنفوس ككل بحيث المتفقة والوجود والعلم والقدرة والارادة تكلف بالمكن بالذات
جل شانه يكون بين جميع الممكنات بالذات يتصور السبب المتفقة الكلي
الكمالية مباينة ذاته بانه يحتمل ان يكون من رجال الاسناد ويعقوب بن
الواجب بالذات وجميع ما في الكمال بالاسناده عن ابراهيم
بن عمر قال سمعت ابا
عبد الله عليه السلام يقول ان
امر الله تعالى عجيب كله الا انه قد احتج
عليكم بما قد عرفكم من نفسه فوز عليه السلام التعجب
كل التعجب في تمام التعجب ان الله تعالى
جميع ما سواه من الموجودات مباينة تامة باعتبار
حقيقته الخفية وكمالاته المطلقة بل باعتبار جميع شئونه ايضا لان
الواجب جل شانه في جميع ما سواه يكون ما بالغير مجازيا
حقيقته الخفية وكمالاته المطلقة وثبوته الامجدية يكون كلها ما بالذات
والنسبة بينهما ما البون البعيد فوز عليه السلام الا انه قد احتج عليكم بما قد عرفكم من نفسه
كانه دفع دخل يتوهم من الكلام السابق لان المعلوم من الكلام السابق هو ان بين الله تعالى
وبين ما سواه من الموجودات مباينة كل المباينة فيلزم ان لا يحصل معرفة الله تعالى من
العقول والنفوس ومع وخلاف الواقع ايضا فدفع عليه السلام
هذا الوهم بان حجة الله عليكم في تحصيل معرفته انما
تعدد ونكامل في تحصيل معرفة الله تعالى
مخصوص الله

رضي الله
عنه في كتاب الكافي

وان لم يفتقر كانت جل شانه علیه ولو بطلب
بما جل شانه الفيضان انشروط بالجملة فان اجل الطلب والفكر
العارفين بكن الفيضان العلامة على ما بالجلية بتحصيل المعرفة الحقة اللطيف بنبهی
والتفكر وعرف القوة النورية بنهم بكن وبالاجل العلم ان بتحصيل كنه معرفته بالغير ان
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم المعرفة الكسب بالذات بكنه بالذات ان نوع كل ما بالغير بدون
شروط النقصان واعلم ان الواجب بالذات وتحقق النظر بكيف بتصور وجود الفرع
بالعنوانات الكلية انه لا شك الذات ينعطف ما بالذات بالغير وقدرته بالغير واراده
والقادر المطلق وغيرها فمنه المفهومات ما بالغير فرع بالغير وعلمه بالغير وحيوة
والعالم تحقق ما بالغير لان ما بالغير وجوب بالغير تحقق في عالم الوجود
الى ما بالذات والالم تحقق ما بالغير ووجود بالغير وغيرها فلا بد ان تحقق في عالم الوجود بالذات
اصله ولما كان في عالم الوجود وجود بالغير وغيرها بالذات واراده
بالغير وحيوة بالغير ووحدة بالغير وشيئية بالغير وقدرة بالذات بالذات وحيوة
بالذات ووجوب بالذات وعلمه بالذات وقدرته بالذات فالعنوانات التي
للواجب والملكي بحصل بالفعل
ويحكم عليها باحكام فنرعي ذي
العنوانات بواركان ذو العنوان
معلوم الكنه ومجهول الكنه لان الاحكام العقلية لا
نعم يمكن ان يكون المحكوم عليه معلوما بالكنه عند الحاكم بل قد يكون
معلوما بمحض العلم بعنوان صادق عليه وقد يكون معلوما بالكنه
مادة يمكن تحصيل العلم بالكنه ولما امتنع العلم بحقيقة الواجب جل شانه لغيره
تعالى فلا بد ان يكون علم غير الله تعالى بذاته تعالى وحقيقته وصفاته الكمالية
وخواصه الوجوبية الذاتية منحصرا على العلم بعنوان صادق عليه لا غير وبالجملة معرفة الله تعالى
التي وقع بها احتجاج الله على العالمين هي معلوماته تعالى وكلفهم تحصيلها انما هي المعرفة
ما العنوانات الصحيحة الصادقة عليه جل شانه كما لها البراهين العقلية فالبراهين العقلية
النورية القدسية التي تشهد بها السنة القدسية الصادقة حقه
حقيقة وعلى حقيقة صفاته الكمالية وخواصه الذاتية
القدسية الالهية وتشهد ايضا
على ان حقيقته

البسيطة من كل وجه وكنه صفاته الكمالية القدسية وكنه خواصه الوجوبية الذاتية
لا يكون معلوما لغيره تعالى على ما اشار اليه سيد المرسلين واشرف الاولين
والآخرين صلى الله عليه وآله الطاهرين بقوله الشريف ما عرفناك حق معرفتك
لان حق معرفة الله تعالى هو المعرفة بالكنه وهي لا تحصل لغيره جل شانه بحكم
البرهان الفارق بين الحق والبطلان فيصدق ان حق معرفة الله تعالى
لا يكون حاصلا لغيره تعالى ولهذا قال سيد المرسلين صلى الله عليه وآله الطاهرين
ما عرفناك حق معرفتك

م

رسالة في تحقيق معنى الكلي

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] بين كثيرين بمعنى [illegible]

[illegible] بين الكلي والجزئي [illegible] ان الكلي

اعلم ان الكلي لما لم يمنع [illegible] المذكور [illegible] التعريف [illegible] الحكمي [illegible]

ثم فرد الكلي [illegible] يكون الفرض المذكور [illegible] والتعين [illegible]

ولا بد ان يكون [illegible] الكلي لان زيدا يجوز عقليا [illegible] التشخص [illegible]

[illegible] العقلي ثم تعريف الكلي [illegible] بين كثيرين والتعين [illegible]

ودخول الجزئي [illegible] المنع [illegible] التشخص [illegible]

بين كثيرين بل [illegible] ولا يعتبر [illegible] التشخص [illegible] الكلية لا يكون [illegible] الكلي [illegible]

بما هو كلي لما كان فيه ابهام فلذلك [illegible] التشخص وحقيقة [illegible] خارج عن حقيقة [illegible]

الاشخاص والمندرجة تحته [illegible] التعين والتشخص [illegible] بين الابهام والتعين

على ان التعين والتشخص [illegible] على ان [illegible] التعين والتشخص [illegible]

بين كثيرين يجوز [illegible] عقليا [illegible] التعين [illegible] التشخص يلزم ان

[illegible] المندرجة [illegible] الابهام وعدم التعين [illegible]

بين الوجود والعدم [illegible] والجزئيات المندرجة [illegible] والتشخص المندرجة

موجود [illegible] الوجود والعدم [illegible] ان يكون موجودا او معدوما [illegible]

ويكون [illegible] بحسب نفس الامر [illegible] معدوما [illegible] في الازل [illegible]

والواقع [illegible] في الازل فيكون الممكنات المعدومة [illegible] ان ما هو فرد [illegible] بحسب نفس الامر

ان يكون موجودا او معدوما [illegible] الكليين المتباينين [illegible]

كليا كالموجود الخارجي والمعدوم الخارجي لا يصح ان يكون فرد احدهما

فردا للآخر [illegible]

فلا يصح

فلا يصح ان يكون ما هو فرد الموجود الخارجي فرد المعدوم الخارجي وبالعكس

لان ما هو فرد للموجود الخارجي يلزم ان يكون موجودا خارجيا والا لم يكن

فردا له فلو صدق عليه المعدوم الخارجي ايضا يلزم ان يكون معدوما خارجيا

ايضا والا لم يكن فردا له فيلزم ان يكون امر واحد بعينه موجودا في الخارج

ومعدوما فيه معا وهو ظاهر البطلان فظهر ان العقل لا يجوز دخول فرد احد

الكليين المتباينين تحت المباين الآخر دخولا بحسب نفس الامر والواقع لكن

يجوز تقدير دخوله تحت المباين الآخر [illegible] الفرق بين التجويز العقلي

والتقدير العقلي وايضا في خصوصية [illegible] ان يكون فرده موجودا

خارجيا كمفهوم الموجود الخارجي [illegible] ان مفهوم [illegible] الخارجي لا يكون فرده

لا الموجود الخارجي كما مر وفي خصوصية لبعض آخر منهما ان يكون فرده معدوما في

الخارج كمفهوم المعدوم الخارجي كما مر وفي خصوصية لبعض آخر منهما ان يكون

فرده قد يكون موجودا وقد يكون معدوما كالانسان فانه لا يكون شيء

من الوجود والعدم معتبرا فيه ولهذا قد يكون فرده معدوما واذا تمهدت

المقدمات فنقول لا يخفى على احد من اذكى المتعلمين فضلا عن العلماء المحققين

ان مفهوم الواجب الوجود بالذات والممكن الوجود بالذات والممتنع

الوجود بالذات كليات متباينة تباينا كليا بحيث لا يجوز العقل

صدق الاثنين منها او الثلثة على امر واحد نعم يجوز تقدير الصدق وقد

عرفت الفرق بين التجويز العقلي والتقدير العقلي ونقول ايضا مفهوم

الواجب الوجود بالذات مفهوم كلي فلا بد ان يكون فرده موجودا

في الواقع ونفس الامر او معدوما فيها اذ لا واسطة بين الوجود والعدم

بحسب نفس الامر والواقع كما مر والاحتمال الثاني باطل لانه لو كان معدوما

فلا يخلو من ان يكون عدمه لذاته او لغيره ولا واسطة بينهما فان كان لذاته يلزم
ان يكون فرد الممتنع الوجود بالذات ايضا كما انه فرد للواجب الوجود بالذات
كما هو المفروض فيلزم دخول امر واحد تحت الكليين المتباينين وتباينهما كليا
وقد مر بطلانه ويلزم ان يكون ذلك الامر واجب الوجود لذاته وممتنع الوجود
لذاته لانه فرد لكل منهما وهو فطري الاستحالة وان كان لغيره يلزم ان يكون
عدمه مستندا الى عدم علة وجوده فيلزم ان يكون محتاجا في كل من وجوده
وعدمه الى علة وكل امر يحتاج في وجوده وعدمه فهو ممكن بالذات فيلزم الانقلاب
الجواب انه لما لم يثبت وجود الواجب بالذات بعد فاثباته تعالى اول
النزاع واول البحث فلم لا يجوز ان يكون فرد مفهوم الواجب بالذات
ممتنعا بالذات ويكون مفهوم واجب الوجود من قبيل الكليات الفرضية
التي ليس لها فرد موجود في نفس الامر كمفهوم العنقاء ومفهوم انسان له
الف راس لانا نقول قد بينا سابقا انه فرق بين بين التجويز العقلي والتقدير
العقلي فكما ان العقل الغير المشوب بالوهم لا يجوز دخول امر واحد تحت الموجود
الخارجي والمعدوم الخارجي بناء على انهما كليان متباينان ودخول امر واحد
تحت الانسان والفرس لانهما كليان متباينان فكذلك لا يجوز العقل
الغير المشوب بالوهم دخول امر واحد تحت مفهوم واجب الوجود بالذات
ومفهوم ممتنع الوجود بالذات لانهما كليان متباينان تباينا كليا كمفهوم
الوجود الخارجي ومفهوم المعدوم الخارجي والتفرقة تحكم على ما يظهر بالتامل
منصفا وكما انه يجوز تقدير دخول امر واحد تحت مفهوم الموجود الخارجي
والمعدوم الخارجي ولا يصح تجويز دخوله فيهما تجويزا عقليا فكذلك يجوز تقدير
دخول امر واحد تحت مفهوم واجب الوجود بالذات وممتنع الوجود بالذات
ولا يصح تجويز دخوله فيهما تجويزا عقليا لكن كلام المستدل في التجويز العقلي التقدير

العقلي

العقلي كما بنى على التقدير [illegible] بين المتباينين بالفرضية [illegible] ان
حيث ورد عليه لا انفعال الفرق بين المتباينين الكليين بالفرضية [illegible] الوجود
لا نفي وبالجملة التفاضل من الفرق فيما بين الكلب والانفعال [illegible] او الوجود وان
العقلية والتفاضل من الامرين وطرح الانفعال [illegible] انها او [illegible] لمفهوم [illegible] كل
العقلي فلط بين الامرين القبل والانفعال [illegible] والوجود فاذا [illegible] الى اخره [illegible]
للنزاع والجدال واصحاب النفس [illegible] بين العدم والوجود [illegible] في الكلام ان الكلي [illegible]
وان لم يكن لها فرد موجود فيسقط الواسطة بين العدم ومعدوم على العنوان الجارية
يكون لها فرد معدوم لعدم امكان ان يكون له فرد معدوم [illegible] على الغرض عام الاحكام الجارية
بالذات فرد موجود فلا يرد ان يكون له بنا كليا ولهذا ان الانسان والكلي [illegible] الاحكام الجارية
عنوان لفرده لا لفرده وعلى آخر مباين له الخارجي والمعدوم الخارجي والكلي الخارجي وكذا [illegible] العقل الغير
الحكم على ذي عنوانه كالموجود الخارجي دون افراد المعدوم الخارجي فيجوز ذلك [illegible] ولهذا
على الموجود الخارجي ليس على افراده دون افراد الفرس والسر [illegible] متباينين تباينا كليا وعنوان
على الانسان ان يسرى على افراده دون افراد كليين متباينين وذلك الامر الواحد وذي
المشوب بالوهم لا يجوز دخول امر واحد تحت عنوانين لامر واحد معدوما وما عنه ذي
لا يصح ان يكون الكليان المتباينان عنوانين سواء كان موجودا او معدوما
لا يصح ان يكون ذو عنوان كل واحد منهما ذو عنوانه يجب ان يكون معدوما
لهما فيلزم ان يكون ذو عنوان كلي مفهوم مطلق المشوب بالوهم صدقه على موجود
عنوان الاخر الامر ان اللاشي المطلق العقل الغير المشوب بالوهم [illegible] اللاشي
في الخارج والذهن ولهذا لا يجوز العقل الخارجي او الذهني هو الشي [illegible]
خارجي او ذهني لان الصادق على الموجود وبين مفهوم الشي تباين كلي اذا
المطلق ولهذا يكون مفهوم اللاشي المطلق وبين مفهوم [illegible] منصفا
لا يجوز العقل الصحيح احتماعهما في مادة واحدة كما نظير بادنى تامل صحيحا
لم يمكن دخول امر واحد تحت كليين متباينين تباينا كليا
عقليا فيلزم عدم سرايته حكم احد الكليين المتباينين
على فرد كلي اخر مباين له
تباينا

ان العقل الصحیح یکون الکلیات التی یتبع وما حققنا لک ان عنوان الواجب الوجود لذاته واحد ولذاته یمتنع ان یکون الکلیات واحد بالوهم لا یجوز ان یکون عنوانین له عنوان الواجب الوجود داخل فیهما تحت عنوانین بین مفهوم التمتنع بالذات یجب بیان ان کلیا عنوانین بینهما لا یکون دخول الوجود بالذات فیهما عقلیا فلو لاحد من العقلاء ان ینبانا کلیا یحت مفهوم الممتنع بالذات ومفهوم الممتنع مفهوم الممتنع الوجود بالذات تحت مفهوم الواجب لانه اذا کان مفهوم الواجب الوجود بالذات بالوهم ان یکون موجودا او معدوما یلزم ان یکون ذلک معلوم الواجب الغیر المشوب بالوهم سواء کان موجودا او لامر واحد بالنظر الی الذات یجوز العقل الصحیح عنوان واحد سواء کان عنوانین لامر واحد بالنظر الی الذات بالذات عنوانین له مفهوم الممتنع بالذات وضرورة العدم بالنظر فیلزم ان یکون الواجب بالذات ومفهوم الی الذات وضرورة الوجود ضرورة العدم معا واللازم الامر الواحد ضرورة الوجود وبالنظر باطل وبطلان اللازم دلیل علی بطلان الملزوم نعم یصح التقدیر العقلی ای التجویز العقلی کما مر ازاد ولیس کلام فی التقدیر العقلی بل التجویز العقلی فقط کلام دون بین القضیة الخارجیة والقضیة الحقیقیة ان المحققین ذکروا ان التجویز العقلی مسلم فیما علی الحکم بهما علی الافراد الموجودة فی الخارج فی القضیة الحقیقیة ان المتقضین ذکروا فی مقام الفرق افراد الموجودة فی الخارج وعلی الافراد الغیر الموجودة فی الخارج ایضا کالافراد الممکنة والافراد المقدرة الوجود وصرحوا بان الافراد المندرجة تحت موضوع القضیة الکلیة الحقیقیة یکون الحکم بطریق الامکان لا الاعم من الامکان والامتناع والایجاب ان لا یتحقق القضیة الکلیة الصادقة ایجابا یکون فی الافراد وذلک انا اذا قلنا کل انسان کاتب یشتمل علیه ان

یکون

سکیون الافراد فی افراد الانسان هو الافراد المندرجة تحت الانسان ان یکون ذاتیا بطریق الامکان والاتبع ان لا یکون بذاتیها الا الافراد الممتنعة ایضا کالافراد الانسان الذی لا یکون له بل یکون لا ذات ناکالحجر والشجر والفرس والغنم فان الکل لا یکون ثابتة لها فلا یصدق فی کل انسان کاتب لانه ازاد الانسان الذی لا یکون ایضا کالمدروالحجر والشجر فلا یشک فی انه لا یثبت لها الکتابة بحکم بعض افراد الانسان ان یکون کاتبا لیس الموجبة جزئیة صادقة وهو بعض الانسان کاتب بالکتابة فیلزم من رجوع کل افراد لیس لکاتب فیلزم ان لا یصدق کل انسان کاتب علی وجه الکلیة بل ینبغی ان یکون صادقة ایضا الکلیات الموجبة فیلزم ان لا یصدق الموجبة الکلیة ابدا او یکذب الکلام من ابدا یلزم عدم انتاج الشکل الاول منتجا واللازم باطل وبطلان اللازم دلیل علی بطلان الملزوم ودوم اذ ظهر من هذا الکلام ما یرید بالقضاء المنقول ان یکون فرد کم الکلیین المتباینین فرد اللاوجود ممتنع وغیر ذلک بالعقل الصحیح فلا یجوز العقل الغیر المشوب بالوهم ان امر واحد سواء کان موجودا او معدوما داخلا تحت الکلیین المتباینین ویکون عنوانین له دیود وعنوان لهما ولا شک فی ان ضرورة الوجود بالنظر الی الذات ضرورة العدم بالنظر الی الذات کلین متباینان بغایة التباین فلا یصح عند العقل الصحیح اجتماعهما فی ذات واحدة لان لا یجوز اجتماعهما فیها لا یجوز العقل ویستلزم تجویز اجتماع الوجود والعدم معا فی امر واحد یجوز العقل وذلک باطل کما نظر بادنی تامل نعم یجوز تقدیر اجتماعهما یجوز العقل کما مر ازاد واعلم ان العقل الصحیح الغیر المشوب بالوهم لیس فیه فرق بین مفهوم الممکن بالذات والممتنع بالذات والواجب بالذات وان کلام ذکر المفهوم ...

الثلاثة مفهوم كلي يجوز العقل المذكور صدقه على كثيرين يجوزا عقليا فيجوز
صدق مفهوم الواجب بالذات على كثيرين بالنظر الى نفس المفهوم و
اذا لم يكن له برهان على امتناع الصدق يذعنه في بقعة الامكان على ما قال
الشيخ كلما قرع سمعك في عالم الطبيعة فذعنه في بقعة الامكان ما لم يذدك
عنه قائم البرهان وبالجملة لا فرق عند من انصف من نفسه بين كون مفهوم
الممتنع بالذات كليا يصح عند العقل صدقه على كثيرين وبين كون مفهوم
الواجب بالذات كليا يصح عند العقل صدقه على كثيرين والتفرقة تحكم
وعناد الا يرى ان جميع العقلاء قائلون باحتمال المواد الثلث اي الامكان
بالذات والوجوب بالذات والامتناع بالذات وبما ذكرنا يندفع
ما يتوهم في بادي الراي انه لم لا يجوز ان يكون مفهوم الواجب بالذات كليا
ليس له فرد موجود في نفس الامر ولا فرد معدوم ايضا كمفهوم اللاممكن
بالامكان العام فان الممكن بالامكان العام شامل لجميع الموجودات في
نفس الامر ولجميع المعدومات فيها ايضا فليس لمفهوم اللاممكن بالامكان العام
فرد موجود ولا فرد معدوم ايضا في نفس الامر ويكون كليا بمحض الاختراع والجعل
فلم لا يجوز ان يكون مفهوم الواجب بالذات ايضا كليا اختراعيا جعليا
كمفهوم اللاممكن بالامكان العام ووجه الاندفاع هو انه فرق بين بين
مفهوم الواجب بالذات وبين مفهوم اللاممكن بالامكان العام لان
العقل اذا لاحظ شمول مفهوم الامكان الامكان العام لجميع المعدومات
والموجودات في نفس الامر فيكون ذلك الشمول مانعا للعقل في تجويز صدق
مفهوم اللاممكن بالامكان العام على امر موجود في نفس الامر او معدوم فيها
بخلاف مفهوم الواجب بالذات فان المانع من صدقه على كثيرين لا
يكون ثابتا عند العقل اذا لم يثبت عنده مانع من ذلك الصدق فلا شك في
انه يجوز صدقه على كثيرين يجوزا عقليا لان كل ما لا دليل على امتناعه عند العقل

يذعن

في بقعة الامكان ... ان ...
على ما اوضح ... الكلي ... الواجب بالذات ...
لوجود ... وذلك وجود الواجب ... الكلام ...
هذا الاحتجاج فان قيل ... انه ... على المنع ...
الى البرهان فان ... السند ... المنع ...
لا ابطال المنع ... ابطال ذلك المنع ...
ثم ابطال السند المذكور ... وابطاله ...
الجراة على ارتكابه ... مفهوم ... على الصدق ...
ما ذكر تفصيلا كما لا يخفى ... بين كثيرين ...
وهو ان مفهوم ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين ...
نفس مفهومه ان ما لا يمتنع باعتبار نفس مفهومه ...
صدق التعريف الكلي عليه ... المعدومات ... في الازل ...

فقط فالفرد الذي يصح عند العقل صدق مفهوم الموجود الازلي عليه لو كان معدوما ازليا لوجب ان يكون فرد الموجود الخارجي الازلي بناء على ان الكلام في الفرد الذي هو فرد يجوز العقل كونه فردا له ولما فرض كونه معدوما خارجيا ازليا ايضا يلزم ان يكون فردا له ايضا فيلزم اجتماع الكليين المتباينين تباينا كليا في مادة واحدة واللازم ظاهر البطلان وبطلان اللازم دليل على بطلان الملزوم فظهر بطلان الاحتمال الثاني واذا ابطل الثاني تعين الاول لعدم الواسطة بينهما فلزم من البرهان وجود موجود خارجي في الازل ولما ثبت عقلا ونقلا ان الموجود الخارجي الازلي لا يكون الا الواجب جل شانه فيلزم ان يكون ذلك الموجود الذي ثبت وجوده الخارجي في الازل بالبرهان المذكور هو الواجب جل شانه لا غيره وهو المطلوب وبهذا البيان والبرهان يمكن اثبات تحقق ما صدق عليه المعدوم الخارجي الازلي في الازل كان يقال لا نزاع في ان المعدوم الخارجي الازلي مفهوم كلي لصدق تعريف الكلي عليه فلا يخلو من ان يكون فرده وما صدق عليه موجودا في الازل او معدوما فيه والاول باطل والا لزم ان يكون فردا للموجود الخارجي الازلي ايضا فيلزم اجتماع الكليين المتباينين تباينا كليا في مادة واحدة وقد مر بطلانه فيلزم ان يتحقق فرد المعدوم الخارجي الازلي في الازل فعند القائلين بحدوث ما سوى الله تعالى من الموجودات تكون تلك الموجودات عدمات ازلية فيكون الجميع معدومات ازلية وافرادا للمعدوم الخارجي الازلي وعند القائلين بقدم بعض الحوادث يتحقق المعدومات الازلية الخارجية ايضا لان الموجودات التي هي الحوادث الزمانية حادثة عندهم وليست قديمة فيكون جميعها معدومات في الازل وموجودات في لا يزال وكذا افراد الممتنع بالذات كشريك الواجب واجتماع النقيضين وغيرهما من افراد الممتنعات فانها معدومات ازلا وابدا

تمت

م

بسم الله

رسالة في تقرير البرهان على التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم

لو كان في عالم الوجود واجبان بالذات العياذ بالله تعالى لوجب ان يكون حقيقة الوجوب الذاتي مشتركا بينهما اشتراكا ذاتيا ولا يجوز ان يكون وجوب الوجود مشتركا بينهما اشتراكا عرضيا كما هو مذكور في شبهة ابن كمونة لان وجوب الوجود اذا كان عرضيا يكون معلولا وكل معلول يكون ما بالغير فيلزم ان يكون الوجوب المشترك بينهما وجوبا بالغير وكل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات لان ما بالغير فرع ما بالذات فكيف يتصور تحقق الفرع بدون تحقق الاصل وارتكاب التسلسل في ما بالغير على تقدير تسليم حقيقته غير نافع لان جميع ما بالغير اذا كان غير متناه بالفعل فلا شك في ان العقل يمكن له ان يتصور الغير المتناهي بالفعل مجملا ولما كان كل جزء من تلك الاجزاء الغير المتناهية بالفعل ما بالذات كما هو المفروض فلا شك في ان الجملة المولفة مما بالغير يجب ان يكون ما بالغير ككل جزء من اجزائه فللعقل الغير المشوب بالوهم ان يقول لنا يتصور تلك الجملة الغير المتناهية بالفعل مجملا ويحكم عليها بان مجموع تلك الجملة الغير المتناهية بالفعل في حكم امر واحد مما بالغير باعتبار كونها بالغير فكما ان الامر الواحد اذا كان ما بالغير يجب ان يكون مستندا الى امر خارج عن ذاته ويكون في الخارج علة فاعلية له فكذلك تلك الجملة يجب ان يكون مستندة الى امر خارج عن ذاتها وعلة فاعلية لها ولا يصح ان يكون العلة الفاعلية الا الوجوب بالذات فثبت ان الوجوب بالغير يجب ان ينتهي الى الوجوب بالذات ولا شك فانه اذا كان في عالم الوجود واجبان بالذات العياذ بالله تعالى يلزم ان يكون الوجوب بالذات ثابتا لكل واحد منهما بالنظر الى ذات كل منهما في مرتبة الذات مع قطع النظر عن كل ما عدا الذات بلا احتياج

حيثية تقييدية او تعليلية ثابتة على الذات ذاتا له
وحيثية تعليلية فان بعض خواص الواجب بالذات ثابتة له
ان بعض خواص الوجوب بالذات لا من حيثية تقييدية وتعليلية فثبت ان الذات
ان يكون الوجوب بالذات بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية كما بينها اذ لو
ان يكون بالذات بلا احتياج وكل امر يكون ذاتيا ثابتا عن الآخر فيلزم ان يكون
في مرتبة الذات واجبا بالذات بلا احتياج احدهما عن الاخر يكون بالذات
والا لم يكن واجبا بالذات ان يكون الوجوب [illegible] وكل مركب ممكن بل
مع قطع النظر عن كل ما عدا الذات ان يكون كل واحد منهما ما به الامتياز [illegible] فان قيل
يلزم ان يكون ذاتيا له فلابد ان يتحقق ما به الاشتراك [illegible] الانقلاب الممتنع
كان ذاتيا مشتركا بينهما ما فلابد ان مركبا عن ما به يمكن بالذات [illegible] في الآخر متغايرة
كان ذا تاما مشتركا بينهما بالذات مركبا عن [illegible] بالذات الوجوب فان مفهوم
كل واحد من الواجبين بالذات بالواجبين احدهما غير الوجوب [illegible] في الواحد
ان يكون كل واحد من الواجبين [illegible] قلت لا شك ان المفهوم
لم لا يجوز ان يكون الوجوب بالذات مشتركا [illegible] انتزاع ينتزع منهما ذلك المفهوم
يجب تمام حقيقة ولا يكون منهما قدر مشترك يصحح انتزاع [illegible] وجل في الواحد
بالذات ينتزع من كل واحد منهما ولا يجوز ان يكون حقيقتين داخل فلا يصح انتزاعه من حيثية
حقيقتين مختلفتين لكونه لا يجب ان يكون لخصوصية احدى الحقيقتين يلزم ان يكون خصوصية
الواحد منهما اولا فان كان لخصوصية ان يكون ما بازائه جنس الخصوصية
وان لم يكن لخصوصية شي منهما داخل في انتزاع ذلك المفهوم فيجب ان يكون [illegible]
كل من تينك الحقيقتين لمنافاة في انتزاع ذلك المفهوم الانتزاع دون شي من
المفهوم امرا واحدا قدرا مشتركا بينهما ويكون هو مصحح الكلام في مفهوم الواجب
فثبت انه لا يكون لمفهوم واحد الا المعبر عنه الواحد ومفهوم الواجب الوجود بالذات
الوجود بالذات لانه منتزع من كل واحد منهما بمفهوم الذات ولا يجوز ان يكون
في مرتبة الذات مع قطع النظر عن كل ما عدا الذات بناء على البرهان
لمفهوم واحد الا المعبر عنه الواحد فيلزم ان يكون المعبر عنه
المذكور الواحد الذي
يكون بلا

مطابق مفهوم الواجب [illegible] كما بكل
انتزاع امرا واحدا ذلك المفهوم فيكون بازائه الوجود
بالذات امتناع الحيثية تقييدية ولا تعليلية وكل امر يكون واحدا
ذاتيا منهما لان الاحتياج الى حيثية في الذات المعبر عنه يتحقق ما به الاشتراك
واحد منهما لا احتياج الا انتزاع ثابتا فيلزم ان يكون الذات علية فان قيل
المعبر عنه ومطابق ان يكون ذاتا يتحقق ما به الاشتراك مفهوم
شي في مرتبة الذات كما بينهما واذا تحقق ما به الانتقاء بازائه التعلقات والوجود وان المذكور ان حقيقتان
بالذات ذاتا مشتركا بينهما الخارجية ازلا وابدا بلا نظير بالذات والوجود ووجود المكنة
والا لم يتحقق الاثنينية الخارجية بالذات ووجود الواجب بالذات وغيره معلول وجود ينتزع
من وجود الممكنة بالذات والواجب بالذات بحقيقتين متباينتين مفهوم الوجود ينتزع
متباينتان لان وجود الواجب ليس معلولا فيلزم ان يكونا حقيقتين المفهوم الواحد
بالذات ما بالغير ويكون معلولا فيلزم حقيقتين المتباينتين فيلزم
اما تحقق الانتزاع فلما ثم الكلي لمفهوم الوجود
لانتزاع الكلي مع كون المفهوم الواحد
مطابق ذلك الانتزاع ان يكون معنى انتزاع بالذات
منشأ وذلك باطل والا يلزم الدور او التسلسل
بالذات لحيثية امر ما مع قطع النظر عن المنتزع
حقيقة الممكن بالذات وليس لذلك المفهوم منشأ انتزاع
بالذات والا يلزم ان يكون وجود الممكن بالذات مطابق المنتزع منه
المنتزع منه فقط لمفهوم الوجود وفرق بين المنتزع منه ومطابق الانتزاع
ما بازاء مفهوم الوجود الا وجود قائم بالذات فلا يكون ذلك الا في الوجود
بالذات فليس لمفهوم الوجود الا المعبر عنه الواحد فقد ثبت الوجود بالذات
الوجود الذي هو بذاته باعتبار ذاته بذاته مع قطع النظر
عن كل ما عداه وانه بلا احتياج
الى حيثية تقييدية
وتعليلية

وهو وجود الواجب بالذات كما مر واما انتزاع مفهوم الوجود من الممكن
الموجود وان لم يكن محتاجا الى حيثية تقييدية بناء على ان الوجود الممكن
ليس معنى انضماميا وليس مطابق ذلك المفهوم الانتزاعي متحققا فيه والا
يلزم ان يكون وجود الممكن معنى انضماميا كما يظهر بادنى التفات لكن
انتزاع مفهوم الوجود من الممكن بالموجود الذي هو المنتزع منه فقط محتاج الى
حيثية تعليلية فما لم يكن الاستناد والى الجاعل متحققا في الممكن لم يصح انتزاع
مفهوم الوجود منه لان وجود الممكن وجود بالغير وثبوت ما بالغير موقوف
على الاستناد الى الغير والامر الثابت لشيء بسبب وعلة لا يكون ذاتيا له و
لهذا لا يكون نسبة الوجود الى الممكن نسبة الذاتي بل يكون نسبته اليه نسبة العرضي
بخلاف الواجب بالذات فان نسبة الوجود اليه نسبة الذاتي لان ذاته بذاته
مع قطع النظر مع قطع النظر عن كل ما عداه ذاته مصحح انتزاع مفهوم الوجود ومطابق
انتزاعه بلا احتياج الى حيثية تقييدية او تعليلية كما ان الانسان بذاته في مرتبة
ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه ذاته مصحح انتزاع الانسانية ومطابق انتزاعها
بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية وبالجملة وجود الممكن بالذات اذا كان
خارجيا يكون امرا انتزاعيا بحسب حال الخارج ويكون صفة خارجية والصفة الخارجية
قسمان احدهما ان يكون كل واحد من الموصوف والصفة موجودين في الخارج
وذلك اذا كانت الصفة امرا انضماميا كالجسم والسواد الحال فيه وثانيهما ان
يكون الموصوف موجودا في الخارج ولا يكون الصفة موجودة فيه بل يكون منتزعة من
ذلك الموصوف الخارجي بحسب حال الخارج كالوجود الخارجي للممكن الموجود في الخارج
فانه لا يصح ان يكون امرا انضماميا لما مر بل يكون امرا انتزاعيا فقط بمعنى
ان العقل بعد جعل حقيقة الممكن ينتزع منها مفهوم الوجود من التحليل العقلي والى هذا
اشار المحقق الفريد في التجريد بقوله وزيادته في التصور ليس بين الممكن الموجود
في الخارج وبين وجوده الخارجي اثنينية خارجية والا يلزم ان يكون وجود الخارجي

امرا انضماميا كالسواد والبياض واذا لم يكن بينهما اثنينية خارجية فيلزم
ان يكون الشيء الخارجي هو حقيقة الممكن المجعولة بالجعل البسيط ولا يكون الشيء
الخارجي هو حقيقة الممكن المجعولة بالجعل البسيط ولا يكون وجودها شيئا خارجيا
والا يلزم ان يكون امرا انضماميا فوجب ان يكون وجودها لا شيئا
في الخارج وشيئا في الذهن زائدا عليها في الذهن فظهر ان الوجود الخارجي
للممكن بالذات ليس له مطابق في الخارج موجود في ذلك الممكن فليس مطابق
الوجود الخارجي الا حقيقة الواجب جل شانه وليس الممكن الموجود الخارجي الا
المنتزع منه فقط كما مر مرارا فثبت انه لا يكون للمفهوم واحد الا الفرد الواحد
فقط وهذا هو المراد من وحدة الوجود عند الصوفية والحكماء المحققين وايضا
لو كان وجوب الوجود مشتركا عرضيا بين الواجبين بالذات العياذ بالله
تعالى كما هو مذكور في شبهة ابن كمونة يلزم ان يكون ذلك الوجوب المشترك
العرضي معلولا لان كل عرضي لشيء معلول فيكون ذلك الوجوب وجوبا بالغير
لا وجوبا بالذات كما مر لكن لما كان الوجوب وجوب الوجود يلزم ان
يكون الوجود ايضا وجودا بالغير ومعلولا للغير فيلزم ان يكون وجود كل
منهما حاصلا بعلة والوجود الذي له علة يكون ممكنا بالذات لا واجبا بالذات
فيلزم ان يكون كل من الواجبين المفروضين ممكنا بالذات فيلزم الانقلاب
المح وخلاف الفرض ايضا وايضا اذا كان وجوب الوجود عرضيا مشتركا
بينهما يكون وجوبا بالغير فلا بد له من علة فاعلية والعلة الفاعلية للوجوب
ما لم يحصل لها وجوب الوجود اولا لم يمكن كونها علة بعيدة وجاعلة لوجوب
الوجود فكما ان العلة الفاعلية للوجود لا بد لها اولا من ان يثبت لها الوجود
ثم يصير بعيدة للوجود فكذلك حال الوجوب والتفرقة بين الوجود والواجب

تحكم ولهذا ذهب المحققون من ارباب العلوم العقلية الى ان العلة الفاعلية يتقدم
على معلولها الموجود بايجادها بالوجوب والوجود فلابد ان يتقدم العلة
بوجوب الوجود عليه بالوجوب والوجود فلابد من الوجوب السابق فان
كان الوجوب السابق عين الوجوب اللاحق يلزم تقدم الشيء على نفسه وان
كان غيره ننقل الكلام اليه وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية
بالفعل فيلزم التسلسل في السلسلة المترتبة المجتمعة وهذا التسلسل مع
كونه باطلا لا يكون نافعا على ما ذكرنا سابقا فلابد ان ينتهي الى وجوب بالذات
ومن خواص الواجب بالذات ان يثبت له الوجوب بالذات في مرتبة الذات
بلا احتياج الى حيثية تقييدية وتعليلية وكل امر ثابت لشيء في مرتبة ذاته بلا احتياج
الى حيثية تقييدية وتعليلية يجب ان يكون ذاتيا له وبناء على هذا يلزم ان يكون
الواجب الذي اشتركا فيهما اشتراكا ذاتيا لا اشتراكا عرضيا كما هو مذكور في جواب
شبهة ابن كمونة وبعد ثبوت الاشتراك الذاتي يلزم التركيب مما به
الاشتراك وما به الامتياز كما مر وذلك التركيب هو المطلوب بالاثبات
في الاستدلال الذي تمسك به المستدل في اثبات تركيب كل واحد من الواجبين
اللذين فرض وجودهما صاحب الشبهة وقد اثبت المستدل بطلان هذا
الفرض بلزوم تركيب كل واحد من الواجبين المفروضين وقد بينا بيانا تاما كاملا
مفصلا بحيث يظهر بادنى الالتفات [illegible] ان الواجب بالذات لو تعدد
والعياذ بالله تعالى يلزم تركيب كل واحد من الواجبين بالذات كما مر [illegible]
وايضا لو كان الواجبان المفروضان مشتركين في الوجوب [illegible] بمعنى
ان الوجوب وجوب الوجود فيلزم ان يكون لوجود كل واحد من الواجبين المفروضين
وجوبان احدهما الوجوب بالذات بناء على ما ثبت من ان بعض خواص الواجب
بالذات هو ثبوت الوجوب بالذات له في مرتبة ذاته بذاته وثانيهما الوجوب

بالغير نسبة
[illegible] يكون له الوجوب [illegible]
كما هو [illegible] فيلزم ان يثبت [illegible] لانهما [illegible] قال
ان يكون [illegible] بين المفروضين [illegible] لانهما بالغير علته لا الحق لانا نقول [illegible] بالذات
كل من الواجبين والوجوب بالغير [illegible] الاجتماعان ولو بالغير علته [illegible] المفروض [illegible] للواجب بالذات
بالذات والثاني فبان [illegible] الوجود لا بالغير [illegible] يكون [illegible] الذين يمكن [illegible] بالذات
وثانيا فبان [illegible] وجوب الوجود [illegible] المفهومات التي [illegible] الذين [illegible] للواجب بالذات
ان الوجوب [illegible] عرض [illegible] بان المفهومات [illegible] ان مفهوم
بعينه الصفات الكمالية [illegible] تصور ان يكون الكنه بالذات [illegible] زائد
لان هذا باطل صرف [illegible] الى الذهن بكيفية [illegible] وكذا الكلام [illegible] كمفهوم [illegible] وكذا الصفات الكمالية
لا حجاب [illegible] وجود [illegible] الجانبين [illegible] الذاتية [illegible] عين او زائد [illegible] الذاتية
والا يلزم الانقلاب [illegible] وان كان [illegible] المفهومات [illegible] المفهوم بنفسه
الواجب بالذات وان كان [illegible] المعبر عنه بهذا المفهوم [illegible] وان كان [illegible] بلا احتياج الى حيثية
على ذاته تعالى بل النزاع في ان المعبر عنه [illegible] الكمالية منها بلا احتياج [illegible] المفهومات
فانه لا نزاع في ان مفهومات تلك الصفات [illegible] المفهومات [illegible] المعبر عنه
بمعنى ان الذات بذاتها كافية في انتزاع تلك المفهومات [illegible] النزاع في ان [illegible]
وتعليلية لكن مع ذلك يكون زائدة على ذاته تعالى بل النزاع في التسلسل في الوجوبات
الصفات الكمالية هل هو عين او زائد [illegible] على تقدير [illegible] لانه يلزم
العلوية يلزم ان يكون الوجود الواحد [illegible] بالغير ثابتة بالفعل [illegible] العروضين
اجتماع تلك الوجوبات الغير الثابتة [illegible] وجود كل واحد من الواجبين [illegible] سواء كان
ولا يصح ذلك الاجتماع لان كل وجود اذا وصل الى درجة الوجوب [illegible]
بالذات او بالغير يلزم ان يتحقق ذلك الوجود [illegible] الى درجة
الوجوب [illegible] ان الوصول الى [illegible] الفعلية الا بعد [illegible]

على نقض الاولوية وخارجية فاسد لانه حصل ...
الذاتية وفعلية هو الوجوب فظهر ان الوجوب وبعد ذلك ... تحصيل بين
منتظرات بالذات او بالغير يحقق بالفعل فلو كان الوجود ... على بالنظر والاثنين المفروضين بين
كان بالذات ... يلزم يحصل تحصيل بتعدد الوجود والواحد من الواجبين المفروضين
الى درجة الوجوب يلزم تحصيل الوجوب بتعدد ... بكل واحد من الواجبين يحقق ... بكل واحد بالفعل
من وجوب واحد يلزم تعدد الوجوب ... وجوب ... يلزم ان يحقق بالفعل
الصفات متصفا والغير صورة التسلسل المفروضين وجوب الوجود لوجود الوجودات غير
الحاصل بتحصيل وجود كل واحد من الواجبين المفروضين منهما لوجود الوجود الخارجي
التسلسل الغايات فيكل واحد من الواجبين ان يكون كل واحد منهما لوجود الخارجي والتشخص بتعدد
المفروضين فيلزم ان يحقق بالفعل يلزم ... الوجود الخارجي ... بتعدد
ووجودات غير متناهية بالفعل ولا ... التشخص الخارجي بلا زيادة ونقصان
متناهية بالفعل ولا ... بتعدد الوجود الخارجي بتعدد التشخص الخارجي المفروضين
متكافيان بالعدد فاذا تعدد الوجود الخارجي بتعدد الواجبين المفروضين بالفعل
الوجود الخارجي يلزم تعدد التشخص الخارجي بكل واحد من الواجبين
في اجتماع التشخصات الغير المتناهية بالفعل في كل واحد متناهية بالفعل يكون
يلزم ان يكون كل تشخص من الواجبين المفروضين تشخصا غير متناهية على القول بكون
واللازم فظاهر البطلان واعلم ان المفاسد التي تكون واردة على القول بكون
وجوب الواجب بالذات معلولا على ما ذكرنا مفصلا ترد جميعا على القول بكون
وجود الواجب بالذات معلولا لكن النظر بالتامل غايرا انعليك باستخراج
تفصيلا على محاذات ما ذكرنا مفصلا في الوجوب اذا كان معلولا
تمت الرسالة

م

رسالة في الفرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع في نفس الامر وفي معنى مطابقة الحكم الصادق

بسم الله الرحمن الرحيم والافاضة من العليم الحكيم

اعلم ان القضية اما ان تكون موجبة او سالبة ولا واسطة بينهما ومع ذلك كانتا مشتركتين
في ان وضع كل واحدة منهما يقتضي وجود الموضوع في الذهن لان كل قضية
بما هي قضية لا بد فيها من تصور الموضوع والمحمول والنسبة وكل متصور موجود ذهنا
لان التصور هو حصول الشيء في الذهن فثبت ان موضوع كل قضية سواء كانت
موجبة او سالبة وسواء كانت صادقة او كاذبة يجب ان يكون موجودا
في الذهن لكن مع ذلك فرق من وجه آخر بين موضوع القضية الموجبة الصادقة
وبين موضوع القضية السالبة الصادقة لان الموجبة الصادقة مفادها ثبوت
المحمول للموضوع في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض
وتصور المتصور لان القضية الموجبة الصادقة خبر صادق عن ثبوت المحمول
للموضوع فلا بد ان يكون لموضوع القضية الموجبة الصادقة وجود آخر
مع قطع النظر عن تصور المتصور مثلا اذا قلنا الجسم الكذائي ابيض وفرض
ان هذه القضية صادقة فلا بد ان يكون للجسم المذكور وجود آخر غير الوجود
الذهني ويكون بحسب ذلك الوجود الآخر متصفا بالبياض ويكون البياض
ثابتا له مع قطع النظر عن تصور المتصور بمعنى ان لتصور المتصور لا دخل له
في كون ذلك الجسم ابيض بل لو لم يتصوره المتصور فقط يكون ذلك الجسم
ابيض وهذا الوجود الآخر مطابق بالفتح والوجود الذهني مطابق بالكسر
لان صدق القضية عبارة عن مطابقة مفادها ومضمونها للواقع ونفس
الامر فيحصل المطابق بالكسر والمطابق بالفتح واما موضوع السالبة الصادقة
لا يجب وجودها بطريق الدوام والكلية ان يكون له وجود آخر غير الوجود الذهني

كما
فى الموجبة الصادقة ان ثبوت المحمول عن وجود بتصور
فى القضية الصادقة ان انتفاء المحمول عن الموضوع بتصور مع قطع النظر عن المعدوم بانهما
لان نفى الصادق فى حكم الموضوع انتفاء مع قطع الحكم المحمول المعدوم المتصور فيكون معدوم
هو الاخبار الصادق المحمول عن الموضوع ان نفس الامر مع وجود او النظر عن تصور المعدوم با هو
الموضوع وانتفاء الموضوع موجود او يكون الموضوع نفس الامر مع قطع النظر عن نفسه لان المعدوم الذى
احدهما ان يكون المسلوب عنه فيكون المسلوب عنه بحيث انه فى نفسه لا يثبت له شى اصلا حتى
المتصور ويكون المحمول المسلوب معدوما بين المسلوب عنه بالوهم فلا يثبت له شى ويكون الحكم
ان يكون المحمول والموضوع كلاهما جميع الاشياء على القضية الغير فيكون المحمول منفيا عنه فتصدق
الموضوع معدوما فى نفسه بل يكون الا مقتضب يستقيم القضية ان يكون صادقة زيد
لاشى بما ثبت لاشى ان الموضوع ان يبقى فرض ان بعده احدهما ان يكون
لاشى والاثبات فيصح حين انعدام زيد ليس بشجاع وفرض ان وحين احدها الشجاعة
والذاتيات فيصح اذا قلنا زيد موضوعها معدوما منتصفا بالشجاعة ويكون كل
نفى المحمول صادقة فاذا انتفاء المحمول عنها موضوعها والا يكون معدوما فى نفسه
هذه القضية الصادقة مع قطع النظر عن تصور المتصور بل يكون معدوما وح
موجود فى الواقع مع قطع النظر عن وجود فى الواقع بل الذات والذاتيات والذاتيات
مسلوبة عنه وثانيهما ان لا يكون زيد موجود اصلا حتى الذات فيصدق
معدوم فى نفسه فى الواقع لا يصح ثبوت شى له لان كل شى ثبت له فى نفسه فى قطع
يصدق ان المحمول المذكور مسلوب عنه بانعدام الموضوع وانتفائه فى نفس الامر مع
تصدق السالبة على هذا التقدير يكون بانعدام الموضوع فى الواقع و كليا
السالبة لا يستدعى استدعاء كليا وجود الموضوع فيستدعى المتصور
النظر عن اعتبار المعتبر وتصور المتصور وصدق الموجبة النظر عن اعتبار المعتبر وتصور يكون
وجود الموضوع فى الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عن الموجبة الصادقة التى
والتفاوت فى ذلك بين الموجبة المحمول منهما امر او وجود باخوذ زيد
كالثبت وبين

المحمول فى نفسه و المعدوم

التمام

الصادقة المحمول
ان يكون المحمول بتصور زيد لا كان
النسبة بين امر احدهما مطلقا فى الكليات وجود
منها امر الايجابى الصادق بحسب نفس الامر ان يكون الموضوع ثابتا فى الواقع مع قطع النظر عن تصور المتصور
لان الربط الايجابى يستدعى مستندا فى نفس الامر او عدمه فيكون صادقا من اعتبار المعتبر
ربط امر وجود الواقع مع قطع النظر عن الموضوع يكون منفيا فاذا كان صادقا مع قطع النظر عن
الموضوع فى الموجبة اذا كان صادقا ثبوت المثبت له مع قطع النظر عن الموضوع صادق
الذى فى القضايا الموجبة يستلزم امر لثبوت المحمول له يستلزم صادقة موجودة ثبوت
لا امر وثبوت امر الموجبة ان النسبة المحمول اذا كانت صادقة يستلزم
وما ذكرنا ظهر ان الموجبة ان النسبة بحسب الواقع ونفس الامر الايجابى الربط
المتصور لان مفاد الموجبة ثبوت امر لامر يستدعى الربط لان الربط وسلب
تصور امر عدمى للموضوع وثبوت امر لامر وجود باو عدمى بسلب العبرة وتصور
ثبوت امر عدمى بين الموضوع وثبوت ربط بين اعتبار المعتبر
المثبت له لو كان الامر الثابت وبالجملة فرق بين النظر عن الربط
لذلك كله يظهر بانه لا يستدعى كليا وجود الموضوع مع قطع النظر لان المحمول يستلزم ان كان
والذى لا يستدعى سلب الربط لا ربط السلب كما فى الموجبة المحمول للموضوع
المتصور انما هو سلب الربط فارجع الى الاخبار الصادق عن ثبوت امر لامر وحكاية
الايجابى اذ كان صادقا فارجع الى الاخبار الصادق عن نفى المحمول عنه والمثبت
المحمول امرا وجوديا او امرا عدميا فلا بد من وجود لكن عنه والمعدوم
عن ثبوت ذلك الامر له بحسب الواقع وتصور المتصور فان قيل زيد معدوم
له فى الواقع مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وقد ذكرت ان الظاهر الايجاب
قضية موجبة فيكون مشتملة على الظاهر الايجابى ان يكون زيد موجودا
مطلقا يستلزم وجود الموضوع فيلزم البطلان قلت
ومعدوم معا او فطرت سلب ثمان
ربط احدهما

بحسب الربط وهذا النفس الموضوع بعدمه كانت نفسه الموضوع معدوما في نفسه
الربط يستدعي وجوده وزيد ... الربط وان كان فلا يثبت لشيء اصلا
الربط ... الموجبة المعدومة ... نفسه ويكون جميع الاشياء
الا كانت ثابتة المحمول في ما يتحاد الربط الموضوع مسلوبة عنه حتى الذات والاثبات
في الموجبة ان السالبة ... العدم فيجب ان يكون زيد معدوما قضية موجبة
في القسم الربط جميع ... بحسب اللفظ وسالبة بسيطة حقيقة ويكون الى
وهذا القسم ... زيد ليس بموجود واذا كانت سالبة بسيطة حقيقة
فلا يلزم منه ... اصلا لان السالبة البسيطة لا تستدعي استدعاء
كليا وجود الموضوع لان صدقها قد يكون بانتفاء الموضوع على ما سبق ذكرها
وكذا القياس العقلي في اجتماع النقيضين او ارتفاعهما وشريك الواجب
بالذات ممتنع الوجود بالذات وغيرهما من الموجبات التي يكون بحسب اللفظ
موجبة وسالبة بسيطة حقيقة واعلم ان المحمول اما ان يكون عين ذات
الموضوع كما في حمل الشيء على نفسه او جزء ذات الموضوع والمحمول الذي
يكون جزء ذات الموضوع منحصر في الجنس والفصل او لا يكون المحمول عينا
ولا جزءا فح يلزم ان يكون خارجا عن ذات الموضوع ويكون المحمول
ح محمولا عرضيا ومبدأ المحمول العرضي اما ان يكون امرا انضماميا
خارجيا نحو الجسم ابيض او امرا انتزاعيا والانتزاعي يكون بحسب حال الخارج
نحو هذا الكون الجسم واحد في الخارج وموجود في الخارج وقد يكون بحسب حال
الذهن فقط نحو الحيوان جنس الانسان نوع فان عروض الجنسية والنوعية
انما هو في الذهن وبعد تخلية الوجود الذهني بمعنى ان لوجود المعروض في الذهن
دخلا في ثبوت العارض الذهني لمعروضه وقد يكون الانتزاعي لا بحسب
خصوص حال الخارج ولا بحسب خصوص حال الذهن بل يكون باعتبار اخر

وهو المهية ... بحسب الخارج ... في ذلك لان اللازم
اعني ... من انتزاع ... المهية لو كان لوجود المهية
مع قطع النظر ... لوازم ... دخل في ثبوت ذلك اللازم
والذهنية ... جميعا فان المهية ... لها يلزم ان يكون ذلك اللازم من
الزوجية ... لوازم الوجود لا من لوازم المهية فيلزم الخلف
او الذهني كافية ... فظهر ان العوارض التي يكون مبادي المحمولات
العرضية اقسام الاحكام التي في القضايا لانه من ان
يكون في القضايا الخارجية بخصوص الخارجية نحو الجسم شاغل للمكان والسواد
قابض للبصر والبياض مفرق للبصر والجسم قد يكون كبيرا وقد يكون صغيرا
او في القضايا الذهنية بخصوص الذهنية نحو الحيوان جنس والانسان نوع
او في القضايا التي لا يكون لشيء من الخارج بخصوصه ولا للذهن بخصوصه
دخل في ثبوت المحمول للموضوع نحو الاربعة زوج والخمسة فرد والمحمولات
التي في الامور العامة قد يكون بحسب حال الخارج وقد يكون بحسب حال
الذهن ولا يكون منحصرة على حال الخارج فقط ولا حال الذهن فقط نحو هذا
موجود وواحد وعلة وغيرها من الامور العامة فان الامور العامة ليست
من العوارض المخصوصة بالوجود الخارجي مثل الصغر والكبر والحرارة والبرودة
ولا من العوارض المخصوصة بالوجود الذهني كالكلية والجنسية والنوعية فان
الامور العامة تتحقق في الموجودات الخارجية والذهنية جميعا كلوازم
المهية لكن مع ذلك فرق بين لازم المهية وبين الامور العامة فان
لازم المهية ما يكون نفس المهية علة مقتضية له ومستقلة في اقتضائه كمهية
الاربعة بالنسبة الى الزوجية فان مهية الاربعة كافية في ثبوت الزوجية

لها مستلزمة وثبوتها لشئ
وعلية الزوجية وثبوتها فان لازم الماهية
في اقتضائه الامور العامة للمهية فان زوجية الاربعة للمهيات
لها بخلاف ان يكون من لوازم [illegible] الانضمام ان يكون مهية في الغير علية بالذات
منها لا يصح ان يكون المهية علة بانه الوجود ولا يصح التسلسل ومفاسد اخر [illegible] الوجود والوحدة
بعينه ان يكون من الامور العامة يلزم الدور او التسلسل وبالجملة الممكن بالذات
الى مهية الاربعة وفي الامور [illegible] لانه يلزم [illegible] فان وجود الممكن بالغير ان يكون
وحقيقة من الحقائق فيجب بعضها علة مقتضية [illegible] باعتبار الغير ثبوتها لموضوعاتها بالغير الامور
تفصيلا فرتب بل الوجود [illegible] بالذات فيكون ثبوتها بالنسبة الى الامور
العامة الوجودية انما يكون ثابتا للممكن بالغير فيكون [illegible] الممكنات الغائبة
العامة الوجودية [illegible] الامور العامة الوجودية فيكون حقائق الممكنات جعل تلك الحقائق [illegible]
ووجوبه وغيرها من الامور العامة الى الحيثية تعليلية فيكون [illegible] الممكنات امرا انضماميا
ثبوتها لموضوعاتها تحت حال محققة والامور العامة من متفرعات الثابتة للممكنات لو كان وجود
العامة الوجودية فوائل [illegible] الامور العامة الوجودية مثلا لانه [illegible] الى
المحققة لانه لا يصح ان يكون شئ من الامور كالوجود والوحدة بالنسبة
بالقياس الى الحقائق الممكنة بالذات امرا انضماميا كالسواد والبياض في الخارج كالسواد
الممكن بالذات او وحدته مثلا امرا انضماميا متحققا في الخارج وكل واحد من الوجود
الجسم يلزم ان يكون كل واحد من الوجود والوحدة امرا متحققا في الخارج وللوحدة وحدة
والبياض فيكون حقيقة الممكن بالذات امرا متحققا في الخارج فيكون للموجود وجود
والوحدة ايضا يكون امرا متحققا في الخارج انضماميين كالسواد والبياض لا يجوز
لان الوجود والوحدة على تقدير كونهما امرين انضماميين يلزم تعدد الواجب بالذات
ان يكون شئ منهما واجب الوجود بالذات والا يلزم تعدد الواجب بالذات
فوجب ان يكون كل واحد منهما ممكن الوجود بالذات وكل ممكن الوجود بالذات
يكون وجوده وعلته غير ذاته لان الموجود اما ان يكون موجودا
بذاته او موجودا بغير ذاته ولا واسطة
بينهما والاول يكون واجب
الوجود

بالذات

بالذات
والثاني لا يمكن لان الوجود
بالذات والغرض ان انتفاء الوحدة ووحدة الوجود
كل واحد من الوجود والوحدة امرا انضماميا ووحدة الخارجي
فيكون وجود الوجود ايضا امرا انضماميا فيكون كل واحد في الخارج يحصل بل يلزم التسلسل
الوحدة ايضا امرا متحققا متميزا عن الموضوع في الخارج [illegible] ان يكون موجودا
ووحدة الوحدة امرا متحققا في الوجود ووحدة الوحدة وهذا ينتقل الى التسلسل [illegible] الثانية
وتعلل الكلام الى الوجود والوحدة ووجود الوحدة ووحدة [illegible] في الخارج والوحدة الممكنة
ونقل الكلام الى ان كل امر يلزم من وجوده وجوده للممكن [illegible] في الخارج جعل الحقائق
فظهر مما ذكرنا ان كل امر [illegible] الوجود ان اثر اعتباري للممكنات فيكون العلة المقتضية
في الخارج فاستحال ان يكون الوجود امرا انضماميا [illegible] تعليلية فيكون العلية
في الخارج امرا انضماميا بل لابد ان يكون تحت حال الى الحيثية تعليلية وكذا الانضمامي
فيكون ثبوت كل واحد منهما لموضوعاتها تحت حال المقتضية [illegible] الحقائق الممكنات
الجاعل والحقائق الممكنة الى العلة الفاعلية فقط لا العلة [illegible] الثابتة الامور العامة
في وجوب الممكن بالذات وغيره من الامور العامة الوجودية لان جميع الامور لموضوعاتها
فلا يصح ان يكون شئ من الامور انما يكون ثابتة لموضوعاتها بالغير فيكون ثبوتها بالغير
ان ثابتة لحقائق الممكنات انما يكون منشأ وجاعل فان قيل لازم المهية كالزوجية
تحتاج الى الحيثية التعليلية على ما عرفت والجاعل وبنا على ما ذهب اليه الحكماء و
الى الاربعة مثلا امر وجودي يحتاج الى المؤثر والجاعل ولا جاعل سواه لا يصح ان يكون
والاشاعرة من المتكلمين انه لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى فكيف يصح ان يكون
العلة المقتضية والمؤثرة في نفس المهية الزوجية مهية مقتضية للاربعة قلت زوجية الاربعة
مستندة الى نفس المهية ويكون علة لها ملاحظتها باعتبار حقيقتها التصورية
مثلا لها اعتباران احدهما ان يكون حقيقة في الحقائق الممكنة
وبهذا الاعتبار ليس الا الله ولا
وجاعلها
جاعل

سواه وثانيهما باعتبار الهيئة التاليفية اى كون ذات الاربعة بحالة يكون مقتضيه
لكونها زوجا بمعنى ان الاربعة انما يكون محتاجة الى الجاعل باعتبار اصل هستها وحقيقتها
التصورية بناء على ان حقيقة الاربعة حقيقة ممكنة بالذات بل وكل حقيقة ممكنة
بالذات مجعولة للجاعل الذى هو الله والجاعل سواه واما كون الاربعة زوجا فهو
من مقتضيات طبيعة الاربعة وذاتها بمعنى ان الاربعة تمتنع انفكاكها عن الزوجية
باعتبار ملاحظة ذاتها فيكون وجود الزوجية راجحة لذات الاربعة باعتبار
ملاحظة ذات الاربعة بحيث لو جاز وجودها بلا جاعل لكانت الزوجية
لذاتها وذاتها يكون كافية فى ثبوت الزوجية لها فليست الزوجية امرا
غريبا بالنسبة الى ذات الاربعة كغرابة الوجود والوحدة والوجوب
وغيرها من الامور العامة الوجودية فالاحتياج الى الحيثية التعليلية انما هو لثبوت
الامر الغريب الذى يكون من مقتضيات الذات لا لثبوت الامر الذى
يكون من مقتضيات الذات ولا يكون غريبا بالنظر الى الذات ونظير
هذا ما قالوا فى كون المكان طبيعيا للجسم فالجسم انما يكون محتاجا الى الجاعل
فى اصل حقيقته وماهيته لا فى كونه مالئا للمكان وشاغلا للحيز لان الجسم
لما كان بذاته طويلا عريضا عميقا فيكون كونه مالئا للمكان وشاغلا للحيز
من مقتضيات حقيقة الجسم وذاته ولا يكون امرا غريبا بالنظر الى ذات
الجسم ليستلزم الاحتياج الى جاعل يجعله مربوطا بذلك الامر الغريب كالوجود
والوجوب والوحدة فان كل واحد منها غريب بالنسبة الى حقيقة
الممكن بالذات ولهذا لزم الاحتياج الى جاعل يجعله مربوطا بذلك الامر
الغريب فظهر الفرق بين المحمولات التى من لوازم الماهية وبين المحمولات
التى من الامور العامة واما الفرق بين المحمولات التى من لوازم الماهية
وبين المحمولات التى يكون ذاتيا او ذاتية لموضوعاتها فهو ان المحمولات
التى يكون ذاتيا او ذاتية لا يكون محتاجا الى الحيثية تقييدية لان التقييد الحقيقى

خارج عن التقييد ولا يحتمل خروج الذوات والذاتى عما هو ذات وذاتى
له فلا يحتمل الحيثية التقييدية ولا الحيثية التعليلية لان العلة خارجة عما هو معلول
لها فلا يصح ان يكون الموضوع علة للمحمول الذى هو عين ذات ذلك
الموضوع نحو الانسان انسان ولا يصح ايضا ان يكون غير ذات الموضوع علة
لان الاحتياج الى العلة انما يكون لثبوت الامر الغريب وبالجملة الاحتياج
الى العلة انما يكون اذا كان نسبة المحمول الى الموضوع نسبة امكانية لان
الاحتياج الى العلة الخارجة عن ذات الموضوع معلول الامكان الذاتى
لانه الممكن فاحتاج ونسبة ثبوت الذات والذاتى لما هو ذات وذاتى
له نسبة ضرورية ذاتية اما اذا كان المحمول عين ذات الموضوع فظاهر
ان المحمول ليس امرا غريبا بالنسبة الى الموضوع فلا يتصور تخلل الجعل و
اما اذا كان ذاتيا له فلان ذاتى الشىء ما هو داخل فى قوام ذاته وظاهر ان
الامر الداخل فى قوام ذات الشىء لا يكون امرا غريبا بالنسبة اليه ولا يكون
نسبة الذاتى الى ما هو ذاتى له نسبة امكانية لان النسبة الامكانية انما
يتصور فيما اذا كان وجود امر لامر وعدمه منه متساويين بالنسبة اليه وهذا
لا يتصور الا فى الامر الغريب لا فى الذات والذاتى فلا يصح ان يكون
ثبوت المحمول الذى يكون ذاتا او ذاتيا للموضوع معللا بشىء اصلا لا
بذات الموضوع ولا بغير ذات الموضوع واما المحمولات التى يكون
من لوازم ماهية الموضوع نحو الاربعة زوج فيكون ثبوت ذلك المحمول
للموضوع محتاجا الى حيثية تعليلية لكن لا لعلة غير ذات الموضوع بل لعلة
هى عين ذات الموضوع على ما عرفت مشروحا والسؤال الذى ذكرنا فى لازم الماهية

آن ثبوت بالذات
علی ثبوت لها بوجود زائد
والذاتیات لما ثبت بجواب الجواب ایضا بان للامر العدد ونحوه کالاول مطلب
وذاته رد والجواب بان ذاتی ما هی واعلم ان الذات والذاتیة المرتبة ثم
تعرف کما نظر بان ذاتی بسیطة عنه ضرب الذات المطالب البسیطة ثم مطلب هل الحقیقیة
یکون جمیع الامر العدد وجد ضعیف لان امهات المطالب الحقیقیة ثم اثبات وجه
ولهذا الا یکون للامر العدد وهو البسیطة ثم مطلب هل البسیطة الذاتیة قد یکون بثبوت
مطلب بل الا البسیطة ثم مطلب بل الصادقة قد یکون بین
مطلب ما الشارحة ثم مطلب الحقیقیة ثم بوب ما مرتب عکس تصدیق بان
ثبوت المحمول للموضوع بالفعل فی الجوهریة
بالحقیقیة مطلب کذیة ثبوت الحکم بثبوت المحمول زید کاتب بالفعل الصحیح الحکم بثبوت
اذا عرفت هذا فقول الحکم جوهر بالفعل وزید بالفعل یکون الصحیح الحکم بان المحمول
المحمول للموضوع بالفعل نحو الجسم جوهر بالفعل ووجود زید یکون الصحیح بالفعل
التصدیقین موقوف علی وجود الجسم بالفعل وعلی هذا التقدیر اقول
الجسم بالفعل وثبوت الکتابة لزید بالفعل جوهر وزید کاتب
الجسم بالفعل الجوهر لا بد من الموضوع الخارجی للموضوع
فیکون لها الموضوع المذکور فی الخارج الذی یکون موجودا
الموجود الذهنی والذی لا بد من حصول القضیة وثبوت الوجود الذی
بالقضیة الحقیقیة التی یحکم فیها علی الافراد المقدرة الوجود ویکون ذلک
الوجود وهی القضیة الصادقة بالفعل من القضیة الخارجیة
الحکم فیها ثبوت المحمولات الخارجیة للموضوعات لان القضیة الخارجیة ما یکون
لا للامر او الذات فی الخارج وثبوت الوجود الخارجی مستلزم
الجسم لا بد من الوجود فی الخارج ازلا کان موجودا بالفعل
کاتب اولا فی الجسم جوهر او الوجود با لحقیقة
لا کاتب

وزید

ففی جمیع المطالب یکون موجودا
اعمه تکون القضیة الخارجیة لا یعتبر فی المحمول موجودا فی الخارج الا بعد
ذلک الصور یکون القضیة الخارجیة افرادا وثبوتها بان الخارج بان الحکم فی المطابق
بالفتح ونوع محمول القضیة الخارجیة ان الذهن وبین بان ذلک الحکم اذا بوجود فی الخارج
مطابق جمیع القضایا یکون بین بان الذهن یکون موجوده فی الخارج بالفتح ثبوت الخارج
فی الخارج والمطابقة الا یکون بین الواقع ولا لما یوجد فی الخارجیة مطابقها بالفتح بین الخارج
ولا دخل لوجود الا ذهان العالیة المحمولات الخارجیة منها بالنسبة المطابقة
فی المطابقة لان یصح تلک القضیة بان المحمولات الخارجیة یکفی ان یطابق
من الاحکام فی ستراع معقول الخارج ویصح التصدیقات بان الخارج
فی الخارج بحکایة یصح ان یکون حکایة عما فی التصورات منضما فان قیل
والتابع لا یوجد فی الذهن الا ذهان العالیة عما فی التصورات صدق الحکم مطابق لنفسه
بالفتح ما یکون موجودا فی الا ذهان العالیة بعبارة عن الواقع فکذا القوم والحکم
اذا کان فی ذهن التصدیق بغیر التصدیق والا لیصح مطابق
الامر التصورات التصدیق الموجود فی ذهن بل لا بد ان یکون
الذی یعلم المطابقة بالفعل التصدیق وهذا القوم معلقة لذلک التصدیق
وعلی هذا الفرض یحصل المطابقة التصدیقات الذی فی الا ذهان العالیة وفی الواقع ونفس
فی الا ذهان العالیة وتحصل بین التصدیق الذی هو صدق الحکم الذی فی الا ذهان العالیة فالواقع
وکذا القوم لیس ذلک الذی هو التصدیق الذی فی الا ذهان العالیة وهو التصدیق الذی
فلا یلزم علی هذا ان ذلک الذهن اصل التصدیق بالتصدیق لا یعتبر التصدیق فی ذهن التصدیق
الحکم بین الاحکام الصادقة ان الذهن لا ذهن اصل عند او برهان یرجع الیه ما کان دعو
العالیة وبین الاحکام الصادقة والا ذهان العالیة فکذا قد یحصل صدق
الی

يعني ان صدق
الاذهان فلكان صدق الصادقة بحكم زمان ان تلك
الى انه فله الاحكام تلك صدق الحكم في الاذهان التصديق في ذلك
يحقق في السافلة تلك الصادقة التي مطابقة التصديق في الاذهان
بحكم الاذهان السافلة الصادقة الحكم الصادقة التي اذ فلا بد من ذهن
التي في الاذهان واحد في الاحكام ان صدق الحكم الصادقة في ذهن اخر فلا بد من ان يصدق
يحقق في كل واحد وقد ذكرت للتصديقات اذا كانت في نفس الحكم والتصديق
العالية والتفرقة بحكم في ذهن آخر فلا بد للتصديقات التي والقول بان الحكم في الاذهان العالية
التصديق اذا كان مطابقة بالكسر لسلسلة التصديقات الواحد فيلزم ان الذي هو في الاذهان مطابقا
العالية ان يكون مطابقة وهذا النقل لا ينتهي بالكسر للواقع بكونه مطابقا ونقع
آخر وينقل الكلام الى ان فله يكون العالية فلا يتصف محل بحث لانه ان اريد انه
او كان في الاذهان اذ كان التصديق في الاذهان بالكسر للواقع يكون فلا بد من البرهان
في التصديق واما اذا كان التصديق مطابق بالكسر للواقع وان اريد انه [illegible] ان كان
بالكسر للواقع لانه نفس الواقع في الاصطلاح وان اريد ثبوت القيام
الاصطلاح كذلك بلا [illegible] مثلا قضية حكم فيها على زيد بثبوت القيام فانا بوجه
وليس [illegible] زيد قائم صادقة مطابقة بالكسر للواقع وان لم يكن القيام في الخارج يكون هذه القضية
[illegible] فيكون كاذبة في ذلك بين كون الحكم في القضية المذكورة مطابقا للواقع ولا
هو الذي [illegible] او الذهن [illegible] فان حصول المطابقة هو
كون موضوع القضية بحيث يصح انتزاع مفهوم المحمول منه مع قطع النظر عن
اعتبار الفرض والتصور وعدم حصول المطابقة هو عدم كون الموضوع
فليعلم ان المطابقة وعدم المطابقة [illegible] على كون الموضوع في الخارج بحيث يصح
انتزاع مفهوم المحمول منه مع قطع النظر عن اعتبار
الفرض والتصور ولا يصح انتزاع

مفهوم

مفهوم بينهما بحكم [illegible] وبين بحصول [illegible] فيها في التصديقات
المحمول [illegible] الخارج [illegible] بحصول المطابقة وغاية ما يلزم من وجود الاذهان
قطع النظر عن [illegible] العالية العالية هو ان يكون الاذهان العالية
وتصور التصور [illegible] العالية شرطا لفيضان العلوم على الاذهان السافلة
ان علل [illegible] الذهن لان مدار المطابقة وعدمها كون ما في الاذهان
المذكورة وعدم حصولها العالية وهكذا القياس العقلي في سائر القضايا فافهم
في معنى المطابق بالكسر والمطابق بالفتح ان شئت ان الموضوع
المتلبس بالمحمول الذي يكون موجودا ومحققا في القضية الصادقة يكون له
وجودان باعتبارين احدهما اعتبار الوجود الذهني الذي لا بد منه في حصول
القضية على ما عرفت فيما سبق وثانيهما ان يكون ذلك الموضوع متلبسا بذلك
المحمول ويصح انتزاع مفهوم ذلك المحمول منه لكن لا باعتبار الوجود الذهني الذي
لا بد منه في حصول القضية بل باعتبار آخر غير الاعتبار الذي يكون ضروري القضية
مثلا زيد كاتب بالفعل قضية فهي اذا كانت صادقة فللموضوع فيها وجودان
احدهما وجود زيد في الذهن متلبسا بمفهوم الكاتب فيه لضرورة القضية
وثانيهما وجود زيد في الخارج بحيث يصح انتزاع مفهوم الكاتب منه ويكون
متلبسا بما عبر عنه بمفهوم المحمول بحسب حال الخارج فالمطابقة تعتبر بين وجود
الموضوع في الذهن متلبسا بمفهوم المحمول فيه وبين وجود الموضوع
في الخارج بحيث يصح انتزاع مفهوم ذلك المحمول منه بحسب حال الخارج ويكون
متلبسا بما عبر عنه بمفهوم ذلك المحمول بحسب حال الخارج فالمطابق بالكسر
هو ما في الذهن لانه تابع لما في الخارج لانه لو لم يكن ما في الخارج لم يكن ما في الذهن
صادقا بل يكون كاذبا اختراعيا محضا بلا منشأ اصلا والمطابق بالفتح
هو ما في الخارج لانه متبوع لما عرفت واما معنى كون صدق الحكم مطابقة للواقع
هو انه لما كان للموضوع المتلبس بالمحمول وجود آخر غير الوجود الذهني على

ما عرفت مشروحا فيكون ذلك الوجود الاخر امرا واقعيا وموجودا في الخارج
والواقع وذلك الوجود الاخر يكون مصححا لصدق الحكم ولو لم يكن ذلك
الوجود الاخر لكان ذلك الحكم كذبا محضا واذا كان الحكم صادقا يكون مطابقا
للواقع اي موافقا للواقع ولا يكون مخالفا له لان مصحح صدق ذلك الحكم
موجود في الخارج فيكون صدق الحكم مطابقا للواقع لكونه موافقا للامر الواقعي
وكون مصحح صدقه موجودا في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر وتصور
المتصور فيكون مصحح صدق الحكم ومنشا صدقه موجودا مع قطع النظر
عن اعتبار المعتبر وتصور المتصور واذا كان مصحح صدق الحكم ومنشا صدق
الحكم موجودا في الخارج يصدق ان ذلك الحكم مطابق للواقع وموافق له
ولا يكون مخالفا له لان مصححه ومنشاءه موجود في الخارج والواقع ونفس الامر
فكيف لا يكون مطابقا للواقع وموافقا له هذا معنى صدق الحكم ومطابقته
للواقع لان صدقه مطابقته لما في الاذهان العالية على ما عرفت فيما ذكرناه
مشروحا وكما ان الحكم في القضية الموجبة الصادقة قد يكون بثبوت المحمول
للموضوع بحسب حال الخارج كما في القضية الخارجية على ما عرفت مشروحا كذلك
قد يكون الحكم بثبوت المحمول للموضوع بحسب حال الذهن فقط نحو الحيوان جنس
والانسان نوع والموضوع كل واحد من هاتين القضيتين وجودان في الذهن لكن
تلك الاثنينية الذهنية اعتبارية عقلية وانما قلنا ذلك لان الموجود الخارجي كما
انه لا يجوز له وجودان في الخارج متميزان كذلك الموجود الذهني لا يجوز له وجودان
متميزان في ذهن واحد لكن يجوز ان يحصل في ذهن واحد وجود واحد
ولا اعتباران فيحصل بسبب ذلك تعدد الوجود بالاعتبار وتحصيل
اعتباران لذلك الوجود الواحد الذهني احدهما باعتبار الوجود الذهني الذي

لابد

ثم ينفصل بالفصل [illegible] مفهوم الخارجي
علی ما عرفت [illegible] الذهني [illegible] الجنس [illegible] انتزاع [illegible] الخارجي
اعتبار الوجود الذهني [illegible] الفصل بان يكون الحيوان [illegible] باتحاده [illegible]
الاعتبار العقلي لان الحيوان [illegible] الجنس [illegible] بهذا الوجود
الا باعتبار كونه مجردا [illegible] الحيوان [illegible] الذهني [illegible] الخارجي [illegible]
لا بشرط كونه [illegible] وان كان في [illegible] والعارض [illegible] فيكون بهذا
عن الفصول [illegible] الوجود الثاني ترتب عليه الحكم [illegible] الذهني [illegible] المطابقة بين
الجنس وهذا الوجود الخارجي [illegible] العارض الذهني بانه جنس فيحصل صدق
بمعنى ان الوجود الخارجي [illegible] الذهني [illegible] الحيوان بانه جنس ويكون مصحح
الذهني ترتب عليه صدق الحكم [illegible] الذهني بالاعتبار الذهني
الثاني يصحح حمل الجنس وبين الوجود [illegible] هو الوجود الذهني وكذا الانسان
الوجود الاول بالاعتبار الذهني [illegible] القضية الخارجية [illegible] فيحصل
بالجنسية وثبوت ذلك العارض [illegible] علی ما عرفت [illegible]
الحكم [illegible] علی قياس ما عرفت [illegible]
الثاني فيحصل الطائفة منها علی قياس [illegible] القضية علی ما عرفت [illegible]
الذي في الانسان نوع له وجودان بالاعتبار [illegible] لان العقل [illegible]
اعتبار ان احدهما الوجود الذهني الذي [illegible] العقلي [illegible] الانسان [illegible]
وثانيهما الوجود الذهني الذي يكون باعتبار [illegible] الانسان بهذا
بشرط لا [illegible] مجردا عن العوارض [illegible] تشخيصه [illegible] النوع
ويجعله مجردا عن المشخصات [illegible] اشخاص الانسان [illegible] معنوم النوع
العقلي بحيث يصح انتزاع مفهوم النوع منه ويكون محل انتزاع [illegible] بانه
وهذا الوجود الثاني وان كان في الذهن لكنه [illegible]
[illegible] حذو الخارجي [illegible] الوجود الخارجي
[illegible] بصيرة [illegible]

صدق وحصول وجه
بحكم الخارجي لذلك ... معنى الذي الوجه
العارض الخارجي بصيب العارض الذهن بين المحمول ... الخارج
اتحاد حذو الخارجي وحصول بالاعتبار الاول شتون ... حال ان
لترتب صدق الحكم الذهني بين الوجود علي الموضوع للاربعة الخارجي لان
هو النوعية وتحصل الطابقة ... ان يكون الحكم ثبات الزوجية ونا ... الوجود
بالاعتبار الثاني كما عرفت ... فان كان المقصود الفضية ونا ... الاربعة
الذهن والخارج مثل الاربعة زوج فان كان حصول ... مستلزم لوجود
فيكون للاربعة وجود ان احدهما في الذهن بضرورة تصور ... مرارا
ثبوت الزوجية للاربعة بحسب حال الخارج لا باعتبار معتبر ... علي ما عرفت وان
في الخارج ... تحصل المطابقة بين ما في الذهن وبين ما في الخارج كان المقصود
ان يكون الاربعة في الذهن ... اثبات الزوجية
ان الموضوع ... حصول القضية او ما في الذهن ... للاربعة في الذهن ينبغي
كانت موجودة ... حصول القضية ... الاربعة وجوداً في الذهن
بهما علي ما عرفت ... في الذهن باعتبار احدهما باعتبار الوجود الذي
بالاعتبار الاول ... بضرورة ... الاربعة ... يكون
علي الاربعة بالزوجية ... الوجود الذهني الذي يكون له ... باعتبار

انا
هو الوجود بالاتحاد ... ان
الذهن هو اتحاد حذو الخارجي لذلك ... فان اريد ... وجود آخر
مرارا وكذا العقلية ... هذا الشيء واحد ... لا بد ان يكون للموضوع ان ... الذهن وبين
ان هذا الشيء واحد ... حصول ... حال الخارج ... الخارج ... ان يكون ... بين ما في
احدهما في الذهن بضرورة ... النسبة ... القضية ... هو المتبوع ... والطابق
بحسب حال الخارج ... لثبوت المحمول هو ما في الذهن ... الخارج ويكون القضية ... المتبوع ... الموضوع
الخارج ... صدق الحكم ... ان اريد هذا الشيء واحد ... باعتبار ... حصول القضية وهذا
والطابق بالكسر ... بضرورة حصول القضية في الذهن
وجودان باعتبار احدهما في الذهن ... مع ... بعضه ... لان
وجود الموضوع في الذهن باعتبار ... باعتبار حاله ... ويكون ...
الاعتبار الثاني يتصف بالوحدة ... الذهن ... في الذهن ... الموضوع
... الذهن وباعتبار ... الوجود ... الوجود في نفسه يكون
... الاول ... الوجود بالاعتبار الثاني ... والمطابق ... الوجود الذهني
... الامور العامة ... صدق ... الوجود بالاعتبار
... الوجود الذهني ... يكون ... الوجود
بالصدق ... والمطابق ... الموضوع

تعريف صدق الخبر بحسب نفس الامر ... الخارجية [illegible]
الخبر اي ان صدق النسبة الذهنية بالنسبة الى الوجود الخارجي او الخارج ... [illegible]
مطابقتها للنسبة الخارجية والخارج وكان الحكماء [illegible]
بان مرادهم ان يكون الخارج ظرفا لنفسها ... التعريف المذكور
الوجود الذي يكون وجودا لنفسه ... خارجية ... الصادق من
[illegible] يكون ... الشي ... فيكون
في الخارج بل يكون ... صدق الخبر ... ان لا يكون ... اختراع
هذا التوجيه ... تعريف ... نفس الامر ... بحسب نفس الامر [illegible]
والانسان نوع داخل في التوجيه المذكور ... [illegible]
بالمعنى الذي ذكرنا في التعريف ... وكون الشي ... الهيولى
بمعنى نفس الشي ومعنى ... بالبداهة ... المطلق ... وجود
واختراع المخترع وتقدير المقدر ... باحوال ... ذلك
مخترع وتقدير مقدر بعلمهم ... الحكمة ... يعلم ... ان
ثابتا ... بالوحي او الالهام ... [illegible]
والصورة ولفظ نفس الامر ... [illegible]
على ما هي عليه في نفس الامر يكون ... الاشراقيين
التعريف بمعنى ما يعلم بالبرهان ... والحكماء
كون الشي ثابتا ... بالبراهين ... الواقع ... ان
الحكم المعرفة ... الهيولى والصورة ... الى ذلك
فالحكماء القائلون ... البرهان على اثبات وجود الهيولى ... الهيولى
الى ذلك ما اقاموا من البرهان ... القائلون بنفي وجود ... دليل القائلين بوجود
لا يكون

تماما

تماما بزعمهم ولا احتياج الى وجود الهيولى لان جميع ما ترتب على وجود الهيولى
ترتب على وجود الصورة بزعمهم فيكون وجود الهيولى مستغنى عنه
بزعمهم بل وجود الهيولى يستلزم مفاسد كثيرة على ما ذكره المحقق الطوسي
في التجريد لكنا قد دفعنا تلك المفاسد بوجوه تفصيلية واقمنا البرهان
التام على اثبات وجود الهيولى من اراد الاطلاع عليه فليراجع الى صحفنا
الحكمية خصوصا الى كتابنا الموسوم بالتحقيقات وح يكون عدم الهيولى
امرا واقعيا بحسب نفس الامر عند القائلين بنفي وجود الهيولى امرا واقعيا
بحسب نفس الامر بناء على عدم تمامية برهان اثبات وجود الهيولى وعدم
وجود الهيولى ايضا امرا واقعيا بحسب نفس الامر بناء على عدم تمامية برهان يكون
وجود الهيولى عند القائلين بنفي وجود الهيولى وهكذا القياس في جميع المسائل
الخلافية التي من الحكمة وتصدق على كل واحد من القائلين بوجود الهيولى وعدمه
ايضا وكذا في سائر المسائل الخلافية من الحكمة انه حكم لان اعتقادهم في احوال
اعيان الموجودات ناشئة من البراهين عندهم فيكون امورا واقعية في
نفس الامر لانك قد عرفت ان لفظ نفس الامر الواقع في تعريف الحكمة
محمول على ما يعلم بالبرهان والقياسات العقلية والحاصل ان المعصوم
من العلماء الالهيين والعلماء الربانيين ليس الا الانبياء واوصياؤهم صلوات الله
تعالى وتسليماته عليهم اجمعين وعلومهم وادراكاتهم ليست بطريق النظر والفكر
بل علومهم وادراكاتهم علوم لدنية حدسية حاصلة بالوحي او الالهام من عند الله
علومهم حاصلة بطريق الفكر والنظر والقياسات العقلية والبراهين الاستدلالية
ولهذا اجاز الخطاء في الفكر والنظر وتخطئة بعض اهل الفكر والنظر لبعض آخر وصح

وتوقع بينهم ولو نهم بينهم الخطاء والخلاف
اخلاف بينهم [illegible] عليهم وتوقع بينهم [illegible]
جاير الخطا والاجتهاد عن [illegible] المجتهدين يجوز [illegible] الانبياء ان الله [illegible]
حكما ربانيين كان المجتهدين عن كونهم يجوز الخطاء عليهم لا يقع الخلاف بينهم في
وجواز خطائهم لاجتهادهم عن الاهواء جواز الخطاء عليهم [illegible] ان يقع او صبيا
لبعض الناس بل بين الحكماء [illegible] لم يصح بينهم جواز الخطاء على الانبياء [illegible] الفروع
صبيا والانبياء صلوات الله عليهم ولم يقع بينهم [illegible]
صلوات الله تعالى وتسليماته عليهم [illegible] وقد عرفت بين كل الانبياء [illegible] واحد بالنظر
تخصيص لا تقصير بدون تخطئة احدهما الاخر [illegible] تخصيص بعد الاحكام
الانبياء صلوات الله وتسليماته عليهم لمصلحة يقع وما وقع الخلاف في [illegible] القياس
انما هو لاجل تبعيضات الوقت [illegible] الناس [illegible] الصنف وكذا القياس [illegible]
مقتضى الوقت فان لباس الناس [illegible] الاصول عليها الصنف [illegible]
[illegible] النسخ عبارة عن رفع ذلك الحكم [illegible]
ذلك الزمان وان لا يكون ذلك النسخ موجبا للحكم [illegible]
المنسوخ كان خطاء [illegible]
مقتضى الوقت ومقتضى الحكمة [illegible] سيد الانبياء والمرسلين محمد بن عبد الله خاتم النبيين
صلى الله عليه وآله والمعصومين [illegible]
الى بل العقلاء [illegible] عليهم [illegible] جواز الخلاف [illegible]

الربانيين

الربانيين بين الفطن
والحكماء المتقين [illegible] بوجود الهيولى [illegible] علمه بذلك ان
كالخلاف الواقع بين [illegible] القول بوجود الهيولى [illegible] احدهما دون الاخر [illegible] الامر ولذلك ان
[illegible] افلاطون [illegible] الخلافية احدهما دون الاخر بنفس الامر [illegible] موجودة
وعدمه وغيرها [illegible] ان يكون الحكيم [illegible] ولا يمكن ان يكون [illegible] بل يجب ان
اختلاف بينهما [illegible] يستلزم ان يكون الموجودات او معدومة [illegible] ان يكون
الحكمة [illegible] العلم باحوال الاعيان الموجودات [illegible] وعدم [illegible]
الهيولى مثلا [illegible] ان يكون القول بوجود الهيولى [illegible]
ومعدومة [illegible] القول الباطل [illegible] القائلين [illegible]
يكون احد القولين باطلا [illegible] ان كل واحد [illegible]
الحكيم احدهما دون الاخر [illegible]
[illegible] باحوال الاعيان الموجودات [illegible] المتعلقة [illegible]
[illegible] العقليات والبراهين [illegible] الخطاء [illegible]
والنظر يكون جائز الخطاء [illegible]
لانه لو لم [illegible] عليهم الحكمة وجواز خطائهم [illegible]
[illegible] بل [illegible] حكما ربانيين

طاقته وبذل مجهوده في العلم باحوال اعيان الموجودات بقياسات
عقلية وبراهين استدلالية يكون حكيما ولا يقدح احتمال الخطاء في كونه
حكيما بل لابد ان ينظر في قياساته العقلية وبراهينه الاستدلالية فان كان
صحيحة بحسب الاذهان يحققها وان كانت غير صحيحة يجب بيان عدم الصحة
واظهار موضع الخطاء وبعد ذلك البيان والاظهار لا يصح الحكم بانه لا يكون
حكيما لان المعتبر في كونه حكيما هو بذل الجهد وصرف الطاقة في العلم باحوال
اعيان الموجودات بقياسات عقلية وبراهين استدلالية وذلك الامر
المعتبر متحقق في كل من الحكماء المشائين والاشراقيين ولا يعتبر في الحكيم كونه
غير جايز الخطاء والا يلزم ان لا يكون الحكيم الا المعصوم واعتبار العصمة منتفي
باجماع العقلاء ومثل هذا ان المجتهد يعتبر فيه بذل جهده وصرف طاقته
في العلم بافعال المكلفين من حيث الصحة الشرعية والفساد الشرعي بالادلة
الشرعية التفصيلية ولا يعتبر فيه العصمة وعدم جواز الخطاء لانه لو لم يجز الخطاء
على المجتهد لما جاز الاختلاف بين المجتهدين في مسئلة من المسايل وليس كذلك
بل لابد في ادلته الشرعية فان كانت صحيحة يجب الاذعان بالصحة وان كانت
غير صحيحة فلا بد من بيان عدم الصحة واظهار موضع الخطاء وبعد ثبوت ذلك
الخطاء منه لا يصح الحكم بانه لا يكون مجتهدا والا يلزم ان لا يكون احد من
المجتهدين الذين كانوا مجتهدين اتفاقا مجتهدا الا ان المجتهد الذي لم منه الخطاء يصدر ص
في مسئلة من المسايل الشرعية لم يوجد في زمان من الازمنة على ما يظهر
بالتتبع التام على اولى الافهام فظهر ان وقوع الخطاء عن بعض الحكماء في
بعض المسايل الحكمية لا ينافي كونه حكيما وبالجملة المجتهد قسمان مجتهد في

الشرعيات

الشرعيات ومجتهد في العقليات ولا يكون المجتهد منحصرا على المجتهد
في الشرعيات كما يتوهم في بادي الراي واول النظر فكما انه لا يعتبر عدم جواز
الخطاء في المجتهد الشرعي كذلك لا يعتبر عدم جواز الخطاء في المجتهد العقلي
كما لا يخفى على غير المجادل وظهر ايضا ان لفظ نفس الامر الماخوذ في تعريف
الحكمة محمول على نفس الامر التي يكون معلومة من القياسات العقلية والبراهين
الاستدلالية بطريق الفكر والنظر وقد يكون الحكم بثبوت المحمول للموضوع
غير مقيد بزمان ولا مكان ولا اختصاص له بوقت دون وقت كحكم الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء وامثالهما لان ثبوت نصفية الواحد
للاثنين والكل لا يكون مقيدا بوقت دون وقت ومكان دون مكان عظمة ح
وزمان دون زمان لكن مع ذلك لا يلزم ان يكون نصفية الواحد للاثنين
ثابتة للاثنين في الازل والابد معا لانه ان كان المقصود اثبات نصفية
الواحد للاثنين في الخارج بان يكون الواحد نصف الاثنين قضية خارجية
صادقة فعلى هذا التقدير يلزم ان يكون الواحد موجودا في الخارج
لان ثبوت امر لامر بحسب حال الخارج مستلزم لثبوت المثبت له
في الخارج ويلزم ان يكون الاثنان ايضا موجودا في الخارج لان
الواحد اذا كان بحسب حال الخارج نصفا بالفعل لا بالامكان فقط
للاثنين فوجود النصفية للواحد في الخارج بالفعل لا يمكن بدون وجود
الاثنين بالفعل في الخارج لان النصفية الخارجية بالفعل نصفية امر آخر
بالفعل لان النصفية امر اضافي يتوقف ثبوته بالفعل على ثبوت الطرفين
بالفعل كما لا يظهر بادنى تامل فثبوت النصفية بالفعل للواحد بحسب حال
الخارج مستلزم لوجود شيئين بالفعل في الخارج احدهما ذات الواحد

وثانيهما ذات الاثنين فقضية الواحد نصف الاثنين انما تكون خارجية صادقة
اذا كانت ذات الواحد وذات الاثنين كلتاهما معاً موجودتين
في الخارج ولا تصح ان تكون تلك القضية اذا كانت خارجية صادقة خارجية
ازلية بناء على انه ليس الموجود الازلي الا الواجب جل شانه ولا يجوز ان
يكون الموجود الازلي سوى الله تعالى باجماع المليين وبالبراهين العقلية
من اصحاب اليقين وقد ذكرناها في الرسالة الملكوتية التي عملناها باذن الله تعالى
في اثبات حدوث العالم وكذا القياس العقلي في قضية الكل اعظم من الجزء
وبالجملة القضية الموجبة الصادقة الخارجية الازلية تكون منحصرة فيما ان يكون
موضوعها الواجب جل شانه او صفاته الكمالية دون الصفات الاضافية
لان جميع ما سوى الله تعالى معدومات ازلية وكل معدوم معدوم في نفسه
لا يمكن ثبوت شيء له حين العدم حتى الذات والذاتيات فضلاً عن المعدومات
في انفسها في الازل لا تصدق الا القضية السالبة البسيطة الخارجية
ولا يصح القضية الموجبة الصادقة الخارجية الازلية على ما عرفت شرطها
وان كان المقصود في قضية الواحد نصف الاثنين اثبات نصفية الواحد
للاثنين في الذهن بان يكون الاثنان امراً موجوداً في الذهن ويكون الواحد
نصفاً للاثنين في الذهن فعلى هذا التقدير يلزم وجود امور ثلثة الاول وجود
صاحب الذهن في الخارج ليحصل في ذهنه ويوجد في ذهنه الاشياء
والثاني ذات الواحد الذي يكون موجودة في الذهن والثالث
ذات الاثنين الموجودة في الذهن وعلى هذا التقدير ايضاً لا يجوز
ان يكون ثبوت النصفية الذهنية للواحد الذهني في ذهن ازلي موجود
في الازل والا يلزم تعدد الموجود الازلي وقد عرفت ان الموجود الازلي

لا يكون

لا يكون [illegible] الواجب جل شانه [illegible] الواحد
الا الواجب لا يجوز ان يكون نقيضه [illegible] صادقة [illegible] نصف [illegible] يكون نقيضه
فكانه لا يجوز ان نقيضه موجبة [illegible] نقيضة الواحد لا يجوز ان [illegible] الواجب
نصف الاثنين [illegible] ما عرفت قضية موجبة ذهنية صادقة الموجود الخارجي الازلي [illegible]
ازلية على ما عرفت قضية موجبة [illegible] والا يلزم تعدد [illegible] انه باطل نقلاً وعقلاً فان [illegible]
الاثنين اذا كانت صادقة ازلية [illegible] الذهن وقد عرفت ان المعدومات [illegible] الازل [illegible] ان يكون نقيضة الواحد
موجبة ذهنية صادقة صاحب الذهن [illegible] تلك الممكنات [illegible] ان يكون [illegible] الازل
جل شانه والثاني في صاحب الازل لكن تلك المعدومات [illegible] يصح
وان كانت معدومة في الازل فيكون تلك [illegible] الوجود العلمي [illegible] موجوداً في
للواجب جل شانه في الازل باعتبار [illegible] يكون موضوعها [illegible] فيصح عقد
المعدومات موجودة فيستبعد القضايا باعتبار [illegible] القضية الموجبة
نصف الاثنين واشباهها [illegible] في الازل [illegible] الصادقة الازلية ولا يلزم تعدد القدماء ايضاً لان الوجود
في الازل [illegible] العلمي الازلي يكون ثابتاً للممكنات
[illegible] لا باعتبار علم [illegible] الواجب جل شانه
في الازل ان يكون [illegible] معدومات [illegible] في الازل [illegible] ايضاً حتى يلزم تعدد
في الازل لا يجوز ان يكون الممكن بالذات [illegible] في الازل [illegible] الموجود [illegible] فالممكن
في نفسه [illegible] الممكن بالذات معدوماً في نفسه خارجياً في الازل وموجوداً في الازل [illegible]
في الازل حتى يلزم اجتماع النقيضين في الازل ايضاً لكن لا باعتبار الوجود في الازل موجوداً علمياً
في نفسه [illegible] يلزم تعدد القدماء بل يكون موجوداً في الازل [illegible] باعتبار الوجود الخارجي في نفسه والوجود
باعتبار الوجود العلمي [illegible] هذا ان [illegible]
اذ [illegible] بين
في الخارج

فيتصوره اولا ثم يجده على طبق ما تصوره فيصدق على ذلك البيت
بعد التصور وقبل الوجود الخارجي انه موجود بالوجود العلمي ومعدوم بنفسه
بالعدم الخارجي ولا منافاة بين ذلك الوجود وذلك العدم لان المنافي
للوجود العلمي انما هو عدم وجود العلمي لا العدم الخارجي الذي يكون عدما في
نفسه في الخارج وكذلك المنافي للعدم الخارجي الذي يكون عدما في نفسه
في الخارج انما هو الوجود في نفسه الذي يكون وجودا خارجيا لا الوجود العلمي
فقط قلت العالم قسمان احدهما العالم الحق والكامل المطلق وهو العالم
الذي يكون علمه بالاشياء عين ذاته ويكون نسبة العلم الى ذات ذلك
العالم مثل نسبة الانسانية الى الانسان فكما ان ثبوت الانسانية للانسان
ضروري ذاتي له ويكون ثابتا للانسان في مرتبة ذات الانسان كذلك
ثبوت العلم بالاشياء لذات ذلك العالم ضروري ذاتي لذاته ويكون
ثابتا لذاته في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته ولا يحتاج في
العلم بالاشياء الى غير ذاته ويكون ذاته كافية في مرتبة انكشاف الاشياء
عنده فيكون كاملا بذاته ويكون كامل الذات ولا يحتاج الى غير ذاته
في ثبوت الصفة الكمالية لذاته فيكون هو العالم الحق والكامل المطلق
فيكون ذاته بذاته مناط انكشاف الاشياء ومدار انكشاف الاشياء
عنده ويكون وجودات الاشياء لا دخل لها في حصول علم ذلك العالم
بتلك الاشياء فيكون وجودات الاشياء وحقائقها منكشفات
لا مناطات الانكشاف فيكون علم ذلك العالم بالاشياء قبل وجودها
كعلمه بها بعد وجودها بلا تفاوت اصلا ولا يكون هذا القسم من العالم
الا الواجب الوجود بالذات جل شانه لان عينية الصفة الكمالية المختصة
بجنابه تعالى وهو جل شانه موجود في الازل ويكون ذاته بذاته مع

قطع

قطع النظر عن كل ما عدا ذاته علما تفصيليا تاما قائما بذاته شاملا شمولا
تفصيليا تاما ومحيطا احاطة تامة تفصيلية بجميع الاشياء الكلية
والجزئية وبجميع المركبات واجزائها وبجميع الاشخاص المجردة والمادية
وبجميع ما فوق الكون وما تحت الكون حتى عدد انفاس كل فرد
من الحيوان وعدد كل شعر من الابدان قبل وجود تلك الامور في الازل
ولا وجه للاستبعاد في ذلك لانك قد عرفت ان مدار الانكشاف
التام التفصيلي وما يترتب عليه الانكشاف التفصيلي التام ليس الا ذات
الواجب جل شانه بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته امر موجود
في الازل وليس لحصول ذلك العلم التفصيلي التام منتظر الا ذات
الواجب جل شانه والمفروض ان ذاته جل شانه امر موجود بذاته مع
قطع النظر عن كل ما عدا ذاته في الازل فوجب ان يكون ذلك العلم
التفصيلي التام حاصلا في الازل لان ذلك العلم التفصيلي التام لما
كان ثابتا له جل شانه في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا
ذاته فيكون ذاتيا له والذاتي اما عين او جزء ولا يتصور كون امر جزءا
للواجب الوجود بالذات لان وجود الجزء متقدم على وجود الكل
ووجود الكل متاخر عن وجود الجزء وكل متاخر الوجود معلول الوجود
وكل معلول الوجود ممكن الوجود لا واجب الوجود ولا يجوز ان يكون
الواجب الوجود بالذات جزء اصلا فتعين ان يكون ما فرض انه
ذاتي لواجب الوجود بالذات منحصرا في العينية واذا كان ذلك
العلم التفصيلي التام ذاتيا له تعالى يجب ان يكون عينا له تعالى ولا
يصح كونه جزءا له تعالى واذا كان عينا له تعالى يجب ان يكون ثابتا

ر تعالى في الازل والا يلزم انفكاك الشيء عن نفسه ووجود نفس الشيء
وعدم وجود نفسه معا كما يظهر بادنى تامل والكل باطل فوجب ان
يكون ذلك العلم التفصيلي التام حاصلا له تعالى في الازل ويكون عين
ذاته تعالى بمعنى ان ما يترتب على حصول الاشياء او حضور الاشياء
من الانكشاف العلمي للعالمين المحتاجين في العلم بالاشياء الى حضور عين
الاشياء عندهم او حصول صورها عندهم ليحصل لهم العلم بالاشياء
يترتب فوق ذلك الانكشاف العلمي على ذاته جل شانه بذاته مع قطع
النظر عن جميع ما عدا ذاته علما تفصيليا بجميع الاشياء على ما عرفت
مفصلا وثانيهما العالم الذي لا يكون عالما بنفس ذاته الا بحضور صورة
المعلوم عنده او بحضور عين المعلوم عنده فيكون ذلك القسم من العالم
محتاجا الى غير ذاته عالما بغير ذاته فيكون عالما ناقصا كالعالمين من
الممكنات بالذات فان علومهم اما حصولية او حضورية ويكونون محتاجين
في كونهم عالمين الى غير ذواتهم وذلك الغير هو حضور الصور العلمية او حضور
عين المعلوم بخلاف الواجب جل شانه فان ذاته بذاته مع قطع
النظر عن جميع ما عدا ذاته علم تفصيلي بجميع الاشياء واذا كان
ذات الواجب جل شانه عين العلم بالاشياء الممكنة بالذات
فلا يجوز الاتحاد بين ذلك العلم وبين المعلومات التي هي الممكنات
بالذات لان العلم واجب الوجود بالذات والمعلوم ممكن الوجود
بالذات والاتحاد بين الواجب بالذات والممكن بالذات
ممتنع بالذات واما ما اشتهر من ان العلم والمعلوم متحدان بالذات
ومختلفان بالاعتبار انما يصح في موضع يكون العلم حاصلا بارتسام

صور

صورها عنده ... عنده او حضور عين الاشياء
الا العالم او المعلوم ... عنده ولا يكون ذات
نفس العالم او حضور عين المعلوم ... ذلك العالم الناقص بذاته
الا وان كنه ... الى حضور صورة ... مع قطع النظر عن جميع ما عداه
العالم منفي ... كافية في العلم بالاشياء بل لابد من حضور
ناقصا محتاجا في علمه الى الصورة او حضور عين الاشياء عنده فيكون
علمه هو الصور العلمية الحاضرة عنده اذا كان العلم حصوليا
وليس المعلوم بالذات الا ما هو حاضر عند العالم وفي صورة العلم
الحصولي ليس الحاضر عند العقل الا الصور العلمية فتكون تلك الصور
العلمية علما باعتبار ومعلوما باعتبار آخر فمن حيث الارتسام الذهني
والحضور الذهني والتمثل الذهني علم وباعتبار ملاحظة تلك الصور
العلمية بما هي هي مع قطع النظر عن ملاحظة الارتسام الذهني والحضور
الذهني والتمثل الذهني معلوم وفي صورة كون العلم الحضوري عين الاشياء
يكون عين الاشياء الحاضرة عند العالم علما باعتبار ومعلوما باعتبار
فباعتبار ان تلك الاشياء حاضرة عند العالم وحضورها عنده صار
سببا للانكشاف العلمي تكون علما فيكون عين تلك الاشياء مع اعتبار
حضورها عند العالم علما وباعتبار ملاحظة عين تلك الاشياء بما هي
هي مع قطع النظر عن حضورها عند العالم يكون معلوما فالعلم والمعلوم
في صورة العلم الحصولي والحضوري متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار
على ما عرفت مشروحا وليس علم الواجب جل شانه بما عدا ذاته من الاشياء
حصوليا ولا حضوريا بل بنحو آخر غيرهما على ما عرفت مفصلا فلا تتصور
الاتحاد بين العلم والمعلوم في علم الواجب جل شانه بما عدا ذاته نعم تكون

العلم متحدين
والمعلوم بكون ان معلوما كان عليه بعينه
بالذات اذ ذاته بذاته كان عليه جل شانه والعالم والمعلوم كان خفايا
الواجب جل شانه ولما كان حضوريا الفرق بين العلم والعالم انه باعتبار انه يخبر عن الاشياء علمه بذاته
جل شانه بذاته علم فيلزم ان يكون الواجب جل شانه باعتبار انه يكون وانقضا على الاشياء بذاته
ذاته جل شانه فيلزم ان ذات الواجب صاحب الالتفات ويكون المطلق يكون عليه بذاته
بالاعتبار فقط لان ذاته باعتبار انه صاحب الكمال فالعالم الحق الكامل المطلق بل يكون حادثا كما هو الحق
ومبدا الانكشاف علم وباعتبار انه منكشف عنده معلوم فالعالم قديما بل يكون حادثا والصور
عالم وباعتبار ان حقيقته منكشفة عنده واذا لم يكن العالم والا يلزم تعدد القدماء بدون
ذاته فلا يكون حصوليا والا حضوريا وجود خارجي في الازل الصور العلمية لا تحقق جل شانه
فلا يكون لما سوى الله تعالى وجود في الازل عند الواجب جل شانه بل ذات الواجب جل شانه
العلمية ايضا وجود في المحل لا يجوز ان يكون علما حصوليا ومغايرا لتعدد
الارتسام في محل ادراكه وذلك بما عدا ذاته جل شانه والا يلزم ما سوى الله
والا يلزم ان يكون علم الواجب جل شانه في غير ذات الاشياء صرفا لانه لا يكون وجود
ذلك العلم الحصولي اكثر من ان يخفى ولا في الازل يكون لها وجود وصورها العلمية ايضا في الازل فلابد
القدماء فظهر ان ما سوى الله تعالى في الازل ولا لها وجود وصورها العلمية هو الوجود العلمي لا ينحصر
تعالى موجود الوجود خارجي في الازل والوجود الظلي الذي هو الوجود الخارجي والوجود الظلي
الممكن بالذات منحصر في الوجود الخارجي والوجود الخارجي وثانيهما الوجود الظلي
يكون حقيقة واحدة محفوظة في كل واحد منهما الوجود الخارجي وذلك الامر
ان يكون لحقيقة واحدة وجودان احدهما العلمي انما يثبت له اذا كان ذلك يكون
العلمي فالامر الذي يثبت له الوجود الظلي العلمي مرتسمة في محل ادراكه يكون
مرتسما في محل ادراكه لانه اذا كان صورة ذلك الامر مرتسمة في محل ادراكه بناء على ان الاشياء
حقيقة ذلك الامر موجودة بوجود ظلي في ذلك المحل الادراكي وهذا القسم من الوجود العلمي
تحصل بانفسها في الذهن
الذي يكون بحصول صورة المعلوم
عنده

العالم

العالم بان كان
انما يتحقق اذا كان عالما بالفعل وهو العالم بما عرفت فلذلك يتصور المعلوم بانه جل شانه
العالم يكون عالما بالذات والكامل المطلق ان يكون علم الواجب بالجملة المعلوم الحصولي لذات المعلوم
الذي يكون العالم الحق لانه ينبغي ان يكون العالم بالذات المعلوم معلوما بالعلم عنده العالم
متشرع وقاما العالم العلمي على ما عرفت المعلوم وحصول صورته عنده العالم
فيه عند القسم من الوجود حصوليا او حضوريا على ما ذكر اذا صار ذلك عند العالم وحصول صورته في
بما عدا ذاته حصوليا ظلي وذلك صورته العلمية عند العالم يحصل بانفسها في
قد يكون لحقيقة وجود علمي الحصولي يحصل ظلي بناء على ان الاشياء وجود خارجي وذلك اذا
اذا صار معلوما بالعلم الحصولي بوجود علمي ظلي لحقيقته بانه معلوم والنفوس بانفسهم وبذواتهم
بصير حقيقته موجودة عند العالم يكون المعلوم بالعقول والنفوس للعلم المعلوم يجب ان لا يكون
الذهن العالي والسافل باعتبار الحضور الخارجي وقد يكون المعلوم بانه معلوم حادثا
صار المعلوم معلوما باعتبار علوم حضورية خارجية وعلم ظلي اذا كان ما سوى الله الوجود منحصرا
فان علومهم بذواتهم وانفسهم علوم حضورية ولا وجود خارجي ولا وجود علمي ظلي على هذا التقدير يكون ازلي في الازل والا يلزم
لحقيقته وجود مطلقا لا وجود خارجي فانه على هذا المذهب الحق وجود خارجي في الازل لان
حدوثا خارجيا كما هو المذهب الحق فانه يكون لحقيقة ما سوى الله تعالى وجود علمي ظلي في الازل لان صورتها
على ذاته جل شانه فلا يكون لحقيقة ما سوى الله تعالى ولا يكون ايضا لحقيقة ما سوى الله تعالى اذا كانت تلك الحقيقة صورتها
تعدد القدماء ولا يكون ايضا لا يثبت لحقيقة المعلوم اذا كان العلم الحصولي لا يتحقق
الوجود العلمي الظلي لما لا يثبت لحقيقة المعلوم حصوليا والعلم الحصولي لا يتحقق
مرتسمة عند العالم انما يتحقق اذا كان العلم علما حصوليا والعلم الحق والكامل المطلق فلا
الا في العالمين الناقصين من الممكنات واما عالم الحق والكامل المطلق حضوريا على ما عرفت مفصلا فعلى
يكون علمه جل شانه بما عدا ذاته حصوليا ولا حضوريا على ما سوى الله تعالى وجود خارجي
تقدير كون ما سوى الله تعالى حادثا لا يكون لحقيقة ما سوى الله تعالى موجبة ازلية خارجية
في الازل وهو ظاهر فلا يصح عقد قضية موجبة غير ذات الواجب
صادقة يكون موضوعها غير ذات الواجب جل شانه ولا يكون

تحقيقه تعالى فى الازل

ما سوى الله تعالى علم ظلى فى الازل انما تحقق فى الخارج . ما سوى الله منها وجود . الممكنة
ايضا وجود العلم الظلى بالقياس الى الخارج . بما سوى الله يمكن منها متحققة
لان ذلك الوجود الحصولى وهو ممتنع باتفاق فلا يصح فى الازل واذا لم يكن موضوعا بحقيقته
صورة العلم يلزم بما عرفت وجود ذهنية ازلية يكون فى الازل ومن كونه
الواجب جل شانه لشئ من الممكنات ذهنية صادقة معدوما وما صرفا وجود الطيار او وجودا
وجود علم ظلى فلا يكون عقده تقتضيه موجبة ما سوى الله تعالى اركان وجود الاشياء على
ذهنى فى الازل فلا يصح كون جميع ما سوى الاشياء ابدا انكشاف فلا يكون
بالذات ولا منافاة بين كون وجود الازل لان جل شانه مبدا انكشاف التام لا يكون
معلوما للواجب جل شانه فى الازل للواجب جل الاشياء على الوجه التفصيلى التام علم الواجب
خارجيا لغوفكونه معلوما انكشاف الاشياء ما عدا ذاته ولهذا يكون واحد
الوجه التفصيلى التام ومناطا مع قطع النظر عن كل ما عداها على نهج
الا ذاته البسيطة الحقة بذاته وجودها وحين وجودها وعلمه بها بعد كونها
جل شانه بالاشياء قبل وجودها ولعده كعلمه بها بعد كونها ولعده كونها فلا تفاوت
سنة غير مستدلة فعلمه بها قبل كونها كعلمه بها قبل كونها ولعده كونها قطعا بل
كعلمه بها قبل كونها وعلمه بها حين كونها بالاشياء بوجه من الوجوه انما
ولا اختلاف ولا تغير فى علم الواجب جل شانه بالاشياء نقط واختلاف المعلوم
التفاوت والاختلاف والتغير انما هو فى المعلوم لكن فى العلم الا انفعالى الذى
يوجب اختلاف العلم اذ كان العلم تابعا للمعلوم او يكون بين العلم والمعلوم اتحاد
يكون وجود العلم موقوفا على وجود المعلوم الحصولى والحضورى على ما عرفت سابقا
بالذات وتغايرا بالاعتبار كما فى العلم الحصولى والحضورى ركنا انفعاليا
وليس علم الواجب جل شانه بالاشياء ولا حصوليا ولا حضوريا او
وليس علم

الواجب جل شانه واجلى تقسيم الى التصور والتصديق قسيم من النسبة العلمية
بل انه عند القوم نفس التصور والتصديق قسيم من العلم خارج عن التصور
وما تقرر عند القوم ان العلم اما تصور او تصديق وما عرف ان تقسيم انقسامه الى التصور
العلم اما تصور او تصديق ليس المراد منه ان تقسيم نفسه الى ... وادراك الذين ينظمون
فى العلم ونفس الامر ليس المراد منه الا ان ذلك التقسيم للانسان الذين حاصله او ادراك
فى العلم الاكر ولهذا لا يكون التصور ... الصورة الحاصلة بحيث صورة ... حاصلة او الموضع
فى الحصولى الا ان المراد ان التصديق الذى هو صورة العلم ... بالعلم الحصولى والموضع
ولا يكون سابقة بالنوع ان لا تحقق الا فى العلم الحصولى فلا يصح ان تقسيم علم الواجب جل
او حاليا التى تغيير بالتعب الذى التصديق والتصديق ... نفس الامر لان
فالعلم التصورى والتصديقى واختلاف التصور ... شانه بالمطابقة
جل شانه وكذا لم يكن علم الواجب ... وقد عرفت ان علم الواجب ... لنفس الامر

لا يكون داخلا فى التصور والتصديق انما هو لحكم التصديق الاذعانى المطابق لنفس الامر
انه لا يكون داخلا فى التصور والتصديق فى الازل ... ان علم الواجب جل شانه
ما ذون الاحتياج الى ... نعم ثبت على ذات الواجب جل شانه على الوجه الاكمل الاتم
شانه على الصورة العلمية التصورية او التصديقية بل
فى الذين يكون ... الواجب جل شانه بالاشياء بالصدق نعم الحق المقابل
للباطل والعلم لكن المراد فى التصور والتصديق ما ذكرنا ان الصور بين العلمين التى هى عين
نعم ثبت على الواجب جل شانه بالاشياء الصور بين فلا تكون عند المحاذ
التصور والتصديق الا ادراكه الحاصل للنفس عند حصول تلك الصور ... فلا يكون علم الواجب جل شانه
الاذعان التى يكون على حصولها وهو ممتنع على الواجب جل شانه بل انه مع قطع
واخلها فى التصور والتصديق فالعلم ثبت على ذات الواجب ... على الصور الاذ ... ادراكها
النظر عن كل ما عداه ذاته فوق ما ثبت على الصور الاذ ... ادراك الاتم
الانكشاف فانه على العلية المطابقة لما فى نفس الامر
سواء كانت تلك الصور الادراكية
حقائق الاشياء

او عنوانها اى سواء كانت تلك الصور الادراكية كنه الاشياء او وجهها
بل لا نسبة بين الانكشاف الذى ترتب على ذات الواجب جل شانه
وبين الانكشاف الذى ترتب على الصور العلمية لان ما بالقياس الى
جناب الواجب جل شانه من الانكشاف انكشاف وجوبى بالذات
وما بالقياس الى الصور العلمية انكشاف من الانكشاف وجوبى بالغير وامكانى
بالذات وشتان ما بينهما وايضا الصور المرتسمة فى الاذهان العالية والسافلة
لا يجوز ان يكون واحد من تلك الاذهان العالية والسافلة فاعلا لما قبل
من الصور العلمية لان كل واحد من الذهن العالى والسافل عالم وكل عالم مختار
وكل مختار يكون فعله مسبوقا بالعلم فلا بد من سبق العلم فذلك العلم السابق ان
كان عين اللاحق يلزم تقدم الشى على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام اليه
وهذا النقل لا ينتهى الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية فيلزم التسلسل المحال
وان كان يرجع فيلزم الدور المحال ويستلزم المحال غير واقع والا يلزم وقوع
المحال او وجود الملزوم بدون اللازم والكل باطل فظهر انه لا يصح ان يكون
ذهن من الاذهان فاعلا لما حل فيه من الصور العلمية بل يجب ان يكون العلة
الموجودة لتلك الصور العلمية المقبولة امرا آخر غير ذات القابل وبالجملة
كل عالم يكون علمه حصوليا لا يمكن ان يكون فاعلا لما حل فيه من الصور العلمية
والا يلزم الدور او التسلسل على ما بينا مفصلا وبعد ذلك نقول لو كان
علمه جل شانه بما عدا ذاته علما حصوليا يلزم ان يكون فاعل تلك الصور
العلمية غير ذات الواجب جل شانه لانه لو كان علمه جل شانه العياذ
بالله تعالى علما حصوليا لكان ذاته جل شانه محلا للصور العلمية فيكون
الواجب جل شانه قابلا لتلك الصور العلمية وقد عرفت ان العالم الذى
يكون قابلا للصور العلمية لا يصح ان يكون فاعلا لها بل لا بد ان يكون
الفاعل لها غير ذات القابل فيلزم ان يكون فاعل الصور العلمية لكانت

فى الواجب

فى
الواجب جل شانه وتعالى عن ذلك ... العلمية ... بمحض الوجود
جل شانه غير ذات الواجب الفيض للصور بالوجود ... بالغير وهو الممكن
امرا آخر غير ذات الفاعل الفيض المعدوم من ان يكون الموجود بالذات والموجود بالذات
وذلك الامر الآخر الفاعل ... لان ... يجب وهو الواجب بالذات
لا يمكن ان يكون سعيد ... علة فاعلية لها ولا يجوز ان يكون مفيض الصور
مصدر الله من الوجود ... العلمية الحالة فى الواجب جل شانه ممكنا
الوجود بالذات والا يلزم يكون الممكنة الوجود
بالذات اكمل من الواجب الوجود بالذات لان المفيض
للصور العلمية اكمل من المستفيض وهو ظاهر واللازم باطل و
بطلان اللازم ملزوم لبطلان الملزوم وايضا ذلك الممكن الوجود الذى
يكون مفيضا للصور العلمية يكون عالما وكل عالم يكون فعله مسبوقا
بالعلم واذا كان فاعلا للصور العلمية فلا بد ان يعلم تلك الصور العلمية قبل
الايجاد فذلك العلم السابق اما ان يكون عين اللاحق او غيره فان
كان عين اللاحق يلزم تقدم الشى على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام اليه
وهذا النقل لا ينتهى الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية فيلزم التسلسل
او يرجع فيلزم الدور واللازم باطل وبطلان اللازم ملزوم لبطلان
الملزوم ومن هذا البرهان يعلم ان بعض العقول لا يكون مفيض العلم
وموجد العلم بالقياس الى بعض آخر من العقول او النفوس وكذلك بعض
النفوس بالقياس الى بعض آخر ووجب ان يكون مفيض العلم عالما يكون
العلم عين ذاته ولا يكون زائدا على ذاته والا يلزم الدور او التسلسل
على ما بينا هما مفصلا نعم يجوز ان يكون بعضها شرطا لفيضان العلم على بعض
آخر كالعلم بالنسبة الى المتعلم وكذلك هذا البرهان جار على تقدير
كون الواجب بالذات عالما بالعلم الحصولى لانه لو كان علمه حصوليا
لما جاز ان يكون علة فاعلية لعلمه ولا علة فاعلية لصور علمية لغيره والا يلزم

٢٨٤

الدور والتسلسل ورفعا
او التسلسل بعضا لاعداد ذاته وصفاته
على ما عرفت بالذات وقد عرفت ان العالم الذي
علم الممكنة بذاته بحصولها يكون فاعلا ومفيضا للصور العلمية
القائلية به لا يجوز ان يكون الفيض لا يخلو الواجب بان يكون هو الواجب فلا يخلو
يكون عالما بحصولها مفيض وذلك فان كان ذلك المستفيض حاصلة في ذاته وموجودة في ذاته
القائلية به فلا بد له من مفيض او غيره فان كان صور العلمية حاصلة في ذاته والثاني باطل لان
بالذات الذي استفاض منه يفيض صور العلمية موجودة في ذاته يفيضه ويوجده
ان يكون ذلك المستفيض يوجد في ذاته ولا يكون موجودة في ذاته يفيضه ويوجده
ويفيض صور العلمية لا يكون حاصلة في ذاته يكون عالما بالفيض
لان كل عالم فاعل مختار وكل فعل فاعل مختار يفعل ويوجد
مفيض العلم ومفيض الصور العلمية يجب ان يكون موجدا او مفيضا لما يعلمه
وذلك هو ذلك كون العلم حصوليا بتلك الصور العلمية يكون مفيض الصور العلمية اولا ولان بطل الثاني تعين الاول فلا بد ان
على الواجب المستفيض وكون المفيض على ذلك الممكن المفيض فالمستفيض والمفروض
تلك الصور العلمية قد كانت اولا حاصلة في ذلك الواجب المستفيض لذلك الممكن المفيض حاصلة
اولا فلا يتصور حصولها ثانيا والا يلزم تحصيل الحاصل وتقدم المتأخر
لان حصول الصور العلمية والمفيض يتقدم على حصول الصور العلمية في المستفيض
فاذا فرض كون مفيض الصور العلمية على الممكن المفيض
هو ذلك الواجب المستفيض فيلزم ان يكون لكل واحد

الواجب

الواجب ولا يمكن ان يكون مستفيضا ان الصور
بالذات مفيضا الى الاخر وقد عرفت ان حصول الصور
بالذات بالقياس الى المفيض يتقدم على حصول الواجب بالذات فيلزم ان يتقدم
معا بالقياس الى المفيض بان كل واحد منهما الى الاخر من الواجب المستفيض فلا يخلو
حصول الصور العلمية والمفروض ان كل واحد بالقياس الى الاخر اما الاول فباطل
العلمية في المستفيض المستفيض معا واذا كان غيره الواجب بالذات وكل واحد منهما باطل
والممكنة بالذات في المستفيض البطلان واذا كان غيره بالذات
المتأخر وتأخر المتقدم وهو ظاهر او ممكن آخر بالذات ان يوجد الواجب بالذات
ان يكون واجبا آخر بالذات وهو باطل بحكمة ان علمه الواجب علة له
الاول يلزم تعدد الواجب بالذات واذا كان آخر بالذات والمفروض ان يكون فاعلا لعلمه على ان
والثاني ان ينتقل الكلام اليه واذا كان علمه حصوليا فلا يصح غيره ذاته فلا يصح
حصوليا فيكون علمه حصوليا بالصورة العلمية موجدة ومفيضة غيره تلك العلمية
الموجدة والمفيضة اما ممكن بالذات او
عرفت سابقا فلا بد ان يكون الصورة العلمية واجبا بالذات وينقل الكلام
اليهما وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما
ان يذهب الى غير النهاية او يرجع فيلزم التسلسل
او الدور واما الثاني فلوجهين ايضا الاول انه لو كان
ممكن آخر بالذات يلزم ان يكون المفيض على الواجب بالذات
مفيض الصور العلمية على الممكن المفيض اعلى من الواجب بالذات بمرتبتين
لانك قد عرفت ان المفيض اعلى من المستفيض فاذا كان ذلك الممكن الآخر
مفيضا على مفيض الواجب بالذات يلزم ان يكون اعلى من مفيض الواجب بالذات
لان المفيض اعلى من المستفيض ومفيض الواجب بالذات اعلى من الواجب
مفيض مفيض الواجب بالذات والاعلى من الاعلى اعلى بمرتبتين فيلزم ان
يكون مفيض مفيض الواجب بالذات اعلى فيلزم ان يكون

اكمل

لهذا الواجب

بالذات بتبين والذي مر سابقا من يفيض الغاية على

نظر البطلان وبطلان اللازم انا ننقل الكلام الى صفاته الغاية ان يكون فاعلا وذلك بان

البطلان اللزوم وان له بالذات فعله بابداء اذ لا يمكن ان يفيض لان

لبطلان الواجب بالذات اذ كان علمه حصوليا لا يمكن فاعل بالذات فيلزم

الفيض على الواجب وقد عرفت ان العالم اذا عرفت منفصلا فلابد ان يكون بالذات او يرجع

بحصوله وقد عرفت ان العالم بالمحض على ما عرفت واجبا بالذات او الى غير النهاية او الدور كان

علمه بحصوله بل يكون فاعلا بما عرفت فاما ان يذهب الى غير النهاية او الدور

المفيض يكون ايضا علمه حصوليا لا يمكن فاما ان يستفيض كل واحد منهما من الآخر

الفاعل على العلم الحصولي وهذا النقل لا ينتهي فاما ان يستفيض الطبيعي دون الرياضي

الكلام على العلم الحصولي لا يجوز ان يكون عالما بان يستفيض الرياضي بعلمه

التسلسل او الدور فان قيل لم لا يجوز ان يكون الآخر والآخر يستفيض العلم بالفيض

يكون احدهما يستفيض علم الرياضي والآخر لا نقول الذات له العلم بالفيض وينقل

لا يلزم فيه واصلا قلت هذا الاعتراض وبعلمه لا نقول فلابد له الاحد فاما

حصوله ولا يصح ان يكون فاعلا لعلمه الحصولي لما عرفت بان النقل لا ينتهي القياس العقل

الكلام الى المفيضة او يرجع فيلزم ان يكون العالم اذ كان عالما بحصوله لا يجوز ان يكون

ان يذهب الى غير النهاية او الدور وكذا الامر لا يجوز ان يكون الحصول للعالم

في العلم الحصولي على ما عرفت من ذلك بين الحضوري والحصولي الا ان الحصول

فاعلا لعلمه الحصولي فاعلا لعلمه الحضوري لان العلم الحضوري عبارة عن الذات

العالم اذ كان علمه حضوريا فاعلا بذاته فالعلم الحاضرة ولا يجوز ان

بالقياس الى الذات والى صفاته القائمة بتلك الذات ان يكون الشي موجدا

الحاضرة والصفات الحاضرة فاعلة لذاتها والا يلزم ان يكون العلة والعلة اصل وللا

يكون الذات الحاضرة لنفسه وهو باطل لان المعلول فرع العلة والاصل مقدم على الفرع فلو كان

بعين ذلك لان الاصل الى الاصل والفرع واحدا

يلزم

تقدم الشي على نفسه وهو محال

وتاخر الشي عن نفسه وهو محال وخالقه بان يكون

البطلان والفاعل والموجد والخالق والفصل يكون فاعل الشي وموجده بنفسه

هو ما يترتب عليه وجوده والصورة والجنس الشي خارجا عن نفسه

العلة داخلة في المعلول كالمادة والصورة والغاية والشرط فلابد ان يكون فيلزم الاثنينية

خارجة عن المعلول كالفاعل والغاية ذلك الشي فاعلا لنفسه يلزم الاثنينية

وخالقه امرا خارجا عنه فلو كان الشي موجدا لنفسه وخالقه يلزم ان يكون الشي فاعلا لنفسه فان المعلول

والخارج عن الشي تصور الخارج وما يخرج عنه فهو ظاهر البطلان والعلة لا بد ان يكون الموثر والموجد

وما يخرج عنه امران والالم يتصور الخارج عن نفسه وهو مستقيم على ان الموثر غير ذات

بين الشي ونفسه فيلزم انفكاك الشي عن نفسه لان المعلول متاخر عن ذات الخالق

لا يكون في مرتبة تاثير الموثر والموجد والخالق فذات المعلول متاخرة عن ذات الخالق

والخالق متاخر عن ذات الموثر والخالقة بمرتبتين فكيف يتصور الاتحاد بين ذات نفسه

العلة الموثرة والموجدة وذات المتاثر فظهر انه لا يصح ان يكون الشي فاعلا لذاته بالذات

والمخلوق وذات الموثر وذات الشي وموجده امرا خارجا عن ذاته بالذات

وموجدا لنفسه بل يجب ان يكون خالق الشي وموجده امرا خارجا عن ذاته ومخلوقه

ان يكون العالم بالعلم الحضوري اذ اعلم ذاتا علما حضوريا لان الممكن بالذات

لا امكانه لا يوجد الا بالجعل والايجاد وكان الممكن الوجود يكون ذاته مجعولة وكذلك

لا امر آخر غير ذاته لان الممكن بالذات لا يوجد الا بالجعل والايجاد

العالم اذ اعلم صفاته الحاضرة القائمة بذاته لانك قد عرفت ان يكون ذلك

العالم يكون فعله مسبوقا بالعلم فلابد من علم سابق ولا يجوز ان يكون ذلك العالم والا

العلم السابق بعين حضور تلك الصفات القائمة بذات ذلك العالم سابق على حصولها

بان يحصل صور تلك الصفات ايضا ان يكون ذلك الصفات اولا العالم

وذات العالم يوجدها

يلزم تقدم الشي على نفسه

تلك الصور في الخارج قائمة بذات ذلك العالم لانه لو كان الامر كذلك يلزم
ان يكون ذلك العالم عالما بتلك الصفات القائمة بذاته علما حصوليا
وحضوريا معا في آن واحد وهو باطل لان العلم الحصولي والحضوري
نوعان متباينان من العلم ولا يجوز اجتماعهما في عالم واحد بالقياس الى
معلوم واحد في آن واحد لان العلم الحصولي لما كان عبارة عن حصول
صورة الشيء عند العقل فلا بد ان يكون العلم في صورة العلم الحصولي عبارة
عن حضور صورة المعلوم عند العالم لا حضور نفس المعلوم عند العالم والعلم
الحضوري عبارة عن حضور نفس المعلوم عند العالم لا حضور صورة المعلوم
عند العالم وبالجملة المعتبر في العلم الحصولي حصول الصورة وفي العلم الحضوري
حضور [illegible] الصورة ولا شك في انه اذا حصل حضور نفس الشيء عند العالم
يكون العالم عالما بذلك الشيء ويكون مناط الانكشاف نفس حضور نفس الشيء
ويحصل العلم بمحض ذلك وتكون الصورة العلمية لغوا في مناطية الانكشاف
ولا شك ايضا في انه اذا حصل حضور صورة المعلوم يحصل مناط انكشاف
المعلوم ويحصل العلم بمحض ذلك والمكنز ح وجود مناط انكشاف آخر
وهو حضور نفس المعلوم لانه لا يجوز ان يكون لعالم واحد بالقياس الى
معلوم واحد في آن واحد امران يكون كل واحد منهما مبدا للانكشاف
ومناطا للانكشاف على سبيل الاستقلال لانه لو كان لخصوص احدهما
دخل في حصول الانكشاف العلمي فلا يجوز حصوله بالآخر وان لم يكن لخصوص
شيء منهما دخل في حصول الانكشاف العلمي ويكون القدر المشترك مناطا
للانكشاف العلمي فيلزم ان لا يكون مبدا الانكشاف ومناط الانكشاف
الا امرا واحدا لا امران مستقلان هو المفروض فيلزم الخلف وايضا يستغني

العلم الحصولي هو حصول صورة المعلوم عند العالم لا حصول نفس المعلوم فلا
يتحقق العلم الحصولي بدون اسفار نفس المعلوم عند العالم ومنشا العلم الحضوري
هو حصول نفس المعلوم عند العالم لا حصول صورة المعلوم عند العالم فلا
يتحقق العلم الحضوري بدون اسفار حصول صورة المعلوم عند العالم فظهر
ان العلم الحصولي والحضوري متنافيان لا يجتمعان بالقياس الى معلوم
واحد لعالم واحد في آن واحد ومما حققنا ثبت ان كل عالم اذا علم غير
ذاته علما حصوليا او حضوريا لا يجوز ان يكون ذلك العالم جاعلا وخالقا
للصور العلمية الحاصلة في ذلك العالم ولا لنفس الشيء الحاضر عنده بل يجب
ان يكون ذلك العالم يستفيض تلك الصور العلمية في صورة كون العلم
حصوليا من غيره ويوجد ذلك الغير تلك الصورة العلمية فيه وكذلك
يجب ان يكون موجد نفس الشيء الحاضر عند ذلك العالم في صورة كون العلم
حضوريا امرا آخر غير ذات العالم على ما عرفت بالبرهان ومن هذا
البرهان يعلم ان علم الواجب جل شانه بما عدا ذاته لا يصح ان يكون
حصوليا او حضوريا بل يكون بنحو آخر على ما عرفت مشروحا وتحقيق الكلام
في هذا المقام بحيث يندفع جميع شكوك الاوهام ان يثق باذن الله الحكيم
المتعال ان الوجود بالغير اي الوجود المعلول يجب ان ينتهي الى الوجود بالذات
اي الوجود بلا علة والا يلزم ان لا يتحقق الوجود بالغير ولا ينفع في ارتكاب
التسلسل بان يثق المعلول الاخير يستند الى ما هو فوقه وما هو فوقه
يستند الى ما هو فوقه وهكذا الى غير النهاية وعلى هذا الاحتمال لا يمكن اثبات
وجود الواجب جل شانه الا بعد ابطال التسلسل كما ذهب اليه جمع من العلماء
ووجه عدم النفع هو ان جميع ما فوق معلول الاخير حكمه حكم معلول الاخير

حيث وجوده بعلة ومعلول ذات

لعلة فاعلية خارجة عن المعلول الاخير بمكنة من ذات الوجود بالذات

المعلول فكما ان المعلول الاخير فاعلية خارجة عن ممكنة ذات الوجود بنفسه

بالذات ولابد ان ينتهي علة فاعلية معلول الاخير ان يكون موجد لنفسه

المعلول كذلك الى الواجب الوجود وكل معلول الوجود لابد ان يكون علة فاعلية خارجة عن ذاته

وكل ممكن الوجود ومعلول الوجود وكل معلول ان يكون له علة فاعلية خارجة عن ذاته

وعلة فاعلية لنفسه بل يجب ان يكون علة المركب لان اجزاء المركب كان علة فاعلية

جزء ذات المركب ايضا وهو ظاهر فوجب ان يكون فاعل ممكنة الوجود سواء كان ذلك الممكن بسيطا

فاعلية لنفسه ايضا ... الممكن المعلول الاخير سواء كان منشأ ابيا او فاعل خارج

مركبا امرا خارجا عن ذات ممكن الوجود ... ان يكون في وجوده مستندا الى الجاعل عن

بالفعل امر ممكن الوجود وكل ممكن الوجود يجب ولا يكون باطلا ... ذاته ... الممكنات ...

حمله ... وكل ما له بنفسه ... الغير ... من

انفعاله ... الى الغير ... وكل معلول الغير ... قابل ...

وكل وصف منفعل عن الغير ... بالذات وكل امر يكون ان يكون ... الذات

الغير وكل ... واجب زائد على ذاته ... بل يجب ... ان يكون بالفعل ... الغير

ممكن بالذات ... يكون وجوده ... فاعلا لوجوده ... لنفسه ... الوجود ... كالسواد ...

الوجود يكون ... ان يكون الشيء موجد لنفسه ... الوجود ... والبياض ... بالفعل ...

علة ذاته لا يصح ان يكون ... ان كان الوجود ... خارجية كالسواد ... فذلك الوجود

فاعلا لنفسه يلزم الدور ... انفعالية ... الموصوف ... المتقدم ان كان

لوجوده يلزم الدور ... وجوده ... عين ... يلزم الدور

يلزم ان يكون وجوده ... كان غيره ... الشيء على نفسه ...

وما يطلب ... يكون
ما وجب اليه الكمالية له بالواجب جل ذكره ان يكون نوع ذو ب
الصفات الكمالية له لذاته وقد عرفت ان يكون
زايدة على ذاته جل شانه ومنزه عما يصفون ذلك وتحتمل ان يكون الزايدة على ذاته فثبت ان يكون علمه
تعالى سبحان ربك رب العزة عما يصفون الزايدة على ذاته بلا علية كذلك يكون بذاته
اليه الاشعري في توصيفه تعالى بالصفات الوجود وجود قايم بذاته وهو الواجب بالذات وفيه البرهان
بالبرهان المذكور انه لابد ان يكون في عالم الوجود وجود قايم بذاته بلا علة وهو الواجب بالذات
يجب ان يكون في عالم الوجود علم يكون قايما بذاته بلا علة ان يكون امرا انضماميا كالسواد والبياض
ان يكون في عالم الوجود الممكن بالذات الى ذكرنا ما لا يصح ان يكون امرا انضماميا فلابد ان يكون معلوم الوجود بالذات
المذكور ثبت ان وجود الممكن المفاسد الانضمامية تعليلية دون تقييدية وفيه الواجب الوجود
بالقياس الى الجسم والا يلزم المفاسد الا بالاحتياج ذلك الى الحيثية تقييدية ولا
الممكن بالذات امرا انتزاعيا لكن لا احتياج ذلك الانتزاع الى الحيثية التقييدية ان يكون
ايضا كون معلوم الوجود انتزاعيا الذاته لما هو ذاته له لا احتياج الى حصوليا او حضوريا لا يصح ذاته
ذاته للواجب بالذات وثبوت الذاته علما حصوليا او حضوريا قايم علم قايم بذاته
تعليلية لانك قد عرفت ان العالم بغير ذاته فلو لم يكن في عالم الوجود علم بل هو آخر على علم
فاعلا لعلمه بل يكون فاعلا لمقتضاه وفاعل علمه غير ذاته حصوليا ولا حضوريا بالذات بلا موجد وفاعل
بلا علة ويكون عالما بالغير ولا يكون علمه بالغير حصوليا وجود ممكن الوجود بما عداه ذواتهم حضوريا
سابقا ليلزم الدور والتسلسل ويلزم ايضا وجود ممكن العلماء الذين كان علومهم بما عدا ذواتهم حصولية
وخالق لانا اذا فرضنا ذهاب سلسلة العلماء الذين كان علومهم يلزم وجود ممكن غير
او حضوريا الى غير النهاية بالفعل ولا يكون التسلسل باطلا يلزم الحصولية والحضورية بلا فاعل
متناهية بالفعل وهي علومهم الحصولية والحضورية لانا قد اثبتنا بانه ان
وموجود وخالق ... ان كل عالم يكون علمه بما عدا

ذاته

ذاته حضوريا بل يصح
حصوليا او حضوريا بلا علة ويكون علمه بالغير فذاته علة
يكون فاعل العلم علة على ما عرفت بذاته بلا علة ويكون عالما بالغير بلا علة
ان يكون فاعلا لعالم ذاته وفاعل علم ذاته ويكون علم العالم بل فاعل وعلى بلا علة وحاصل
فلو لم يكن غير ذات العالم زايدا على ذاته وفي قسم آخر غير حيادي بالفعل ان يكون عالما بذاته
العلم الحصولي والحضوري ولم يتحقق في الكائنات الغير المتناهية بلا علة
منحصرا على الحصولي والحضوري يلزم وجود الجاعل والايجاد والوجود فلابد ان يكون بحصوليا وحضوريا زايدة على
ويكون عين ذات العالم لا يتحقق بدون جعل الجاعل بما عداه وذواتهم
ان وجود كل ممكن الوجود لا ما عين ذاته ولا يكون علمه بما عداه
بذاته وبما عدا ذاته بالتفصيل بتفصيل العلم على العلماء الذين علومهم يكون علمه بما عداه
آخر على ما عرفت مرارا ويكون علمه بما عدا ذواتهم منحصرة في الحصولي والحضوري وكل عالم او كان
النفس ويكون علومهم بما عدا ذواتهم زايدا على ذاته وكل عالم يكون علمه بما عداه والعالم ذاته
ذاته حصوليا او حضوريا يكون علمه زايدا على ذات علم زايدا على الذات والعالم زايدا على ذاته
على ذاته يتصف بانه ذو علم لانه عالم آخر لا يكون علمه بما عدا ذاته يجب ان ذاته
علمه زايدا فلابد ان يكون فوقه عالم بذاته وبجميع ما عدا ذاته ينبغي
بل يكون عين ذاته عين العلم التفصيلي التام بذاته بجميع ما عدا ذاته مع قطع النظر
بذاته يترتب عليها الانكشاف التام في التفصيلي التام مع ما يترتب على الانكشاف
عن كل ما عدا ذاته فلا يكون مبدا الانكشاف دون الاحتياج الصفة الزايدة على ذاته ويكون
التام التفصيلي الا ذاته بذاته ما يترتب عليه الانكشاف العلماء الذين يكون علومهم بما عدا ذواتهم
تلك الصفة الزايدة في الحصولي والحضوري يصدق عليهم انهم ذو علم
ذواتهم منحصرة في حصولية او حضورية ان ذوات صواحب علوم زايدة
على ذواتهم

وفوق اولئك العلماء عليم حق بسيط صرف يكون علمه بجميع ما عدا ذاته
تفصيلا هو عين ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته ويكون هو
مفيض العلوم على اولئك العلماء لانه لو لم يكن فوق اولئك العلماء عليم
حق بسيط صرف يكون علمه التفصيلي بجميع ما عدا ذاته عين ذاته مع قطع
النظر عن جميع ما عدا ذاته يلزم وجودات الممكنات بلا جاعل وموجد
وخالق على ما عرفت مفصلا واللازم بط وبطلان اللازم يلزم بطلان
الملزوم فوجب ان يكون فى عالم الوجود عليم حق بسيط صرف يكون ذاته
الحقة البسيطة الصرفة بذاته البسيطة الصرفة الحقة مع قطع النظر عن
جميع ما عدا ذاته علما تفصيليا تاما بجميع الاشياء على ما عرفت سابقا وفى
قوله تعالى وفوق كل ذى علم عليم اشارة الى جميع ما ذكرنا تفصيلا وفى قول
امير المؤمنين ويعسوب الدين وامام المتقين وسيد الوصيين على بن ابى طالب
عليه الصلوة والسلام العلم نقطة كثرها الجاهلون اشارة الى ما ذكرنا
من البساطة الحقة واشارة الى اثبات الجهل لما ذهب اليه الاشعرى من زيادة
علم الواجب جل شانه بما عدا ذاته على ذاته جل شانه وتعالى عما يقول
الظالمون علوا كبيرا وقد عرفت فساد المذهب الاشعرى تفصيلا ومن هذا
المسلك البرهانى على اثبات علم قايم بالذات بلا علة ويكون موجود واجب
الوجود بالذات على الوجه الذى عرفت شروحا نبرهن على انه يجب ان
يكون فى عالم الوجود قدرة قائمة بالذات بلا علة وارادة قائمة بالذات
بلا علة وحيوة قائمة بالذات بلا علة وغيرها من الصفات الكمالية
لان القدرة والارادة والحيوة وغيرها من الصفات الكمالية لو لم تكن قائمة
بالذات بلا علة وتكون قائمة بالغير ومعلولة للغير يلزم ان يكون ذلك الغير

قدرته

قدرته وارادته وحيوته وغيرها من الصفات الكمالية زايدة على ذاته
وقائمة بذاته فيكون ذلك الغير قابلا لتلك الصفات الكمالية
فيكون علة قابلية لها ولا يصح ان يكون علة فاعلية لها ايضا لانه يصدق
على ذلك الغير الذى يكون محلا للقدرة والارادة والحيوة انه قادر ومختار
وحى وكل قادر مختار اذا كان فعله اختياريا يكون مسبوقا بالقدرة والاختيار
والحيوة فاذا كان قدرته واختياره وحيوته بالايجاد يلزم ان يكون
الايجاد مسبوقا بالقدرة والاختيار والحيوة فلا بد من سبق القدرة
والاختيار والحيوة وننقل الكلام الى تلك السوابق فاما ان يكون عين
اللواحق فيلزم تقدم الشى على نفسه او غيرها فننقل الكلام اليها فهى قدرة
قائمة بالغير وارادة قائمة بالغير وحيوة قائمة بالغير وتكون معلولة للغير
فلا بد لها من علة فاعلية والمفروض ان العلة الفاعلية هى المحل الذى يكون
تلك الصفات قائمة به واذا كان ذلك المحل فاعلا يلزم سبق القدرة
والارادة والحيوة ايضا وننقل الكلام الى تلك السوابق ايضا وهذا النقل
لا ينتهى الى حد فاما ان نذهب الى غير النهاية فيلزم التسلسل او نرجع فيلزم
الدور وكل واحد من اللازمين باطل وبطلان اللازم يلزم بطلان الملزوم
فظهر ان قابل القدرة والاختيار والحيوة وغيرها من الصفات الكمالية لا يصح
ان يكون فاعلا لها بل لا بد ان يكون فاعلها امرا آخر خارجا عن ذات ذلك
القابل وننقل الكلام الى ذلك الامر الخارج فنقول ذلك الامر الخارج الذى
يكون علة فاعلية للقدرة والارادة والحيوة يجب ان يكون قادرا مختارا
حيا لان معطى القدرة والارادة والحيوة على الغير يجب ان يكون ذو قدرة
وارادة وحيوة لان المفيض اقوى واكمل من المستفيض فلو كان قدرة ذلك
الامر الخارج وارادته وحيوته زايدة على ذاته وقائمة بذاته لكان هو قابلا
ايضا لتلك الصفات الكمالية ولا يصح ان يكون علة فاعلية لها ايضا على ما عرفت
مفصلا فلا بد ان يكون فاعلها امرا آخر خارجا عن ذاته وننقل الكلام الى ذلك

الامر الآخر ونقول يجب ان يكون ذلك الامر الخارج قادرا مختارا حيا
على ما عرفت مفصلا وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية
فيلزم التسلسل في القادرين والمختارين والاحياء اذا انت قدرتهم
وارادتهم وحيوتهم زايدة على انفسهم وقايمة بهم او رجع فيلزم الدور
وكل واحد من اللازمين باطل فوجب ان ينتهي الى قدرة وارادة وحيوة
قايمة بالذات ولا يكون معلولة للغير والامر القايم بلا علة لا يكون الا واجب
الوجود بالذات فوجب ان يكون في عالم الوجود قدرة قايمة بالذات
بلا علة وارادة قايمة بالذات بلا علة وحيوة قايمة بالذات بلا علة
وارادة قايمة بالذات بلا علة وحيوة قايمة بالذات بلا علة وهكذا
القياس العقلي في ساير الصفات الكمالية لا انه يلزم تعدد الواجب بالذات
وهو قبيح لما ثبت بالبرهان امتناع تعدد الواجب بالذات لانا نقول
مرادنا انه يجب بحكم البرهان ان يكون في عالم الوجود موجود بلا علة واحد احد
بسيط حق متشخص بذاته ويكون باعتبار ذاته بذاته مع قطع النظر عن جميع
ما عدا ذاته عين الوجود وعين العلم وعين القدرة وعين الارادة
وعين الحيوة وغيرها من الصفات الكمالية بمعنى ان ذاته بذاته مع
قطع النظر عن كل ما عدا ذاته يعبر عنه بمفهوم الوجود والموجود والعلم
والعالم والقدرة والقادر والارادة والمريد والحيوة والحي من دون
الاحتياج الى حيثية تقييدية ولا تعليلية فلا يكون التكثر في الواجب بالذات
الا التكثر الاسمي فقط وبالجملة لما كان ذات الواجب جل شانه في نهاية
مراتب الكمال والكامل الذي في نهاية مراتب الكمال يجب ان يكون كماله ثابتا
له في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته لان كل ما هو كماله
الكامل لو لم يكن في مرتبة ذاته بل يكون زايدا على ذاته يلزم منه الدور والتسلسل

لان

الكمال لو كان ممكن الحصول له
الكمال او ذاته يمكن ان يكون قابل الكمال لان الحصول
زايدا على ذاته فيكون قابل الكمال الى الدور او التسلسل والكمال غير حاصل فيحتاج
لذاته فيكون قابل الكمال يلزم منه الاحتياج والكمال لا يحصل الا بالغير
لو كان قابلا لكماله فيكون قابل الكمال الى الغير فيكون عين الاحتياج
الكمال يجب ان يكون في ذاته الكمال الى الغير
بالجملة فلو كان الكمال لذاته من الغير

يلزم الدور عين الاحتياج
وهو تقدم الشي على نفسه
او غيره فننقل الكلام اليه
وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان
يذهب الى غير النهاية فيلزم التسلسل
او رجع فيلزم الدور وكل واحد من اللازمين
باطل وبطلان اللازم ملزوم لبطلان الملزوم وايضا
قابل الكمال لا يكون كماله في مرتبة ذاته واذا لم يكن كاملا في مرتبة
ذاته يكون ناقصا في مرتبة ذاته واذا كان ناقصا في مرتبة ذاته لا يكون في
نهاية مرتبة الكمال لان فوقه كامل آخر وهو الكامل الذي يكون كماله في مرتبة ذاته
وكل ما هو كماله في مرتبة ذاته يكون كامل الذات ولا يكون ناقص الذات
فيكون قابل الكمال كماله باعتبار امر آخر خارج عن ذاته فيكون كاملا بالغير
ومستكملا بالغير بخلاف ما هو كامل باعتبار ذاته مع قطع النظر عن كل
ما عدا ذاته فانه كامل باعتبار ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
فيكون كامل الذات في مرتبة الذات فلا يكون ناقص الذات واذا كان
كماله في مرتبة ذاته يجب ان يكون ذاتيا ولا يكون عرضيا له والذاتي منحصر
في عينيته والجزئية ولما كانت الجزئية ممتنعة بالقياس الى الواجب بالذات
تعينت العينية فوجب ان يكون جميع الصفات الكمالية في الواجب بالذات
ثابتة له تعالى في مرتبة ذاته تعالى بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته ويكون
كل واحد واحد من تلك الصفات الكمالية عينا له تعالى بمعنى ان عين ذاته تعالى
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته مصداق حمل موجود وعالم وقادر ومريد
وحي وغيرها من الصفات الكمالية من دون الاحتياج الى حيثية تقييدية ولا تعليلية

زوجب بالغير العلم واله
رتبها الوجوب بالذات وانتهائه بالغير الى الذات بالغير اليه
الى الوجود بالذات والقدرة بالغير الى الارادة بالذات بالغير الى العقل
بالغير الى العلم والارادة بالذات وهكذا القياس العقلي بالغير بحيث ان يشهد الطالب
القدرة بالذات بالغير قول الاكابر وبيان كل ما بالغير الصفات في نفسه
والحيوة بالغير الى الحيوة بالذات وشرح كثيرة ولما ان فيما في المطالعة نجمله العالي للواقع
الكمالية وصحيح ما ذكرنا مفصلا متفرع عليه فرع تحقيق بعض كلام ... الذاتي
بالذات وهذا اصل اصيل متفرع اليه ما ذكرنا فيه تحقيق القدسي قدس سره ولما كل واحد منهما
الالهيات بالنقريبات لكن التحقيق فارجع الى الطوسي قدس سره في رسالته ... القدوسي
ما هو الحق التحقيق بالتصديق فذلك فرع الدواني ايضا كلام في شرح الطوسي قدس سره
صنفها اثبات العقل والتحقيق عليها فمنقول عن المحقق الطوسي ... فكل الرسالة
نظر فلا بد من نقل كلامهما ثم بيان ما يرد عليها نصف الاثنين اما لا انه ذكر ان
فاذن يجب ان يكون بعد ان يكون ثابتا مطابقا لما في نفس الامر ولا
المطابقة بين ما في الاذهان ولا يمكن ان تتصور الاثنين متشخصين متمايزين
يكون فانما نفسه او متمثلة لنفس الامر وهو الذي ... الاحكام متخصص بالتشخص
معينين في الاذهان ولكل من الاحكام ... بمنزلة ... ولا يوجد في الخارج
اما اولا فلان تلك الاحكام ... ذو وضع او غير ذي وضع والاول اما
انها تطابق ... ذا وضع ... الاول ... بالفعل

ذوات

ذوات احيث
الاوضاع لا ... وضاع عدل انه حيث
ذوات الا وضاع عن ان الا ذوات الا ان جزئية المطابقة
ان ذوات ثم انه لا تعلق الا بالصور الخارجية بنفسه واما
معقولات ... الصور الحسية فما لا ترتسم ... ليس الا ان المطابقة بحسب الحصول
في جسمية اجزاء تلك ... باعتبار ... فيه المطابقة ... حقق تلك الاحكام اذ يدرك المعقول
انها كلية باعتبار وجزئية بغيره او في المطابقة بين المعقول
اذا كانت كذلك كانت فانية ولا تتحصل الشعور بالمطابقة اذ ان في
اذ كانت بالمطابقة بالحصول الا بعد ان فلان الذي المطابقة بين ذوي وضع او غير
ثم ان فلان العلم ذو وضع ولا يلحق بالجواهر بحسب الحصول بنفسه ... الا فلاطونية واما
الشيء في حيث يكون ذا وضع فلا يدركها الا بالجوهر الى ان يكون ذلك ... قول بالمثل
ذوات الاوضاع ... والثاني ... وهو ان يكون ذلك الخارج
من جهة ما هي محسوسات ثم ايضا الى قسمين وذلك لان ذلك ... المطابق متمثلا في غيره
لا يمتنع المطابقة ... الا ان يكون ذا وضع او غير ذي وضع فان كان
بالفعل ومنع ... بالفعل بين ما هو بالفعل ... وضع كان المثل منه متشكلا ... المذكور في نفسه
بالقوة ولا ... بين ما هو بالقوة وان كان بعض ما في الاذهان بالقوة وذلك
ما يتغير ... ولا يمكن ان يكون بالقوة وايضا لا يمكن ان يزول ويتغير او يخرج الى الفعل بعد ما كان
علمنا كذلك والا فامكن ثبوت ... في الاوقات لان الاحكام المذكورة واجبة الثبوت ازلا وابدا
غير ذي وضع مشتمل بالفعل على جميع ... المحل فان ثبت ... ومكان وزمان وواجب ان يكون
بحيث يستحيل عليه وعليها التغير والاستحالة ... المعقولات التي يمكن ان يخرج الى الخارج
والتجدد والزوال ويكون ... الى الفعل

هو ذا

٢٠١

بعده ذات ازلا و ذلك الوجود . ان النسبة ازلا
الصفات ازلا اذ ثبت ان يكون ذلك الوجود لذاته عين الكثرة و ان يكون مبدأ للكل
و ابدا فنقول لا يجوز ان يعرض لذلك الواجب الوجود على الكثرة و ان يكون بعضها مع بعض و ابد
هو اول الاوائل لوجوب ان يمتنع ان يكون فيه كثرة و لا نقص تعالى الاول المبين المشتمل على الكثرة بصادقة
اسماؤه و ذلك لوجوب و اول الاوائل بل الواجب تارة بالكتاب المبين تارة قدس ان لنا اعتقادا
لا نهاية لها بالفعل و اول وجود موجود غير الواجب لفظا تارة بالكتاب الله قدس الله جبل الكل و الاعتقاد
و لا لكثرة فاذن ثبت وجود تارة باللوح و بالفاظ و بمحض تشتمل اصحاب على اعتقادات باعتبار و وجود امر
الذي يعبر عنه في القرآن المجيد تارة قدس اعتقادات الجهال و اعتقادات مختلفات الماهيات و جهات
و ذلك اردناه و وجدناه ان كلامه تشتمل الوجود الذي يشتمل على صفة الا بين
بيقين و احكاما كثيرة كاذبة بيقين ان الاحكام الصادقة بيقين الواحد بصفة الصادق
الصادقة اليقينية و الكاذبة علی ما عرفت من حيث في الوجود كالحكم بان الواحد الحكم
الوجود في نفس الامر و دخل لا اعتبار المعتبر و تصور التصور في ذلك يقين و لا يكون الحكم الغير
نفس الامر و لا دخل لاعتبار المعتبر فان الحكم منها صادق في الاحيان و لا زمان ازلا و ابدا
و الكل اعظم من الجزء و اثنان لهما فان الحكم و لا غير من الاوضاع فيكون صادقا ازلا الحكم
ربط بزمان و لا بمكان و لا وضع من الاوضاع علی ما عرفت مرارا فيكون لذلك الحكم
و تصور التصور في ثبوت الحكم اكمل صادقا مطابقا لنفس الامر و يكون الوجود الذهني
و ذلك الحكم الصادق ازلا و ابدا في ذهننا و في الوجود بنفس الامر بين امرين يكون احدهما
الصادق و هو الحكم اخر و رای الوجود في المطابقة لا الوجد الا بين مطابق بالكسر
مطابقا بالكسر للوجود بحسب نفس الامر و الصادق الذي في ذهننا مطابق بالفتح
مطابقا بالكسر و الاخر مطابقا بالفتح فالحكم الصادق هو نفس الامر و لما فرض ان يكون
و الحكم الذي يكون مطابقا بالفتح ازلا و ابدا و كل حكم صادق
في ذهننا صادق ازلا و ابدا لا يكون مطابقا بالكسر

للوجود

بعده ازلا يحقق الاحكام الازلية
بل نفس الامر ازلا بعد جميع الاحكام الصادقة الازلية الثابتة ازلا
و ابدا و هو بحصر الامر الذي لا يصلح الاحكام الصادقة في ذلك الامر الذي كما دونه جميع
ابدا و ان لا يكون ذلك الامر بين ان يكون الاحكام التي يجب بها ازلا و ابدا ان يكون ذلك الوجه
الصادقة و يحصل المطابقة بين الاحكام الصادقة فلا يجوز ان يكون صدقها ازلا
في ذهننا و بين الاحكام اليقينية على صور الصادقة التي يكون مطابقا بالفتح ان يكون سواء كان يتعلق
لان الاحكام الصادقة جميع الاحكام الصادقة يطابق بالفتح للازلية غير بعض يتعلق
الا فلا بد ان يكون بجميع تلك الاحكام التي عنه شيء من الاحكام الصادقة الازلية غير صور
ازليا فلا بد ان يكون بحيث لا يفوت صدق ان يكون ذلك الامر الازلي بتلك الاحكام
الاحكام الصادقة في ذهننا او لا لان صدق ان يكون صادقة و يكون الازلية النسخ ازلا و ابدا
متصورها ذهن بحر و اعتبار معتبر فلا بد ان يكون من الصادقة الازلية التي يوجد
متصورها و ادراك مدرك الصور التصديقية اليقينية الاحكام ان يكون في الازل موجودا في ذاته
جميع الاحكام الصادقة التي بالفتح مرارا فوجب ذلك الامر الموجود
الازلية المرتبة فيه بالكسر مطابقات علی ما عرفت وضع و غير فيكون من شيء من الاحكام
و هو ازلا و ابدا مطابقات لا ربط له بزمان و لا مكان و وضع لا يفوت عنه و هو باطل
ازلا قائم بذاته لا ربط له الصادقة الازلية بحيث الوجود بالذات و لشمة
و فعله و محلا لجميع صور الاحكام اليقينية ان يكون واجب جوهرا مجردا تارة
الصادقة الازلية و ذلك الموجود المجرد اما ان يكون ... ان الكريم
لان الواجب بالذات يمتنع ان يعبر محلا للكثرة فتعين ان القرآن و الاخرى
بالعقل و هو الذي يعبر عنه بالعقل الاول في لسان الحكمة و في لسان الاولين و الاخرين
باللوح المحفوظ و تارة بالكتاب المبين المشتمل على جميع صور الاحكام
فلولم يكن ذلك الموجود الكذائي لحصل المطابقة بين الاحكام
الصادقة الازلية الحاصلة في ذهننا و بين نفس
الاحكام الموجودة في
الذي

[illegible] الصادقة الازلية [illegible]

فى وجود جميع الاحكام الصادقة الازلية بحيث لا يشذ عنها شئ من الاحكام
الصادقة الازلية فى ذلك العقل بطريق الارتسام فيه مصحح لحصول المطابقة
المرتسمة فى ذلك العقل ازلا وابدا لانك قد عرفت ان المطابقة لا يتصور
بدون الاثنينية فوجود ذلك العقل الازلى الذى هو المحل المرتسم فيه فى الازل
صور جميع الاحكام الصادقة الازلية بحيث لا يشذ عنها شئ من الاحكام الصادقة
الازلية ضرورى لتصحيح تحقق المطابقة فلولاه لامتنع وجود المطابقة للاحكام
الصادقة هذا محصل الاستدلال وفيه بحث من وجوه الاول انه يلزم
بنا[ء] عليه العقول بوجود موجود ازلى قايم بنفسه سوى الواجب جل شانه
وهو منتف باجماع المليين وبالبراهين العقلية ايضا فمن اراد الاطلاع
عليها فليراجع اليها فى رسالتنا المعمولة فى اثبات حدوث العالم
والثانى ان المطابقة وان لم تحصل بدون الاثنينية لكن لا نسلم انه لا بد
من الاثنينية المتباينة المنفصلة فى الوجود المتعدد بالشخص بل يكفى الاثنينية
الحاصلة بالمغايرة الاعتبارية الذهنية كما فى الانسان نوع والحيوان
جنس وفى الاربعة زوج اذا كان المراد اثبات الزوجية فى الذهن
لانك قد عرفت ان الوجود الذهنى قسمان احدهما الوجود الذهنى المشترك
بين الصوادق والكواذب وهو اصل الوجود الذهنى وثانيهما نحو الوجود
الذهنى المختص بالصوادق وهو الذى يعبر عنه بالحاذى حذو الخارجى على
ما عرفت فيما سبق مشروحا والحاصل ان الاحكام ان كانت احكاما
خارجية نحو زيد كاتب بالفعل فى تحصل المطابق بالكسر والمطابق بالفتح
فالمطابق بالكسر هو فى الذهن والمطابق بالفتح هو ما فى الخارج و
لا احتياج فى ذلك الى وجود العقل والى ارتسام الاحكام اليقينية

فى ذلك العقل على ما عرفت فيما سبق وان كانت احكاما ذهنية فالمطابق
بالكسر هو ما فى الذهن بما فى الذهن والمطابق بالفتح هو ما فى الذهن ايضا لكنه
باعتبار آخر وهو الوجود الذهنى الحاذى حذو الخارجى على ما عرفت فيما سبق
والمغايرة الاعتبارية كافية فى حصول المطابقة كما ان المغايرة الاعتبارية
العقلية كافية فى الفرق بين الكل والجزئى فان حقيقة الانسان اذا حصلت
فى الذهن فيحصل لها اعتبار ان احدهما من حيث انها متمثلة فى ذهن شخص فباعتبار
التمثل الذهنى جزئى شخصى ذهنى ومع قطع النظر عن التمثل الذهنى اى اخذها بما هى هى
مع قطع النظر عن التمثل الذهنى كلى فلا نسلم ان وجود العقل فى الازل ضرورى لتصحيح المطابق
بالكسر والمطابق بالفتح لانا قد صححنا المطابق بالكسر والمطابق بالفتح بلا احتياج
الى وجود العقل فى تصحيح المطابق بالكسر والمطابق بالفتح قطعا على ما عرفت فيما سبق
تفصيلا بل فيه بحث انه لو كانت المطابقة باعتبار وجود الاحكام الصادقة فى العقل
يلزم الفساد فلا نطول باعادته والثالث انه اذا كان ما سوى الله تعالى حادثا
كما هو الحق عقلا ونقلا فيكون جميع ما سوى الله تعالى معدوما فى الازل وقد عرفت
ان المعدوم بما هو معدوم لا يثبت له شئ قطعا وقد يكون جميع الاشياء مسلوبة
عنه سلبا بسيطا تحصيليا حتى الذات والذاتيات فلا يصح عقد قضية موجبة
صادقة ازلية يكون موضوعها ممكن الوجود سواء كانت تلك القضية الموجبة الصادقة
الازلية خارجية او ذهنية على ما عرفت فيما سبق مشروحا فالحكم بان الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ونحوهما صادق ازلا كاذب ازلا لانه
لو كان الواحد نصف الاثنين صادقا فى الازل يلزم وجود الواحد والاثنين
فى الازل والعقل والنقل قد حكما بان ما سوى الله تعالى معدوم فى الازل وقد عرفت
ان المعدوم بما هو معدوم يكون جميع الاشياء مسلوبة عنه حتى الذات والذاتيات
ولا شك ان الحكم عبارة عن الصورة العلمية الاذعانية واذا فرض ان الحكم الصادق
يكون صدقه ازليا وصدقه عبارة عن مطابقته مع نفس الامر فيلزم ان يكون
فى نفس الامر حكم موجود ازلى يكون هو المطابق بالفتح وقد عرفت ان الحكم

٢٠٤

عبارة عن الصورة العقلية ... [illegible]

من الصورة فيلزم من ازليته تحقق ... [illegible] ... صدق الحكم في الازل

الازمانية فيلزم من ازليته المحل الذي هو العقول الازلية ان يتحقق الحكم في الازل وان كان الحكم

الصورة مع ازليته باطلة لانه يلزم ... الحكم ... ازليا ان يتحقق الحكم

وازليته ما سوى الله تعالى ... وجود المحكوم عليه والمحكوم به ... صدق الحكم في الازل

الحكم ازليا لا في الازل يستلزم وجود المحكوم عليه ... في زمان الحال ... بل

ووجوده في الازل ... لا يكون ... يستلزم ... الحكم ... زيد ... لا يكون ... تحقق الحكم

واما صدق الحكم لا يكون ... الآن يصدق ... ويتحقق قائما ... وضع وغيره ووقت فان

قائما في الزمان الماضي ... الحكم ... قائما ... بزمان ومكان ووضع ... النفوس

تحقق في الزمان الماضي ... انه يجوز ان يكون صدق الحكم ... المتعلقة ... الناطقة الانسانية

الماضي فقط فظهر ان الاحكام الكلية الصادقة ... ازلية ... وتكون تلك الاحكام حادثة

هذا جار في الاحكام ... الآن ... حادثة ... بان الواحد نصف الاثنين ... النفوس الناطقة

زمان ... وقت فيكون صادقا ازلا وابدا ... متعلقا بزمان ومكان ووضع وغيره ووقت دون

لان المطابقة ... فيكون تلك المطابقة ثابتة ازلا وابدا ... لا يكون ... وصدق الحكم عبارة عن مطابقة

وابدا وصدق الحكم ... المطابقة ... دون وقت وزمان دون

المطابقة ثابتة ... بان يكون الحكم الذي ... الواحد نصف الاثنين ... في نفس الامر مطابق بالفتح

بالكسر الحكم الذي ... عما عرفت ... وجود ... في نفس الامر ... صادقا ازلا

وهو العقل الكلي ... والمطابق بالفتح ... ويكون المطابقة ثابتة بالفعل ... في جميع

وصف ثابت ... في المحقق ... الحكم الذي يكون ... ويكون المطابق

الموصوف ... لانا نقول صدق الحكم ... الجوهر ... الازلية

الوجود ... بدون

وجوده

وجود ... الموصوف فاذا ارتفع ... يكون الحكم صدقا في الازل ... علة

الموصوف ... فاذا ارتفع ... بان يكون الحكم ... وجود ... في الازل وازليا

وذلك لان ... ازليا فيلزم ... في الازل وان كان الحكم ... بالموصوف ... الحصول ... ضمنا

صدق الحكم ... في الازل ... يكون ... حكم ... الآن ... متحققا ... بنفس ... الحكم ... الذي

موصوفا بالصدق في الازل ... الموصوف ... الى الموصوف ... المحتاج ... في الازل فظهر

بالصدق في الازل بدون وجود الموصوف فيكون ... متحققا ... ان لا يكون ... تحقق ... المتعلقة

لان وجود ... الا الموصوف ... المحتاج اليه ... بدون ... الاحكام ... الصادقة ... الكلية

حينئذ انتقاره ... بدون وجود المحتاج ... صدق الحكم ... ازليا ... الموجبة ... جزئية ... الموصوف

ووجود المحتاج ... فظهر ان ازليته ... الكلية ... ازلية لان حدوث ... مستلزم

اليه فيلزم تخلف ... اليقينية ... المتحققة ... حادثة ... لحدوث الكلية

ان الاحكام ... وضع وغيره ... قيد ... تلك الاحكام ... وبالجملة الصفة ... لموصوفها

بزمان ومكان ووضع ... ان صدق ... لان الصفة لا يجوز ... في الحدوث والازلية

ينعكس كنقيضها الاصح ... عن موصوفها ... وجود ما ... متفرقة

ان الامكان ... بان الاحكام حادثة ... موجود ... صفة ... كون الموصوف

... بالحل ... فان قيل امكان ... في الازل ... محققة ... في الازل فالعقل

ولا يكون ... ان الامكان ... بالذات ... الامور حادثة ... بدونه و

الموصوف ... الامكان ... بالذات حادث ... ازلا ... مستلزما

البته لان ... وصف ... الممكن ... الوجود ... ان كان معدوما في الازل

لا يكون ذلك ... محققة ... لان امكان ... بالذات فيكون الوصف ازليا متحققا في الازل

لان ... في ... اما ... الممكن ... الامكان ... لم يمكن ... في الازل يلزم الانقلاب

او ممتنعا بالذات ... الامكان بالذات ... او ممتنعا بالذات ... في الازل يلزم ان

... ممكن بالذات ... واذا كان واجبا بالذات

... لزم ان يكون ممكنا ... واجبا بالذات

... بالذات ... فيلزم الانقلاب

صادق ... ح

واختلف ... [illegible]

معا لتثبت امكان الممكنة بالذات على ما عرفت ان يكون ... [illegible]

ان يكون امكان الازل والابد ... [illegible] ... عبارة عن

ثانيا انه في الازل ... [illegible] ... الممكنة بالذات ... الامكان الذاتي عبارة عن سلب ... [illegible] ... في الازل

مفصلا تلك تحقيق ... [illegible] ... ان يكون الامكان ... سلب الضرورة ... الوجود في الازل

الامكان الذاتي صفة وجودية ثبوتية ... [illegible] ... ان يكون مع وجود

الامكان الذاتي صفة انتزاعية او لا يكون ... بالنظر الى الذات ... ان يكون ... الوجوب والعدم

انضمامية او صفة انتزاعية ... الوجود والعدم بالنظر الى الذات في الازل ... انضمامية او انتزاعية ... سلب ضرورة الوجود بالنظر

سلب ضرورة الوجود ... الممكنة بالذات سواء كانت انضمامية ... عبارة عن سلب ضرورة ... الى الذات

كان صفة وجودية ثابتة ... الصفة ... وان كان عبارة عن سلب ... [illegible]

لانك قد عرفت ان وجود ... الموصوف وان كان ... فيكون الامكان ... [illegible]

الموصوف ويمتنع بدون وجود ... [illegible]

[illegible]

على ... [illegible] ... بالذات ... [illegible]

مع عدم ... [illegible] ... الممكنة ... [illegible] ... العدم ... [illegible]

في الازل ... [illegible] ... الممكنة ... [illegible]

بالذات ... [illegible] ... بالذات ... [illegible]

ما سوى الله تعالى ... الامكان ... [illegible]

بان ... [illegible] ... الامكان ... [illegible]

يكون ذلك ... [illegible] ... بالنظر الى الذات ... [illegible]

بالنظر الى الذات كالسواد والبياض ... الوحدة والكثرة ... [illegible]

كالسواد والبياض ... وجود ... [illegible]

[illegible]

بالفعل انقطاعا
وجودا او ادامه بالفعل موقوف الى الواقع ذلك منقضة فيه صدق
لان صدق الحكم بالفعل ويتحقق بالفعل الانقطاع الرابع بالفعل يحصل بالفعل
على وجوده الحكم دائما وجوده الحكم بالفعل حكم برفع الطاقة وبالجملة صدق الحكم
يكون موقوفا على دوام ذلك بل ولو تحقق بالفعل او ادا انتقضت اولا وان كان
الوجود كما نظير بادنى تامل حصول الطاقة بالفعل وجودا دائما او وجودا ان يكون
بالفعل يكون كافيا في وجوب الحكم بالفعل ان يكون صدق الحكم ولا يصح
الحكم دائما سواء كان وجوده بالفعل فان كان الحكم صفة للحكم ازليا او
تابع لوجوده الحكم بالفعل حادثا يكون صدقه ايضا حادثا لان صفة انضمامية او صفة انتزاعية الواحد بانه
وجود الحكم بالفعل حادثا ويكون صفة سواء كانت صفة انضمامية افاد الحكم حاكم على الواحد بانه ازلي
الموصوف حادثا ويكون صفة الحادث على ما عرفت مرارا فقد يكون ازليا او حادثا اما غيره
تابعا في الازل للموصوف ان يكون وجود ذلك الحكم بالفعل قد يكون ازليا على ما عرفت مشروحا
نصف الاثنين بل لا بد من ان يكون صدقه ايضا حادثا غير ازلي على ما عرفت ووضع
فان كان قديما ازليا يكون صدقه ايضا زمان ومكان ووقت ووضع معينة
وكون الحكم الذي في الواحد ونصف الاثنين غير مقيد بزمان حادثة كلية غير
الاستلزام كونه ازليا او كون صدقه ازليا لا ان الحكم احكاما كثيرة الموجبة قطع النظر
بزمان ومكان ووقت ووضع مثل قولنا كل موجبة كلية تنعكس الى الموجبة
جزئية وكل سالبة كلية تنعكس كنفسها وكل معلول الوجود لا يوجد بذاته مع قطع النظر
عن كل ما عداه اذ انه بل يجب ان يكون وجوده بجاعل خارج عن ذاته وغير ذلك من
الاحكام التي تحدث وجودها في زمان دون زمان ولا يكون وجود تلك الاحكام متعلقا
بزمان ومكان ووقت ووضع لان الحدوث لا يكون منحصرا على الحدوث
الزماني لان الحدوث قد يكون دهريا ايضا فان الحدوث عند
الحكماء القائلين بحدوث العالم لا يكون
حدوثا زمانيا

بل

بل حدوثا دهريا
يكون حدوثا زمانيا النفوس البشرية الناطقة
على ما بيننا في اثبات النفوس يكون ازليا وجودها النفس
الان حدوث العالم وحدوث البدن لا يكون ازليا الا بالنفس الناطقة الجوهر
الان حادثة عند حدوث البدن يكون بالان النفس المجرد
في النفسها حادثا زمانيا بل يكون حدوثا دهريا لان الجوهر ان النفس
وليس حدوثها الجوهر المجرد متعلقا بزمان ومكان ووقت ووضع وغيره واذا كان الوجود
وليس الوجود في نفسه متعلقا بزمان ومكان ووقت ووضع للكلي الطبيعي ان
وجوده في نفسه لا يكون متعلقا بزمان حادثا دهريا لا زمانيا الوجود في
للجوهر المجرد حادثا لا يلزم ان يكون حدوثه داخل في المجردات وبالجملة ان المجرد
في الخارج كالعلم البرهان العقلي وكل كلي طبيعي ان يكون منحصرا على الحوادث
للكلي الطبيعي حادثا لا يلزم ان يكون حدوثه الدهرية ايضا كثيرة فلا يكون
الزمانية كثيرة كذلك الحوادث الدهرية شيء وحال
الزمانية على ما عرفت

این رساله کریمه در تحقیق نفس الامر در ماه رمضان ۱۳۵۶
بدقت مطالعه کردم و بعض موارد را اشکال و اعتراض
در حاشیه نوشتم
محمد ...

٣٠ رسالة في معنى الامانة والامامة

بسم الله الرحمن الرحيم ان لواجب الوجود جل شانه الفياضية العامة
والجوادية التامة فكل قابل الوجود يجب ان يستفيد وجوده الذي في
وسعه وطاقته من جنابه جل شانه لا تقصير ولا ضنانة في فيضه وجوده و
التفاوت بين الوجودات والموجودات في الاعيان والاذهان
بالكمال والنقصان لا يكون ناشيا من قبل الجاعل المفيض بل يكون ناشيا
من قبل القابل المستفيض فعدم افاضة الوجود المجرد الكامل على الامر
المادي الناقص ليس من ضنانة الفيض على الاطلاق والجود على الاطلاق
بل ذلك ناش من طرف القابل الناقص لا من طرف الفاعل التام ونعم ما قال
هرچه هست از قامت ناساز بی اندام ماست   ورنه تشریف تو بر بالای کس کوتاه نیست
فمن الموجودات الممكنة ما هو مجرد صرف ومنها ما هو مادي صرف ومنها ما هو مادي من
وجه ومجرد من وجه فان الانسان الذي هو من بين الاعيان مجرد من وجه ومادي
من وجه ونعم ما قال آدمی زاده طرفه معجونیست   از فرشته سرشته
وز حیوان   گر کند میل این شود کم ازین   ور کند میل آن شود به از آن
ولا شك ان كل واحد من تلك الاقسام لما كان قابل الوجود وليس في
فياضيته جل شانه ضنانة فلا بد ان يقع في عالم الوجود جميع تلك الاقسام
والانسان لما كان جامعا بين العالمين فيكون فيه جميع ما في عالم المجردات
والماديات معا فالجامعية المطلقة التي تكون للانسان ليس لغير
الانسان من الاعيان فالانسان دفتر عالم الوجود ونسخة جامعة لجميع
ما في عالم الوجود فهو كتاب الله الحاوي الكبير المشتمل على جميع اصناف
تصانيف الواجب جل شانه وروى ابن بابويه قدس سره في علل الشرايع
في تفضيل بني آدم على الملائكة عن عبد الله بن سنان قال سالت

ابا

ابا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليهما الصلوة والسلام فقلت
له الملائكة افضل ام بنو آدم فقال قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه
الصلوة والسلام ان الله عز وجل ركب في الملائكة عقلا بلا شهوة
وركب في البهائم شهوة بلا عقل وركب في بني آدم كلتيهما فمن غلب
عقله شهوته فهو خير من الملائكة ومن غلبت شهوته عقله فهو شر من البهائم
تم الحديث الشريف ويحتمل ان يكون قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان
في احسن تقويم ثم رددناه اسفل سافلين اشارة الى الدقيقة المذكورة
في الحديث الشريف وبالجملة الانسان نشأة عظيمة جامعة لجميع ما في
عالم الامكان ويحتمل ان يكون قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في
كتاب مبين اشارة الى ما ذكرناه مفصلا فنعم التصنيف ونعم الكتاب
ما هو مرقوم بقلم صنع خالق المصنفين اولي الالباب وقول امير المؤمنين
وسيد الوصيين ويعسوب الدين علي بن ابيطالب عليه الصلوة
والسلام وهو قوله الشريف وتزعم انك جرم صغير وفيك انطوى
العالم الاكبر ايضا اشارة الى ما ذكرناه مفصلا ولما كان الانسان له
المنصب الجامعية المطلقة التي هي مرتبة الاحاطة لجميع ما في عالم الوجود
وليس لغير الانسان من اجزاء النظام الجملي هذه المرتبة العظيمة استأثره
الله تعالى وشرفه بتشريف خلعة الخلافة وجعله خليفة له لان استعداد
الخلافة فيه دون غيره والا يلزم الترجيح بلا مرجح والترجيح بلا مرجح
مستلزم للترجح بلا مرجح وهو باطل باتفاق العقلاء ويحتمل ان
يكون المراد من الامانة في قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات
والارض والجبال فابين ان يحملنها وحملها الانسان انه كان ظلوما

حبيب الجليل الجامعة [illegible] في جميع اللطف [illegible]

هو المنصب الذي هو المنصب للاحاطة بجميع [illegible] الصفات [illegible] الا انه [illegible]

الفرد الذي هو مرتبة الاحاطة عن الله تعالى وذو [illegible] الا ان وجود [illegible] بانه [illegible]

المطلقة الشرعي [illegible] مرتبة الخلافة عن الله تعالى لا ثبوت له [illegible] المنصب [illegible] بالكمال

عالم الوجود ولان المرتبة العظمى لا توجد [illegible] وكون الانسان ظلوما [illegible] في نهاية [illegible]

الكمالات وهذه المرتبة [illegible] جميع ما في عالم الامكان [illegible] والنقصان [illegible] باسره [illegible] والعقل [illegible]

الشرعي مرتبة الاحاطة [illegible] المطلقة [illegible] النفس الامارة [illegible] المطلقة فان

ان حفظ المرتبة الجامعة المطلقة [illegible] النفس [illegible] بسعة المطلقة جميع

لانه موقوف على رياضات [illegible] خلق [illegible] الصاحب [illegible] عليه [illegible] التقوى وجامع

وحين اراد الواجب جل [illegible] شأنه [illegible] على حسن [illegible] التقوى الله تعالى

انه جاعل في الارض خليفة فخلق [illegible] وعليه لان يكون خليفة الله [illegible] لتحقق

ما في عالم الوجود وجعل خليفته اراد [illegible] التعظيم امر الله تعالى الملائكة بالسجدة [illegible] السجدة التعظيم ولهذا

الانسان [illegible] الوجود بالذات [illegible] لان السجدة العبودية [illegible] لا السجدة [illegible] على آدم عليه الصلوة والسلام

[illegible] باسماء هؤلاء [illegible] بالعلم حيث [illegible] والواجب [illegible] لا يستحق لها الا هو [illegible] جل شأنه

[illegible] الملائكة [illegible] الامتحان [illegible] العلم فقال الملائكة [illegible] ان شرف

[illegible] السجدة التعظيم [illegible] الملائكة بالسجود [illegible] على آدم عليه الصلوة والسلام وبيان

[illegible] والتنبيه على ان خليفة الله تعالى [illegible] والتنبيه على ان العلم الكامل [illegible]

[illegible] على ان تقديم الفاضل على المفضول [illegible] يلزم ان يكون الفضل

[illegible] خليفة الله تعالى يجب ان يكون [illegible] اعتقاده [illegible]

[illegible] الجليل [illegible] بدون [illegible] الرتبة [illegible]

لحيث

[illegible] والكمال [illegible] والفدا

[illegible] خليفة الله تعالى [illegible] العصمة [illegible] والنداء

[illegible] وكل [illegible] العبد [illegible] الالهية [illegible] والذي

[illegible] الجبلة [illegible] صدق [illegible] حقيقة [illegible]

المعصوم [illegible] لين [illegible] قول الله تعالى [illegible] ورضا

[illegible] عهد [illegible] الخلافة [illegible] من [illegible] الارض [illegible] بالله

قال الله تعالى لا ينال عهدي الظالمين [illegible] صاحب الكافي [illegible] عن [illegible] قال الله [illegible] عليه السلام

وقت [illegible] الانبياء [illegible] مثل [illegible] ما ذكرنا [illegible] قال تعالى [illegible] الجليل [illegible] عن [illegible] المعصوم [illegible] عليه الصلوة

وفي الكافي [illegible] عليه [illegible] الامامة [illegible] قال [illegible] الى يوم القيامة [illegible] على آدم [illegible] والسلام

تعالى [illegible] فابطلت هذه الآية [illegible] الواجب جل [illegible] عليه [illegible] وجميع [illegible] اولاد [illegible] تعليم الله تعالى

عهدي الظالمين [illegible] ما ذكرنا [illegible] تعالى علم الملائكة [illegible] وقع [illegible] لانه

الى يوم القيامة [illegible] صريح [illegible] على آدم [illegible] الانبياء [illegible] الملائكة

بالتعليم [illegible] آدم عليه السلام دون الملائكة [illegible] التعليم

[illegible] الانسان [illegible] التعليم الخاص [illegible] الى آدم عليه السلام

[illegible] المخصوص [illegible] خواص حقيقة الانسان

[illegible] التعليم الخاص [illegible] الانسان [illegible] الذي يكون خليفة

[illegible] الملائكة [illegible] فلا جل [illegible] الله تعالى آدم عليه السلام

[illegible] الترجيح بلا مرجح [illegible] الترجيح [illegible] يستلزم الترجيح بلا مرجح

[illegible] الواجب [illegible] جل شأنه [illegible] وجوده [illegible] وجود [illegible] الملائكة [illegible]

[illegible] الاطلاق في [illegible] الذي [illegible] وجوده

[illegible] جوده والنقصان [illegible] الواقع [illegible]

[illegible] بين الموجودات [illegible]

الاعيان بالكمالات النفسانية من اوّل

الازمان بخصوصيات القوابل فلابد في كل قابل الوجود من خصوصية

ناشئة من خصوصيات تعالى فلابد فيه وان يعلم بعلم وكمال الوجود خلفاء الله تعالى اوجد كل

الفاعل على ما عرفت ان مرجح خاص موجود فيه افاضة هذا الوجود الذين هم بخصوصية بعض

وقابل لكمال الوجود ذلك المرجح مع التعيين درجات الانبياء بخصوصية بعضهم اكمل من البعض الى

خصوصيتها ليكون ذلك المرجح باختلاف الموجودة فيهم خصوصية الله الكمال

دون غيره في الوجود وكمال الوجود على الخصوصيات لا يتبين سيد الانبياء

تعالى سلام الله عليهم ان النبي الاكمل ودرجاته لانه صلى الله عليه واله الكمال الذي في طاقة

كانت الخصوصية اكمل يكون صلى الله عليه واله على جميع درجات الله وقت لا

الخصوصية الرفيعة الانسانية المحمدية مشتملة عليه واله مع جعله سيد

الخصوصية الرفيعة بحيث يكون ذاته المقدسة صلى الله عليه واله الرسالة المحمدية

والكلهم واشرفهم بحيث الابدات على ما قال صلى الله تعالى الخصوصية القدسية

البشر بل في طاقة الممكن انا ... والله اختتم على كون الخصوصية ان يكون قولهم

بعض فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل والله بارعا على غيرها فيعقلا ويحتمل ان

المرسلين واشرف الاولين والآخرين الترجيح بلا مرجح غير جائز بمفصلا نعم جميع الانبياء

الرفيعة المحمدية مرجحة لذلك لان الترجيح الى ما ذكرنا الخصوصيات الضا ويحتمل ان

ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض اشارة الى الرسالة فيما ذكرنا ولما كان سيدنا

والرسل لهم التساوي في اصل النبوة والرسالة اشارة الى نص الغير الشوب

يكون قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم اشارة فالفضل الى الاشرفية والكاملية

ومولانا ونبينا صلى الله عليه واله ايضا سيد الانبياء لان مدار الاشرفية فكل نبي

بالوهم بعض ان يكون وصيه ايضا سيد الاوصياء انما هو على الترتيب في العلم والعمل

فيما بين الانبياء يكون اكمل من غيره من اخر يكون وصيه ايضا اكمل

من وصي كل نبي ذلك الاخر فلان

معصوم من ان

كبيرة فلابد ان يكون بنبيه ومن بعده وان اخذ

يكون مناسبا لادراكاته وكمالاته في جميع ... ولما

الله عليه وادراكاته بحيث يكون ما يفاض على جميع الاولاد ان يكون وصيا وما يكون الوصي

كمال التشبه بحبيبه سيد الانبياء فلابد ان يكون الاوصياء والى الثاني

كان نبينا صلى الله عليه واله بمعصوم قلنا ينقص ولا بد النقص

كان بنبينا صلى الله عليه واله وصيه صلى الله عليه رياضات في غاية النفس والعلم

سيد الاوصياء لان وصيه وكمالاته مع الطبع القدسي المستفيض ب...

من سنباته في جميع حالاته ومع حده واحد الفيض بحقيق اكمل الاوصياء ف

فاخذ الكمالات العلية والعملية ومع كل واحد فلابد ... تحقيق الفيض

لا يكون في شيء من طرف الفاعل والقابل بل كل واحد بالاستفاضة فلا وجه لعدم الكمالات

نهاية الحرص النبوي الى التعليم والتعلم والافاضة والشروط فلا وجه والادراكات

والاستفاضات القدسيات لانه اراد الجميع الشرط في العلوم بحسب وسيدهم

الذي شرط وشروطه ولهذا اخذ سيد الوصيين اخذ اعلم الانبياء واولاده على سيد الانبياء

والكمالات من الحالات الله جوهرته في جناب الشريفة افضل واكمل

على من دونه من اصحابه صلى الله عليه واله بل الاحاد وسيد الدين امير المؤمنين علي بن ابي طالب بحيث لا يخفى

صلى الله عليه واله في كون بعسوب الدين صلى الله عليه واله الطاهرين ... جدا الكاملة وهي

افراد الانسان بعد سيد المرسلين صلى الله عليه ان افراد الانسان ان خلافته عن الله تعالى بالتدبير

على التشبع والتعلم ان كل فرد من افراد الانسان لان كل نفس لها علاقة

خلافة كل نفس في البدن الذي يكون متعلقة به لان كل نفس لها ... قبل الله تعالى

والتصرف في البدن الذي تعلقت به فيكون كل نفس سوا خاصا وسرها

في تدبير بدن خاص فوجب عليها وجوبا شرعيا ... خلافة الله

معا حسن التدبير والتصرف المتعلقة بها ومراعاة العدالة بين

لکان البدن
مدینة وکان [illegible] احدا ولا
یحب ان لا یطلع [illegible] بالاحادیث [illegible] الشریفة
الروح والمزاج بین نطاقها الاکبر بالجملة [illegible] لاسرار مبادیه
والتصرف هو العبد [illegible] من ضمیر [illegible] انه فانه [illegible]
ولا یبعد ان یکون قوله تعالی وما کنا معذبین [illegible] الانسان [illegible]
الی ما ذکرنا مفصلا وورد عن سید الانبیاء صلی الله علیه [illegible] البدن بحسن [illegible]
عشرة ولم یعمل منهم بعد یوم القیمة وعلی [illegible] الموجودة [illegible] معا [illegible] فلم
تخصیص العشرة بالذکر هو الاشعار والتنبیه علی ان الجوارح [illegible] عقلا [illegible]
والنفس المتعلقة بذلک البدن تجب علیها [illegible] والنظر [illegible] عشرة
منها باطنة [illegible] العدالة بینها ولم تتحقق الجودة [illegible] علیه
شیء منها فیکون کل شخص من اشخاص الانسان اذ کان [illegible]

یوم القیمة وبراءه ورجله [illegible] بالذکر علی ما عرفت مفصلا

ذو الکافی عن یونس بن یعقوب قال

کان عند ابی عبد الله علیه السلام جماعة من اصحابه
فیهم حمران بن اعین ومحمد بن النعمان وهشام بن سالم
والطیار وجماعة منهم هشام بن الحکم وهو شاب فقال
ابو عبد الله علیه السلام یا هشام الا تخبرنی کیف صنعت بعمرو بن عبید
وکیف سألته فقال هشام یا ابن رسول الله انی اجلک واستحییک ولا یعمل لسانی
بین یدیک فقال ابو عبد الله اذا امرتکم بشیء فافعلوا قال هشام بلغنی
ما کان فیه عمرو بن عبید وجلوسه فی مسجد البصرة فعظم ذلک علی فخرجت الیه ودخلت
البصرة یوم الجمعة فاتیت مسجد البصرة فاذا انا بحلقة کبیرة فیها عمرو بن عبید وعلیه
شملة سوداء متزر بها من صوف وشملة مرتد بها والناس یسألونه فاستفرجت
الناس فافرجوا لی ثم قعدت فی آخر القوم علی رکبتی ثم
قلت ایها العالم انی رجل غریب
تأذن لی فی

مسئلة

مسئلة فقال لی نعم فقلت له الک عین فقال یا بنی ای شیء هذا من السؤال وشیء تراه کیف تسأل عنه فقلت هکذا مسئلتی فقال یا بنی سل وان کانت مسئلتک حمقاء قلت اجبنی فیها قال لی سل قلت الک عین قال نعم قلت فما تصنع بها قال اری بها الالوان والاشخاص قلت فلک انف قال نعم قلت فما تصنع به قال اشم به الرائحة قلت الک فم قال نعم قلت فما تصنع به قال اذوق به الطعم قلت فلک اذن قال نعم قلت فما تصنع بها قال اسمع بها الصوت قلت الک قلب قال نعم قلت فما تصنع به قال امیز به کلما ورد علی هذه الجوارح والحواس قلت اولیس فی هذه الجوارح غنی عن القلب فقال لا قلت وکیف ذلک وهی صحیحة سلیمة قال یا بنی ان الجوارح اذا شکت فی شیء شمته او رأته او ذاقته او سمعته ردته الی القلب فیستیقن الیقین ویبطل الشک قال هشام فقلت له فانما اقام الله القلب لشک الجوارح قال نعم قلت لا بد من القلب والا لم تستیقن الجوارح قال نعم فقلت له یا ابا مروان فالله تبارک وتعالی لم یترک جوارحک حتی جعل لها اماما یصحح لها الصحیح ویتیقن به ما شک فیه ویترک هذا الخلق کلهم فی حیرتهم وشکهم واختلافهم لا یقیم لهم اماما یردون الیه شکهم وحیرتهم ویقیم لک اماما لجوارحک ترد الیه حیرتک وشکک قال فسکت ولم یقل لی شیئا ثم التفت الی فقال لی انت هشام بن الحکم فقلت لا فقال امن جلسائه قلت لا قال فمن این انت قال قلت من اهل الکوفة قال فاذن انت هو ثم ضمنی الیه واقعدنی فی مجلسه وزال عن مجلسه وما نطق حتی قمت قال فضحک ابو عبد الله علیه السلام وقال یا هشام من علمک هذا قلت شیء اخذته منک والفته فقال هذا والله مکتوب فی صحف ابراهیم وموسی

واعلم ان هذا الحدیث الشریف دال علی ان الله تعالی نصب اماما بین

وهذا النصب امر ضروري لخلقة الانسان وثابت في الملل والاديان و
مكتوب في الكتب السماوية كصحف ابراهيم وموسى عليهما الصلوة والسلام
احدهما الامام الحق الذي نصبه الله تعالى في كل بدن خاص للتدبير والتصرف
في ذلك البدن الخاص على ما عرفت مشروحاً وثانيهما الامام الذي نصبه الله
تعالى بين العباد وجعله رئيسا وحاكما عليهم ليسئلوا عنه فيما لا يعلمون
على ما قال جل شانه فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ويرجعون اليه
في الاحكام الشرعية وجميع المشكلات عليهم ويعتقدون به في الاقوال والافعال
ويهتدون بهدايته ويستضيئون بنوره وهذا القسم الثاني من الامام
يجب ان يكون اعلم وافضل من رعيته ويكون فائقا عليهم في جميع الكمالات
العلمية والعملية لان رياسة احد المتساويين على الآخر يستلزم للترجيح
بلا مرجح والترجيح بلا مرجح يستلزم للترجح بلا مرجح وهو قبيح بديهة واتفاقا
ورياسة الجاهل على العالم وهي تقديم المفضول على الفاضل وتقديم المرجوح
على الراجح وتقديم الخسيس على الشريف غير جائز عند العقلاء حتى البله والسفهاء
على ما قال جل شانه افمن يهدي الى الحق احق ان يتبع امن لا يهدي الا ان يهدى
فما لكم كيف تحكمون ولما كان هذا الحكم في غاية الظهور عند جميع افراد
الانسان حتى البله والصبيان جعل الله تعالى هذا الحكم منوطا لعقولهم
لاستقلال عقولهم في ذلك ويجب ايضا ان يكون معصوما لان مرتبة الامامة
التي هي الخلافة مرتبة شريفة عظيمة وعهد الله تعالى وغير المعصوم ظالم والظالم
لا ينال عهد الله تعالى على ما قال جل شانه لا ينال عهدي الظالمين ولان
نصب الامام من قبل الله بين العباد من جملة فوائده العظيمة انه اذا وقع
الخطاء منهم ردهم الى الصواب ويكون هاديا لهم فلو كان الامام ايضا يجوز

عليه الخطاء لكان محتاجا الى من يرده الى الصواب ويكون هاديا له فيكون
الامام هو ذلك الهادي على ما قال جل شانه افمن يهدي الى الحق احق ان
يتبع الآية فيلزم ان يكون لمن فرض اماما امام ولمن فرض رئيسا رئيس
ثم ننقل الكلام الى امام الامام ورئيس الرئيس وهذا النقل لا ينتهي الى حد
فيلزم محالان احدهما خلاف الفرض وثانيهما التسلسل ومستلزم المحال غير
واقع فكون الامام غير المعصوم غير واقع لانه يستلزم للمحالين المذكورين
فوجب ان يكون الامام الذي هو الرئيس بين العباد جميعهم او بعضهم في امر
الدين والدنيا معصوما وهو المطلوب واذا ثبت عصمته يكون مخبرا صادقا
فيجب تصديقه في كل ما اخبر به في امر الدين والدنيا وجميع المعارف الالهية
وجميع العلوم العقلية والنقلية واحوال القبر واحوال الحشر والنشر وغيرها
من الامور التي يخبر بها وبالجملة يجب تصديقه مطلقا ولا يجوز التبعيض
في التصديق بما اخبر ثم ان المذكور ظهر انه لا بد في كل زمان من حاكم معصوم
منصوب من قبل الله تعالى على العباد اما ظاهرا واما مستورا الآن حال
الاستتار يصل فيضه الى العباد كما ان الشمس اذا استترت بالغيم يصل
فيضها الى الاشياء فلا يجوز خلو الارض من حاكم معصوم منصوب من
قبل الله تعالى ما دام كون العباد احياء حتى لو كان في الارض عبدان
لوجب ان يكون احدهما الحاكم المعصوم المنصوب من قبل الله تعالى
ووجب ايضا ان يكون آخر من يموت من افراد الانسان هو الحاكم المعصوم
المنصوب من قبل الله تعالى على ما هو مصرح به في حديث اهل بيت
الطاهرين ولما كانت النفس المجردة الانسانية انما تجرد من وجه ومادية
من وجه فيكون ذات جهتي التجرد والمادية فلها توجهان والتفاتان احدهما

الى المجردات العالية
عالم القدس ومنع الروح عن العالم ... [illegible] ذاته
الترس عالم العالم العالي ... البدن ... [illegible] المصطلح الناسوت
الربوبية وذلك ان الانسان له عالم الامر على عالم المجردات ... [illegible] العلمية
للنفس المجردة الانسانية عالم الامر ... وبعد العالم المادي ... [illegible] عالم
الى عالم المجردات ... والمراد ... والانسانية وبعد العالم ... [illegible]
عن الروح ... الى عالم الماديات لكنها ... [illegible] العلمية ... الى
بين الحكماء وتناهيها الى عالم الماديات ... بعض الكمالات المجردة الانسانية ... [illegible]
لها ولهذا النظار ... الكمالات ... النفس ... يشتغل عليها
كالاخلاق الجبلية والعالم المجرد فوق عالم الملائكة ... نصدق عليها
هو مذكور ... والعالم المجرد ... دامت متوجهة اليه ... [illegible]
كل ... العالمين ولما كان عالم المجردات ان يكون النفس ... الاستفاضات
بالاستفاضات والاستشراقات ... اذا توجهت ... ولهذا
... العقل ... ولما كان عالم الماديات ... [illegible]
... فالنفس اذا توجهت الى هذا العالم المادي ... [illegible]
... البدن على وجه العدالة ... النفس ... [illegible]
... البدن المادي ... بعض التوجهات بالعالية
... بعض الاستفاضات والاستشراقات ... [illegible]
... النفوس الكاملة ... ان يكون التوجه ... [illegible]
... العالم الاعلى ... [illegible]

في البدن

في
البدن على الوجه العدلية
الناسوتية وعلى الوجه الخالق و
مستغرقة بالخلق ... [illegible] والاستغراقات
يكون ... فيصدق بعض ... على ... الناسوت ... [illegible]
بالمربوب ... النفس ... المجرد ... [illegible]
ادبارا عقليا ... النفس ... ادبار ... [illegible]
الجبلية فكل ... اقبال ... والادبار ... [illegible]
وهو الاقبال ... الكمالات ... خواص الماديات ... [illegible]
والمكان والحركة والمشي ... بمفصله ... [illegible]
الاقبال والادبار على ما عرفت ومعراج ... العقليين ... والاقبال
هو الدرجة العليا والمقصد الاقصى ... التوجه ... [illegible]
العبد انما هو لاجل ان صلوة العبد ... العدة ... [illegible]
الاستفاضات والاستشراقات ... على ما عرفت ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

زیادة [illegible]
الا ان یعرف [illegible] فرد من افراد الانسان
نفسه بانها فرد [illegible] وطبیعة الخاص علی الاطلاق تحقق [illegible] امر [illegible]
ولا یمکنه ولا یصح [illegible] الخاص [illegible] بدن بدن [illegible]
وافاضة وجوده [illegible] لان یکون وجوده [illegible] فیما بین [illegible] الانسان
والحکیم علی الاطلاق [illegible] من قبل الله تعالی [illegible] بین العباد وعلی ما [illegible] طبیعة الانسان [illegible]
احدهما نصب حاکم خاص [illegible] من قبل الله تعالی [illegible] الطبیعة الانسانیة [illegible] الایات [illegible] تصدیق [illegible] علیه
نصب خاص معصوم [illegible] منصوص [illegible] من قبل [illegible] افراد الطبیعة [illegible] بما جاء به
فقد عرف انه یعتبر [illegible] نصبه [illegible] المذکورین [illegible] اوصیائه [illegible] التابعین ویکون
لا یمکن ولا یصح [illegible] المعصوم [illegible] العالمین [illegible] من قبل الله تعالی
امن بالله ورسوله [illegible] المعصومون ویکونون [illegible] معصوما [illegible] الناس [illegible]
المعصوم واخبره [illegible] الاثنا عشریة لان [illegible] اوصیاء سید المرسلین [illegible]
ثم فرقة الناجیة الامامیة [illegible] المرسلین [illegible] المعصوم [illegible]
[illegible] اهل بیت العصمة [illegible] التشیع [illegible]
[illegible] علی الوجه المذکور [illegible] رسول الله صلی الله علیه وآله [illegible]
ان یکون منصوبا من قبل الله تعالی [illegible] ان یکون معصوما [illegible]
ثم ان منصوبه او اوصیاءه معصوم [illegible] رسول الله صلی الله علیه وآله [illegible]
رسول الله صلی الله علیه وآله [illegible] رسول الله [illegible] الله تعالی [illegible]
[illegible] والسلطان ان العصمة [illegible] لا یمکن ولا یصح [illegible] بالبرهان [illegible]
[illegible] من الله تعالی [illegible]
تفصیلا [illegible]
بین [illegible]
تعالی [illegible]

[illegible] بالله [illegible] تصدیق [illegible]
ایمانا [illegible] بالله [illegible] لرسوله [illegible]
علیه [illegible] الایمان بالله [illegible] رسول الله [illegible]
المعصوم [illegible] بما جاء به [illegible] تعیین اوصیاء [illegible] قال الله تعالی [illegible]
الا تصدیق [illegible] صلی الله علیه وآله [illegible] تعیین خلیفة رسول الله بعده [illegible]
به رسول الله صلی الله علیه وآله [illegible] تعیین [illegible] النبوة [illegible] الاوصیاء [illegible]
تعالی وامره [illegible] من المکلفین [illegible] المعلمین [illegible]
من [illegible] ان [illegible] الدین [illegible]
المهمات [illegible] رسوله [illegible] علیه [illegible] قال الله تعالی [illegible]
ومن [illegible] وعلی رسوله [illegible] والتصدیق [illegible]
علی الله تعالی [illegible] قال الله تعالی [illegible]
سید المرسلین [illegible] ویکون [illegible] الذین [illegible]
[illegible] الفرقة الضالة [illegible]
[illegible] المعصوم [illegible]
[illegible] الاطلاق [illegible]
[illegible] من قبل الله تعالی [illegible]
[illegible] معصوم [illegible]
تعالی [illegible]

حق العرفان ويكون داخلا في زمرة اهل الايمان ومستحقا للاجلال والتعظيم
في الجنان ومن لم يعرف نفسه على الوجه الذي ذكرنا مشروحا بل عرف نفسه على الوجه
الذي ذهب اليه الحكماء اليونان فلم يعرف ربه حق عرفان ربه بل ضيع حق العرفان
ودخل في زمرة اهل الضلالة والطغيان وصار مستحقا لان يكون من اصحاب
النيران وهذا التحقيق الشريف سر عظيم من اسرار من عرف جعلني الله تعالى
مطلعا عليه واكرمني بالهامه على من النفحة المباركة الطائف فقلت
هذا من لطايف الطائف فحمدت الله حمد الشاكرين وسئلته مزيد
النعمة والتفضل اقتداء بقول رب العالمين لئن شكرتم لازيدنكم
ومما حققنا معنى اقبال النفس الانسانية وادبارها تحقيقا مبسوطا مشروحا
يظهر ظهورا تاما شرح الاقبال والادبار الواقعين في الحديث الشريف
الذي رواه ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني قدس سره في اول كتاب
العقل من كتاب الكافي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلم قال لما خلق الله
العقل استنطقه ثم قال له اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فادبر ثم قال وعزتي
وجلالي ما خلقت خلقا هو احب الي منك ولا اكملتك الا فيمن احب
اما اني اياك امر واياك انهى واياك اعاقب واياك اثيب
تم الحديث الشريف ومعنى الاقبال والادبار بالقياس الى العقل الذي
هو النفس المجردة الانسانية او بالقياس الى العقل بمعنى الحالة الادراكية
الفاصل بين الحق والباطل والقوة الادراكية فاصلة بين الحيوان والانسان
والعقل بهذا المعنى هو الصفة العمدة الكمالية للنفس المجردة الانسانية فان
شرف الانسان بسبب هذه الصفة الكمالية ومزية بعض افراد الانسان
على بعض آخر منها انما هي باعتبار المزية في الصفة الكمالية الادراكية وتكليف

الانسان منوط بهذه الصفة الكمالية ولهذا لم يتوجه التكليف الذي
على الانسان على ساير الحيوان وعلى اي تقدير سواء كان المراد من العقل
النفس المجردة الانسانية او الصفة الكمالية لها لا يصح ان يكون المراد
من الاقبال والادبار الحركة والمشي مقبلا ومدبرا بل المراد من الاقبال والادبار
هو المعنى الذي ذكرناه مشروحا اولا فيما سبق وقد عرفت معنى كل واحد
منهما مشروحا واما كون العقل الذي هو النفس المجردة الانسانية احب الخلق
عند الله تعالى فلانك قد عرفت ان الانسان عين الاعيان ووتر الوجود
ونسخة جامعة لجميع ما في عالم الموجودات والماديات وما في الآفاق والانفس
وليس لشيء من اجزاء النظام الجملي هذه الجامعية المطلقة التي هي مرتبة شريفة
جليلة القدر لان خليفة الله تعالى بين العباد ضروري الوجود على ما عرفت
سابقا بالبرهان ويجب ان يكون له جهة الى الله تعالى وجهة الى العباد
وجهة التجرد وجهة المادية وجهة الاقبال وجهة الادبار كما عرفت مفصلا
وهذه الجامعية المطلقة لا تحقق في غير الانسان ولا تكون مرتبة شريفة فوق
مرتبة خلافة الله تعالى بين العباد فهي كمال الشرف ولهذا امر الله تعالى
جميع ملائكته بسجدة الاعزاز والاكرام على آدم عليه السلم لكونه خليفة الله تعالى
في الارض على ما عرفت سابقا ولما كانت الخلافة عن الله تعالى موقوفة على
الجامعية المطلقة وهي لا تحقق في غير الانسان فوجب ان يكون جميع خلفاء الله
تعالى وهم انبياء الله تعالى واوصياؤه من افراد الانسان فالانسان
خلق شريف عظيم بحيث يكون اشرف من الملائكة ولهذا صار مسجودا للملائكة
فيكون الانسان اشرف الخلائق واحبها عند الله تعالى وما هو من الكمال الذي
للانسان ليس لغير الانسان لان سيد الانبياء صلى الله عليه وآله اشرف الاولين

والآخرون بالكل زوار
وسيد الكل صلى الله عليه واله فرد حقيقة الكلية وباعتبار خصوصية لان
وهو صلى الله عليه واله ان باعتبار خلق الله تعالى وانما قيدنا بالبعض زمانه
الانسان فالانسان احسن خلق الله تعالى وانما قيدنا بالبعض مع كونهم من الامارة والقوة
الكل الحقائق فيكون احسن خلق الله تعالى افراد الانسان النفس باعتبار حقيقة السر
بعض الافراد ايضا احسن خلق الله تعالى منهم انزل العقل ونسبة ابعاد بين احدهما شر من فاجر
ابن ملجم لعنه الله وزيد يكون كل واحد الضلالة والطغيان يكون بعض الافراد على ما عرفت شر من الحيوان
الشقاوة وبالجملة كون الانسان احسن خلق الله تعالى خصوصية بعض الاعيان ودرجات اهل الايمان مع انه
بالشيطان وبالجملة كون الانسان لا منها بد جلية خصوصية نظر ان الانسان عين سيد الانس والجان احسن الطف
بلا جلية خصوصية شيء من الافراد مخصوص مسكنه الرحمن وما ورد من الاخبار الامين انسخة الطاهرة
خلق الله تعالى طبيعة وفرد عليه السلام والملائكة عليهم السلام لان الله تعالى كلمة العارف
كما دل عليه ما وقع بين آدم عليه السلام والنبي المرسل وقد ورد عليه بكون محبوب الله تعالى الزمان الفرق
وقت لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل كالعقل وجعله حاكما بين الحالة الادراكية والعادة ومدار
ان الله تعالى جعل العقل كاملا وجعله حاكما يكون المراد من العقل المبدأ والمعاد اقوى الصفات
والمحلية لدخولها وعلى هذا يكون المطلب الاعلى ومدار معرفة الاشياء ولهذا يكون من تلك
الالهية الشرعية المقصد الاقصى والقبح وغيرهما من التكاليف الشرعية على وجود
بين الحق والباطل والحسن والقبح ولما كان مدار التكاليف العقاب على وجود
الكمالية واثرها في الانسان ولما كان مدار ادراك لذة الثواب وادراك الم العقاب وادراك الكمالية
الصفة الكمالية ومدار ادراك لذة الثواب الشريف انما هو صاحب تلك الصفة والعقاب
تلك الصفة الكمالية ايضا وقع في الحديث الشريف فالمكلف حقيقة هو صاحب حقيقة والثاني ان كان
اياك اعاقب واياك اثيب والا فالمكلف حقيقة الانسانية لم يكن لها دخل
النزم النفس المجردة الانسانية النفس المجردة الكمالية لم يكن الدخل
حقيقة ليس الا النفس الكمالية الا صاحب
تلك الصفة
ونهاية ابتهاج

اليها
كما نبه عليه لولا ذلك الاشياء وان ما نذكره
حقيقة الكلية بحقيقة العقول واما قوله من الله على
فكانها بين المكلف حقيقة والنطق الباطن والمطالب الاعلى القدس
حقيقة والعاقب يكون المراد منه النطق الظاهرة والباطنة وتحصيل الانسان من عالم القدس
عليه السلام ان يكون باعتبار الحقيقة الالهية الشرعية والتوحيد على ما عرفت
هو الادراك الذي يكون هو العارف الالهية والاقبال الى الله والتوحيد على الامر
والمقصد الاقصى من الادراك الانسان هو التوحيد والاقبال والانزال العقد ولهذا وقع
الشريفة وكمال شرف الانسان صاحب الفيوضات العقلية التي عرفت المراد النطق الشريفة
لان العقل والتوضيح ان الانسان هو الاقبال بالنفس وتحصيل ان يكون المراد من الاحاديث الذي
فيما سبق فالعمدة في الانسان الحديث الشريف وتحصيل اول النفس واعلم ان
بالاقبال اولا ثم بالادبار في الحديث الشريف على اول الحديث الشريف القوة الادراكية
في الباطن والظاهر لكن الاول اولى كما لا يخفى بعد الحديث الشريفة القوة والحالة
الشريفها صاحب الكافي قدس سره في كتاب الكافي بعد الاحاديث صاحبه تلك القوة والحديث
شرحناه صريحه في ان يكون المراد من العقل في الكتب الاحاديث تلك القوة والحالة
والحالة الادراكية لا عين النفس المجردة الانسانية فالادراكية ليكون
الادراكية ويكون موصوفة بتلك القوة والحالة الادراكية والحالة الادراكية
الشريف الذي شرحناه وعلى العقل بمعنى القوة الادراكية الشريفة
موافقا لتلك الاحاديث الشريفة

بعون الله تم

این رساله را تمام در شهر رمضان ۱۳۵۶ م اوالها الی آخرها

[illegible signature]

بسم الله الرحمن الرحيم قد استدل على توحيد الواجب جل شانه بانه
لو تعدد لكان الاثنان منشأ لعين معروض الاثنينية بدون العارض اما واجبا
بالذات وهو باطل لانه مركب من الواجبين وكل مركب ممكن بالذات
لتوقف وجود الكل على وجود الجزء واما ممكنا بالذات وهو باطل ايضا
لان الممكن بالذات لا بد له من علة فاعلية فتلك العلة الفاعلية اما عينه
او جزؤه او خارج والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه يلزم
ان يكون الشيء علة لنفسه ويلزم ايضا ان يكون العلل التي لبعضه علة صدورية
وذلك باطل وايضا لا شك في ان فاعل المجموع يجب ان يكون فاعلا
لجزء ما من اجزائه والا يلزم ان لا يكون علة فاعلية للمجموع والمفروض
ان جزء ذلك المجموع ليس الا الواجب بالذات فلو كان لذلك المجموع
علة فاعلية يلزم ان يكون الواجب بالذات له علة فاعلية وهو باطل
لان العلة الفاعلية لا تكون الا للممكن بالذات واما الثالث فلان ذلك
الخارج لا يخلو من ان يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات فان كان
واجبا بالذات يلزم ان يكون علة موجدة لجزء ما من ذلك المجموع لما ذكرنا
والمفروض ان جزءه لا يكون الا الواجب بالذات فيلزم ان يكون
للواجب بالذات علة صدورية وذلك ظاهر البطلان وايضا
ننقل الكلام الى ذلك الواجب الثالث فنقول المجموع المتالف من
ثلثة واجبات بالذات اعني معروض الثلاثية اما واجب بالذات
او ممكن بالذات الى آخر ما ذكرنا في المركب المتالف من الاثنين
وهذا النقل لا ينتهي الى حد فيلزم التسلسل في الاجزاء التي لعينه وذلك باطل
وان كان ممكنا بالذات يلزم ان يكون ذلك الممكن علة فاعلية لذلك
المجموع وفاعل المجموع يجب ان يكون فاعلا لجزء ما من اجزائه والمفروض

ان

ان لا جزء له
كل جزء منه ليس بعينه
واجب بالذات بل ممكن بالذات نظرا الى نفسه فتعدد بعض المغالطين
ان يكون الممكن بالذات وذلك ظاهر البطلان فيحكم ای الغلط وظنی
علة الواجب بالذات بل هو من جملة الممكن وانه هذا ان هذه النسخة
لو تعدد الواجب بالذات الخ المحقق غلط لان هذا الدليل مبني على
الواجب بالذات الخ وهو ثلاث مقدمات الاولى ان
المجموع بالمعنى المذكور ممكن وذلك ظ
لافتقاره الى كل واحد منها والثانية ان كل
ممكن محتاج الى المؤثر وهذه المقدمة ايضا بينة
لا يقبل المنع والثالثة انه لا شيء من المجموع وكل جزء منه يؤثر
مستقل فلا يكون له علة مستقلة وذلك ايضا بين اذ ليس هناك شيء
آخر يصلح لكونه علة له ومنهم من تكلف ومنع المقدمة القائلة بان المجموع
موجود قائلا بانه ليس هناك الا الآحاد اعني هذا الواحد وذلك الواحد
من غير ان يتحقق هناك شيء آخر هو المجموع ومنعه مندفع بان كون المجموع
اعني معروض المجموعية بدون العارض موجودا بديهي فان انتفاءه لا يتحقق
الا بانتفاء واحد من آحاده والآحاد بالاسر ههنا موجودة ولذلك تقرر
في موضعه انه يمكن ان يصدر عن الواجب شيء وعن المعلول الاول شيء وعن
مجموعهما شيء ثالث حتى يكون في المرتبة الثالثة شيئان في درجة واحدة
وهكذا اوردوا في صدور الكثرة عن الواحد الحقيقي بدون الاستعانة بالاعتبارات
التي تشتمل عليها المعلول الاول على ما هو المشهور فيما بينهم فلو كان مجموع الآحاد
شيئا لم يجز ان يصدر عن الواجب ومعلوله شيء ثالث انتهى كلامه فان قيل
لو لزم من وجود شيئين وجود امر ثالث متالف منهما يلزم وجود امور
غير متناهية بالفعل من وجود اثنين بيان ذلك انه اذا وجد اثنان
في الخارج يلزم منه وجود امور ثلثة في الخارج ومن تحقق وجود امور ثلثة
في الخارج وهي هذا الواحد وذلك الواحد والامر المتالف منهما فقد حصل

امور في الخارج وجود
ثلاثة في الخارج وجود امر رابع ... الموجودة
يلزم تحقق وجود امور اربعة ... في الخارج ... في الخارج
الامر الثالث يلزم تحقق وجود امور اربعة ... في الخارج ... وذلك الامر
في الخارج فيلزم تحقق وجود ... في الخارج بالفعل ... في الخارج ... و
في الخارج امور اربعة الموجودة في الخارج متمايزة ... بين ... واما ...
تحقق وجود امور الاربعة الموجودة امور ... الاثنين ... اعتبار الاثنين ...
وهو الامر الثالث ... اثنين في الخارج وجود المركب ... بالفعل ... الاثنين ...
بالفعل فيلزم ... الاول وهو ... باعتبار ... المركب ... ان او اذا لوحظ
باطل ثلث وجود المركب من الاثنين تركيب باعتبار العقل ... الانسان ... انه مركب
من الاثنين ومن ... نفسها ... باعتبار ... الحيوان والناطق
باعتبار ملاحظتها ... تركيب بحسب اعتبار ... تركيب ... داخلي
فان اعتبر ... المركب ... واذا لوحظ ... الحيوان مركبين
... اعتباره ... الناطق ... يكون تركيبا بحسب اعتبار العقل ... بالتقطيع
واحدا ... لوحد على وجهين احدهما ... واعترض على الدليل المذكور بان التعدد
وبعد ... بالتفصيل ... بعنوان الاجمال وبعنوان التفصيل ولا يعرضه هذا الاعتبار
التفصيل ... الحيوان الناطق اذا لوحظ بعنوان الاجمال يكون ... واحد بل
الاجمال ... هذا وذلك ... واحد وهو الانسان واذا لوحظ بعنوان التفصيل يكون كثيرا
فباعتبار التفصيل يكون ... الاجمال ... فيكون باعتبار التفصيل علة وباعتبار
والموقوف ... والجواب ان الاجمال ... بالذات لهما حالان وهما الاجمال والتفصيل
والملاحظات العقلية وبالجملة الملاحظة الاجمالية والتفصيل ... والفرق بين ... د
والتفصيلية ... الامور ...

ذهبيان
وتعلقان باثر واحد
فالاجمال والتفصيل ... واحد فالاجمال ... الملاحظة
الاجمال ... والتفاوت والاختلاف ... المركب ...
والتفصيل لوجب ان التفاوت ... الاختلاف ... مجملا ومفصلا ... المركب ... يكون ...
العقلية والاختلاف ... الادراك ... الواحد بجزء ... ان يكون الشي ... معلولا ...
المعلوم والمدرك ... باعتبار الاجمال ... والتفصيل علة ...
رجع الى الاختلاف ... التفصيل يكون علة ... باعتبار التفصيل ... ذات
حالان فان الاجمال ... كانت ... اثبات الصانع ... العقلية ...
الممكنات الصرفة ... المعلول ... ذات المعلول ...
معلولا ... على هذا ... متقدمة على ذات ... غير ذات ...
العلة الفاعلية لما كانت متقدمة ... ذات الفاعل ... نفسه ... تقدم الشي على
والمفتاح فوجب ان يكون ذات ... يجب ان يكون ذات العلة ... علة ...
في واحد بالقياس ... الامر واحد ... فلا يجوز ان يكون
فلا يجوز ان يكون شي ... الاجزاء الشي داخلة ...
والا يلزم ان يكون الشي علة ... الاجزاء ... المركب ...
بالكل ... ذات ذلك المركب ... وهو الاجزاء الداخلة ... ذاته ... الاجزاء ... العنوان ...
... المركب الملحوظ ... بعنوان الاجمال ... يكون شي منها خارجا
التفصيل بل يكون جميعها داخلة ... الاجمال ... ان يكون شي
من ... ذلك المركب ... منها او مجموعها ... والا يلزم ان يكون الشي ...
في الخارج ... على وجوده ... تام

فان لم يرد تميز العلية
قيل لو تميز بين العلية وبين الحد والمحدود بكون
يلزم ان لا تحقق وبين الحد المفصل بان يكون بكلام تعلم
بين المعرف والمعرف او اعطا العنوان الكلي فبكيف يكون الشي موجدا انما تعينه الا بكمال
بين الحيوان الناطق حقيقة الانسان ولا يلزم من ان يكون العلم والعلوم لان الملحوظ بعنوان خارج
لان الحيوان منهما داخلا في حقيقة الانسان ولا يلزم الفرق بين العلم بالذات ان يكون كل واحد منها خارج
كل واحد منهما او مجموعهما علة للانسان عدم الفرق التفصيلي علة للعلم الآخر بل يكون كل واحد وبالجملة
شي منهما اشتباه بالشي على الناطق عليها احد العلمين جز الآخر بل العلم بالعلوم بالعلم بالاجمال
قلت هذا اشتباه بالحيوان الناطق ولا يكون احد التفصيلي جز العلوم بالعلم التفصيلي
بالمحدود ومثله العلم بحصول الآخر فان العلوم بالعلم لذلك الشي لا في الذهن ولا في الخارج
فاحد العلمين علة بحصول الآخر بخلاف العلمين فان العلوم علة فاعلية
من الآخر بخلاف العلمين بان يكون علة فاعلية لذلك
كلا منافاة ان جز الشي لا يجوز ان يكون علة للعلم بالكل وذلك
يكون العلم بالجز علة للعلم

رسالة في تحقيق معنى صدور الكثير عن الواحد وفي مسئلة الطولية والعرضية والبد[...] والعقل وخلق افعال العباد

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم انه لا فقر تحت الفقر في الوجود والحقيقة الى الغير
ولا غنى فوق الغنى عن الغير في الوجود والحقيقة فالموجود الذي يكون في وجوده
وحقيقته محتاجا الى الغير يكون محتاجا الى ذلك الغير وهو الممكن بالذات يكون
محتاجا في جميع الوجوه الى الغير لانه لا يكون وجوده ضروريا ذاتيا له ولا
حقيقته ضرورية ذاتية له والا لما احتاج الى الغير في الوجود والحقيقة فكل امر
محتاج في وجوده وحقيقته الى الغير يكون باعتبار ذاته لا شيئا صرفا وكل
امر يكون باعتبار ذاته لا شيئا صرفا يكون في كل لحظة باعتبار كل اعتبار
ثابت له في نفس الامر محتاجا الى الغير ولا يثبت له شيء في نفس الامر الا
باعتبار الغير لا باعتبار محض ذاته لان محض ذاته لا شيء صرف ولا يثبت للاشيء
باعتبار انه لاشيء شيء لان الامر الذي يكون محتاجا في وجوده وحقيقته الى الغير
يكون محتاجا الى ذلك الغير في جميع كمال الوجود وكمال الحقيقة ايضا لان
وجوده بالغير وحقيقته بالغير واذا كان الوجود بالغير يكون حالات الوجود و
كمالاته التابعة له بالغير لانه لو لم يكن الغير لم يكن الوجود ولو لم يكن الوجود
لم تكن حالات الوجود وكمالاته فلو لم يكن الغير لم يكن حالات ذلك الوجود
وكمالاته فاذا كان الوجود بالغير يكون جميع شئون ذلك الوجود وكمالاته
بالغير وكذا القياس العقلي في الحقيقة التي تكون بالغير لان نفس الحقيقة
اذا كانت بالغير يكون جميع شئونها ايضا بالغير لانه لو لم يكن الغير لم
يكن نفس الحقيقة ولو لم يكن نفس الحقيقة لم يكن شئونها فلو لم يكن الغير لم يكن
شئونها فالامر الذي يكون في وجوده وحقيقته محتاجا الى الغير ومستندا
الى الغير يلزم ان يكون مستندا الى ذلك الغير ذاتيا باعتبار وجوده وحقيقته
وجميع شئون وجوده وحقيقته لان وجوده وحقيقته وجميع شئون وجوده

وحقيقته ليس

وحقيقته ليس شيء منها ضروريا ذاتيا له واذا لم يكن شيء منها ضروريا
ذاتيا له يلزم ان يكون ضروريا بالغير لان الشيء ما لم يجب لم يوجد اي
ما لم يصر ضروري الوجود وعلته لم يوجد بناء على نفي الاولوية الذاتية
والخارجية بناء على ما بينا في صحف الحكمة والامر الذي يكون في وجوده و
حقيقته غنيا عن الغير يلزم ان يكون ضروري الوجود وضروري الحقيقة ضروريا
ذاتيا ويكون موجودا بلا علة وحقيقة بلا علة ولا يكون لوجوده وحقيقته
علة والا لم يكن غنيا فلا بد ان لا يكون معلول الوجود ومعلول الحقيقة
ويجب ان يكون واجب الوجود وواجب الحقيقة وجوبا ذاتيا واذا
كان ضروري الوجود وضروري الحقيقة ضروريا ذاتيا يكون جميع كمالات
الوجود وجميع كمالات الحقيقة ضرورية له ايضا ضروريا ذاتيا لانه
لو لم يكن ضروريا ذاتيا له يلزم ان يكون كمالات وجوده معلولة لم
فيلزم الدور او التسلسل على ما حصلنا في تعليقنا وسنحرر ايضا ولا تحقق
الضروري الذاتي اي الضرورة الثابتة في مرتبة الذات الا لما هو ذاتي
لشيء فيجب ان يكون كمال الوجود والحقيقة ذاتيا له لذلك الموجود بلا علة وذاتي
الشيء اما ان يكون عينا له او جزءا له والجزئية هنا لحق فيه باطلة لان الجزئية
مستلزمة للتركيب وكل مركب معلول الوجود لان وجود المركب متاخر عن
وجود جزئيه كتاخر وجود الاثنين عن وجود الواحد فلا يجوز ان يكون الامر
الذي يكون في وجوده وحقيقته غنيا عن الغير مركبا فثبت العينية فالامر
الذي يكون الوجود ضروريا ذاتيا له يجب ان يكون وجوده وجميع
كمالات وجوده عينا له فثبت عينية الوجود وجميع كمالات الوجود
ايضا فظهر انه لا غنى فوق الغنى عن الغير في الوجود والحقيقة وكمالات

الوجود و ثبت حقيقة [illegible] بمعنى الحقيقي بالذات
الحقيقة والغير [illegible] الوجه فالغني [illegible] الحقيقي بالذات والغني [illegible]
الفقر الى الغير [illegible] الحقيقة والفقر [illegible] الوجوب الحقيقي وجوده والواجب
وكمالات الوجود بلا علة والا الواجب الفقر الى الغير [illegible] الحقيقة [illegible]
الحقيقي بالذات ليس [illegible] الممكن [illegible] الغير [illegible] الوجه [illegible]
ليس الا الممكن بالذات الى الغير [illegible] كمالات وجوده [illegible]
وليس الفقر الحقيقي الا الممكن [illegible] الحقيقة وجميع الغير [illegible]
الحقيقة وجميع كمالات الوجود [illegible] وجود [illegible] الغير [illegible] ان [illegible]
وكمالات وجوده [illegible] وجميع [illegible] الغني [illegible] ان يكون [illegible]
الوجوب بالذات [illegible] بالذات الى الغير الحقيقي [illegible] امرا [illegible] قدره [illegible]
يكون بالغير [illegible] ان [illegible] الفقر والحاجة [illegible] رحمه الله [illegible] ذكرنا مفصلا
الى الغني بالذات فطور الممكن الفقر [illegible] والسلام [illegible] الاستغناء
الروايات [illegible] قول المعصوم عليه الصلوة والسلام [illegible] وطلب الغني [illegible]
الوجود [illegible] الوجود [illegible] الوجود بالذات [illegible] سواء كان بالذات [illegible] الوجود الاستقلال
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] وجود [illegible] ان يكون واجب
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] وجود الوجود
[illegible] الوجود [illegible] فيكون [illegible] الغني [illegible]
الوجود [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] الجعل
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] والبصر [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود الواجب [illegible] فكان [illegible]
الممكن بالذات [illegible] [illegible]

ومستند

[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] اصلا [illegible] الوجود
اليه [illegible] الغير [illegible] افاضة الوجود [illegible] فيكون [illegible]
[illegible] الممكن [illegible] الواجب [illegible] افاضة الوجود [illegible] فيكون
وذلك [illegible] ان الواجب [illegible] [illegible] [illegible]
او [illegible] وجود [illegible] الاطلاق [illegible] قوله تعالى [illegible] على جميع [illegible]
سواء كان [illegible] فيكون [illegible] ان يكون [illegible] ان الافاضة [illegible] بالوجود الذي
من افاضة الوجود [illegible] فيكون [illegible] الواجب [illegible] وانه يكون كمالاته [illegible]
الوجود [illegible] مفصلا فيكون [illegible] الواجب [illegible] الغير [illegible]
الى ما ذكرنا مفصلا [illegible] النظر عن جميع [illegible]
الممكنة مطلقا سواء كانت [illegible] قطع [illegible]
وشانه باعتبار ذاته [illegible] مع قطع [illegible] الحقيقة [illegible]
ان الفقر الذي [illegible] كمال الواجب بالذات فلك [illegible] الفقر الذي [illegible] الغير
[illegible] فخر [illegible] ويحتمل ان يكون قول [illegible] بالذات [illegible]
[illegible] صلى الله عليه واله [illegible] الفقر فخري اشارة
[illegible] الى ما ذكرنا مفصلا [illegible] الفقر [illegible] وجود [illegible]
[illegible] وجميع شؤون وجوده [illegible] فقري [illegible] واعلم
[illegible] الجوهر او العرض [illegible] الاقوال [illegible]
[illegible] الجوهر او العرض [illegible] يكون [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] المجاز [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] ان [illegible] ولا يكون [illegible]
موجودا [illegible]

لنقيض موجدا [illegible]

واحالك موجد ابو الاول [illegible]

للشيء [illegible] بالطرف حقيقة [illegible]

ان يعلم الصانع [illegible] المصنوع [illegible] حقيقة [illegible]

وخالقه حقيقة وذلك الشيء [illegible] حقيقة [illegible]

بل لا جبر الحقيقة واجمال [illegible] الحقيقة [illegible]

ان يكون الصانع والمعطي لا جود فوق [illegible] ان يكون عالما [illegible] بالطرف الادنى

اثاره تفصيلا [illegible] والدنانير [illegible] حقيقة [illegible] والخالق حقيقة [illegible]

وهو من يعطي الدراهم والدنانير [illegible] الموجد حقيقة [illegible] الخالقية [illegible]

انه لا يكون موجدا الا [illegible] الحقيقي [illegible] القدرة

ان يكون الجواد الحقيقي والكريم [illegible]

حقيقة [illegible] فوق [illegible]

[illegible]

لتعليم

لتصور

[illegible] التعيين [illegible]

وذلك [illegible] الصانع [illegible] الحقيقي [illegible]

لوجه [illegible] الصانع الحقيقي [illegible]

ان ذلك [illegible] لا يعلم [illegible] الحقيقي [illegible] تفصيلا [illegible]

فالصانع الحقيقي [illegible] تفصيلا [illegible]

التمييز والتعيين [illegible] الصانع [illegible] تفصيلا [illegible]

الخالق الحقيقي [illegible] الصانع [illegible] المجاز [illegible]

عن العلم التفصيلي [illegible] والامتياز [illegible]

ان الصانع التعيين [illegible] المجازي [illegible]

مصنوعه على وجه [illegible] قادرا على بيان [illegible] المجازي [illegible]

مصنوعه المجازي [illegible] قادرا [illegible] تفصيلا [illegible]

تفصيلا ولا يكفيه [illegible] المجازي [illegible] العلم [illegible]

[illegible] الصانع الحقيقي والخالق [illegible] العلم المتقدم [illegible]

[illegible] بالماهية [illegible]

[illegible] البرودة والرطوبة [illegible]

[illegible]

الیها بعض [illegible] الحکمة [illegible] فاذا

نفسه لا تخفیض [illegible] ان یکون ذلک الامر [illegible] ان یکون الکمال

الیها ان الامر الذی [illegible] ان یکون الفیض والا یلزم ان یکون فاعل الکمال المطلق

[illegible] ان الامر الذی یجب ان یکون فاعلا للکمال [illegible] ان یکون عین الکمال والا وجد ان یکون

زائدة علی ذاته یجب ان یکون فاعلا للکمال [illegible] ان العارض الکمال لا یصح

للکمال ولا یصح ان یجب الکمال [illegible] والکمال لا لانه [illegible]

او [illegible] لانه لا یجب [illegible] قبل الایجاد والکمال [illegible] موجده الا [illegible]

فاعل الوجود موجود او موجود وکما [illegible] ولا یتصور [illegible] واجب الکمال لا یحصل الکمال [illegible] ان

المطلق للموجود بما هو موجود وقبل الاتحاد والاتحاد لان [illegible] الکمال بل موجد [illegible] یکون

للموجود بما هو موجود [illegible] افاضته الکمال [illegible] قبل الایجاد [illegible] وافوق [illegible]

[illegible] الکمال [illegible] قبل [illegible] الکمال [illegible]

فاقد الکمال [illegible] الکمال [illegible] الناقص [illegible]

فیضان الکمال والاجادة [illegible] موجود

قبل الایجاد والکمال [illegible] فاعل الکمال

فیکون فاعلا لذلک الکمال [illegible] الکمال الزائد [illegible]

او غیره [illegible] الکلام [illegible]

یلزم الدور والاتحاد [illegible] الکلام [illegible] ان یکون [illegible]

فظهر ان ما هو قابل الکمال لا یصح ان یکون فاعله [illegible]

یکون فاعل الکمال [illegible] فیکون قابل الکمال [illegible]

[illegible]

الکمال

الکمال وکل [illegible] بالغیر [illegible] بالذات یمکن

کما لا ما بالغیر یجب ان ینتهی الی ما بالذات [illegible] یکون [illegible]

ما بالغیر وان الامر یتحقق الوجود وکان [illegible] بالذات [illegible] بالغیر [illegible]

ما بالذات ان یکون فی عالم [illegible] بالغیر [illegible]

فلا بد ان یکون کماله ضروریا [illegible] الکاملین [illegible] وجوده [illegible]

ان ما هو [illegible] یکون [illegible] وجوده [illegible] التصور [illegible]

بلا جهة تقییدیة ولا تعلیلیة [illegible] بالذات [illegible] الاعراض [illegible] بالذات والارادة

بالغیر لان حقیقة الممکن بالذات [illegible] الجواهر والاعراض [illegible]

بالغیر لان الممکن [illegible] ان کل ما بالغیر یجب [illegible] والعلم والقدرة والارادة

بالذات سواء کانت [illegible] وقد عرفت ان کل ما بالغیر [illegible] بالذات والوجوب والعلم و

الحاصل وحقائق [illegible] بالغیر [illegible] الوجود والوجوب [illegible] المطلق للموجود بما هو

ما بالغیر فوجب ان یکون فی عالم [illegible] موجود [illegible] کل واحد منها

الاحتیاج الی علة اصلا وکذا القیاس [illegible] بالغیر [illegible] فی عالم الوجود وجود

فیجب ان یکون فی عالم الوجود وجوب بالذات [illegible] بالغیر وعلم بالغیر

[illegible] بالذات وارادة بالذات [illegible] وجود بالذات

[illegible] بالذات [illegible] بالذات وقدرة بالذات

[illegible] الممکن بالذات یکون فاعل [illegible] بالغیر لان

[illegible] موجود [illegible] بالغیر [illegible]

[illegible] ان فاعل الکمال لا یصح ان یکون [illegible] بالذات

[illegible] بالذات [illegible] الوجود [illegible] المطلق للموجود

الذات

مع قطع النظر عن انه ذوا[ت]
قطع ما عدا الذات بان ذاتها ان يكيف بصفة ضرورية وجهوية زائدة فيلزم ان
جميع ما عدا الوجود ضرورة او لواحق الوجود والقدرة والارادة ان يكون من لوازم الممكن بالذات لا بالغير الكمال
لم يمكن ان يكون كمال الوجود العقل فلا يصح الكمالية لان كل كمال ممكن ان يكون قابل الكمال وغيره كذا لا يكون
يجوز ان يكون كذا القياس بالوجود بما هو موجود الصفات ويكون قابل الوجود وحقيقيه
ذاتها وكذا الكمال المطلق للموجود بما هو موجود الحقيقية والتعليلية فاعلا للوجود فاعلا ضرورة
وغيرها من الكمال وقدرته وارادته فيكون الكمالية الحقيقية لا يكون ان يكون فرد
مثلا فاعلا لعلمه وقدرته مع امكانه بالذات افراد الانسان ان يكون ان
كامل بالغير فيكون محتاجا في الكمال فيكون كل فرد من افراد فلا يصح الكمالية
لا يصح ان يكون فاعلا للكمالية فيكون بما هو موجود الصفات بل يجب ان
فاعلا للكمال ويكون قابلا للكمالات المطلقة للموجود وغيرها من الكمالية مثلا وقدرتها
بالنسبة الى وجوده وقدرته وارادته ان يكون فاعلا لعلمه لا يصح ان
افراد الانسان مثلا فاعلا لعلمه لا يصح الكمال ان قابل موجود افراد الانسان يكون امرا خارجا
الزائدة على ذاته بناء على ما عرفت مشروحا فهو موجود بما هو موجود الصفات الكمالية
يكون فاعل كماله غير ذاته الكمال المطلق للموجود وغيرها من الصفات
وارادتها وحيوتها وغيرها من وقدرته وارادته وقيود لا صفات وكذا غيرها من
عن ذاتها ولا يكون العبد موجدا لعلمه وقابل الارادة وقبول الصفات ان الوجود
بل يكون العبد قابل العلم وقابل القدرة مشروحا واعلم ان الوجود بالذات
الصفات الكمالية بناء على البرهان المذكور ان الوجود ينقسم الى الوجود بالذات
والنور والظهور فتقرر المفهوم والاحكام وكذا الواجب بالذات واجب الوجود بالذات
والى الوجود بالغير ويلزم ان يكون الوجوب بالذات فيجب ان يكون الوجود والنور والظهور
ولما امتنع تعدد الواجب بالذات على ما عرفت مشروحا فكذلك النور بالغير
واحدا على ما عرفت الى النور بالذات والنور والظهور
والظهور بالذات والظهور بالغير

ويلزم

ويلزم من النور بالذات ان يكون الظهور بالذات وظهور الذات مع قطع النظر
بالذات ان يكون مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات بالذات الظهور بالذات
نور الذات مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات بالذات ان يكون نورا بالذات
الذات مع قطع النظر بالذات وظهور النور بالذات بحيث لا يكون محتاجا في النور
والا يلزم ان لا يكون الاحتياج الحقيقية تعليلية بان يكون محتاجا في نوره بالذات
انحلف نظرا لان الحقيقية التعليلية لانه لو كان محتاجا الى امر خارج عن ذاته
بالذات ولا الحقيقية وقيد لان كل قيد الذات الى امر خارج فيلزم تحقق النور
وظهوره زائد على ذاته فيلزم ان تكون ذاته ان يلزم ان يكون محتاجا في
امرا زائدا على ذاته ما عدا الذات بالذات ولا يجوز ان يكون بالغير
الذات مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات زائد على ذاته فيلزم ان يكون العلة
الذي يكون ثابتا للنور بالذات لان الصفة المطلق للموجود
يكون صفة او كل صفة معلولة لذلك الصفة العقلية الكمال المطلق الذي هو النور
ذات الموصوف لانه لا شك ان النور والظهور العقلي يكمال الاقوى بالذات
ان موجد الكمال يجب ان يكون كاملا قبل النور العقلي او المستحيل ان كان
عرفت ان موجد الكمال يجب ان يكون موجدا عين اللاحق او غيره فان يكون
على ما عرفت سابقا فلا بد ان يكون عين ذاته او غيره الحقيقية تعليلية
وينقل الكلام الى ذلك النور السابق وان كان غيره فاما ان يكون
عين اللاحق يلزم الدور او التسلسل تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره
غير النهاية فيلزم التسلسل او يرجع فيلزم الدور فثبت انه لا احتياج في مرتبة
الضيا فيكون النور بالذات والظهور بالذات من دون الاحتياج الحقيقية والتعليلية
الذات مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات وليس النور والظهور بالذات علة
ولا الحقيقية فيكون نورا وظهورا بلا علة فوجب ان لا يكون في عالم
الا الواجب بالذات نور واحد بالذات وظهور
الوجود بالذات واحد
واحد

بالذات فيكون المعبر عنه بمفهوم الوجود بالذات ومفهوم النور بالذات
ومفهوم الظهور بالذات امرا واحدا بعينه جزئيا حقيقيا متشخصا
بذاته ولا تكثر فيه اصلا الا التكثر الاسمي اما تكثر الصفات الكمالية الزائدة
على الذات على ما ذهب اليه الاشعري فلانه يلزم الدور او التسلسل على ما
عرفت مشروحا فلا بد ان لا يكون في الواجب جل شانه تكثر الصفات
الكمالية بل يجب ان يكون جميع الصفات الكمالية عين ذاته بمعنى ان
ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه ذاته يصدق حمل موجود وعالم
وقادر ومريد وغيرها من الصفات الكمالية واما التكثر باعتبار الجزء
فلان الواجب الوجود بالذات لا يصح ان يكون مركبا بنحو من انحاء
التركيب لان كل مركب معلول الوجود لان وجود المركب متاخر عن وجود
جزئه كتاخر وجود الاثنين عن وجود الواحد وتاخر وجود النوع عن وجود
الجنس والفصل فلا يصح تحليل ما هو الواجب بالذات بحسب الواقع
ونفس الامر الى جزئين سواء كانا خارجيين او ذهنيين كما انه لا يصح تحليل
ذاته جل شانه بحسب الواقع ونفس الامر الى جهة وحقيقة ووجود زائد على
الماهية والحقيقة وكل متاخر الوجود معلول الوجود وكل معلول الوجود ممكن الوجود
فيكون امر واجب الوجود بالذات لا يجتمع مع كونه مركبا ذا اجزاء لانهما
متنافيان والمتنافيان لا يجتمعان ولو بالف علة ولا شك ان النور
العقلي اقوى واتم في النورية بالنسبة الى النور الحسي لان النور الحسي نور مادي
ونور العقلي نور مجرد عن المادة ونقصانها فالعقول والنفوس المجردة
انوار عقلية لا بالذات بل بالغير لانك عرفت انه النور بالذات يجب
ان يكون واجب الوجود بالذات ونسبة النور بالغير الى النور بالذات
في معنى النورية مثل نسبة الظل الى نور الشمس بل لا نسبة اصلا لان نور

ما هو نور بالغير نور امكاني ونور ما هو نور بالذات نور وجوبي ذاتي
فيكون نور ما هو نور وجوبي نورا قهارا على الاطلاق بالنسبة الى ما عداه
من الانوار بالغير بحيث يكون جميع ما هو من الانوار بالغير ظلمة بالنسبة
اليه ولما كانت الانوار بالغير مستفيدة ومستفيضة لنوره العقلي
فيكون قابلة للانوار التي هي كمالاتها وقد عرفت ان قابل الكمال لا يكون
فاعلا لكماله وليس في عالم الوجود الا نور واحد بالذات لان النور
بالذات لا يكون الا الواجب الوجود بالذات وتعدد الواجب
الوجود بالذات ممتنع بالذات ويكون هو مفيض النور والظهور على
ما هو قابل لهما فيكون هو نور جميع ما في عالم الامكان ويكون نوره جميع
ما عداه بمحض الارتباط والانتساب به بالقابلية الصرفة لا بالفاعلية
ايضا لانه لا تاثير للمقهور على الاطلاق والمغلوب على الاطلاق مع وجود
الغالب على الاطلاق والقهار على الاطلاق ويحتمل ان يكون قوله تعالى
الله نور السموات والارض اشارة الى ما ذكرنا مفصلا ولا يحتاج الى
جعل النور بمعنى المنور كما قيل لان النور لا يكون منحصرا على النور المادي
المحسوس القائم بالغير لان النور قسمان قائم بالغير كما هو المادي وقائم
بذاته بلا احتياج الى حيثية تقييدية ولا تعليلية في ثبوت معنى النور والظهور
له على ما عرفت مشروحا نعم لو كان النور منحصرا على النور المادي المحسوس
لوجب جعل النور بمعنى المنور وليس فليس ولا خفاء في ان النور المادي
المحسوس بحس البصر كلما كان اقوى يعجز عن ادراكه البصر وكذا يعجز
البصر عن ملاحظة جرم الشمس دون جرم سائر الكواكب دون جرم النار
وقد عرفت ان النور بالذات القائم بنفسه قهار على الاطلاق وغالب
على الاطلاق على جميع ما عداه من الانوار بالغير في الظهور والنور فلا يقدر

على معرفة العقلي حتى اذا كان له رتبة في الغيابة
العقل والنور والظهور بحسب الحس والعلية يكون قواه خفى مع ذلك
العرفة ولكن ان النور على البصر نيابة ان يكون ما عرفناك من النور والظهور
كمال العلية والعقل اذا كان له نيابة العرفة عليه واله ما عرفناك من النور ووجوده بالذات
العرفة فكذلك النور العقلي والابرار صلى الله عليه واله الا وقد عرفت ان الوجود والظهور
العقلية تخفى على البصر وهو قوله صلى الله عليه ان يكون ما ورد والظهور وقد عرفت بالذات والغير
سيد المرسلين صلى الله عليه ويحتمل ان يكون النور والظهور وكذلك النور بالذات ويكون الغير
اشارة الى ما ذكرنا مفصلا ويحتمل ان يكون مفصلا بل الواجب بالذات حقيقة
اشارة الى جميع ما ذكرنا من الواجب بتعدد الواحد اجزائه حقيقة مخصصا
والظهور اشارة الى الواحد وجود ذات على كمالية بتعدد افراد الواحد بذاته بسيطا
ليس الا المعرفة الواحد بالذات والظهور بالذات صرفا والواجب الوجود
بالذات ليس الا المعرفة الواحد بالذات ويكون صرف الوجود صرف
بالوجود بالذات والنور بالذات والظهور ويكون جميع ما عداه من الوجود
والمنتسبة ومرتبطا الى ذلك الوجود الصرف بالغير والنور بالغير والظهور بالغير مستندا
واحد مخصص متخصص بذاته ووجود صرف والنور الصرف والظهور الصرف فيصدق عليه انه معنى
عليه انه مشترك فيه جميع ما عداه من ذاته بالانتساب والاستناد والربط والارتباط
للوجود والنور والظهور ثابت بحكم البرهان الذي ذكرناه مرارا وهذا القسم من الاشتراك المعنوي
الا في الاشتراك المعنوي الذي هو المتعارف لكنه امر غريب غير متعارف كما ان القسم
واحد كل موجود من الموجودات ثابت ايضا بحكم البرهان لان مفهوم الوجود
ومفهوم النور العقلي ومفهوم الظهور العقلي يصح انتزاعه من كل واحد
من الاشياء سواء كانت موجودات في الخارج او الذهن
كما لا يخفى

من

بين المحققين ان يتحقق الوجود وجميع
حقيقة واعلم ان الموجود بالغير والموجود بالذات بعض من وجوده باعتبار حقيقة
الموجود بالغير والموجود بالغير يكون حقيقة حالة الغير بل كل الذات
ذاته بالقياس الى الوجود بالغير لان كل موجود يكون ذا الغير والموجود بالذات المكنات
بالذات لان الوجود بالغير باعتبار وجوده بالغير والموجود بالذات بصورة الكاملون في المكنات
ذاته وكامل باعتبار كمالات وجوده بالغير والوجود الكمال الذي بصورة الكاملون
كمالات حقيقة على ما عرفت سابقا ويكون كماله فوق الكمالات التي بصورة وجود
وجميع شئون حقيقية الوجود ويكون كماله من جميع الكمالات المتصورة في الذهن
وكامل الحقيقة وكامل من جميع الكمالات لان الامر المتصور في الذهن
بالذات بل باحة منزه عن جميع ما ممكنه بالذات فانه بالذات والموجود
لان الكمال الذي يكون بتصوره بالذات ثابت للموجود بالذات والكمال الذي يكون
الكمال الذي يكون فوق الغاية ويحتمل ان يكون واجب الوجود بالذات
العالمة وان النقص حقيقة عما يصفون اشارة الى ما ذكرنا مفصلا سبحان ربك رب العزة
الكمال الذي في رتبة المتعلم والمعلم فلا شك ولا ريب
ذاته في ذاته كما ان الكامل والكمال في ذاته في الكامل المحقق لان لسان التحقيق
مشوق فيه باعتبار كمالات الممكنات فهذا القسم ان الاصدق بما يكون كماله في رتبة ذاته
الذي يكون كماله في رتبة ذاته عين ذاته لا باعتبار ذاته بذاته وتباينهما الكامل
من الكامل اذا صار معشوقا يكون معشوقا بذاته فالواجب بالذات وهذا القسم
ذاته فهذا القسم من الكامل هو المعشوق بالذات ذاته مع قطع النظر عن كماله
الحقيقي والقسم الاول لا يكون معشوقا بالذات والمعشوق
بالذات بل بالاعتبار
على

بنفسه بالغير بحقيقة
بنفسه وجه وجوده بالغير [illegible] نصيبه من جميع [illegible]
فكل الشيء الحقيقي بنفسه [illegible] يكون عشق الى ذاته وكان لذلك
بالغير سواء كان الكامل استفاضته بالذات ولكن [illegible] مقصود اوله ونصيبه
العشق الذاتي [illegible] الا الوجود والموجود العشق الذاتي والاطلاق بالذات [illegible] ولذلك
الكامل الذي الحقيقي [illegible] الشرط والاطلاق بالاثال فيحصل [illegible] جميع [illegible] بالذات
الكامل وليس الكامل بالغير صاحب ذلك يحصل ان يحصل وجوده بل يحصل الغير
الوجود بالغير والموجود بالغير يكون ذلك الا المغني [illegible] وجوده نفسه [illegible] يكون
ذلك الكامل الحقيقي الغني عشق ذاته وكمالات بالذات والغير الحقيقي [illegible]
الفقير المجازي وهو الفقير حقيقة ووجوده والموجود بالذات والغني الحقيقي المطلق
الفقير الحقيقي وهو الفقير في الوجود بالذات انما هو للكامل وكان الى حظه ونصيبه منه
ذاته للغني الحقيقي الذي هو بالذات والمقصود [illegible] استغنا [illegible] وهو الحقيقي والوجود
فرعه فالعشق الذاتي اولا وبالذات [illegible] تحصيل [illegible] العقلي وهو [illegible]
ثانيا بالعرض ومنه قبل تحصيل [illegible] تحصيل [illegible] الاستفاضة [illegible] باسره الله
الحق [illegible] عشق ذاته [illegible] صاحب [illegible] بالذات الحقيقي [illegible] فيكون جميع ما سوى
كذلك العقل ان العقلي وهو الحكمة [illegible] لا يكون [illegible] فيكون [illegible] والكمال
وكمالات الحقيقة والوجود له عشق ذاته [illegible] لا يكون [illegible] حقيقة [illegible] ويفيض والاجود
ان الوجوب بالذات والموجود بالذات ويطلب حقيقة [illegible] الا هو ايضا [illegible] حقيقيا
تعالى عشق فاله تعالى لانه لا محبوب بالوجوب الذاتي الا هو ايضا فيكون هو معشوقا حقيقيا
حقيقة الذات [illegible] الا هو ولا موجود الا هو [illegible] العشق [illegible]
حقيقة ولا الكامل الحقيقي ولا المكمل الحقيقي [illegible] ويحتمل ان يكون هذا [illegible] الاشارة [illegible]
لجميع ما سواه ويطلق [illegible] ويكون جميع ما سوى الله تعالى [illegible] وجوده وبقيضه [illegible]
الموجودات بالغير ويكون [illegible] يستفيضون [illegible] جوده [illegible] جل شانه [illegible]
الى جنابه [illegible] ولا يلتفتون الى غير جنابه بل [illegible] الالتفات
قصده اوله بل [illegible]
الى الشرط

[illegible]
الا [illegible] وجادوا
فيكون الكل [illegible] الوجود الا انه [illegible] ان [illegible]
[illegible] فلا [illegible] بان [illegible] الباب [illegible] منها [illegible] انهم [illegible] اهل [illegible]
ولا يكون الخالق سواه بالغير [illegible] لبعض [illegible] الوجود [illegible] تعالى [illegible] يعطون [illegible]
يكون بعض الموجودات بالغير ويكون جميع [illegible] التحميد [illegible] تعالى واهل [illegible] ولكن [illegible]
الام والاب للولد ويكون جميع اهل التحميد له تعالى واهل [illegible] حمده [illegible]
والفهم [illegible] وبسطه بعظيم [illegible] تعالى وان [illegible] الا [illegible] تعالى [illegible] كان [illegible] ان يكون
التسبيح له تعالى ويحتمل ان يكون قوله تعالى [illegible] الا [illegible] العشق [illegible] الى
الى ما ذكرنا مفصلا ولما كان ما سوى الله تعالى نكان [illegible] العقلي الذي [illegible] ما قال
ولا شك ان العشق العقلي اقوى [illegible] العشق [illegible] العقلي [illegible] موجب [illegible] وانما [illegible]
موجبا للذات الحبيب [illegible] وانما [illegible] فلذلك [illegible] العشق [illegible] جوده [illegible] فيكون [illegible]
جناب باب الحبيب الحقيقي [illegible] الاستفاضة [illegible] فيكون [illegible] الموجود على
[illegible] ان كل [illegible] الحقيقة [illegible] الوجود [illegible] الحقيقية [illegible] الوجود فهو [illegible] ولا الانعام
جل شانه [illegible] الحقيقة والايجاد والوجود والايجاد وكمالات [illegible] الاطلاق [illegible]
الاطلاق والخالق على الاطلاق والفيض على الاطلاق [illegible] والنعم على [illegible] الواجب جل
فوق الانعام [illegible] استحقاقها [illegible] قبل الاستحقاق فيكون [illegible] ويكون جميع
مبتدئا بالنعم قبل الاستحقاق [illegible] على ما ورد [illegible] والنعمة [illegible] الفائضة [illegible]
الموجودات مستغرقة في بحر نعمه جل شانه بل يكون الجميع [illegible] الموضوع
جنابه فيكون جميع تلك النعم باعتبار [illegible] وبسط [illegible] غاية [illegible]
والخشوع والتذلل له تعالى لانه لا فاجرته فوق [illegible] ولا [illegible] بنعام
المخلوقية والمجعولية فيكون جميع ما سوى الله تعالى في الموجودات [illegible]
الشكر والتذلل والتعبد تحت [illegible] ونفس الامر ويحتمل ان يكون [illegible] ما ذكرنا
وعنت الوجوه للحي القيوم اشارة الى ما ذكرنا [illegible] شانه
مفصلا فالواجب جل شانه
[illegible] الفياضية

حقيقية حقيقية جود وجوده
والجواد الحقيقية الحقيقية والجود وجوده له قوابل
وبهذا اعطاء اقتضائه فيما بينه بالنسبة الى الجود فيما بين القابل الاخص بان
وكمالاتها ولاقتضائه وجوده بسوا الفيض في بعض ظرف القابل الاخص بان زاد
ويكون فيما بينه وقوع الاختلاف في اختلاف ما في بعض ظرف القابل من ارقابه
كل قابل الفيض ويكون ذلك الاختلاف ونعم ما قال بعض الحكماء ان النور نور
الفيض والجود فانما يكون الجواد الحقيقي بما يكون ذاته الا يكون نور ايمان
الخير المحض والفياض الحقيقي بالاثر كن باعتبار ذاته نور ابل يكون
الذات امر بات ورائه تشرف از الاخذ باعتبار ذاته ولا يكون بالعقلي
بالذات والنور بالغير والنور بالغير فلا بدان لا يكون باعتبار ذاته والنور العقلي
نور بالغير نور ابالذات فيلزم التخلف هو الواجب بالذات هو المكن بالغير
ظلمة وقد عرفت ان النور العقلي بالذات فيكون جميع سكان عالم
الامكان سكان عالم الظلمة ولهذا الحكماء الذين كلماتهم مرموزة
قالوا باصلين احدهما النور والآخر الظلمة فارادوا النور النور العقلي بالذات الذي هو
الوجود بالذات والظلمة على الممكن باعتبار ان الممكن بالغير وهو
بذاته ومن الظلمة النور العقلي بالغير وهو الممكن بالذات وهو الواجب
النور العقلي والمسلوب عنه النور العقلي باعتبار ذاته واذا كان باعتبار ذاته
ومن عن النور العقلي ولا يكون مع النور العقلي فيكون مع الظلمة العقلية اي عدم النور
العقلي ولا شك ايضا في ان النور الحقيقي العقلي هو النور بالذات فكل ما هو فرض
ولا شك ان الكمال الصرف والخير الصرف معشوق الكل فيكون
النور الحقيقي العقلي معشوق الكل ويحتمل ان يكون هذا مراد الحكماء العشق الساري
في الكل فجميع الانوار العقلية بالغير يطلبونه بالاستعداد
ولا شك انه ..... ليه والارباب ..... من الملاء الاعلى
يطلبونه

لانه ان
لانك مطلوب كان
العقلية العقلية ... ان يكون بالذات
النور الظلمة كان ان يكون النور العقلي الذي يكون بالذات
ثم كان مطلوب كان ان لا يكون النور العقلي اذا تجلت والشمس ويكون
النور الحسي ان النور يكون بالذات لا بالغير بحيث ان الانوار الشمس
وقد عرفت ان النور يكون بالغير ومطلوب الشمس والانوار والضوء والنور
العقلية الشمس فكان ان يكون على الانوار ... ذلك لان الجرم النفس
جميع الانوار الذي يكون الشمس عليها لا يكون ... والانوار
شمل النور الحسي ضوء الشمس ... لان ضوء الشمس حقيقة
الاعيان القابلة لوقوع الشمس ... الاعيان قوابل
الاعيان القابلة ... والانوار اضواء ... الاعيان تلك الاعيان
لان تلك الاعيان اضواء بل تلك الاعيان فكان تكون الشمس
تلك الاضواء والانوار ... الاعيان وزوال الانوار ... الشمس
الشمس فقط لانك الاضواء والانوار بالقابس حال النور العقلي بالذات
عليها ولهذا زوال تلك الاضواء بالغير فالنور العقلي الى جميع الانوار العقلية
التجليات العقلية وفاقته وذلك القابل على ما هو القابل لم
لنور وتسمع في الانوار العقلية بالغير نور ابل محضة ومتابعة النور العقلي بالغير
بالذات لان تلك الانوار ابل مراتب النور العقلي بالذات لعرفت النور
العقلي بالذات وكونها هي صور اعيان النور العقلي بالغير لمصدره لا يكون
الا النور العقلي بالذات وقد عرفت ان النور العقلي بالذات واثاره وجميع
فيكون جميع الانوار العقلية بالغير تجليات النور العقلي بالذات ونعم ما قال بعض
الانوار العقلية بالغير الحقيقة اثر النور العقلي بالغير الحق من النور
وهذا فانه واز زوال ان ... في نور الوجود
وبطريق ما ذكرنا ... لانه ... والظهور
بالغير والنور العقلي بالغير والظهور
العقلي بالغير الاثر ...

الذي هو عين الوجود بالذات والنور الفعلي بالذات والظهور العقلي بالذات
الا ان التأثير والايجاد والخلق والفياضية على الاطلاق والجوادية على الاطلاق
تبارك الله رب العالمين وليعلم ان الحمد حقيقة هو اظهار الصفة الكمالية
للمحمود وذلك الاظهار له فرد شايع كاظهار الصفة الكمالية باللسان
ولهذا يقال الحمد هو الوصف بالجميل على قصد التعظيم والوصف هو الذكر
باللسان وفرد غير شايع وهو ان يكون الحامد مظهر الصفة الكمالية التي
للمحمود لكن لا باللسان مثل المخلوق بالقياس الى خالقه فان كل
مخلوق مظهر باعتبار كل كمال متحقق فيه لكمال خالقه لان كل كمال متحقق في
المخلوق يجب ان يكون متحققا في خالقه ايضا لان خالق الكمال يجب ان
يكون كاملا بالطريق الاولى والاقوى ولا شك في ان الوجود كمال فكل موجود
باعتبار وجوده مظهر لوجود خالقه ولو كان عالما يكون مظهر العلم خالقه و
كذا القياس العقلي في القدرة والارادة وغيرهما من الكمال المطلق
للموجود بما هو موجود فكلما كان المخلوق اكمل كان الخالق احرى واكمل المخلوقات
هو سيد الانبياء صلى الله عليه وآله فيكون سيد الانبياء صلى الله عليه وآله
اكمل افراد المظهرين لصفات كمال الخالق فيكون هو صلى الله عليه وآله
اكمل افراد الحمد وعلى هذا التحقيق يكون كل موجود بالغير حمدا لخالقه وموجده
وقد عرفت انه لا مؤثر في الوجود الا الله فلا حامد الا انه تعالى لجميع الاشياء
ثناء الله تعالى وحمده محمد آله ثم حمد آله وشكر آله ثم شكرا له
ومحبا له ثم محبا له وخلقا له ثم خلقا له وايضا ان اتم التأثيرات واقويها
هو ايجاد الحقيقة المحصلة التي يكون تحت مقولة الجوهر او العرض وخلق تلك
الحقيقة حقيقة لا مجازا ولا شك في ان اتم التأثير لا يتم بدون اتم القدرة
واتم القدرة هو القدرة الوجوبية الذاتية لان قدرة الممكن بالذات لا قدرة
بالنسبة الى القدرة الوجوبية فلا بد ان يكون خلق الحقيقة المحصلة حقيقة
مختصا لجناب الواجب جل شانه فلا خالق سواه ويكن جميع الموجودات

بالغير

بالغير فايضة من لدنه نعم يجوز ان يكون بعض الموجود بالغير شرطا لوجود الآخر
فظهر انه لا مؤثر في الوجود الا الله وايضا لا شك في ان ايجاد الحقيقة المحصلة
وخلقها هو افاضة الخير وصدور الخير ولا شك ايضا في ان افاضة الخير على
قابل الافاضة لا يصح ان يقع من غير الخير المحض مع وجود الخير المحض لان
صدور الافاضة من الخير المحض راجح بالنسبة الى صدوره من غير الخير المحض
لان شان الخير المحض ان يحصل صدور الخير منه باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن جميع ما عدا ذاته والذي لا يكون خيرا محضا باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن جميع ما عدا ذاته فيكون خيريته بالغير ومكتسبة من الغير فيكون هو
الخير بالغير والخير المحض ان الخير بالغير مغلوب صرف بالنسبة الى الخير
بالذات ولا شك في ان الخير بالغير مغلوب صرف بالنسبة الى الخير
وتاثير المغلوب الصرف مع وجود الغالب الصرف مرجوح صرف وتاثير
الغالب الصرف راجح صرف فظهر ان صدور الخير من الخير بالذات
مرجوح وصدوره من الخير بالذات راجح وتحقق المرجوح مع وجود الراجح
ومع بقاء رجحانه بحاله ممتنع والخير المحض والخير بالذات لا يكون الا
الواجب بالذات فثبت ان مصدر الخير وخالق الخير اي الوجود
والحقيقة لا يكون الا الواجب الوجود بالذات فظهر انه لا مؤثر في الوجود
الا الله ولا خالق سواه وايضا نسبة افاضة الخير العقلي وهو النور العقلي
اي الوجود والحقيقة وكمالات الوجود والحقيقة الى الخير المحض بالذات
كنسبة الاضاءة والانارة الى الشمس الحسية فكما ان الشمس الحسية شانها
ان يحصل بسببها النور الحسي على ما هو قابل للنور الحسي ويكون ذلك من
مقتضيات ذات الشمس الحسية ولا يتخلف عنها ذلك بمعنى ان ذات
الشمس الحسية جزء اخير وشرط اخير للافاضة لا انه لا مؤثر في الوجود الا الله
ولا خالق سواه وكذلك القياس العقلي في النار بالقياس الى الحرارة

واليبوسة والماء بالقياس الى البرودة والرطوبة وكذا الغير بما فكذلك الخير المحض
والنور الصرف العقلي بالذات بشأنه افاضة الخير والنور العقلي على ما هو
قابل النور العقلي والخير العقلي ولا تخلف ذلك الشأن عنه فجميع قابلات
الخير قابلات خيره وجوده وفيضه ولا يصح ان يكون للمعلول الواحد الا علة
واحدة فلا يصح ان يكون لتلك القابلات علة جاعلة خالقة سواه فيكون
الجميع منه وخالصا له فلا يكون المؤثر في الوجود بالغير الا الله ولا خالق
سواه وايضا كل امر اذا لم يكن في مرتبة ذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
مصداق حمل كامل فلا يجوز ان يكون مصدرا للكمال ومفيض الكمال وخالق الكمال
وموجد الكمال لان امر الذي لا يكون بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته
مصداق حمل كامل يكون ذلك الامر بذاته ناقصا فيكون بذاته مصداق
حمل ناقص لا حمل كامل والعقل الغير المشوب بالوهم يحكم بان الذات
الناقصة لا يصح ان يكون امرا خالقا للكمال وموجدا للكمال لان موجد الكمال
يجب ان يكون كماله ثابتا له في مرتبة ذاته ليصح منه ان يكون ذاته منبعا
للكمال ومصدرا للكمال وخالقا للكمال ومفيضا للكمال لان الامر الذي يكون ذاته
عاريا عن الكمال فشأن ذاته كسب الكمال وقبول الكمال من الغير لا افاضة
الكمال على الغير وايجاد كمال الغير نعم يجوز ان يكون شرط افاضة الكمال
على الغير كالمعلم بالنسبة الى المتعلم ولا شك في ان ايجاد الوجود والموجود
وخلق الوجود والموجود ايجاد الكمال وخلق الكامل لان الوجود كمال والموجود
كامل به فايجاد الوجود والموجود وخلق الوجود والموجود خلق الكمال و
الكامل ذاته في مرتبة ذاته بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته مصداق
حمل كامل بذاته مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته والا لما صح
منه ايجاد الوجود والموجود وخلق الوجود والموجود لان موجد الكمال والكامل

لما كان

لما كان ذاته منبعا للكمال والكامل وخالق للكمال والكامل والافاضة وان
الوجود كمال والموجود كامل فيجب ان يكون خالق الوجود والموجود امرا كاملا
بذاته مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته الا الواجب الوجود بالذات
فيجب ان يكون جميع الموجودات بالغير سواء كانت جواهر او اعراضا
وسواء كانت الجواهر والاعراض مجردات او ماديات وسواء كانت جميعها
كلية او جزئية وسواء كانت موجودات خارجية او ذهنية مجعولة له و
مخلوقة له تعالى لان كل رشح من رشحات الوجود بالغير لا يترشح ترشحا عقليا
الا من منبع الوجود والجود والفيض والعطاء والانعام على الاطلاق وهو الوجود
بالذات والموجود بالذات على ما عرفت مشروحا ومن البراهين التي
اتفق باذن الله تعالى على ان المؤثر في الوجود الا الله ولا خالق سواه ويظهر
سر ما قال المحققون من الحكماء من ان الامكان في بادي الرأي واول النظر علة
للحاجة الى علة ما وفي ثاني النظر وهو النظر الحكمي علة للحاجة الى علة خاصة و
هي الواجب الوجود بالذات ولما امتنع تعدد الواجب الوجود بالذات
فجميع ما سوى الله تعالى من الاشياء معلولات الواجب الوجود بالذات
ومجعولاته ولا مؤثر في الوجود الا الله ولا خالق سواه فالموجودات جميعا مستندة
الى الواجب بالذات ومجعولات له لكن بعض تلك الموجودات يكون شرطا
لبعض آخر منها بناء على ان الواجب بالذات واحد من جميع الجهات
فليس فيه تكثر غير التكثر الاسمي فقط على ما عرفت مشروحا وقد ثبت ان
الواحد من جميع الجهات لا يصدر منه الا الواحد الخارجي ولا يصح ان يصدر منه
ابتداء بلا توسط امر كثير خارجي ولا شك في ان النظام الجملي مشتمل على
اجزاء كثيرة فلا يصح صدور تلك الكثرة عن الواحد من جميع الجهات ابتداء
بلا تقدم وتأخر عقليين فيما بين تلك الاجزاء الكثيرة فلا بد من الترتب العقلي

ولا يكون ذلك صح

الا بجعل حق

بينها بان يكون بعضها قبل الاخرى
الكلية بان يكون بعض افرادها متقدما ... زمنية
ترتبها لوجه بعض الوجوده ... وجوده احدها ما فوق الذي الا بكون الكون وجوده
سلسلة الممكنات الكلية الى قسمين الوجود الممكن فلا يكون العقول والنفوس الفلكية
وبعضها الموجودات والمراد بما فوق الكون الزمانية فقط ... نسبت الى بعض
وثانيها ما كانت الكون الاستعداد كالحوادث الذاتية اولية كلها نسبت الاستعدادي
مسبوقا بالامكان الاستعدادي وجوده الامكان الذاتي الامور سواء كانت بالامكان بين وجودها
بالامكان الاستعداد بل يكتفي جميع تلك الامور وجودها مسبوقا يكون بين فقط
والاجسام الفلكية والعناصر الاربعة فان لا يكون وجودها ولهذا لا يكون الا الذين
او حادثة ... كما هو المذهب الحق الامكان الذاتي فقط لا يكون الا بعض آخر منها
كالحوادث اليومية بل يكتفي في وجودها الامكان الذاتي تلك الاشياء على بعض في الخارج
تقدم وتأخر في الخارج بل التقدم والتأخر فيما بين تلك الموجودات على بعض ... هو الامكان الاستعدادي ولهذا
وعينية بحسب الوجود الخارجي لان بسبب تقدم بعض الموجودات جاز تقدم بعضها على بعض آخر منها
الكون في الخارج ... الحوادث الزمانية على بعض ... الامكان الذاتي فقط بل لابد
حصول الامكان الاستعدادي لبعض الحوادث الزمانية ايضا وحصول الامكان
الامكان الاستعدادي لبعض اجزاء الحوادث الزمانية يتقدم زمانا على
وثانيها الامكان الاستعدادي بعض اخر منها فلا حصل ذلك وقع
الكلية ... في وجوده الامكان الذاتي الزمانية المتفرقة في الوجود في الخارج والمراد بالكون
ورودت على ... العقل ... وجوده متوقفا على الحركات بل لا بد في وجوده من سبق
الكيفية ... العلل المعدة ... وهو الكيفية ... بين احدهما الامكان الذاتي
الكيفية وجود ... يحصل فيها ... كالنطفة فانها اذا ... بالمدة وتلك
الفيضان ... بسبب ... صورة

صورة صورة ... يحصل عن ... شروطها
الدم وطبع ... الى ... بحصل ... يكون ... بينها
النطفة ... بكذا ... فالنظام ... على ... فيحصل ... ان بعضها
بدن الانسان ... الموجودات ... سلسلة ... بالاعتبار ... الطولية بل
مثال ... الموجودات السلسلة الترتيبية ... السببية ... الاسباب ... الطولية
ولما علمت ان الموجودات تلك ... والشرطية ... فقط ... يحصل ... القدمات
طولية وعرضية لان تلك ... بالنسبة ... مرتبة واحدة ... التام ... وجه يتوقف
مربوط بعضها بعض اخر منها ... الشرط ... التقدم ... السلسلة ... ويكامل
وتلك السلسلة ... لان جميعها ... الاعتبار يحصل ... السلسلة ... البعد ... وترتيبه
بعضها متقدم على الاخر ... وبهذا الاعتبار ... باعتبار ... لاحد صدور ... يكون
مترتبة فيحصل بعض ... السلسلة ... صدوره ... صدور ... متوقفا على
بعضها على بعض وبعضها ناقص بحيث يتبع صدوره ... ليكون ذلك العقل ...
بالقياس الى الاخر ... مثل العقل الاول لما كان ... بعده ... ونقل ...
البعد ... الموجودات ... ما بعده ... سلسلة
... الناقص ... الموجودات ... كان ... بعضها بالنفس
... وجوده ... الاخر ... لاجل ... الاحتياج
المعلول ... كان الناقص ... الى ... وجوده ... ولهذا ... كان
... المعلول ... وجود ... موقوفا على وجود ... كان ... الناقص يكون
... وجوده لان وجود ... تلك ... يتوقف ... وجوده ... الا ...
... بنفس ... وجوده ... السلسلة ... بدون وجود
... حصول ... بالتقدم ... والنتيجة

نفى العقل فى زمانه [illegible] الصادرات
صدر العقل عن الواجب جل [illegible] بين [illegible] الصادر الاول
الاول عن الواجب ليس [illegible] جل شانه [illegible] الا بعد الصادر الاول
لا يصح الطول لانه لا يكون [illegible] ان يكون بينهما بعد العقل الاول
واحد وما هو واحد لا يكون الامر [illegible] الطولية [illegible] نقطة واما [illegible]
الاول الذى هو العقل الاول [illegible] يتحقق السلسلة الطولية [illegible]
الاول ويحصل تعدد صادر اول [illegible] بالقياس الى الجميع [illegible] والوجود [illegible] وهو الواجب
ما فرض انه صادر الاول فلا يتحقق [illegible] السلسلة الطولية [illegible] الوجود [illegible] بان الصادر
واما فى الصادر الاول يتحقق فيه العقلية ان لا [illegible] مجعول الوجود [illegible]
الذى هو الصادر الاول قد عرفت بالبراهين ان كل واحد [illegible] جاعل [illegible] وليس الا [illegible] الموجود
الوصفية فلانك [illegible] لا يكون خالق [illegible] بالذات
الموجودات بالغير [illegible] مجعوله ومخلوقه [illegible] واحد منها [illegible]
الوجود بالذات [illegible] الواجب جل [illegible] وهو الواجب جل
الاول صدر [illegible] الموجودات [illegible] جاعل [illegible]
[illegible] واحد [illegible] الموجودات [illegible]

بين الواجب و

جاب [illegible]
الفوائد [illegible] مجعول
خصوصيات [illegible] ان اصلا لان [illegible] مخلوق
جاعل [illegible] لا تفاوت [illegible] العنوان [illegible] الواجب جل
انه تعالى خالق [illegible] الاعتبار [illegible] ليس [illegible] العقل
الملاحظة لا ينظر الى [illegible] منها لا تفاوت بينها [illegible] الا جاعله
كك لان كل [illegible] والمخلوقية لا تفاوت [illegible] جاعل الكل [illegible]
وباعتبار المجعولية [illegible] العقل الاول [illegible] الكل [illegible]
جاعل الاخر [illegible] الواجب جل [illegible] الموجودات [illegible] فيكون الكل [illegible]
فكما انه لا يكون [illegible] فيكون جميع [illegible] والمفروض [illegible]
او الوسط الموجود [illegible] جاعل الاخر [illegible] والمجعولية [illegible] بالنسبة
واحد [illegible] واحد منها [illegible] الموجودات بالغير
من الواجب جل شانه [illegible] والمجعولية والمخلوقية [illegible]
[illegible] كل واحد [illegible] فيكون [illegible] الواجب جل شانه [illegible]
[illegible]

حصل بسببه

الكل باعتبار انه تعالى خلقه وخلق بالجميع يصح بعض
مجعولا له تعالى يصح اسناده الى واحد منها لا الى الكل والمعلول عليه بمجعوليته بذاته يعني
تعالى تنزيه عن جعله فاعلا لما هو من الشرور والخطايا الى النفوس على ما عرفت وذلك هو الذي
ان يكون قوله تعالى ما ذكره شرا ومنسوبا الى عبده بحسب الاول على ما ذكر بتفصيل وهذا الوجود والا فالخالق
واحد اشارة الى بعض شرايط ثمامنا عند العبد على ما ذكره الوجود الذي هو علة
باعتبار ان بعضها شرط بعض الطولية باعتبار علم بانه لا يتوقف الى الامكان الذي هو الى ان رتب
الشر وطرح تحصيل هذا الاعتبار عنه العاقلين المتكلمين فعندهم وقد استدل نهاية العقل الاول الذي
لكن يستلزم السلسلة الطولية والعرضية والاشعرية على ما عرفت شرا وجد العقل وهكذا
تحقق السلسلة الصوفية على ما عرفت ان جل شانه اوجد الثالث
كما هو مذهب الحكماء والواجب جل شانه على ما عرفت والثاني اوجد العقل العاشر
الى جاعل خاص وهو الواجب في ايجاد العالم هو ان الثاني وذلك العقل الطوسي
ان مذهب الحكماء في ايجاد العالم الاول اوجد العقل العقول وذلك لان المحقق
هو الصادر الاول والعقل الاول والعقل الفعال وهو نهاية هذا الاختلاف متفقون
الى العقل العاشر الذي هو العقل في الحوادث وان هذا الاختلاف من الحكماء انهم انه
يستند اليه جميع ما عداه في الحوادث بالنقل من الحكماء سواء جعل
قدس سره القدسي صرح في شرح الاشارات بانه وليس بعقل الفاعل هذا النقل
على صدور كل الموجودات من الواجب جل شانه تعالى وجعل هذا الاعتراض
لكن بعضها يكون شرطا لبعض آخر منها على ما عرفت على الحكماء وحاصل
جوابا من الاعتراض الذي اورده ابو البركات البغدادي وقس الا الله ولا خالق
ان في كلام الحكماء تدافعا لانهم يقولون تارة ان لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى المحقق
سواه ويقولون تارة اخرى ان العقل الاول علة للعقل الثاني عليه
الطوسي قدس سره القدسي في جواب ذلك الاعتراض ان هذه في مؤاخذة
المؤاخذات اللفظية لان المراد من العلة في قولهم العقل
الاول علة للعقل الثاني ليس الا الشرط
والسبب لا العلة الموجدة
بقرينة

ان

ان وقد بتوفيقهم اطلقوا
بينهم ان الله تعالى خالق ما اطلقوا الشرط او السبب انه لا يتوقف الا على عن
في الوجود الا الله وحاصله مثل هذا وقع في القرآن الصحيح الالهي
العلة واراده انهم الى الله تعالى وقع في البغدادي الاعتراض
بقرينة انهم قالوا لا خالق سواه ومثل هذا مثل ابو البركات البغدادي الآن
في الوجود الا الله ولا خالق الا الله البعض الآن
مثل قوله تعالى ايدي الشريعة العقل الواجب جل شانه
وهي منفية عنه تعالى بالبراهين الشرع الواحد وقد وردت مثل
المذكور لو كان له وجه يرد على ان ذلك كلام الحق الله اطلقوا
اليد واريد منها القدرة اذا ورد مثل ذلك العلة قول بالنزع مثل
ليس بجسم والاجسام له فاذا كان المراد للفاعل والموجد ومثل
ذلك في كلام المخلوق والقول بانه اذا الموجبة غيره والقضا القدرة
لفظ الشرط او السبب واطلقوا لفظ العلة لفظ الآخر المراد اليد
لانه يرجع الى انه لم يطلق هذا اللفظ وهم يطلقون اذا كان المراد الى كلام
هذا السؤال العباد بانه على ان لانه بالنسبة مسبوق
فلم لم يطلق لفظ القدرة واطلق لفظ اليد الجواب العباد
الخالق يكون جوابا بالنسبة الى كلام العلة وهو الشرط او السبب عبارتهم
فيكون النزاع لفظيا لان المعترض الذي ارادوا ابو البركات
عليه لزوم تدافع في كلامهم فلا يتوجه الاعتراض الا على ما فهمه ولو كان بمقتضى
لا على ما ارادوا منها فالاعتراض على المتكلمين الفهم وقلة التتبع والخلق
وقلنا ان بعض الحكماء قائل بصحة ايجاد لو لا يكون الايجاد يمكن بيان
بجنابه جل شانه العباد بانه تعالى فعل هذا ايضا على تقدير
السلسلة الطولية والعرضية بان لو فرض موجدا
يكون يمكن الوجود بالذات ان كل ممكن
لممكن آخر الوجود

لما كان وجوده بالغير وكل ما بالغير
وجوده ابالغير الى ما بالذات ان ينتهي بسبب
يجب ان ينتهي الى ما بالذات دفعا للدور او التسلسل ان كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى علة بلا علة معطي وجود
والا يلزم الدور او التسلسل وقد عرفت ان كل ما بالذات والوجود بلا علة والوجود بالغير
وجود بالغير لامكانه وقد عرفت وجود بالذات وجود بالذات ان الوجود بلا علة وجود العلة
فوجب ان يكون في عالم الوجود بالغير فالموجودات بالذات لا يتحقق وجود المعلول بلا وجود العلة
اليه سلسلة الموجودات بالغير لانه لولاه لامتنع وجود معلول او وجود معلول الغير
لتحقق سلسلة الموجودات بالغير لان وجود كل ممكن الوجود وجود معلول لو كان وجود ان علة
ما من الموجودات بالغير ان علة فاعلية فوجود علة الفاعلية لو كان وجود معلول ايضا فلا بد له من علة
الفاعلية محال فلا بد له من علة الفاعلية لو كان وجود التسلسل او رجع فيلزم الدور
فلا بد له من علة فاعلية فوجود علة الى غير النهاية فيلزم التسلسل اللزوم فوجب ان
فاعلية اخرى وهكذا انا ما ان يذهب الى غير النهاية فيلزم بطلان اللازم بالغير كما هو
وكل واحد من اللازمين باطل وبطلان اللازم ملزوم بطلان الوجودات بالغير ولا علة
ينتهي الوجود بالغير الى الوجود بالذات فكل واحد من الوجودات الى الوجود بلا علة
وجود بالغير يكون بطبائعه تقتضي الانتهاء الى الوجود بالذات ان
والوجود بلا علة يكون وجود اقائما بذاته وواجب الوجود بالذات
الوجود بلا علة لا يجوز ان يكون قائما بالغير لان القائم بالغير محتاج الى المحل
الذي قام به وكل قائم بالمحل له علاقة افتقارية الى محله ويكون لغناء لمحله ويكون بتحصله
محتاجا في تحصله وتحققه الى محله فيكون كل حال معلول المحل ومفتقر اليه بحسب
فيكون معلول المحل فيكون الوجود بمحال وجودا معلولا لا وجودا بلا علة مف
فظهر ان الوجود بلا علة يجب ان يكون وجود قائما بذاته وواجب الوجود
بالذات بجميع وجود الممكنات لما كان وجود ابالغير وكل ما بالغير كما هو
الممكنات بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات بجميع وجودات
في وجودات الممكنات وترتيبها باعتبار

انما

انما بالغير
وجودات بالغير بطبايعها فهذا
وتطلب وتقتضي بالذات الانتهاء لانه لا يتقدم بعضها ببعض
الانتهاء الى الواجب بالغير بحسب عرضية لا باعتبار طلب الانتهاء الى الواجب
الانتهاء بحصل الوجود بالغير باعتبار الوجودات بالغير والموجودات بالذات
الوجود بالغير على بعض جميع الوجودات بالغير الحصل الحصل درجة
الواجب بالذات لان جميع الوجودات على العلل لحصل تختلف درجة
الى الواجب في مرتبة واحدة واذا الوجودات متقدمة على العلل بعضها فوق بعض
فيكون بجميع في مرتبة واحدة وبعضها معلول والعلة مترتبة بعضها فوق بعض و
بالغير باعتبار ان بعضها علة وبعضها معلول علل مترتبة بعضها على بعض بالذات
مترتبة فتحصل سلسلة مترتبة طولية ولما بينا انها على العلل والعلية السلسلة الطولية
التقدم والتاخر فهذا الاعتبار يحصل سلسلة البدء والعود بالذات
الوضعية بما انا شرذمة فلا باس ان نبين ان الله تعالى الحكيم ان الكلية وجوده
مع ذكر امور اخرى تناسب المقام تفصيل باذن الله تعالى ان الممكنات ما يتوقف وجوده
ينقسم الى ما فوق الكون والى ما تحت الكون لان بعض الممكنات فان الممكن
على الامكان بالذات والامكان الاستعدادي معا كالحوادث او استعدادي
الذاتي لا يكون كافيا في فيضان وجوده بل لا بد من الامكان الاستعدادي ايضا
وهذا القسم يعبر عنه بما تحت الكون على ما عرفت فيما سبق وبعضها
يتوقف وجوده على الامكان الذي يكون الامكان الذاتي
كافيا في فيضان وجوده بل يكون ممكنا له كالعقول والنفوس المجردة
والصورة الفلكية والهيولى الاولى والاجرام الفلكية والعناصر الاربعة
وهذا القسم يعبر عنه بما فوق الكون على ما عرفت تعالى فالممكنات
التي لا يتوقف وجودها على الامكان الاستعدادي بل يجب ان لا
تتقدم وجود احدها على وجود الاخر في الخارج
بل يجب ان يكون جميع
مجتمعة

في الوجود الخارجي والتقدم والتأخر بحسب المرتبة العقلية فقط والحكمة في ذلك
على ما اشرنا اليه سابقا هو ان كل واحد مما فوق الكون يكون الامكان
الذاتي كافيا في فيضان وجوده والامكان الذاتي لا يكون مقولا
بالتشكيك بل المقول بالتشكيك هو الامكان الاستعدادي فقط
لانه يتصور فيه القرب والبعد والضعف ولهذا يكون بعض صاحب
الامكان الاستعدادي متقدما على الوجود الخارجي على صاحب امكان
استعدادي آخر كتقدم العلقة على المضغة وتقدم المضغة على العظم
وبالجملة التقدم والتأخر بحسب الوجود الخارجي فيما بين الممكنات الموجودة
في الخارج يكون ناشئا من الامكان الاستعدادي بحسب القرب والبعد
والقوة والضعف فيه فلاجل التشكيك المتحقق في الامكان
الاستعدادي وعدم تحقق التشكيك في الامكان الذاتي جاز التقدم
والتأخر في الوجود الخارجي فيما بين الموجودات الممكنة التي هي صاحب
امكان استعدادي ولم يجز التقدم والتأخر في الوجود الخارجي فيما بين
الموجودات الممكنة التي لا يكون صاحب امكان استعدادي فظهر ان
الممكنات الموجودة البريئة عن الامكان الاستعدادي لا يجوز ان يتقدم
بعضها على بعض آخر منها في الوجود الخارجي بل يجب المعية بينهما في
الوجود الخارجي ولا بد ان يكون كل ما هو اشرف منهما متقدما بحسب المرتبة
العقلية على الاخس ويكون صدور الاخس عن الواجب جل شانه بتوسط
الاشرف بناء على قاعدة امكان الاشرف وهي ان الممكنات التي
فيما فوق الكون اذا وجد الاخس فيما بين تلك الممكنات يجب ان
يكون الاشرف موجودا قبل ذلك الاخس لانه لا يجوز ان يكون موجودا
في مرتبة ذلك الاخس والا يلزم صدور الكثير عن الواحد البسيط الحقيقي
وهو الواجب جل شانه بلا تكثر جهات واعتبارات وذلك غير جائز بناء

يجوزان م

على ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا يجوز ايضا ان يكون الاشرف
موجودا بعد الاخس وبتوسطه والا يلزم ان يكون المعلول اشرف من العلة
وذلك غير جائز فيما فوق الكون اذ الاشرف يكون اربط بالمبدأ
الاول واقرب منه من الاخس فلا بد ان يصدر الاشرف اولا ثم بتوسطه
الاخس نعم يجوز ان يكون صدور الاشرف بعد صدور الاخس وبتوسطه
فيما تحت الكون كما في صيرورة النطفة علقة ثم مضغة ثم لحما وعظاما ثم
حيوانا فان الحيوان اشرف مما هو متقدم على وجوده والسر الحكمي في ذلك
هو ان الامر الذي يكون صاحب الامكان الاستعدادي يجوز ان يكون
استعداد وجوده قائما بامر يكون ذلك الامر اخس منه ويكون وجوده
متوقفا على وجود ذلك الاخس على ما صورنا في مثال الحيوان بخلاف الامور
البريئة عن الامكان الاستعدادي فانه لا يتصور ذلك الاحتمال المذكور فيه
ولهذا اوجب ان يكون كل ما هو فوق الكون اذا كان اشرف موجودا
قبل الاخس بحسب المرتبة العقلية ومن قاعدة امكان الاشرف يمكن
اثبات مطلب آخر يكون محل النزاع بين العقلاء وهو انه هل يمكن
ويجوز وجود نظام جملي آخر اشرف واصلح من هذا النظام الجملي فبعضهم
بالجواز والمحققين منهم بعدم الجواز لان النظام الجملي المجموع ما سوى الله
تعالى من الموجودات من جملة فوق الكون وقد عرفت ان كل ما هو فوق
الكون يكون الامكان الذاتي كافيا في فيضان وجوده الذي في وسعه
وفي طاقته ولا يكون موقوفا على الامكان الاستعدادي لبراءة ما فوق
الكون عنه وقد عرفت ان الاخس اذا كان مما فوق الكون ويكون موجودا
فلا بد ان يكون الاشرف الذي مما فوق الكون موجودا قبل ذلك الاخس
اما لزوم كونه موجودا فلان الاخس والاشرف متساويين في كون
الامكان الذاتي كافيا في فيضان وجود كل واحد منهما فوجود احدهما

للترجيح بالشرف الخارجي [illegible] الوجود [illegible]

ان يكون الجميع الكلي منحصرا [illegible] على ما عرفت [illegible]

داخلة فيها فوق [illegible] على الافراد [illegible] الخارجي ان يكون [illegible] احتياجها [illegible]

ولا يجوز تقدم الاخس [illegible] هذا النظام [illegible] الكون [illegible] الاشرف [illegible] وجود [illegible] قبل

تخلف احدهما عن الاخر والاصلح [illegible] الداخلة [illegible] الاشرف [illegible]

نظام آخر اشرف ان الاشياء [illegible] الوجود الخارجي [illegible] امكان الاشرف [illegible]

لانك قد عرفت ان الافراد بحسب الوجود [illegible] قاعدة امكان الاشرف [illegible] بالفعل [illegible]

تخلف احدهما عن الاخر [illegible] اشرف [illegible] هذا النظام [illegible] بالفعل بل موجودا

العقلية فلما عرفت [illegible] ان يكون الاشرف موجودا قبل [illegible]

فتعين ان يكون الاشرف [illegible] فقط بدون ان يكون بالفعل بل [illegible]

ولا يمكن وجود نظام آخر اشرف [illegible] على قاعدة امكان [illegible]

[illegible]

ثم ان العلة التامة [illegible] المتصورة [illegible]

[illegible] بالذات لان كل [illegible] والاشرف [illegible]

[illegible] الكمال والاكمل والواجب [illegible] الاشرف [illegible] والاكمل [illegible]

جل شانه بل الحق ان الواجب [illegible] الكمال [illegible] ان يكون كل [illegible]

ما يتصوره [illegible] النقص [illegible] الجود والافاضة [illegible]

والبهاء والابهى [illegible] الجميع [illegible] الاشرف [illegible]

متحققة في الواجب جل شانه ازلا وابدا [illegible] الاطلاق [illegible]

في الواجب جل شانه [illegible] الافاضة [illegible]

بالنسبة الى جميع الاشياء [illegible]

[illegible]

[illegible] جمیعها

یکون [illegible] علیه ولا [illegible]

لکون کل کان فان وجود [illegible] علیه [illegible]

لقصور الکل [illegible] یکون [illegible] بعض الموجودات [illegible]

عن رتبته علیه [illegible] القوة الغضبیة [illegible] الغایات [illegible]

فی قبوله الاحراق علیه [illegible] الضروریات [illegible] وجود او عدم [illegible]

الارکان او مزاج [illegible] وجود او عدم [illegible]

مفضرة ببعض الموجود [illegible] فان [illegible] الاول [illegible] المبادی

بحسب القوة الغضبیة فلا [illegible] عن [illegible] وکل ذلک [illegible]

علی کمال الاقصی ولیس [illegible] القوة والنقصان [illegible] فلو کان النقصان

وکل ذلک حیث یکون [illegible] الارض [illegible] من جمیع المبادی

متفاوت فان [illegible] واحدة [illegible] المبادی

[illegible] النقص [illegible] فی ذلک [illegible]

[illegible]

ممتنع [illegible] بقاعدة [illegible]

بالذات [illegible] النظام [illegible] اذا [illegible] یکون

[illegible] الوجوب بالذات [illegible] الاشرف [illegible]

امکان الاشرف [illegible] ممتنع [illegible] الاول [illegible] العقل [illegible]

[illegible] النظام [illegible] یکون [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] المقدمات [illegible] الکون [illegible] المبدء [illegible]

واخلته [illegible] النفس الناطقة [illegible] فلکیة [illegible]

القاعدة [illegible] السماویة [illegible] سواء کانت [illegible] العقل [illegible]

ثم النفس [illegible] الجوهرة [illegible] الصورة [illegible] وکل [illegible]

والاجسام العنصریة [illegible] المبدء [illegible] خارجی [illegible]

کانت فلکیة او عنصریة [illegible] الهیولی [illegible] خارجی [illegible]

الی [illegible] سلسلة المبدء [illegible]

[illegible]

وهى منه
وهو الهيولى الاولى وذلك قال الانسان الخ من الارض منه
على ما عرفت للعقل بأسفل من الامكان بمنزلة الدائرة بمنزلة مركزها آخر منها
بعض الحكماء الكرام من أن عالم الامكان بمنزلة الدائرة والهيولى بمنزلة مركزها ونصف قطرها كان
بالنسبة الى أن جميع المحيط بتلك الدائرة قطر بتلك الدائرة والعقل بسلسلة العود ونصف قطر العود
والواجب جل شأنه بمنزلة الهيولى بمنزلة نصف قطر هو أشرف والعقل بسلسلة العود ونصف قطر الدائرة
ومنه العقل الاول الى الهيولى الى الانسان ان الكل الذى هو أشرف ان أشرف البدو بمنزلة شأنه
لما فى الجسم المطلق والعقل الاول وقد عرفت بسلسلة البدو من جهة الواجب جل
والكل سلسلة البدو والعقل الاول فبالحقيقة بسلسلة القطر من جهة صادر آخر
نفس سيد الانبياء صلى الله عليه وآله فالمحيط بالكل العود وليس شى فيه اول ولا يكون
المذكورة ونصف قطر آخر بسلسلة البدو الذى لا يكون اول الحقيقى الاول هو
والصادر الاول وهو العقل وان كان اول الحقيقى الا الواجب جل شأنه فالاول لا اول له ولا كان
موجود متميز لكن فوقه الواجب جل شأنه وكذلك نفس فيكون هو الاول والاول سواه
واله هو الامر الموجود الاخر نفس سيد الانبياء صلى الله عليه
ولا يكون بعده صادر اخر موجود بوجود متميز وسلسلة العود
بين الواجب جل شأنه وبين نفس سيد الانبياء صلى الله عليه ولا يكون
واله موجود اخر الواجب جل شأنه وبين نفس سيد الانبياء صلى الله عليه
وبين الواجب جل شأنه هو سيد الانبياء فيكون اخر الموجود المنتهى اليه
ذريته صلى الله عليه واله وسلسلة العود ولكن يمكن ان يكون ما ورد فى حقه
ثم ان نفس النبى صلى الله عليه واله هو محمد بن عبد الله صلى الله عليه واله ولا نبى بعده
لا يكون بين الواجب جل شأنه وبين نفس النبى صلى الله عليه واله
موجود

نعم السيد وقت لا يسعه فيه ملك مقرب ولا نبى مرسل اشارة الى ما ذكرنا

بوجود

بوجود
شئ نفسه نطقا وكذلك آخر
قوله صلى الله عليه واله كنت نبيا وآدم بين الماء والطين يحتمل ان يكون اشارة الى ذلك
وآدم بين الماء والطين ثم بانفصال الانبياء صلى الله عليه ويمكن ان يكون
الى الدقيقة التى ذكرنا بسلسلة العود ويكون آخر سلسلة العود وصلاة الله عليه
وان كان ما ينتهى اليه آخرا حقيقيا بحيث لا يكون بعده موجود الحقيقى هو الواجب جل
لنبى صلى الله عليه واله وسلسلة البدو ومنتهية اليه فيكون الآخر فيكون من الاول
جل شأنه محيط بالكل فيكون جميع اول الموجودات الذى له اول الا الواجب
فيكون هو آخر الموجودات الذى لا آخر له كما انه اول الموجودات الحقيقى والاعلى
الحقيقى وعين الاول هو الاول الحقيقى فلا يكون الاول الا الاخر والاخر الا الحقيقى
جل شأنه فيكون هو الاول والآخر وليس شئ سواه الا الاول والاخر حقيقة اوجود
جميع ما سوى الواجب جل شأنه من الموجودات سواء كانت موجودات خارجية او موجودا
لان الموجود بالغير
والواجب بالذات
وكل موجود بالغير
موجود في الخارج او في الذهن
وصفين احدهما كونه موجودا بالغير وثانيهما كونه موجودا في الخارج او في الذهن بالذات
الاول علة للموصوف الثانى كما يحقق الاصل وذلك لان الموجود بالذات والوجود بالغير الاصل والفرع
بالذات والموجود بالذات ونفس بالذات كان الاصل وذلك بالغير ولا يلزم الاصل
الموجود بالذات ونفس بالذات والاصل الفرع ان يكون بالعرض والفرع متحقق
بالذات يمكن ان يكون الاصل فيه موجود بالغير والموجود متحقق بالفعل وتحقق الفرع
متحققا وموجود بالفعل ايضا ولما كان كل واحد من الموجودات بالغير ومن
خارجيا او ذهنيا مستندا على الوصفين المذكورين الذين احدهما علة للثانى
معلولا له وكان جعل العلة وسط البرهان الذى هو الظهور على ما
او ذهنيا فيكون كل واحد منها برهانا باعتبار
خارجيا او ذهنيا مجعولا بحيث
وصفيه المذكورين
نظر

صفاته وجود
كمال الظهور وجود على [illegible] واحد منه يكون ثابتة
الواجب جل شأنه ان يتحقق كل واحد من صفات الواجب جل شأنه الا الواجب جل شأنه
هذا يصح ان يتحقق بالغير باعتبار وصف الواجب لا يعلمها الا الواجب ان كل موجود جل شأنه
الموجودات مستقل في اثبات الواجب والوحدة وقد دلت وجود الواجب جل شأنه [illegible]
برهان تام على الموجودات الخارجية جنود ربك الا هو مستقل في اثبات الصلوة والحجة [illegible]
وتفاصيل عدد الموجودات مما يعلم جنود ربك الا هو مستقل طالب عليه في [illegible] والعلم
شأنه على ما قال المذكورين على ان ربك على الوجوه اقرار قلب ان يقبل
بالغير باعتبار وصفه الوصفين شهيد اعلام الكبرى البرهانية فيصح ويتحقق
وكلام لعيوب الدين والسلام وهو الذي شهادة الشهادة براهين وجوده اضافة لكن
وهو قوله عليه الصلوة المراد منه الامر الذي تفاصيل امر الظاهر علام الغيوب يكون
الى ما ذكرنا تفصيلا الان الا هو والامر الذي في الواقع امر الظاهر انما نهاية الظهور
جنود وبراهين وجوده ربك الا هو فاذا كانت البراهين كلما كان برهانه في الواقع ونفس الامر لان الخفي
ذاته بالغير فيكون هو الظاهر بالبراهين وجوده الى ان يكون اظهر
جل شأنه اذا كان الواجب جل شأنه لا يكون شيء من الاشياء الظاهرة
بل هو في الواقع ونفس الامر الظاهر المحض الا علام
القائل يكون بوجود الاشياء وهو الظاهر بالبراهين الكثيرة المحصية
ان يكون بالعلم بالواجب جل شأنه لا بالغير في الواقع ونفس الامر وما عداه
المكنة لغير الواجب جل شأنه الظاهر بالغير الظاهر بالغير وبالعرض والنور
شأنه [illegible] ... في الحكماء القائلون بوجود العقول والنفوس المجردة السماوية [illegible] فالوا

الغير جل شأنه الحكمة الظاهر
فالواجب خفي بنفسه لكون غيره باطنا بذاته بنفسه
هو الباطن ونفس الامر والاعيان يكون قوله تعالى بالذات
في الواقع ونفس الامر والباطن في الذات الى جميع بالغير بالذات بالغير
خفي في الواقع والظاهر والباطن ظهور بالغير وكل ما بالغير ولذلك علة وظهور بالغير
هو الاول والاخر والظاهر بالذات ظهور بالذات وقد دلت ان ما بالغير
وايضا ظهور ما عدا الواجب فالظهور فيه ان الظهور بالذات بالغير والخفاء وان
فلا بد من الظهور بالذات ان يكون ممكنه بالغير ولا ينتهي بالغير
وظهور بعلته وهو ظهور الموجودات لغيره ما نقص وجود واحد وهو
ما بالذات فوجب تحقق ظهور بالذات وما عداه ظهور الظهور الا وجود لا غيره فيتناهى
الظهورات ثم هو الظهور بالذات فلا يكون الظهورات هو الظاهر في نهاية
توحيد الواجب بالذات الانحصار يكون انه واما الظهور
الواجب جل شأنه فبهذا الاعتبار يصح بطريق الانحصار فيه وان الظهور والنور
الا هو ولا غيره ولا ان يكون صاحب ذلك النور والظهور اذا كان في نهاية
لمن هو بنفسه فاذا كان الصحب ذلك النور والظهور واذا كان في نهاية
لمن هو الغير والخفاء يكون صاحب ذلك النور وظاهر الجلي
نسبه فلا يكون النور العقلي اذا كان في نهاية الادراك
ما في الحس المعقول من الادراك ان يكون فاعلا
وكيف ان يكون ما ورد في الدعاء الا هو
وبالخفاء في الظهور ولا في ذلك
الى ما ذكرنا مفصلا

اليه بما يصح الاعتقاد به فالذي … الظاهر
فبهذا الاعتبار يصح ان يكون عينه هو الباطن الخفي بالنسبة الى الباطن الذي هو الظاهر
كان الحق هو الظاهر الجلي يكون عينه هو الباطن والباطن هو العلماء الابرار …
يكون هو الظاهر الخفي فالظاهر هو الباطن … وفضل الله تعالى … بايجاد العباد
الظاهر الجلي هو الباطن الخفي لتمام الكلام … بل الكل بايجاد الله
ومحتاج فهم هذه الاسرار الى التتبع التام … لانه اذا كان موجد الا بالقدرة
مع لطف القريحة واستقامة الطبيعة … بل هو بايجاد الله تعالى والايجاد
ان شاء فان قيل وجود افعال العباد الاختيارية والثواب والعقاب …
فان كان بايجاد الله تعالى فيلزم الاشكال في الثواب والعقاب انما يتحقق
تعالى فيكون وجود الحسنات والسيئات جميعا بقدرة الله تعالى وايجاده فلا وجه للثواب …
العباد والايجاد واذا لم يمكن بقدرة العباد وايجادهم وكذلك العقاب كما نظيره
لان الثواب انما يتحقق بتخصيص ما نار بفعله الذي اوجده وكذلك الشخص بلا
شخص ما نار بفعله الذي اوجده لا بنار الفعل الذي اوجده غيره والا يلزم الترجيح
تامل ولا التخصيص بعضهم بالثواب وبعض آخر بالعقاب ويلزم ان لا يكون بعض
مرجح كما نظيره … وان كان بايجاد العباد … بالبراهين العقلية المذكورة سابقا
الوجود واحد وهو الله تعالى مع انه قد ثبت … الافعال
ان لا مؤثر في الوجود الا الله ولا فاعل سواه قلنا تبين … ولا يكون موجدها العباد
الاختيارية للعباد ولكنهم منها ان يوجدها هو الله تعالى … الانسانية ذات
ثم تبين دفع الاشكال باذن الله تعالى اعلم ان النفس المجردة الانسانية
حيوة عقلانية صاحبة للعلم والقدرة والارادة وغيرها من الصفات الكمالية
وبنسبة العلم اليها مثل نسبة نور الشمس الى الشمس ولهذا تكون النفس المجردة
الانسانية مشغولة بالادراك والعلم دائما ويكون نسبة
العلم اليها كنسبة الحي الى الحي … حيوة

حي بحيوة ذاتية …
حي … فكذلك العلم … الانسانية
بدون الات العلم … اللذين
حي العقل بالابدان المذكورة … فالنفس المجردة والتصديق … ولذلك
حي النفس المجردة على التتبع بحصول التصور والتصديق فيها او عنده
بدونه فلا حصل لها الا بحسب ذواتها وانما تحصل الصفات والملكات الحالية فيها بالبدن
البعض الاخر ذاتها … التدبير والتصرف في البدن واما علاقة … تكون
مشغولة ذاتها … لها علاقة التدبير … والمنافرة
يكون ما … الانسانية … والصادرة
النفس المجردة الانسانية وجميع … الامور الانسانية
الذي تعلقت به … ان يكون … النفس … الى
متوجهة في كل الاوقات فيجب ان … للبدن
وغيرها من الملائمات في كل وقت … بان شربها نافع
للبدن … المنزل الى … شرب الخمر مثلا … تناول الخمر
مثل نسبة صاحب … الشوق … حصل … التصور
السفينة … التصور والتصديق … الشوق … العبد … النفس
يحصل لها بعد حصول ذلك التصور … البدن
وذلك الشوق … هو الارادة … الامور … الصورة العلمية … لها
تناول الخمر ويحصل الشرب … الصورة … الا انها …
والتصديق فلان … عبارة … فاعلة … بالقدرة
المجردة الانسانية فاعلة لتلك … النفس … بفعله … ثم
فاعلة لها … يلزم … العلم … او
والاختيار وكل فاعل مختار … العلم … هو فعله
فعله فلا بد ان يكون … الذي عين
غيره فان كان … الدور … اى

مقدم من كل ... [illegible] ... القدرة

الشيء على نفسه فاما ان يدور او يتسلسل ... [illegible] ... لا يكون

فينتقل الكلام الى ... [illegible] ... الجودة ... فلا بد

الى غير النهاية ... [illegible] ... ان النفس ... ان الكامل

الدور ... [illegible] ... الصفات الكمالية للنفس فاعلة لها فقط لان ... والاختيار

والارادة ... الصفات ... فاعلة لها بل يكون فاعلة لها بالقدرة ... [illegible] ... الكمال المطلق

بالايجاد ... ولا يكون فاعل مختار يكون بعلمه ... [illegible] ... العلم

فاعلة بالاختيار وكل فاعل مختار ... [illegible] ... العلم ... فاعلة

القدرة والاختيار فيلزم الدور ... وذلك الكمال ... ان يكون ... النفس

يكون كماله زائدا على ذاته سواء كان الكمال فقط ولا يصح ... [illegible] ... الكمالية

للموجود بما هو موجود ويكون فاعلا ... وقد عرفت ان الارادة ... الصفات ... بما هو موجود

ان الشاكر ... فاعلة لها ... من الارادة وكذا القدرة ... لانك قد عرفت

[illegible]

حقيقة بصفة

ما وجد ووجد ... بصفة جارية

قبل ان يوجد ... [illegible] ... الحركة ... الارادة ... العباد

فيها ... [illegible] ... ويكون ... حقيقة ... الحركة بل

اي ذاته ... العباد ... حقيقة ... ان يكون ... بحيث ... حقيقتها

صانعه وخالقه ... [illegible] ... قبل ايجادها ... بالفعل على

وذاتياتها واجزائها وخواصها ... فاذا كان قادرا ... العالم ... الكثيرة

عن حقيقة الحركة واجزائها ... قبل ايجادها وجعلها ... النظر ... اولى

اجزائها وخواصها ... العلوم ... الجمادات ... والادراكات ... تحصيل

وآثارها ... الرياضيات ... العلوم ... الذهن يلزم

[illegible]

بما هو شخص خارجي الا يعلم من خلق علماً جل شانه وايضاً كل ممكن سواء كان
مجرداً او مادياً باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الاستناد الى الجاعل
داخل تحت ما بالقوة فان الممكن بالذات باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن كل ما عدا ذاته قوة صرفة ولا شيء صرف وليس له باعتبار ذاته بذاته
مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته استشمام رائحة من الفعلية المقابلة
للقوة والوجود المقابل للعدم فلا بد للممكن بالذات من مخرج يخرجه من القوة
الذاتية الى الفعلية بالغير ولا شك ان القوة لا تكون مخرجة للقوة الى
الفعل لان الفعلية هي الوجود والقوة برية من الوجود وعارية عنه فكيف
يصح ان يكون الامر العاري عن الوجود مفيض للوجود وهو ظاهر بل المخرج
للقوة هو الفعلية فقط فلو كان امراً فعلية مشوبة بالقوة فنعمل مسلك
التحليل فنقول نحلل ذلك الامر الى حيثيتين حيثية الفعلية وحيثية القوة وقد عرفت
ان القوة لا يكون مخرجة للقوة الى الفعلية بل المخرج هو الفعلية فنطرح
القوة خلف قاف وننظر الى الفعلية الباقية فان كانت مشوبة
بالقوة فنعمل مسلك التحليل ايضاً وهكذا الى ان ننتهي الى الفعلية الغير
المشوبة بالقوة وهي الفعلية الصرفة التي لا يكون الا فعلية الواجب بالذات
فظهر ان مخرج القوة الى الفعل وموجد ما بالقوة ومفيض الوجود على ما
بالقوة ليس الا الواجب الوجود بالذات نعم يجوز ان يكون بعض
الموجودات الممكنة شرطاً وسبباً لوجود بعض آخر منها كالاب والام
بالقياس الى الولد فظهر ان لا مؤثر في الوجود الا الله ولا جاعل ولا خالق
سواه فلاجل ذلك قال الحكماء ان الامكان علة الحاجة الى العلة ما جاعلة
في بادي الراي وفي ثاني النظر علة الحاجة الى علة جاعلة خاصة هي الواجب
بالذات وقد الهمنا كما سبق براهين آخر على ان لا مؤثر في الوجود
الا الله ولا جاعل ولا خالق سواه وهذا المذهب وهو انه لا مؤثر في الوجود
الا الله ولا جاعل ولا خالق سواه موافق لظاهر القران الكريم في عدة

مواضع

مواضع والاحاديث الشريفة ايضاً كما هو ظاهر لاهل التتبع واذا كان
البرهان العقلي موافقاً لظاهر القرآن الكريم والحديث الشريف
فلا يجوز صرفهما عن ظاهرهما ويجب الحمل على ظاهرهما فظهر ان موجد
افعال العباد هو الله تعالى لكن قدرة العبد واختياره شرط من شرائط العلة
الفاعلية المستجمعة للشرائط كما ان الاب والام شرط لوجود الولد
ووجود الولد من الله تعالى لا منهما وكيف يصح ان يكون الاب والام
موجدين للولد الخارجي مع جهلهما بالخصوصيات الخارجية لولدهما
الا يعلم من خلق على ما قال جل شانه وبالجملة علم العالم الممكنات بما عدا
ذاته اما حصولي او حضوري وقد عرفت ان العبد لما كان عالماً قادراً
مختاراً فلا بد ان يكون فعله مسبوقاً بالعلم فذلك العلم السابق
على فعله الخارجي لا يصح ان يكون حضورياً اي بحضور شخص فعله الخارجي بما هو
شخص خارجي والا يلزم الدور اي تقدم الشيء على نفسه فتعين ان يكون ذلك
العلم السابق حصولياً اي بحصول صورة ذلك الفعل الخارجي الشخصي في
ذهنه وقد عرفت ان الشخص الخارجي بما هو شخص خارجي يمتنع حصوله في
الذهن لان الشخص الذهني غير الشخص الخارجي والمفروض ان الفعل الخارجي
الشخصي بما هو شخص خارجي مخلوق العبد فيلزم ان يكون العبد خالقاً لامر
خارجي شخصي مع كونه جاهلاً لمخلوقه الخارجي الشخصي من حيث الخصوصية الخارجية
الشخصية التي هي اثره الخارجي وامر مخلوق له في الخارج فيلزم جهل
الخالق بمخلوقه بما هو مخلوقه الا يعلم من خلق على ما قال جل شانه
فظهر ان العبد لا يصح ان يكون خالقاً لحركاته الشخصية الخارجية وافعاله
الشخصية الخارجية ومن هذا المسلك يمكن اثبات ان العقول المفارقة
ايضاً لا يصح ان يكون شيء منها خالقاً وجاعلاً لشيء من الموجودات في
الخارج لانك قد عرفت ان العالم من الممكنات انما يكون علمه بما عدا

ذاته حضوريا

حصول لها قبل ذاته لما كانت [illegible] العلم [illegible] يكون [illegible] ان

والعقول الفعالة والقدرة والارادة [illegible] بالعلم [illegible] بان كان حضوريا [illegible] ان يكون [illegible] لان [illegible] العلم

ثم اهل العلم [illegible] حضوريا [illegible] حصوله [illegible] وجود [illegible] بالعلم

فلا بد ان يكون حصولها [illegible] وان كان [illegible] ثبت [illegible] بالعلم

السابق اما ان يكون الشيء [illegible] على ما عرفت [illegible] والارادة [illegible] والمخلوق [illegible] فاما ان

يلزم الدور [illegible] تقدم الشيء [illegible] الخارجي [illegible] والقدرة والارادة [illegible] المخلوق الذي [illegible] اليه

الخالق الخارجي [illegible] المجردة فالقدرة [illegible] والوجود الذي [illegible] فيتسلسل الكلام الى ذاته

شيء من العقول والنفوس المجردة [illegible] العلم [illegible] والوجود [illegible] الموجودات [illegible]

العقول والنفوس [illegible] العلم على الفعل [illegible] يلزم الدور او التسلسل [illegible]

الفاعل المختار فلا بد من ذلك الموجود الذي [illegible] فيلزم [illegible]

السابق اما ان يكون عين [illegible] او رجع [illegible]

بذهب الى [illegible] النهاية فيلزم [illegible]

[illegible] البراهين [illegible] العالم [illegible] الموجودات [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] ان يكون فاعل [illegible] وجاعل لشيء من الموجودات [illegible]

[illegible] ان يكون خالق الوجود وجاعل [illegible] المجردة [illegible]

[illegible] الاصل [illegible] الوجود [illegible] ان يكون فاعل [illegible]

[illegible] الانسان ان يكون [illegible] ثابت بالبرهان

اما النعلية [illegible] الشيء بجعل جاعل [illegible] كان

الجنسية [illegible] بجعل جاعل [illegible] اذا كان [illegible]

فلان [illegible] الاحتياج [illegible] الامر [illegible]

ونفس [illegible] لان اذا يكون [illegible] الامر [illegible] واو [illegible]

وفعل الفاعل اذا يكون الامر [illegible] فاحتاج [illegible] الاحتياج [illegible]

نسبة ذلك الامر [illegible] ذاتية [illegible] الذاتي [illegible]

ذاتية بناء على ما عرفت [illegible] امكانية [illegible] لان [illegible]

نسبة امر الى امر [illegible] والعلية [illegible] فلا حاصل ذلك [illegible] حيوان

ايجابية والمجعولية والعلية والمعلولية [illegible] ذاتية [illegible] الانسان [illegible] ذاتية

يحيل ان الاحتياج [illegible] نسبة امكانية [illegible] الانسان ان الانسان [illegible] ذاتية

الى الموضوع اما ان يكون المحمول [illegible] نسبة [illegible] امكانية [illegible]

[illegible] ذاتية وقالوا ان [illegible] الى الموضوع [illegible]

والانسان ناطق لا يكون نسبة [illegible]

[illegible] الذاتية [illegible] الذاتيات [illegible]

[illegible] الذاتية [illegible] بجعل جاعل [illegible] ولا يكون [illegible]

[illegible] ان لا يكون بجعل جاعل [illegible] بالذات [illegible]

[illegible] ان لا يكون [illegible] جعل [illegible]

الكلية [illegible] انتفى [illegible] الزوجية

[illegible] فلك [illegible] الذكورين [illegible] بين [illegible] الزوجية

بين الوصفين المذكورين [illegible] مفهوم [illegible] حقيقة [illegible] الاربعة [illegible] الموضوع والمحمول

[illegible] بانه [illegible] بين الشي [illegible] باعتبار [illegible] اللذين [illegible] الموضوع

باعتبار النسبتين بين [illegible] المتصور [illegible] بين النسبتين [illegible] حقيقتها المتصورة وبهذا

بالعرض بين [illegible] ملحوظ [illegible] بالعرض [illegible] باعتبار [illegible] النقيضين

باعتبار انه امر [illegible] باعتبار [illegible] ملحوظا [illegible] الاربعة

الاربعة [illegible] والمحمول [illegible] فان [illegible] باعتبار [illegible] الاربعة

بين الموضوع والمحمول وحينئذ لا يصح [illegible] بالذات [illegible] فيكون الاربعة

القضية المذكورة بالعرض والملحوظة [illegible] بالذات [illegible] المصطلح [illegible] باعتبار نقيضها

[illegible] الملحوظة [illegible] الاربعة [illegible] المهية [illegible] جاعل [illegible] الوجوب

اعتبار يكون زوجية الاربعة لازم [illegible]

الاعتبار يكون [illegible] المهية [illegible] ولا يلزم من كون الاربعة [illegible] نقيضها

يكون ثابتا بنفس [illegible] واجب [illegible] الوجود بالذات [illegible] بين كون

واجبة الزوجية باعتبار [illegible] زوجية [illegible]

[illegible] الاربعة [illegible] واجبة الزوجية [illegible] الوجود [illegible]

زوجية الاربعة [illegible] الاربعة [illegible] بالذات [illegible]

[illegible] زوجية الاربعة باعتبار حقيقتها المتصورة [illegible] باعتبار [illegible] حقيقتها المتصورة [illegible]

والمحمول [illegible] الاول [illegible] باعتبار حقيقتها المتصورة [illegible] بين الموضوع

ممكنة بالذات [illegible] الاول [illegible] بالذات [illegible] الجاعل

واجب بالذات [illegible] بالذات

على ما عرفت [illegible] الاربعة

لا يكون [illegible] الاربعة [illegible]

علة

مقتضية

مقتضية [illegible] فلا [illegible]

[illegible] جاعل المهية [illegible] زوجية الاربعة [illegible] المحمول

[illegible] الاول [illegible] المهية [illegible] بين الموضوع [illegible] المحمول

الاعتبار الاول [illegible] المهية [illegible] الاربعة [illegible] بين الموضوع

[illegible] بالعرض [illegible] باعتبار [illegible] المتنسبين [illegible] الوجوب بالذات

[illegible] الشروط والاسباب باعتبار [illegible] المتنسبين [illegible] واجب بالذات

[illegible] جملة الشروط [illegible] اذا اخذت بالعرض [illegible] بين [illegible] يكون [illegible] بالذات

الى زوجية الاربعة [illegible] ملحوظا بالعرض [illegible] الامر [illegible] مقتضيا

رابط [illegible] للمهية [illegible] الاول [illegible] المصطلح [illegible] الوجود

وجودا [illegible] بالذات والاحتمال [illegible] المهية [illegible] بالذات

او ممكن الوجوب بالذات [illegible] الوجوب بالذات [illegible] ان الامكان [illegible]

ومربوط [illegible] البرهان [illegible] واجب [illegible] الوجوب [illegible] بالذات

فكيف يتصور [illegible] واجب [illegible] الجعل واجب بالذات [illegible]

[illegible] الاربعة [illegible] الاسباب [illegible] بالذات [illegible]

[illegible] ان [illegible] بين الموضوع والمحمول [illegible] ان يكون

[illegible] الاربعة [illegible] الزوجية [illegible]

[illegible] الاول [illegible] المحققين [illegible] زوجية الاربعة [illegible]

باعتبار الاول [illegible] بالذات [illegible] الاربعة [illegible] اذا كانت اخذت

[illegible] المهية [illegible] الاربعة [illegible] المحققين [illegible] بالقول [illegible] دون

[illegible] المصطلح [illegible] المهية [illegible] مجعولة

جاعل المهية [illegible] بالامكان [illegible]

او الوجوب بالذات

اولا [illegible]

الذاتیة او الوجوب ... ذاته

الاتصاف بالذات ... الا بالاتصاف بالذات ... بالعرض وبالتبع لان الشی باعتبار حقیقته التصوریة الذاتیة لا یعطیها الا الاتصاف ... فان الشی ... بالذات والبیاض

الذاتی او الوجوب بذاته وباعتبار ... بالعرض وبالتبع لان التبع ... بالذات

یثبت للشی بالاعتبار لا باعتبار ذاته الملحوظة ... لا یتخلف حالة ... کالسواد والبیاض فصدا ... العقل لا

فصدا وبالاصالة لا باعتبار بالذات بحیثیة ملحوظة ... القصد ولوحة ... وبالتبع

الملحوظ بالعرض بالتبع ... باعتبار القصود الملحوظة بالعرض الملحوظة

النسبیات حالات الاشیاء ... باعتبار الذات بحیثیة ... اصالة وبحسب الثلث

الاشیاء الملحوظة ... باعتبار فیهد الاشیاء ... فسبحه ... السواد المذکور

واصالة لا بالعرض والتبع ولا ینبت له ... لوجود ذاته الذاتیة

بالعرض وبالتبع ... ان تعرض انه لا یحکم الا باعتبار حقیقته

تصف الشی بحیثیة الذات التصوریة قصدا او بالاصالة

بالعرض وبالتبع فیثبت له واحد من السواد ...

ولا یتخلف عنه العقل ما دام ... الثلث لانه اذا لم یلحظ الشی باعتبار ذاته

وباعتبار حقیقته التصوریة قصدا او بالاصالة لم یتخلف

الذاتیة فیها ابدا وباعتبار ... فالشی الملحوظ بالعرض وبالتبع لا یعلم

بالحیثیة بین الموضوع والمحمول الملحوظة بالعرض وبالتبع المقصود بالتبع

ولا فی ذلک لان هذا الاعتبار ... بالذات ولا یتخلف الاکان

بالذات باعتبار ذاته ... ولکنه ... الاربعة ...

حقیقتها التصوریة ولکن ... لا یخرج عن ... السواد الثلث

العقل ...

الفعل ان یوجد الانسان ... الاتصاف ... بالذات

فیخرج الانسان ان الناطق ... فان ... الذاتیة ... لا ...

الانسان بالحیثیة فان احدهما باعتبار ... والثلث ...

والانسان باعتبار الصورة ... الاربعة ... فان ...

فرضها باعتبار التصوریة ... الامکان الذاتی ... الامکان ...

وباعتبار حقیقتها عنها الاعتبار ... وحیوانیة ... الذاتیة ...

بالذات ولا یتخلف ... الانسان ... الوجوب بالذات ...

الهیئة ... الانسان ... بالذات والوجوب بالذات ...

العقل وحیوانیة ... الوجوب بالذات ... الوجوب ...

ثابتة للاربعة ... الانسان ... والحیوانیة ... بالذات

للانسان ... بل یکون الانسان واجب ...

وحاله ... ان یکون ... الوجوب ... بالذات ...

وواجب الناطقیة بالذات ... فالقول ... الاشیاء المذکورة

الاربعة وجمیع ما ذکر ... الموجودة فی الخارج ... الموجود فی الخارج

... والاعراض الموجودة ... کالجواهر الموجودة فی الخارج

... الموجود فی الخارج بل یکون ... تحقق الاعراض ...

... الوجود والحیثیة ... بمعزل عن الخارج ...

... الامور ... العقل ... فی الخارج ...

... المطابقة ... فی الخارج ... الجنس والفصل ... العقل

... کون ... الجسم ... الاجناس والفصول ...

... الخارج ... الجنس والفصل ... ولیس ...

... السواد والبیاض ... الموجود فی الخارج

... مثل کون الجسم ... موجودا فی الخارج

... الخارجی ... الاشیاء ...

من الجسم وان لم يكن محتاجا الى الحيثية التقييدية لكنه محتاج الى الحيثية التعليلية
لكون العلة الفاعلية خارجة عن ذات المنتزع منه فان الوجود الخارجي للجسم
ليس ضروريا ذاتيا له ولا يكون الجسم فاعلا لوجوده بل يكون الفاعل لوجوده
امرا خارجا عن ذاته وهكذا القياس العقلي في جميع الممكنات الموجودة
في الخارج وثانيها ما لا يحتاج انتزاعه من المنتزع منه الى الحيثية التقييدية ويكون
محتاجا الى الحيثية التعليلية فقط لكن العلة لا يكون امرا خارجا عن ذات
المنتزع منه مثل انتزاع الامكان الذاتي من الممكنات الموجودة في الخارج
فان انتزاع الامكان الذاتي من الممكنات وان لم يكن محتاجا الى الحيثية
التقييدية لكنه محتاج الى الحيثية التعليلية لان الغير المحتاج الى الحيثية التقييدية
والتعليلية معا منحصر في الذات والذاتيات والامكان الذاتي
ليس ذاتا ولا ذاتيا لشيء من الممكنات ولا ثابتا للممكنات في مرتبة الذات
لان ما هو ثابت في مرتبة ذات الشيء انما هو ذاته وذاتياته الداخلة
في قوام ذاته وظاهر ان الامكان الذاتي ليس كذلك بالنسبة الى
شيء من الممكن بالذات لكن لا يكون العلة خارجة عن ذات المنتزع
منه بل العلة هي ذات المنتزع منه فان ذات الممكن بالذات وحقيقته
وان كانت بجعل الجاعل لكن امكان الممكن بالذات ليس بجعل جاعل
لان الجاعل لم يجعل الممكن بالذات ممكنا بالذات لان الامكان
الذاتي ناش من خصوصية حقيقة الممكن بالذات ومستند الى ذاته
من دون الاستفادة من الجاعل لا كالوجود والوحدة فانهما مستفادان
من الجاعل لا من ذات الممكن بالذات وكذلك كون الهيولى اضعف
الجواهر الموجودة وكونها واقعة في اسفل مراتب البدو ليس بجعل الجاعل
ولم تجعلها العلة كذلك بل كل واحد منهما ناش من خصوصية حقيقة
الهيولى وكذلك كون الارض واقعة في نهاية السفل ليس بجعل الجاعل

بل هو

بل هو ناش من خصوصية حقيقة الارض وكذلك كون الفرس ناقصا بالنسبة
الى الانسان ليس بجعل الجاعل بل هو ناش من خصوصية حقيقة الفرس وكذا
ومثل هذا كثير وثالثها ما لا يحتاج انتزاعه من المنتزع منه الى الحيثية التقييدية
ولا الى الحيثية التعليلية نحو كون الانسان انسانا وكون الانسان حيوانا وكون
الانسان ناطقا وكون الفرس فرسا وكون الفرس حيوانا وكون الفرس
صاهلا فان شيئا من تلك الانتزاعيات ليس بجعل جاعل ولا يحتاج ثبوت
شيء منها للمنتزع منه الى الحيثية التقييدية والتعليلية فان حقيقة الانسان مثلا
وان كانت بجعل الجاعل لكن كون الانسان انسانا ليس بجعل جاعل لانك
قد عرفت ان الاحتياج في الجاعل في ثبوت امر لامر آخر انما يكون على تقدير
كون نسبة الثابت الى المثبت له نسبة امكانية ذاتية لا وجوبية ذاتية
او امتناعية ذاتية لانهما تخيلان الاحتياج الى الجاعل على ما عرفت فيما سبق
ولا يكون نسبة الذات والذاتي نسبة امكانية ذاتية بل نسبة وجوبية
ذاتية فلا يكون كون الانسان انسانا مثلا بجعل جاعل على ما قال الشيخ
من ان الجاعل وان جعل حقيقة المشمش لكنه لم يجعل المشمش مشمشا فان المشمشية
ثابتة له بطريق الضرورة الذاتية والوجوب الذاتي ولا يلزم ان يكون
واجب الوجود بالذات بل اللازم ان يكون واجب المشمشية بالنظر الى
الذات وفرق ظاهر بين واجب الوجود بالذات وبين واجب المشمشية
بالنظر الى الذات كما عرفت فيما سبق وبالجملة كون امر واجب الوجود
بالذات انما هو على تقدير ان يكون له وجود قائم بذاته لا بالغير ويكون
ذلك الوجود ضروريا ذاتيا له وثابتا له بالنظر الى ذاته في مرتبة ذاته مقطع
النظر عن كل ما عدا ذاته على ما ثبت في مقامه ومثل ما ذكرنا من ان الموجودات
الخارجية قسمان احدهما ما يكون له مطابق في الخارج وثانيهما ما لا يكون له
مطابق في الخارج بل يكون منتزعا من الامر الخارجي بعض من التحليل العقلي

[illegible]

[illegible]

على الشيء الا ذات جعل
جعل يكون ذات الجاعل بحقيقته
انه كاف في وجود الاحتياج الى علة خصوصية بحقيقته ذات جعل
والذاتيات الذاتية بجعل الشيء الى علة بعد ذلك فيتصل جعل
او الضرورة بمقتضاه وبعضها لا يحتاج بحقيقته الشيء جميع ذلك [illegible]
على ما عرفت بمقتضى الشيء خصوصية منه وقد عرفت فلا يكون الا ان يكون
الشيء منه بعد جعل حقيقته بان ذات الشيء [illegible] العرض الا ان يكون
الشيء وبعضها لا يكون ما نسبة الى علة بمقتضى الجوهر والاثر [illegible] ان لا يكون
الشيء منه بل يحتاج الى علة بمقتضى المحصلة بمحض والاثر اعتبارات
حقيقة الشيء لا يكون المحصلة الحقائق والفصل اعتبارات
وايضا الاثر اعتبارات الحقائق يكون مركبا من الجنس والاثر اعتبارات ليس بحقائق
لان الداخل تحت المقولة واما ان يكون مركبا من الحقائق المحصلة بل الاثر العقلية
الاجناس العالية المقررة الاثر اعتبارات العقلية والتعقلات [illegible]
ثم منهما فلا يكون شيء منها الاعتبارية او الذين [illegible]
الحقائق المحصلة ومن [illegible] ان [illegible] فقد جعل الحقائق المحصلة تفصيلا على ما عرفت مرارا
وان ما الاعتبارات العقلية [illegible] لبعض الاعتبارات العقلية يجوز ان
بها الا ان [illegible] ذات الشيء منه وبعضها تحتاج الى حيثية تعليلية و
الوجود [illegible] الحقائق للعقل والتعقلات [illegible] حيثية تقييدية خارجة عن
الامور الاعتبارية يجب ان يكون من جميع الاثر [illegible] خارجة عن
ثم ما نسب الى الاعتبارية العقلية [illegible] يكون عليها الحيثية التقييدية الى ان الفعل والنفعل العقل
ليلزم كون [illegible] والامور الغير المحصلة في الحقيقة المحصلة [illegible]
والامور الاعتبارية العقلية [illegible]

منها بحقيقة ذلك [illegible] علم [illegible]
وشيء [illegible] ان لا يكون له [illegible]
والسببية [illegible] علم المقتضي من ان الصانع [illegible]
السببية الا نسبة [illegible] المحصلة الا بالعرض من ان [illegible]
وعلم السبب والامور الغير بالعرض من ان الفاعلية [illegible]
الاعتبارية العقلية وجعل حقيقته بالاعتبار ان الصنع [illegible]
بمقتضاها وانه ليس صنع فقد عرفت ان لتصور [illegible] العقل
عالما مصنوعة مجعولة لانك منفرد ويحصل ما صار [illegible]
في الخارج او الذين ليس لها وجود متفرد المحصلة [illegible]
بل الاثر اعتبارات امور غير ان العقل الحقائق فهذا الجعل [illegible]
المحصلة مجعولة وحاصلة بجعل الواجب بل ان يكون [illegible] اربعة
وتعلقه لكن الاثر اعتبارات بجعل على نهج واحد بل تفصيلا على ما عرفت مرارا و
ثم الجواهر والاعراض الموجودة ان لا موجود ولا خالق لشيء
الاشكال في الثواب والعقاب [illegible] وجود [illegible]
[illegible] افعال العباد والاختيارية [illegible]
الاختيارية للعباد ولا بأس [illegible] الاشكال على وجهين
[illegible] النقل والنقل [illegible] في دفع الاشكال [illegible]
المقتضي [illegible] قدرة العبد [illegible] الا فعال
الاختيارية للعباد وهو قدرة العبد [illegible] الذين مقتضي
جل [illegible] لكن [illegible] والاعراض [illegible] المتكلمين
[illegible] ان الموثر [illegible] والاختيار
[illegible] ان كان مختصا بجانب
[illegible] مختار
[illegible] يكون

بعيد الا انه لا نزاع لاحد من العقلاء في كون اقدار العبد وتمكينه من شأنه
وبعض آخر منهم ذهب الى ان المؤثر القريب هو قدرة الله تعالى
لكن قدرة العبد شرط تأثير قدرة الله تعالى وبعض آخر منهم ذهب
الى انه لا يكون شيء من قدرة الله تعالى وقدرة العبد مؤثراً بل المؤثر
هو مجموع القدرتين من حيث المجموع واختار هذا ابو اسحق الاسفرايني
ومن تبعه كما نقل عنه وحجج المذاهب واستدلالاتهم ومناقضاتهم
وشبهاتهم مذكورة في الكتب الكلامية فلا نشتغل بذكرها لطولها
فان قيل عرفت القدرة بانها صفة تؤثر على وفق الارادة فكيف
يصح ان يثبت للعبد قدرة على افعاله الاختيارية ومع ذلك لا يكون
قدرته مؤثرة في افعاله الاختيارية قلت القدرة قسمان مؤثرة وغير
مؤثرة والتعريف المذكور انما يكون للقدرة المؤثرة فقط لا انه تعريف
للقدرة المطلقة على اطلاقها وكيف لا وجميع القائلين بكون قدرة
العبد غير مؤثرة قائلون بكون العبد له قدرة وارادة فنفي تأثير القدرة
لا يستلزم نفي القدرة رأساً فالقدرة قسمان مؤثرة وغير مؤثرة و
قد عرفت بالبرهان ان القدرة المؤثرة ليست الا قدرة الواجب
الوجود بالذات وقدرة غيره جل شأنه لا يكون مؤثرة بل يكون شرطاً
فقط كما هو مقتضى البرهان على ما عرفت شرحها فان قيل انا نعلم بديهة
انا اذا اردنا ان نحرك يدنا او رجلنا مثلاً نحركهما بقدرتنا واختيارنا
ونوجد الحركة الاختيارية منهما بقدرتنا واختيارنا ونكون قدرتنا مؤثرة
في وجود تلك الحركة الاختيارية فيكون تأثير قدرتنا في افعالنا الاختيارية
امراً بديهياً وانكار الامر البديهي غير مسموع قلنا لا يخلو من ان يراد
من البديهة بديهة الوهم او بديهة العقل فان اريد بديهة الوهم
فهو مسلم غير نافع وان اريد بديهة العقل فهو غير مسلم وكيف
لا والعقل تابع للبرهان وقد عرفت بالبرهان العقلي ان قدرة العبد

لا تكون

لا تكون مؤثرة فالقدر البديهي الذي هو ثابت عند العقل بالبديهة
العقلية هو ان الافعال الاختيارية للعبد متوقفة على قدرة العبد والتوقف
لا يستلزم المؤثرية لان التوقف يتحقق في الشرط ايضاً ولا نزاع لاحد
في ان اعقل العقلاء بعد الانبياء والاوصياء سلام الله عليهم هم الحكماء
المحققون وهم اتفقوا على انه لا مؤثر في الوجود الا الله ولا خالق سواه
فالحكم بان قدرة العبد مؤثرة في فعله الاختياري بالبديهة حكم بحسب بديهة
الوهم فقط لا بحسب بديهة العقل ايضاً فان قيل يلزم على الاشعري
نفي قدرة العبد رأساً لان قدرة العبد ليست مؤثرة عندهم لانه لا مؤثر
في الوجود عندهم الا الله ولا خالق سواه ولا تكون سبباً حقيقياً ولا شرطاً
حقيقياً ايضاً لان الافعال الاختيارية للعبد تكون بايجاد الله تعالى
من غير مدخل لقدرة العبد فيها عندهم على ما صرحوا به لانه ليس عندهم
شيء من الاشياء الموجودة الممكنة بالذات متوقفاً حقيقياً على
شيء آخر منها بل التوقف توقف عادي فالسبب والشرط عندهم
يكون منحصراً على العادي ولا يوجد عندهم شرط حقيقي ولا سبب حقيقي
فلا تكون قدرة العبد سبباً حقيقياً ولا شرطاً حقيقياً لافعاله الاختيارية
ايضاً فيصح ان نقول بناء على مذهبهم ان قدرة العبد لا تكون مؤثرة
حقيقة ولا تكون ايضاً سبباً حقيقياً ولا شرطاً حقيقياً واذا لم تكن
مؤثرة حقيقة ولا شرطاً حقيقياً ولا سبباً حقيقياً فيلزم ان لا تكون
موجودة فيلزم نفي القدرة رأساً واذا لم يكن القدرة رأساً
يلزم الجبر فيلزم ان يكون الاشاعرة من الطائفة الجبرية الذين يكونون
قائلين بنفي القدرة وليس الامر كذلك لان الاشاعرة قائلون
بوجود قدرة العبد واختياره في افعاله الاختيارية قلت القدرة
عند الاشاعرة لا تكون منحصرة على القدرة المؤثرة والقدرة التي
تكون شرطاً حقيقياً او سبباً حقيقياً بل للقدرة فرد آخر وهو

ان یکون سببا عادیا او شرطا عادیا والجبر انما یلزم علی تقدیر نفی
جمیع افراد القدرة لا نفی بعضها دون البعض فالاشاعرة مثبتون
للقدرة ایضا ویکون تلک القدرة سببا عادیا لا سببا حقیقیا
فوجود قدرة العبد متحقق عندهم فی افعاله الاختیاریة لا انها معدومة
فالذی یکون منفیا عن قدرة العبد عند الاشاعرة هو المؤثریة الحقیقیة
والسببیة الحقیقیة والشرطیة الحقیقیة لا ان الوجود ایضا منفی عنها والجبر
انما یلزم علی تقدیر نفی الوجود القدرة راسا لا نفی بعض صفات
القدرة فلا بد من وجود القدرة فی الافعال الاختیاریة للعبد ویکون
تلک القدرة سببا عادیا واما الافعال التی لا یکون اختیاریة کالرعشة
مثلا فلا وجود للقدرة فیها ولا یکون قدرة العبد سببا عادیا
لها فوجود اصل قدرة العبد متفق علیه بین الجمیع والخلاف انما هو
فی صفة القدرة هل هی مؤثرة او غیر مؤثرة وعلی تقدیر عدم التاثیر
هل هی سبب حقیقی او سبب عادی فلم یلزم علی الاشعری نفی القدرة
راسا حتی یلزم الجبر وعلی ما ذکرنا لا یتوجه تشنیع المعتزلة علی الاشاعرة
وذلک التشنیع هو ما قالت المعتزلة من انه اذا لم تکن قدرة العبد
مؤثرة ولا سببا حقیقیا ولا شرطا حقیقیا یلزم ان لا یکون فرق
بین حرکة المرتعش وبین حرکة المختار ووجه عدم التوجه هو ان قدرة
العبد سبب عادی لافعاله الاختیاریة وموجودة فی العبد واما الفعل
الذی لا یکون اختیاریا للعبد فلیس له قدرة علیه ولا یکون قدرته
سببا له اصلا لا سببا حقیقیا ولا سببا عادیا له فیکون العبد
عادم القدرة بالقیاس الی غیر افعاله الاختیاریة فظهر الفرق
واندفع التشنیع وکذلک لا یتوجه ایضا التشنیع الذی اورده ابو الهذیل
العلاف المعتزلی علی بشر المریسی الاشعری وذلک التشنیع علی ما نقل عنه
هو ان ابا هذیل قال ان حمار بشر اعقل من بشر فان حماره یفرق بین المقدور

علیه وما لا یقدر علیه من حیث انه اذا وصل الی نهر صغیر یمکنه العبور منه
یطفره وان وصل الی ما لا یقدر علیه بالعبور عنه لا یخوض فیه وان اوجع
بالضرب وهذا دلیل علی ان حماره یفرق بین المقدور وغیر المقدور
وهو لا یفرق بین مقدوره وغیر مقدوره وهذا التشنیع انما یکون
له وجه لو قال بشر بنفی جمیع افراد القدرة عنه وقد عرفت انه لیس الامر
کذلک فان الاشعری وان کان نافیا للقدرة المؤثرة الحقیقیة والقدرة
التی تکون سببا حقیقیا او شرطا حقیقیا لکن یکون مثبتا للقدرة التی
تکون سببا عادیا للافعال الاختیاریة التی للعباد وهذه القدرة موجودة
فی بشر وحماره وکل واحد منهما یکون عالما بالفرق بین المقدور بهذه القدرة
وبین ما لا یکون مقدورا بهذه القدرة وکما ان حمار بشر یخوض فیما یقدر علیه
ولا یخوض فیما لا یقدر علیه فلم یلزم الاعقلیة وخوض حمار بشر فیما یقدر علیه
وعدم خوضه فیما لا یقدر علیه لیس لاجل ان حماره یعلم ان قدرته مؤثرة
فیما یقدر علیه او ان قدرته لا تکون مؤثرة بل هی سبب حقیقی او سبب
عادی لان هذه الدقایق فوق مدرک العلاف فضلا عن حمار بشر وبالجملة
وجود اصل القدرة سواء کانت مؤثرة او غیر مؤثرة وسواء کانت
سببا حقیقیا او سببا عادیا یصیر منشا للخوض فی المقدور
وعدم الخوض فی غیر المقدور فالخوض فی المقدور مترتب علی وجود
اصل القدرة بل علی نحو القدرة دون نحو آخر منها علی ما عرفت مشروحا
نعم یتوجه علی الاشعری ان النظام الجملی متسق النظام وبین اجزائه
ربط عقلی بالعلاقة والتوقف والسببیة والشرطیة
والمشروطیة بحسب الواقع ونفس الامر بنا علی ما عرفت فی مقامه
من ان الواجب جل شانه بسیط حق صرف لا تکثر فیه الا التکثر الاعتباری
فقط وقد ثبت ایضا فی مقامه ان الواحد لا یصدر عنه الا الواحد
وثبت ایضا ان لا مؤثر فی الوجود الا الواجب جل شانه وتعدد الواجب
بالذات محال بالبراهین العقلیة فلا بد ان یکون صدور الکثیر من

الواحد الحقيقي بالحقيقة والشرط الحقيقي والشرط والمرأت ماهو
الحقيقي والشرط الحقيقي والعلة الحقيقية فانما يتكمل به ويرتفع
الحقيقي فيما يستند الى العلة لتي تنتقض الاخلاط الثبوت والبقاء
فلا وجه لنفي الاسباب العقلية بحوز به يستدل على الثبوت والبقاء
الحقيقية كما هو مذكور في الكتب من العلة ما هو واحد الاخلاط وكذلك الاحتياج
فثمان على ما هو الثبوت الاكبر فلا يستنقض الاخلاط لتي يستنقض الحقيقي
حد الوسطات على الثبوت بمجموع الاخلاط فزيد على الثبوت والشرط الحقيقي
يستنقض الاخلاط بمجموع فزيد يستنقض الامكان الذاتي للسبب الحقيقي
يستنقض الاخلاط بمجموع وكل بمجموع الكل وكذلك الامكان والعلة يستنقض باسباب
للاصغر يحوز زيد بالكبر والعلة والحقيقية والشرط الحقيقي للقول بنفي الاسباب
على الثبوت والقوة الحقيقية والشرط الحقيقية فلا وجه والعلة
وبالجملة الاسباب الحقيقية بحيث لا يمكن احصاؤها فلا وجه للقول بنفي الاسباب الحقيقية
فيما بين الممكنات بحيث لا يمكن احصاؤها زيد ابا ما كان او المترتب الاشياء والحقيقة فاذا
[illegible] بوجه على الاشياء بما هو اذا ذاته لا ما ذاته في هذه المسئلة
الواجب بالفعل المقدمات تخص في دفع الاشكال المذكور
وجودا على الاطلاق والافاضة والاقتضاء على ما عرفت
الذاتي او ذاتي وجود وكمالات وجوده فيض على الاطلاق
يستفيد ويستفيض وجوده وكمالات وجوده فعل الواجب
يستفيد ويستنقض الممكنات بحيث يستفيد وجوده ويستفيد
[illegible] بعض الممكنات بالخصوص وجودا بعض الاسباب فيما على المنفض
آخر كما فعل الفاعل بالخصوصيات بعض الموجودات فيما يستفيد وجوده دون خصوصياته
ونقصان الوجود الماهية وذاته نقصان وجود الوجود فيستنقض على الذات
فلا بد ان يكون كل امر الممتنع على الوجود على ما عرفت مرارا واذا كان الامر كذلك
في جهة العامة وجوداته الذي تتم وجوده الذي فيها بما جنب
للوجود ما هو الموجود الذي تحقق الوجود والماهية فان الموجودات القائمة
الانسان جامع لما فيها فان العارف
آدمي زاده [illegible]

٢ ر ق

از نوشته

[illegible] من [illegible] بيان البعض
ورتبته سبب ويدل على بيان البعض [illegible]
وحيوان وكذلك بينا بين الغضب وحيثية الغضب [illegible]
ابن نوع كريم لابد ان يكون بينا بين الغضب [illegible]
شخصيته ان الانسان والالتزام العبادة والعقل [illegible]
وجود الانسان وكذلك فرض العبادة وجود ذاته اذا والعلم [illegible]
التام والنقص بالعام وجود وجود الشيء تحقيقا بذاته والعلم ان يكون
وبالاتباع والقابلية للتكليف على [illegible] ولما كان على [illegible]
منها الشرع والشارع والتكليف على ذلك ليس على العقاب
والعقاب ولا يتحقق الا بالجنة والنار والاستحقاق بالرتبة على العقاب
الملكية والبهيمية نظرة ونظرة الخير والشر والذنب والاستحقاق
فيما بين الموجودات بوجوه ونظرة الخير والشر والذنب والثواب
والنفس كان الانسان اولى يكون واستحقاق ما يحصل ان الله تعالى
ذاتية وعموم جهة الخلق قال خطابا لآدم لولا ان
[illegible] ان يكون بين افراد الانسان واستحقاق والخلف بخلق
وان الانسان اولى بالعقل والشهوة والغضب ولان يحصل بالخير
النفس في الصفات البهيمية فلا بد عصمة الله تعالى [illegible]
ان الملكية والبهيمية ولا يحتم عصمة الله تعالى ذلك وليل
اما يحدث اذا واما اذا منه والالتزام البهيمي فيما [illegible]
او دو وفي على ما ذكر من البهيج والجنة قبل الله تعالى
دو وجه على ما بينا سابقا اوامر الشرع قبل الله تعالى
من جملة ذلك فيما فيه مثل نقص الايمان ولما كان الانسان يحصل له
تحصيل الاوامر ان ادخل في انواع الاضداد وذكره لذلك
الذي يعيه في الجانب الصفات
الذنوب

والمعالجات الجسمانية دفع

وكان الطب الجسماني ان يدفع [illegible] الامراض الطب الروحاني

يحتاج الجسمانية كذلك يحتاج [illegible] الى الطب الروحاني [illegible]

الامراض الجسمانية الى الطب الروحانية [illegible] بدوام [illegible] الروح [illegible]

الروحانية الى الامراض الروحانية [illegible] لم يحصل [illegible] بزوال البدن [illegible]

اشد واكثر لان الامراض الروحانية [illegible] جسمانية [illegible] لكن اكثر الناس لما كانوا

بالعقل والنقل فيكون [illegible] الموت [illegible] بعد الموت [illegible] موجودا والامراض [illegible]

الروحانية باقية بعد الموت [illegible] المرض الذي كان [illegible] الامراض الجسمانية [illegible]

بالاهتمام في ازالة [illegible] العقل [illegible] الطب الروحاني

ارباب الحس [illegible] الروحانية [illegible] الجسمانية [illegible]

[illegible]

[illegible]

منه وقوله
ان زرو قوله ختم الله علی قلوبهم ان وقو
تعالی ختم الله علی ابصارهم بحیث ینتهی تعالی الی الحق اجداد
وعلی سمعهم وعلی ان الکریمة الی مفصلة وقوله تعالی علی العاقبة لسبب حرارة
وغیرها من الآیات ما ذکرناه مفصلا فان المدار علی الرحم وستعدت النکاح
الآیات انزله الی ما بانفسهم صریح اذا وردت الرحم ان النطفة من تعالی
لا یغیر بقوم حتی یغیروا ما بانفسهم ان النطفة خلق الانسان ان لسواد کانت نطفة مخلوق تعالی
علی ما عرفت تفصیلا او کما عرفت یحصل منها خلق کذلک والدان بالطلاق علی عرفت
الرحم لخلق الانسان شکلا یحصل مخلوق له تعالی الفیاض علی الاطلاق الاخرویة
او السفاح فکان ولد الحلال مخلوق وجوده من الشارة الاخرویة العقلیة
فانه اذا حصل شرائط وجود موجود یلزم وجوده لجواز صدق الکمال والانبیاء
مرارا فیلزم وجود الملکات الرذیلة ووجود النقصان والانفعال ببعض الاولیاء
الباقیة بل من الشارة الاولی الخیانة ونحوه بالطبع کخلاف سببیات
بفقد الکمالات الانسانیة وصارت النفس کالملکات بسبب الفیض التام
وکل من صار مستعدا الفیضان الکمالات والملکات بالسوء یلزم علی الفیض الباقیة
بالعقل ومتابعته وعدم متابعة النفس الامارة الاخرویة الابدیة
فیض تلک الکمالات والملکات الالتذاذ والابتهاج العقلیین بالحکمة
بل فی الشارة الاولی الضامن الالتذاذ والابتهاج طریق الخیر وطریق الشر علی
الواجب جل شانه خلق الانسان وبین له طریق الخیر علی سلوک واحد
ما قال جل شانه وهدیناه النجدین ولم یجبر الانسان علی سلوک واحد من الطریقین ولذا
من الطریقین بل جعله صالحا للذهاب الی واحد من الطریقین وقد ورد
قال جل شانه لا اکراه فی الدین قد تبین الرشد من الغی وقد ورد حین
فی الحدیث الشریف ان اهل الکفر فی دار الآخرة یکونون النار معهم حین
وردوهم جهنم مندخلون فی جهنم معهم من النار بعذب
من اعتقاداتهم الفاسدة
وملکاتهم

الرذیلة

الرذیلة بعضهم ربح
الذین کانوا فی دار الدنیا کما تقرر ان النفس بسبب النیات الرذیلة
فی دار الدنیا تصیر فی النفس مخلوقة والملکات الرذیلة
وعقاید فاسدة والذا یحصل بالکافرین بل الانسان والملکات الانار
تعبیر قوله تعالی ان جهنم لمحیطة بالکافرین بل الفاسدة العقل
بسبب تخیط بالکافرین باعتبار عقاید الاخرة الفاسدة من خیرة تنبیه
ان جهنم لمحیطة بالکافرین باعتبار بسوء الامارة بطریق الجنس والدنیا
الدنیویة بسبب متابعة النفس ان جهنم محیطة بهم فی
المحصلة لهم یکون ان جهنم ستحیط بالانسان بسبب الانسان یکون جهنم
التی بسبب والاکتسابات الفاضلة التی یحیط بالموجودات
بالخیر وجعله الملکات الفاضلة الصحیحة بعد والسیادة والحمد لله والاله
العقاید الفاسدة والملکات الصحیحة وعن الانسان سبحانه الله الحوار
ایضا ذلک الاعتقادات الفاسدة عن سبحان الله ناظر الی الحوار
الابرار فی دار الدنیا الجنة یتجان وغرامها والآیة الکریمة الی ناظرة
علیه واله انه قال الحدیث الشریف والآیة یحتاج تارة وجودیة ناقصة
الا الله والله اکبر وظاهر الخارج حقیقة العرض
تجسم الاعمال وجواز کون امر واحد جوهرا حقیقة منقولة عن الاخر بل لا
اخری وهذا الحکم لان حقیقة الجوهر حقیقة واحد الامرین بالنسبة الی الآخر بل لیس
فیها امران متباینان ولا یحوز بعین احد الامرین عین الآخر سواء کانا متباینین او متغایرین
لا یجوز ان یصیر احد الامرین عین الآخر باقیین بحیث یصیر جوهرا احدهما
لانه لا یخلو اما ان یکون ذاتا وذلک الامرین باقیة حین صیرورة
احدهما عین الآخر او لا یکون ذات شیء منهما باقیة دون ذات الآخر وذلک
عین الآخر او یکون ذات احدهما باقیة فلانه مع بقاء المذکورین
احدهما عین الآخر او یکون ذات احدهما باطل اما الاول فلانه وجود الذاتیة
عین الآخر والکل باطل لا یتصور الاتحاد ولان وجود الاثنینیة
لا یتصور الاتحاد یستلزم الاتحاد

الذاتين ومع فرضه

يستلزم من تحقق وجود الذاتين شيء

الاثنينية فكيف بالقياس الى ذات لكن ثبوت بعينين وجود ذات الاثنين

فرض ان واحد بالقياس الى الاتحاد ايضا لانه اذا كان امرين بعينين فلانه اذا كان احد الامرين

الحقيقين والاتحاد حينئذ الى انعدام الاتحاد واما الاتحاد ثابت امرين متغاير احد الامرين

منهما باقية فيصير الآيل وجودا لا ان الاتحاد زوال الامر وبقاء امر فيصير الاتحاد بين

امر آخر غير بما احدهما باقية دون الآخر فيصير الآيل زائلا وانه لا ينصور الاتحاد بين معدوم

وان احدهما باقية والامر الآخر باقيا وغير زائل بل يلزم ان يكون العدم ثم باهو معدوم

معدوما وزائلا والامر الآخر والزائل لا يلزم من تحقق الاتحاد بين الموجود المعدوم

الموجود والمعدوم والغائب والزائل الا ان يتحقق الاتحاد بين الموجود بطلان

موجود او الموجود بما هو موجود معدوما او تحققه واجب

مستلزم لذلك على ما يظهر بادنى تامل سخفا وبما ينحرف اسم الواجب

قول من قال بجواز صيرورة العبد متخذا وبجواز صيرورة النفس عقلا بقول الظالمون علوا كبيرا

جل شانه صفة وذاتا حقيقة تعالى الله عما يقول بحقيقة الحق وانتبانا هو الحق

وقد بسطنا هذا البحث بتعليقاتنا على شرح حكمة العين وانه اذا حصل

ثم اراد الاطلاع عليه فليراجع اليها وقد تقرر عند جميع العقلاء بدفن

التعارض بين الدليل العقلي والدليل الشرعي كالكتاب والسنة فلا بد من

اتباع الدليل العقلي ونصرته وتاويل الدليل الشرعي مثل قوله تعالى يد الله

فوق ايديهم ولا يلدوا الا فاجرا كفارا وغيرهما فعلى هذا لا بد ان يصرف

الحديث الشريف والآية الكريمة عن ظاهرهما كان يكون المراد والله تعالى

ورسوله المجتبى اعلم بسطون كلامهما ان الاعتقادات الفاسدة والملكات

الرذيلة لما كانتا منشأ ابن قرينين وبيت ان قرينين لانواع عذاب الجحيم

جهنم وانواع الآلام المجحيم فكانهما نفس جهنم ونفس

تلك الاعتقادات والملكات

كانهما جهنم محيطة

تلك

الاعتقادات والاعتقادات الرذيلة

والملكات بعد الاعتقاد والاعتقادات الفاسدة عليها عقوبات لوازم كليهما جهنم

والملكات الا الردية بل بالتبع اطلاق جهنم على الآخرة بالملكات الحاصلة بجهنمية

والملكات فيهما الاعتقاد بمعهما وان الاعتقادات الصحيحة والملكات الحسنة جنتان

جهنم وعند ابوا لعذاب والعقاب القرآن من الفعل والحق ان التفضيل ان

جهنم ثم العذاب وكذا القياس العقلي القرآن وبنص الكلام فيما نحن بصدده

عذاب جهنم واما تلك فرض ان المجاز والحق من سبب التفضيل بين الامارة

وجود او تصور او وجوب ارتكاب الفعل الاخبار للعبد فيما للنفس دون العقاب

والكتاب والسنة او وجوب طريق صدور الفعل اتفاق للعقل بين تلك الصفات

فرزيع الاستكمال المذكور لما عرفت باختياره وارادته وانعقاد في لوازم تلك

العبد او يسلك مسلك العقل بل الصحيحة والملكات الحميدة بل يسلك العقل

بالسواء ببعده لذلك لعقبات العقائد الصحيحة سلك باختياره وارادته

والملكات الثواب والجنة فرضا او دار الآخرة والنار او اياه باختياره بلوازم تلك

باختياره وارادته مسلك النفس الامارة بالسوء والملكات الرذيلة بجهنم ان من نادى

يستعد بذلك لعقبات العقائد الفاسدة والملكات الفاسدة ودار الآخرة الغضب

العقائد والملكات الآلام وانواع عذاب جهنم وبئس المصير يحمل

السم فلازمه الآلام الجسمانية وتعذيب الله تعالى بالنار صاحب الغضب

والانتقام كما المتعارفين وكيف يكون كذلك والحال ان المخل

يتغير حاله وينتقل من حال الى حال فيحصل فيه التجدد والحدوث ويصير عليه لانه

الحوادث والواجب جل شانه منزه من تطرق التجدد والتغير بل انه

ثابت صرف والتغير من حال الى حال انما هو الممكنة بالذات بل انه

مثل الترحم مثل ان الطبيب الحاذق قبل المرض اذا اراد ان يعالج الفصد

بمرض ويستعد بذلك العلاج

والمعالجة

فالطلب بنفع حكمي يتعلق بذا
اشفقا فالالم والحجامة بل الذهب لذلك غضب شفقا
عليه بالفصد والامراض ومثل ان الذهب لذا بها اشفاقا اشارة
عضو قبض الامراض في النار وبنا يكون تعذيبه غضبيا عن رحمة والترحم
اريد خلاصة النفس بالقلب الى الله تعالى ان سبقت الاشفاق والترحم
ذلك الذهب تعذيب الله تعالى في حديث القدسي يا شباب من الاشفاق عباده
وترحيا ويحتمل ان يكون ما ورد في حديث بكل واحد من عباده
الى ما ذكرنا مفصلا من ان تعذيبه تعالى ان يكون اشفق وارحم بكل واحد
وتصير سببا لما هو غضب بحسب الظاهر لانه اشفق على الاطلاق وقادر على الاطلاق
من الوالدين المشفقين بكمال الاشفاق ولانه غني على الاطلاق فيضه منوط باستعداد
وفياض على الاطلاق وقد عرفت ان الفياض على الاطلاق نجده المستعد لقدر
المستفيض فاذا حصل استعداد التعظيم والثواب والجنة نجده المستعد لقدر
استعداده واذا حصل استعداد التحقير والتعذيب وادخال جهنم ودار
الآخرة يجده المستعد بقدر استعداده فبالحقيقة العبد قابل من جميع
شئونه وليس بفاعل الا بوجه شئي من شئونه ومع ذلك صح امر الثواب
والعقاب بلا اشكال على ما عرفت مفصلا فان قيل للعباد افعال القلوب
وافعال الجوارح واطلاق الفعل على كل واحد من تلك الافعال حقيقة بلا نزاع
واذا كان اطلاق الفعل حقيقة يكون اطلاق الفاعل بالقياس الى ذلك
الفعل ايضا حقيقة فيكون كل واحد من العباد فاعلا حقيقة بالقياس
الى كل واحد من افعاله القلبية والجوارحية فيلزم ان لا يكون الفاعل
حقيقة منحصرا على الواجب جل شانه كما ذهب اليه الحكماء والاشاعرة
من المتكلمين قلت الآن محصص الحق لانك قد عرفت ان اطلاق الفعل
على فعل القلب حقيقة اتفاقا ومن افعال القلب الادراكات التصورية
والتصديقية وقد عرفت بالبرهان ان موجد العلم في الكائنات بالذات
ليس الا الواجب جل شانه واذا كان اطلاق الفعل على
فعل

القلب ليس بكون ان الفعل
حقيقة كسب منه الى ذلك الفعل موجده هو الواجب للفعل جل
القلب بالنسبة الى انه ليس يكون احدهما المباشرة الواجب كما انه
فاعلا حقيقة مع انه حقيقة فشمل المحصول وحصول فعله الى الفاعل الا ان العلة فاعل القلب
ان يكون الفاعل المختار بالارادة الفعل هو محل الفعل والفاعل لا بد منهما حقيقة لا ان العلم
وهو الفاعل الذي المباشر للفعل العلة على كل واحد فاعليه لا فاعلية ان
شانه وبالجملة الفاعل المباشر ايضا والاطلاق فاعل بمعنى المباشر والمفضي ايجاد
فاعلية كذلك يكون فاعلية التصورات والتصديقات الفاعل بمعنى الموجد والموجد
بالنسبة الى التصورات والمؤثر وتابعها ولا يلزم منه ان يكون العبد موجدا او مؤثر
فاعلية ولا فاعل بمعنى الموجد والمحلية فهو مسلم ولا يلزم ان المؤثر والموجد فهو مع المباشر
اريد ان العبد فاعل حقيقة بمعنى المحل حقيقة بمعنى العبد الا الفاعل بمعنى المباشر
لفعل ما من افعاله وان اريد ان العبد فاعل مستقل فاعليس بمعنى ما هو حقيقة
والبرهان قائم على امتناعه على ما عرفت مشروحا والمؤثر وعلى ما هو المراد
ولا يصح بحكم البرهان العقلي ان يكون فاعلا بمعنى الموجد والسنة بالعقل
ظهر انه اذا اطلق الفاعل والعامل على العبد في الكتاب العامل المباشر
من الفاعل المباشر للفعل لا موجده ومؤثره وكذلك المراد في جزاء
لا موجد العمل وعلى ما حققنا يظهر معنى قوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون الا انه
بما كانوا يعملون جزاء بما كانوا يكسبون وغير ذلك من الآيات الشريفة الدالة
على ان العبد فاعل لافعاله الاختيارية ووجه الظهور انك قد عرفت ان الفاعل
حقيقة لا مجاز اقسمان احدهما الفاعل بمعنى المباشر وثانيهما الفاعل بمعنى الموجد
والمؤثر فكلما اطلق على العبد انه فاعل لفعله الاختياري يكون المراد من الفاعل
الفاعل بمعنى المباشر لا الفاعل بمعنى المؤثر والموجد ليحصل التوفيق بين النقل
والعقل لانك قد عرفت انه اذا وقع التعارض بين العقل والشرع
فلا بد من نصرة العقل وتاويل الشرع بحيث يصير موافقا للعقل
يكون ظاهر بعض الكتاب والسنة دالا
على ان العبد يفعل فاعل

الا فيما سيرد ان شاء الله

لا يكون مضطرا بل ... العبد ... [illegible]

لا يكون المراد الفاعل ... ان الشرع ... انه ورد ... الا انه ... [illegible]

الفعل لان المراد ... ورد في ... الشرع ... [illegible]

للفعل ولو فرض انه ورد ... خالق ... [illegible]

فاعل موجد لافعاله الاختيارية نحو قوله تعالى ... [illegible]

الشرع نقيض ذلك من الاحاديث الشريفة ... الفاعل ... العبد [illegible]

خالق كل شيء ... [illegible]

على التقدير ووقوع هذا ... والعقل ... وجود وفعله ... [illegible]

رفع التعارض بين الشرع والعقل ... فعله ... والافعال ... [illegible]

لما كان قدرة العبد وارادته ... الموجد ... الا الله ... والواجب ... [illegible]

هو الفاعل الموجد لفعله الاختياري واذا ثبت انه لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى ... [illegible]

الموجد لفعله الاختيارية للعباد وهو الله تعالى ... [illegible]

الموجد والخالق للافعال الاختيارية ... [illegible]

فاعل ذلك ... الموجودات ... الواجب ... [illegible]

... الممكنات ... الواجب ... التفصيل ... [illegible]

تعالى ... يكون ... [illegible]

قبل وجود ... العلم ... [illegible]

الموجودات ... العلم ... [illegible]

وانه جل شأنه ... [illegible]

فيه التغير والتبدل ... العلم ... [illegible]

على وفق ... العلم ... [illegible]

اصلا ... قوله تعالى ... [illegible]

... الغيبية ... [illegible]

العلم ... القضاء والقدر ... [illegible]

العلم القضاء ... [illegible]

والقدر ... الثواب والعقاب ... الافعال ... [illegible]

... الموحدين وزين العابدين ... والامام ... [illegible]

... المعصوم المظلوم ابن المعصوم المظلوم ... [illegible]

... صلوات الله تعالى وسلامه عليهما ... [illegible]

... الى ما ذكرنا ... [illegible]

... محمد بن يعقوب ... في الكافي ... [illegible]

... امير المؤمنين عليه السلام ... [illegible]

... القضاء ... [illegible]

ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا اليه مضطرين وكان بالقضاء
والقدر مسيرنا ومنصرفنا فقال له وتظن انه كان قضاء حتما وقدرا لازما
انه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والامر والنهي والزجر
من الله وسقط معنى الوعد والوعيد فلم تكن لائمة للمذنب ولا محمدة للمحسن
ولكان المذنب اولى بالاحسان من المحسن ولكان المحسن اولى بالعقوبة
تلك مقالة اخوان عبدة الاوثان وخصماء الرحمن وحزب الشيطان
وقدرية هذه الامة ومجوسها ان الله كلف تخييرا ونهى تحذيرا واعطى
على القليل كثيرا ولم يعص مغلوبا ولم يطع مكرها ولم يملك مفوضا
ولم يخلق السموات والارض وما بينهما باطلا ولم يبعث النبيين مبشرين
ومنذرين عبثا ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار
فانشاء الشيخ يقول انت الامام الذي نرجو بطاعته يوم النجاة من الرحمن
غفرانا اوضحت من امرنا ما كان ملتبسا جزاك ربك بالاحسان احسانا
وهذا الحديث الشريف صريح في انه لا يوجد امر ما من الامور الا بقضاء
الله تعالى وقدره ومع ذلك يصح امر الثواب والعقاب على ما
عرفت شرحها والمراد من القدرية في الحديث الشريف هم الذين
يقولون بان الاشياء تحصل بمحض القضاء والقدر ويكون العبد
معزولا صرفا لا دخل له اصلا في افعاله الاختيارية والقرينة على ذلك في
سوق كلام الامام عليه الصلوة والسلام كما يظهر بادنى تامل وقوله
عليه الصلوة والسلام ومجوسها يكون ايضا قرينة اخرى لان المجوس
قالوا ان فاعل الخير هو يزدان وفاعل الشر هو اهرمن فيكون العبد
معزولا صرفا عندهم ولا يكون فاعلا للخير لان فاعل الخير هو يزدان عندهم
ولا للشر فان فاعل الشر عندهم هو اهرمن فالقدرية والمجوس متشاركان
في جعل العبد معزولا صرفا ولهذا قال عليه الصلوة والسلام قدرية هذه
الامة ومجوسها وفي الكافي ايضا عن معوية ابن وهب قال سمعت

ابا

ابا عبد الله عليه السلام يقول ان مما اوحى الله الى موسى عليه السلام
وانزل عليه في التورية اني انا الله لا اله الا انا خلقت الخلق وخلقت
الخير واجريته على يدي من احب فطوبى لمن اجريته على يديه وانا الله
لا اله الا انا خلقت الشر واجريته على يدي من اريده فويل لمن اجريته
على يديه وهذا الحديث الشريف يدل على امرين الاول ان موجد الخلق
ليس الا هو الواجب جل شانه على ما عرفت بالبرهان العقلي فيما سبق
وثانيهما ان موجد الخير والشر هو الله تعالى ايضا وهذا مبني على ما عرفت
من ان الواجب جل شانه فياض على الاطلاق وجواد على الاطلاق
فكل عبد يحصل فيه استعداد وجود الخير يوجد الله تعالى فيه الخير
على قدر استعداده وان حصل فيه استعداد وجود الشر يوجد الله تعالى
فيه الشر على قدر استعداده على ما عرفت سابقا وذكر علي بن ابرهيم
رحمه الله تعالى في اول تفسيره ان القرآن اقسام منها الرد على الدهرية
ومنها الرد على الجبرية الى ان قال بقوله ومنها الرد على المعتزلة فان
الرد من القرآن عليهم كثير وذلك ان المعتزلة قالوا نحن نخلق افعالنا
وليس لله فيها صنع ولا مشية ولا ارادة ويكون ما شاء ابليس ولا
يكون ما شاء الله واحتجوا على انهم خالقون بقول الله تعالى تبارك الله
احسن الخالقين فقالوا في الخلق خالقون غير الله فلم يعرفوا معنى الخلق
وعلى كم وجه هو وسئل عن الصادق عليه الصلوة والسلام افوض الله
الى العباد امرا فقال الله اجل واعظم من ذلك فقيل فاجبرهم على ذلك
فقال الله اعدل من ان يجبرهم على فعل ثم يعذبهم عليه فقيل له هل بين هاتين
المنزلتين منزلة قال نعم ما بين السماء والارض وفي حديث اخر قال سئل
هل بين الجبر والقدر منزلة قال نعم فقيل ما هو فقال سر من اسرار الله وفي
حديث اخر قال هكذا اخرج الينا قال وحدثني محمد بن عيسى ابن عبيد عن

يونس عليه [illegible]

قال قال الرضا عليه السلام يا يونس لا تقل بقول القدرية فان القدرية لم يقولوا بقول اهل الجنة

الصلوة [illegible] لا تقولوا بقول ابليس فان ابليس [illegible] علينا شقوتنا [illegible]

لا تقل بقول اهل النار ولا بقول اهل الجنة وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله [illegible] قالوا ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين

الجنة ولا بقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والله ما اقول بقولهم ولكني اقول لا يكون الا بما شاء الله واراد وقدر وقضى

الجنة قالوا الحمد لله [illegible] فقلت يا سيدي [illegible] لا يكون الا ما شاء الله [illegible] فقال يا يونس ليس هكذا لا يكون الا ما شاء الله واراد وقدر وقضى

ولم يقولوا بقول اهل النار [illegible] فقلت [illegible] الارادة قلت لا قال هي العزيمة على ما يشاء [illegible]

وقال ابليس بما اغويتني وقدر [illegible] الاول [illegible] والفناء [illegible] الذي

الا ما شاء الله [illegible] الاول [illegible] الاحاطة [illegible] الذكر الاول [illegible] من جميع الاحوال

يا يونس فقلت لا قال وضع الحدود [illegible] الله [illegible] الذكر [illegible]

ما [illegible] قلت لا قال [illegible] العين ولا يكون الا ما شاء الله [illegible] التفصيلي [illegible] الواجب

قال [illegible] العين [illegible] العلمي [illegible] تفصيلا

والمراد من الذكر الاول [illegible] ان ما نقل [illegible] فارجع اليه واعلم

[illegible] ان بعض [illegible] القرآن [illegible] عليهم

لا يكون مذهب الامامية فيكون [illegible] ان ما ذهب اليه [illegible] لا يكون

من ثابت بن سعيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام [illegible] الا في ايديهم [illegible]

كفوا عن الناس ولا تدعوا احدا الى امركم فوالله لو ان اهل السموات والارضين

اجتمعوا على ان يهدوا عبدا يريد الله ضلالته ما استطاعوا على ان يهدوه ولو ان اهل

السموات واهل الارضين اجتمعوا على ان يضلوا عبدا يريد الله هدايته ما استطاعوا

ان يضلوه كفوا عن الناس ولا يقول احد عمي واخي وابن عمي وجاري

فان الله اذا اراد بعبد خيرا طيب روحه فلا يسمع معروفا

الا عرفه ولا منكرا الا انكره ثم يقذف

في قلبه كلمة يجمع بها

امره

و[illegible]

واعلم [illegible]

ان الواجب [illegible] واحد [illegible] بارادة

بالنسبة الى الكل واحد [illegible] المستفيض [illegible] الا [illegible]

الشفقة والرحمة [illegible] الرجحان [illegible] العبد [illegible] الاطلاق [illegible]

الاشفاق فلا بد [illegible] الرجحان [illegible] الواجب [illegible] على الاطلاق [illegible]

ليصير ذلك الرجحان [illegible] الاشفاق على الاطلاق [illegible] ان يكون [illegible] الله

ما نية احدهما دون الاخر [illegible] النفس [illegible] الامارة

على الاطلاق وشفقته [illegible] النفس [illegible] الامارة بالسوء [illegible]

على الكل [illegible] تابعة النفس والذين [illegible] الضلالة

لهم التناهي بالعقل وعدم [illegible] الهداية [illegible] استعداد [illegible] الضلالة

تعالى [illegible] الهداية لوجود استعداد [illegible] ان كل [illegible] استعداد

بالسوء وعدم [illegible] العقل [illegible] وجود [illegible] استعداد

[illegible] الضلالة [illegible] الهداية [illegible]

ان [illegible] ان الممكن [illegible] الواجب [illegible] الوجود والموجود

[illegible] الواجب [illegible] العقاب [illegible] تخصيص بعضها بالثواب

لو كان تخصيص بعضها بالثواب وبعضها بالعقاب [illegible]

تخصيص الله تعالى [illegible] موجودة

[illegible] الترجيح

[illegible] ويلزم

[illegible] الكلام

ایضا و یلزم القبح عند العقلاء فالتحقیق الحقیق بالتصدیق فی دفع شبهة
تخصیص بعضها بالثواب وبعضها بالعقاب هو ما ذکرنا فی شرح ما
وهذا التحقیق الذی ذکرنا فی شرح الحدیث الشریف المذکور جار فی شرح
حدیث شریف آخر وهو ان الله تعالی لما نظر فی عالم الارواح الی افراد
الجن والانس فقال هؤلاء للجنة ولا ابالی وهؤلاء للنار ولا ابالی ولیس المراد
ان الله تعالی اختار هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار بمحض تخصیصه تعالی من
دون خصوصیة مرجحة موجودة فی طرف القابل بل المراد ان هؤلاء للجنة
بسبب خصوصیة مرجحة موجودة فیهم وهی انهم بسبب انقیادهم للعقل و
متابعته له وعدم متابعة النفس الامارة بالسوء صاروا مستعدین لدخول
الجنة وهؤلاء للنار بسبب خصوصیة مرجحة موجودة فیهم وهی انهم بسبب
انقیادهم للنفس الامارة بالسوء ومتابعتها وعدم متابعة العقل صاروا
مستعدین لدخول النار اللهم اجعلنا من المستعدین لدخول الجنة
وصحبة الابرار ولا تجعلنا من المستعدین لدخول النار وصحبة الاشرار واحشرنا
فی الدنیا والآخرة مع محمد وآله الطاهرین صلوات الله تعالی وتسلیماته
علیه وعلیهم اجمعین

تم

رسالة فی خلق الاعمال

بسم الله الرحمن الرحیم اما بعد حمد الله فتاح القلوب ستار العیوب
والصلوة والسلام علی صفیه المحبوب ونبیه المربوب وعلی آله وصحبه المطهرین
عن دنس الشرک ودرن الذنوب فقد سألنی الاخ فی الدین والحبیب علی الیقین
المولی الفاضل المفاضل جامع فنون الکمالات والفضائل حاوی محامد
الخصائل وفواضل الشمائل التقی النقی الذکی الزکی الالمعی اللوذعی مولانا
سعید الدین محمد الاسترابادی اسبغ الله تعالی فضائله ومعالیه وحف
بفیوضه المقدسة ایامه ولیالیه اوان اجتیازی بقاشان فی بعض الاسفار
ان اکتب له ما عن لی فی الوقت من الدقائق المتعلقة بخلق الاعمال حسب ما تقرر
لدی وتبین علی غیر ناسج علی منوال سطور الکتب المتداولة والصحف المتلوة
وحیث کان هذه المسئلة من غوامض الاسرار ولذلک اضطربت فیها
اقوال الائمة الکبار اولی الایدی والابصار کما یشهد به من مارس صناعة الحکمة
والکلام ولیأخذه وتشتت من تتبع اقاویل هؤلاء الاجلة الاعلام و
کنت فی تشتت بال شاغل مستطیل بجوار سالب الاعراب والاسفار نسخ
عنا کتب النسیان علی ما کتب الصحف والاسفار صحف القلب عن ذکری
وانقض باطله وعری افراس الصبر ورواحله فاستعفیت عن اسعافه
اولا حتی تکرر الطلب ولم یبق بد من انجاح الارب فاخذت فیه غیر
مراجع الی کتاب مقتصرا علی مجرد مخزونات الخاطر ومفتوحات القریحة
سائلا من رب الارباب الهام الحق والصواب انه مفتح الابواب
وها انا اشرع فی المقصود مستفیضا من ولی الطول والجود فاقول
افعال العباد دائرة بحسب الاحتمال العقلی بین امور الاول ان یکون حصولها
بقدرة الله تعالی وارادته من غیر مدخل لقدرة العبد فیه والثانی
ان یکون حصولها بقدرة العبد فیه وارادته من غیر مدخل لقدرة الله تعالی

على ان للعبد [illegible]

قدرة وارادة تاثيرها اصلا [illegible] ان ما فعلا [illegible] الافعال [illegible]

[illegible] القدرة والارادة للعبد [illegible]

[illegible]

فيه سلطنة

[illegible] لا بد ان الاقدار

اذ لا ينكر عاقل ان الله تعالى اما

والتمكين مستند [illegible] ان يكون [illegible] بتخصيص

ابتداء او بواسطة الثالث ان يكون المؤثر [illegible]

بمجموع القدرتين وذلك بان يكون المؤثر مجموعهما [illegible]

بواسطة قدرة العبد او بالعكس او يكون [illegible] الاحتمالات

احدهما بالمؤثرية والاخرى بالآلية وقد ذهب الى كل [illegible] بقدرة وارادة

الثاني فقد ذهب الى الشق الثالث طائفة اما الاول فقد ذهب اليه [illegible] العبد وعلمه

وان كان الاقدار والتمكين منه تعالى المعتزلة القائلون بان العبد خالق لافعاله [illegible]

تعالى لا يخرجه عن كونه فعلا اختياريا للعبد [illegible] والله تعالى عالم [illegible] الازل بالفعل [illegible]

[illegible]

الا بمرجح [illegible]

ان الله تعالى بالاتفاق [illegible] لنفوذ [illegible]

فاعل مختار بالقدرة والارادة مستندة اليه [illegible] ان تكون [illegible]

ان علمه وقدرته وارادته لو كانت [illegible] والمعتزلة الا بين الاشعرى والمعتزلة [illegible]

الى الاختيار والقدرة والارادة [illegible] النزاع بين الاشعرى [illegible] الثواب والعقاب على افعال

على العلم والقدرة والارادة فيه تعالى [illegible] مؤثرة عند الاشعرى [illegible] قدرة العبد

العبد وارادته مؤثرة عند المعتزلة وغير مؤثرة [illegible] عليهما لكون قدرة العبد وارادته

قدرة العبد [illegible] الشبهة ان ترتب الثواب والعقاب [illegible] القدرة [illegible] اولا

لا تؤثر فى [illegible] المعتزلة ان ترتب [illegible] القدرة والارادة [illegible] ان المعتزلة [illegible]

العباد فانه [illegible] ويقول اهل [illegible] القدرة [illegible]

[illegible]

[illegible] ان [illegible]

مخلوق [illegible] ان [illegible] تعالى [illegible]

بل [illegible] تعالى [illegible] تعالى [illegible] العبد [illegible]

مخلوق فان [illegible] تعالى [illegible] العبد [illegible] الصانع [illegible]

منه تعالى [illegible] العبد [illegible]

العبد الا [illegible] بالعذاب [illegible]

اذا [illegible] الصورة [illegible] ان [illegible] احدهما

[illegible] وان كان الكافر [illegible] دون الاخر

[illegible]

الاشخوص عجائب
انه من ورا او اقتبس کمالا من
القوة الفکرية بلا ما يفارق بها ان الله تعالی ارتبط
القوة النبوة فان الحکماء ايضا بان ما عداه بمنزلة المنتحلين
مشکوة النبوة والسنة والحکماء وان ما عداه من الناظرين عن الحسين بن عبد الله بن
الکتاب والسنة الجميع الکتاب ما اشتهر بين الناظرين ابو علی الحسين بن الشيخ
هو الفاضل المحقق الحکيم خلاف ما شيخهم وتبيينهم برسالته ذلک علی
والآلات وهذا وان کان المحققون منهم حتی شيخهم ابن سينا وکونه علی
لا فاو بليهم لکنه ما صح بالشفاء وتلميذه الفاضل عمر بن الخيام في الشواغل العائقة کتابه
سينا في کتابه المشهور بالشفاء ومقدمات دقيقة لولا ما فيه تلميذه البهمنيار في کتابه
فيها القول وبينه بمقدمات بعضها وذکره ايضا تلميذه اصل الکلام واقول ان
جناح مستوفز المقتضب بعضها والمحو الی اصل الکلام الکلين الا الله تعالی
التفصيل يشير الی بعض بمقدمات الافعال اول فتوحات الی الفاعل الحقيقي
هذه المرتبة في التوحيد وهو توحيد الافعال وهو ان يکل اموره کلها الی الفاعل من کل
ومن نتائج هذه المرتبة التوکل وهو ان يکل امور وثانيها مرتبة توحيد الصفات وهو ان يری کل
ويثق بعنايته وجوده وثانيها مرتبة توحيد الصفات وهو ان يری الکامل بل يری
مقدرة مستغرقا في قدرته وکل علم مضمحلا عنده علمه الکامل اضواؤها
کل کمال لمعة من عکوس کماله کما ان الشمس اذا انخلعت وانتشرت بالشمس
علی الاعيان فالذي لا ينظر عليه الحال ربما يعتقد ان الاعيان مشارکة للشمس
في النور لکن المتبصر يعلم ان تلک الانوار بارزة نور الشمس ظهرت عليها بحسب
قابليتها ومناسبتها اياها وهذه المرتبة اعلی من المرتبة الاولی ومستلزمة لها
وثالثها مرتبة توحيد الذات وهناک تنمحي الاشارة وتطمس العبارة ولا احد
من الوقت الساعدة للخوض فيه فانه بحر عميق ويکفي في تحقيق
هذه المرتبة الکمالات المأثورة عن امير المؤمنين ويعسوب الموحدين
علی علی النبي وعليه الصلوة والسلام والتحية والاکرام
مح

جواب کبد ابن زياد صاحب سره وقابل جوده وبره فلينظر
المتبصر فيه بنظر دقيق وليتفکر فيه بفکر عميق ليحصل عليه انوار التحقيق
والله ولي التوفيق تمت الرسالة الشريفة

م

ایضاً رسالة فی برهان التوحید

426

بسم الله الرحمن الرحیم   اعلم ان الموجود اما ان یکون لوجوده حقیقة
علة او لا فان کان له علة فهو الموجود الممکن بالذات وان لم یکن له علة
فهو الموجود الواجب بالذات ولا واسطة بینهما وقد ثبت بالبرهان انه
لا یصح ان یکون وجود الواجب بالذات زائداً علی حقیقته بل لا بد ان
یکون المعبر عنه بمفهوم الوجود عین حقیقته وتمام حقیقته واذا کان المعبر
عنه بمفهوم الوجود عین حقیقته یجب ان یکون حقیقة الواجب بالذات
فعلیة محضة وفعلیة صرفة لان الوجود هو الفعلیة واذا کان حقیقة الواجب
بالذات عین حقیقة المعبر عنه بمفهوم الوجود یجب ان یکون حقیقة الواجب
بالذات عین الفعلیة المحضة والامر الذی تمام حقیقته حقیقة الفعلیة المحضة
یجب ان لا یکون مرکباً ولا یکون له جزء اصلاً بل یجب ان یکون بسیطاً
صرفاً متشخصاً بذاته قائماً بذاته اما انه یجب ان لا یکون مرکباً فلان المرکب
فعلیته متأخرة عن فعلیة جزئه لان الوجود هو الفعلیة وکل امر فعلیته متأخرة
عن فعلیة امر آخر یکون فعلیته فعلیة معلولة وکل فعلیة معلولة لا یکون
ثابتة للمعلول فی مرتبة ذات المعلول لانها مستفادة من الغیر وجمیع
ما بالغیر یکون مسلوباً عن الذات مع قطع النظر عن الغیر فیجب ان
لا یکون ذات المعلول فعلیة محضة فکون الذات معلولة باعتبار
وجودها وکونها عین الفعلیة متنافیان لا یجتمعان ولو بالف علة
فالامر الذی لیس لوجوده علة ویکون ذاته عین المعبر عنه بالوجود
یجب ان یکون بسیطاً صرفاً حقاً واما انه یجب ان یکون متشخصاً
بذاته لانه لو کان له مهیة کلیة فیجب ان یکون مبهمة الذات والابهام
یوجب التوقف علی الامر المتشخص فیلزم ان لا یتحقق الفعلیة بدون
المتشخص وعلی هذا التقدیر یلزم ان لا یتحقق الفعلیة بدون المتشخص

فیلزم

فیلزم توقف الفعلیة التی هی الوجود علی تحقق المتشخص لان الشیء ما لم یتشخص
لم یوجد فیلزم المعلولیة فی الفعلیة وقد عرفت ان المعلولیة فی الوجود
وکون الوجود عین المعلول متنافیان لا یجتمعان ولو بالف علة وایضاً
المهیة المحضة الکلیة مرکبة من الجنس والفصل او امرین متساویین کما
یتوهم فی بادی الرای وقد عرفت ان کل مرکب معلول الوجود وکل معلول
الوجود لا یصح ان یکون الوجود عینه واما انه لا یصح ان یکون قائماً بالغیر
بل یجب ان یکون قائماً بالذات فلان کل قائم بالغیر معلول الغیر
ویتوقف وجوده علی وجود الامر الذی قام به وقد عرفت ان معلول الوجود
لا یصح ان یکون الوجود عین ذاته وایضاً الامر الذی لا یکون لوجوده
علة ویکون ذاته عین المعبر عنه بالوجود یجب ان یکون جمیع کمال
الوجود المطلق بما هو موجود ثابتاً له فی مرتبة الذات لانه لو لم یکن ثابتاً
له فی مرتبة الذات لکان بالقوة فی مرتبة الذات لا بالفعل فی
مرتبة الذات فیلزم ان یکون للذات قوة لم یحصل بعد بالفعل
فیلزم خلاف الفرض لان المفروض هو کون الذات فعلیة محضة
ولیس لها لا قوة فاذا لم یکن بعض کمال الموجود المطلق ثابتاً لها فی
مرتبة الذات فیلزم ان یکون الذات بالفعل من وجه وبالقوة من
وجه آخر ولا یحصل الفعلیة المحضة والفعلیة الصرفة هف والحال ان
المفروض ان الذات عین المعبر عنه بالوجود والمعبر عنه بالوجود هو الفعلیة
المحضة والفعلیة الصرفة لان الوجود بما هو وجود لا یدخل فیه العدم
والقوة لان الوجود بما هو وجود مناف للقوة والعدم ولهذا
لم یبق له قوة وعدم من حیث انه متحقق وثابت واما الممکن بالذات

بحسب ذاته
باعتبار ذاته بل باعتبار سلوب عنه
قوة صرفة لان باعتبار سلب جميع الكمالات عنه ثبت له جميع الكمالات ان
ذاته يكون جميع ثبات الاشياء لها فيكون الجعل البسيط والعقد المكون في ذاته فيكون
حيث الذات سلبا عدولا بجاعل على الجعل البسيط والحكم فيكون
تفصيلا الا بالجعل البسيط له الجعل البسيط والوجه الفعلية
الاشياء الا بالذات والذات مجعولا بالنظر الى الذات ممكنة
شيئية من حيث الذات حقيقة المتصورة الوجه بالذات فعلية
ممكنة بالذات باعتبار سلوب ضرورة الممكنة الفعلية بالذات وكل
الممكنة بالذات يكون سلوب فعلية فيكون سلوب الفعلية وذاته
ذات الممكن باعتبار ذاته مسلوبة الفعلية بالذات وجعلت الفعلية
الجاعل ومع قطع النظر عن الجاعل يكون الممكنة فالممكنة اذ او
الفعلية لا شيء صرف مادام كونه مسلوب الفعلية او شأن ذاته
ان يكون تلك الفعلية باعتبار شئون ذاته
الا الاستناد الى الجاعل على بعض
الاستناد وان كان لذلك الا باستناد
بالذات صار بالفعل دون بعض شئون الممكن
ولهذا يجوز ان يكون بعض الاستناد الى الجاعل في بعض دون بعض
يجوز ان يكون الممكن بالذات بالفعل مع وجوده بالقوة في بعض
لكن ذات الواجب بالذات فانه ضرورة الوجود بالنظر الى الذات ولا يكون
لوجوده علة اصلا ولا يكون الكمالات الحقيقية منتفية عنها فلا بد ان يكون جميعها حاصلة في
مرتبة ذات الواجب بالذات لانها امور وجودية غير معللة في اصلها لا بذات الواجب
ولا يعم ذاته لانه لا يصح ان يكون ذاته علة لوجوده ولا لغيره في
الصفات الحقيقية والا يلزم المفاسد المذكورة ما
فصفات الكمالية ذاتية في نفس ذاته
هو ذاته الا ساتر
ولا يصح

ايضا
ان يكون غير ذاته علة لوجوده
الواجب بالذات والا لزم ان يكون ... مجعول
وغيره ان الصفات الكمالية بالذات ليكن بالذات المعلول الذي
يكون الواجب بالذات الصفات الحقيقية فلان الصفات العقول الجاعل
الوجود فهو ظاهر واما باعتبار الصفات الممكنة بالذات ليس من اخص الجاعل
الكمالات المستفيد الكمال من الغير لسبب العلائق المادية في الوجود بلا علة وجود الجواد انما هو
يكون بلا علة وجودية من العلائق المادية لان الذات يوجد بالوجود الاشد
الذي هو الممكن المادي فيكون وجود الواجب بالذات الموجود بالوجوب
متشخصا بذاته وقائما بذاته وعاريا عن العلائق حصول الكمال المطلق لموجود بالوجود
اخص الممكنات الذي هو الممكن المادي وذلك لحصول الكمال سعد وهو فيكون وجود
الممكن بالذات وجودا الواجب بالذات
بل هو فوق الوجود وجود بلا علة ووجودا
مجردا صرفا قائما بذاته متشخصا
بذاته ولا شك ان هذا القسم من
الوجود هو اعلى الوجود واتم الوجود واشرف
الوجود ولا يمكن ان يتصور وجود فوق هذا الوجود
ولا شك ان الاحتياج الى الغير من السبب ما عداه من الموجودات لان هذا
الممكن بالذات مسلوب نقض خصوصا اذا كان في الوجود يحتاج الى السبب
ممكنة وجودا ما نقصا والوجود الغير هو الوجود بالنظر الى الذات فيكون وجوده انقص وادنى
من الوجودات التي يتصور في العقل واشرف جميع الوجودات لما كان
يكون مشتملا على جميع الكمالات المطلقة للموجود بما هو موجود فوق جميع ما سواه
المطلقة للموجود بما هو موجود فوق ما هو ثابت من الوجودات المتصورة فيجب ان
لان وجود الواجب جل شانه لما كان اعلى الوجودات والموجودات
واشرفها فالكمالات ايضا يجب ان يكون
اعلى الكمالات واشرفها
لان ...

بكماله ونعت ان
الوجود فقد عرفت ان بالذات تعين
الوجود وقد عرفت الواجب بالذات والكمال الكمال بعض ذاته بتخصيص ذكره
شرف وجود الواجب اشرف واكمل الكمالات بما هو موجود ذاته التي تختص بين
وكمال وجوده اشرف المطلقة للموجود والاكملية التي يكون ان ذات
ان يكون جميع الكمالات على وجه الاشرفية والعالمون الذين يكونون بالذات
لوجود الواجب بالذات والاكملية التي تتصور في الامكان وكل الكمال الواجب بالذات
العقل بل فوق الاشرفية والاكملية التي تحت الصفات الكمالية بحيث لا
في الممكنات لان الحاصل في ذهن الاذهان وراء على برهان عينية الصفات الاسكان على
عين ذات الواجب بالذات بنا على برهان بالذات وخلاف الكمال الذي
فلا يكون شئ من الصفات الكمالية في الواجب بالذات لا الكمال فوقه ويكون
شئ منها في ذهن من الاذهان واشرف الكمال واتم الكمال الذي عين ذاته
مطابقة لان الكامل المطلق للموجود بما هو موجود الى غير ذاته في ثبوت الكمال المطلق الكامل لا يحتاج
ان يكون ناقصا في ذاته فيلزم ان لا يكون الكمال المطلق للموجود بما هو موجود الى غير ذاته
هذا الكمال الذي لا يكون في مرتبة ذاته ولا يكون كاملا في مرتبة ذاته بذاته مصداقا في حمل الكمال وجود
الكامل في مرتبة ذاته فلا يكون متصفا باشرف الكمال ولا يكون كمالا ثابتا في مرتبة
عليهم لان المراد من ذاته بالكمال الذي هو الكمال الاكمل كاملا في مرتبة ذاته بل في مرتبة
والكامل الذي يكون ذاته ومن علم هو العالم الذي يكون ثابتا في مرتبة ذاته لا في مرتبة
كاملا ناقصا مستكملا بالغير ولهذا قال الله تعالى وفوق كل ذي علم
وهو الكامل الذي يكون صفة الكمالية زائدة على ذاته يكون علمه بصفة زائدة على ذاته
عين ذاته نظام وفوق كل ذي علم

واقض

والعضاء يكون زائدة
كل كمال مطلق بصفة الكمالية وكل فاقد للكمال كماله
صفاته الكمالية يكون فاقد الكمال ان يكون مكتسبة من علة الكمال عنه غيره علته ان الغير
على ذاته للموجود بما هو موجود لا يصح كل واحد من الكمال الفاقد للكمال المطلق كمال يحتاج
المطلق للموجود بما هو موجود الكمال لان الكمال والاستغناء لا يصح ان يكون فاقد الكمال لا بالغير
لانه لو كان فاعلا لكماله فيتصور عنه فيتصف ان الكمال علته مفيضة فظهر ان يكون ما بالغير ان
او لا ان يكون كاملا تشريك الكمال او لا يصح ان يعبر الشئ بنفسه في الكمال ينتهي الى ما
ان يكون مفيض الكمال قد وجد الدور او غيره فيلزم من ذلك التسلسل بالذات فلا بد
اما ان يكون عين الكمال اللاحق فيلزم ثبوت الكمال له والتسلسل ان يكون مفيض الكمال
في ثبوت الكمال له ولا يكفيه ذات وذلك الكمال المطلق للموجود بما هو موجود او
ذاته بتمام العقول بان يكون كماله المطلقة للموجود بما هو
بالذات فوق كل ذي علم ويكون جميع الكمال المطلق زائدة على ذاته بل هي عين ذاته
والمراد من الكمال الكامل بان كل ما بالغير للموجود بما هو موجود
ما غيره ولا شك ان الكمال الكامل الذي يكون كاملا مفيض للكمال ينتهي الى ما
دون كل ذي علم اشارة الى ما ذكرنا المعتقد فوق المستفيد ولا بعيد ان يكون كماله زائدا على ذاته ومستفادا
الوهم العقل والكلام في وجوب فوق كل ذي علم تفصيلا بتخصيص ذي العلم بالذي يكون قوله تعالى
بحقيقة ايضا فلا يكشف عنهم التعلم والاشارة الى ان غير العالم للظهورية وايضا
بالقاعدة الكلية بل هذا البعض جزئيات القاعدة الكلية ذلك لا يحتاج الى الصفات الكمالية
الكلية دفع الانتقاض بهذا البعض الذي هو العلم وذلك الوهم عن التصريح
ذو العلم الى العالم الذي يكون علمه زائدا على ذاته بالوجود
ان يكون ذلك العالم الزائد صادرا
عن ذلك العالم الذي

يكون
علمه تعالى ذاته ولان الفاعل
العالم فاعل مختار ان يسبق علمه وقدرته فذلك العلم ليس الا نفسه
المختار يجب ان يسبق علمه على فعله الصادر منه فذلك العلم عين العلم الذاتي
ارادته وحيوته على فعله اللاحق او غيره فان كان عين العلم المذكور يلزم تقدم القدرة
اما ان يكون عين العلم وان كان غيره ينتقل الكلام اليه فيلزم ان يكون موصوفا بالقدرة
الصفات الكمالية الحقيقية ايضا فان كان ذات ذلك القادر
يلزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره زايدة على ذاته وقائمة به لو كان ذات فاذا كان ذات
وهذا الوجه جار في غير العلم من الصفات بيسبق فالقدرة عليه يكون
منشأ في القادر الذي يكون القدرة يكون فعله وتاثيره فالقدرة السابقة اما ان يكون عين
الشيء على نفسه او التسلسل لان القادر يسبق القدرة فتلك القدرة اللاحقة فيلزم
القادر موجدة القدرة في ذاته فلا بد من سبق القدرة وان كانت غيرها نقل الكلام
مكذا الى غير النهاية فيلزم الدور او التسلسل تقدم الشيء على نفسه
الكمالات المطلقة للموجود بما هو موجود هذا و
ان القول بكون الصفات الكمالية زايدة على ذاته تعالى فظهر
الكمالية في الواجب بالذات زايدة على ذاته تعالى وقائم بذاته
بين ذاته تعالى ومعلولاته باطل بعين هذا الوجه العقلي فظهر ان الصفات
بصفون ان الذات لا يكون معللة بذاته تعالى ولا بغير ذاته تعالى فلا يكون
الصفات الكمالية في الواجب بالذات سبحان ربك رب العزة عما
بطلانه واما غيره تعالى من الكاملين الذين يكون صفاتهم الكمالية الحقيقية
زايدة على ذواتهم وقائمة بذواتهم فذواتهم وان كانت كما
فبتمام تلك الصفات الكمالية الحقيقية لكن
الذوات لا يصح ان يكون
فلا يعلم بكمال الصفات

رليضا

كما كان ثابتا في مرتبة ذاته من غير الافتقار الى
نفي على الوجه الافضل ان يكون العقل بالذات
مفضلا فان قيل الكاملين الكمالات واحدة العلم نفسه
الكمالية الحقيقية عينا الواجب بالذات الكمال المطلق الكمالات ان يكون الفعل
ايضا كاف في ان يكون الكامل بالذات لو كان العلم ان يكون العلم
والحيوة والارادة زايدة على ذاته الواجب بالوجود عين الذات
موضع يكون الوجود ايضا زايدة على ذاته كما ان الواجب بالوجود بل هو موجود دون كون
للموجود بما هو موجود العقل الاول يكون عين الذات مطلق الوجود عين الذات
في مرتبة ذات العقل الاول لان العلم والانكشاف وايضا العلم هو الظهور و
الاول في مرتبة ذات العقل الاول امر وجودي فلا شك في ان الظهور يكون ثابتا
يستلزم لثبوت احدهما عين الآخر الموجود لا الامر المعدوم لان ثبوت الامر الوجودي لا يكون الا
فاذا كان الظهور والانكشاف في مرتبة ذات العالم في ذلك الظرف ثبوت الامر لامر آخر في
الذات وصحابة الوجود في مرتبة الذات وقد عرفت ان ثبوت الظهور والانكشاف في
بالذات لا يكون وجود في مرتبة الذات العالي في مرتبة الذات يستلزم صحابة الوجود في مرتبة
المطلقة للموجود بما هو موجود في مرتبة ذاته وبالجملة اذا كان الوجود بالذات لان الكمالات
فكما ان الوجود بعلة يكون الكمالات المطلقة للموجود بما هو موجود الكمالات
المطلقة للموجود بما هو موجود ايضا بعلة لان الكمالات
في اي مرتبة يكون تلك الكمالات ثابتة لزم في الوجود
بذاتها بدون صحابة الوجود في مرتبة
الثبوت على ما

بالتمام لما ثبت سابقا
متصفا ولما ثبت سابقا ان الواجب لا علة له المطلقة للموجود
بالبرهان ان الوجود لا علة له جامعا لجميع الكمالات الكلية بجهة البسيط باعتبار
ان يكون جامعا لجميع الكمالات ويجوز ان يطلق عليه باعتبار الصفات الجعل وقوة صرفة وهذا جميع صفاته
بما هو موجود فيجوز ان يطلق عليه باعتبار الذات ولا باعتبار وجود العلية فعلية محضة باعتبار ذاته دون
فيه قوة لا باعتبار الذات لما كان وجوده ويكون باعتبار ذاته فعل محض ولا ملاحظة ذاته لاشيء
والممكنة بالذات لما كان وجوده ويكون ان الواجب بالذات قوة صرفة باعتبار ذاته والا الجاعل قوة صرفة وعلى
ذاته ووجوده وجميع شؤونه ان الواجب بالذات قوة صرفة باعتبار ذاته والا الى الجاعل قوة صرفة وعلى
الحكماء الثلث بين موهومهم والممكنة بالذات استنادا على الاستناد الى الوجود بلا علة
الكمالية ووجوده فعلية محضة والممكنة مع قطع النظر على الوجود يطلقون على الموجود بلا علة
ملاحظة استناده الى الجاعل فانه مع الاشراقيون يطلقون نور محض ونور الانوار و
محض باعتبار ذاته وصفاته جميعا والحكماء هو الظهور شمس عالم العقول من النور
لانه ظاهر باعتبار ذاته وباعتبار جميع هو الوجود بلا علة
ذاته وظهور جميع ذاته لا يكون الا به ان يكون
نور فانه النور للسموات والارض اشارة الى هذا النور
لا يحتاج الى صرف النور من ظاهره ومظهره والممكنة بالذات
لما كان باعتبار ذاته قوة صرفة ذلك محضا والقوة واللاشيء رجحان له
دافعل العدم والعدم ظلمة بالقياس الى الوجود فالاشراقيون يطلقون على الممكنة وعلى ما هو
ان الامكان الظلمة وظلمات والظلمة العدم والظلمات العدم فيه ايضا بمعنى
ان الوجود بلا علة يكون بسيطا صرفا بحقيقتها متحققا بذاته ان يخرج حقيقة
لا يجوز التعدد فيه ازلي بحيث ان لا يكون
يجوز التعدد في الوجود بلا علة عن التعدد بالعقل كان
ان يكون الفصل والتركيب المحض
ودفع الشك والشبهة
اوانه بعده

الدرجة بجزء من
لكن الجواب ان الشيء يكون بين
المشهور على ان يكون وجودا ان لا ما
بطريق الجدل فان ان يكون فاقول
للنزاع والجدال ان
لانه يمكن للقائل ان يقول بحقيقتها متشخصا بذاته فيكون بعضه واحدا
كل واحد منهما جزء ان الوجود واحد منهما فيلزم المفهوم
لانه قد ثبت ان الوجود كل واحد داخل في انه يصح قد ثبت بالبرهان
والمعبر عنه بالوجود موجود المعنيين الامر بلا سبب انه قد الوجود
لانه يكون بالخصوصية انتزاع المفهوم الوجود بلا سبب الضان ان
له دخل فيلزم ان لا يصح انتزاع ويلزم التركيب وثبت ان بلا سبب
لم يكن له دخل فيلزم القدر المشترك ان الوجود وجودان بلا سبب فاذا تحقق الى
انه بسيط صرف لانه قد ثبت الوجود وبلا سبب ثبت الا انه
ذاته للواجب بالذات الذي هو الوجود وبلا سبب
فيكون نسبة الوجود المشترك المعنوي كل واحد منهما الوجود بلا سبب
زيد وعمرو مثلا فيلزم القدر المشترك الذاتي فيلزم التركيب بالبرهان ان الوجود بلا سبب
الذي هو الواجب بالذات والحال انه قد ثبت
بسيط صرف
تمت الرسالة

رسالة في التوحيد وحل شبهة ابن كمونه

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان من خواص الواجب جل شانه ان لا يكون
له مهية كلية وتعين وتشخص زايد على المهية الكلية كما ان الحقايق المحصلة
من الممكنات لها مهية كلية وتشخص وتعين زايد على المهية الكلية بل
يجب ان يكون تشخص الواجب بالذات عين حقيقة الوجوبية ان
واجب الوجود بالذات ان كان له مهية وهي الحقيقة الوجوبية وتشخص
ايضا غير تلك الحقيقة الكلية فيجب ان لا يكون ذلك التشخص والتعين
عين تلك الحقيقة الكلية اما اولا فلانه خلاف المفروض لان المفروض
ان الواجب بالذات له مهية وكلية وتشخص وتعين غير تلك المهية
الكلية كما في الحقايق المحصلة الممكنة واما ثانيا فلان التعين والتشخص
يمنع الاشتراك والمهية الكلية توجب الاشتراك فيتعين ان يكون التشخص
والتعين غير المهية الكلية التي هي الحقيقة الوجوبية واذا كان غيرا لها
فاما ان يكون جزءا لها او خارجا عنها فان كان جزءا يلزم ان لا يكون
الحقيقة الوجوبية حقيقة وجوبية بل يكون حقيقة ممكنة لان الحقيقة الوجوبية
هي الحقيقة التي لا يكون لوجودها علة لان الموجود قسمان احدهما يكون
لوجوده علة وهو الموجود الممكن بالذات وثانيهما ما لا يكون لوجوده
علة وهو الواجب الوجود بالذات واذا فرض كونها ذات جزء
يلزم ان يكون امرا مركبا وكل مركب يكون وجوده متاخرا عن
وجود جزئه بحسب المرتبة العقلية لان كل جزء له تقدم بالطبع على
كله بحسب الوجود كتقدم الواحد على الاثنين فيكون وجود الكل متاخرا
عن وجود جزئه فيلزم ان يكون وجود حقيقة وجوب الوجود متاخرا
عن وجود جزئها وكل ما يكون وجوده متاخرا عن وجود امر آخر يكون

معلول

لانه كل معلول الوجود ممكن الوجود

معلول الوجود لا واجب الوجود وقسمان احدهما ما يكون لوجوده علة وهو واجب
الوجود بالذات ولهذا صار واجب الوجود مبدا المبادي وعلة العلل
وثانيهما ما لا يكون لوجوده علة وهو ممكن الوجود بالذات على ما مر آنفا فاذا
كان حقيقة وجوب الوجود امرا مركبا ويكون وجوده متاخرا عن وجود
جزئها يلزم ان يكون من الممكنات فيلزم ان لا يكون ما فرض واجب الوجود
ومبدا المبادي بل واجب الوجود ومبدا المبادي يلزم ان يكون ما فرض
واجب الوجود ممكن الوجود فيلزم انقلاب المهية وهو محال وايضا اذا كان التعين
والتشخص جزء الحقيقة الوجوبية بالذات يجب ان لا يكون حقيقة التشخص والتعين
عين الحقيقة الوجوبية بالذات لانه لا يجوز ان يكون تمام حقيقة الجزء بما هو جزء
عين تمام حقيقة الكل بما هو كل والا يلزم ان يكون الشيء جزءا لنفسه وهو ظاهر الاستحالة
ويلزم ايضا الترجيح بلا مرجح لان كل واحد منهما اذا كان عين الآخر فكون احدهما
جزءا والآخر كلا ترجيح بلا مرجح فيتعين ان لا يكون حقيقة التعين والتشخص عين الحقيقة الوجوبية
واذا لم يكن عينها يجب ان يكون غيرها لانه لا واسطة بين العينية والغيرية واذا
كان حقيقة التعين والتشخص غير الحقيقة الوجوبية بالذات يلزم ان يكون حقيقة
التعين والتشخص داخلة في الممكن بالذات لان كل امر وجودي اذا لم يكن حقيقته
عين الحقيقة الوجوبية يكون غيرا لها وكل امر وجودي يكون حقيقته غير الحقيقة الوجوبية
يكون داخلا تحت الممكن بالذات لان كل امر وجودي يجب ان يكون داخلا تحت
الواجب بالذات او الممكن بالذات ولا يتصور الواسطة بينهما والمفروض
ان حقيقة التعين والتشخص لا يكون داخلة تحت الواجب بالذات والا يلزم
ان يكون حقيقة حقيقة وجوبية فيجب ان يكون داخلة تحت الممكن بالذات
واذا كانت داخلة تحت الممكن بالذات والمفروض انها جزء الحقيقة الواجب
بالذات فيلزم ان يكون الواجب بالذات مركبا من الممكن بالذات وغير
الممكن بالذات وكل امر يكون الممكن بالذات جزؤه يكون ممكنا بالذات

واجبا بالذات

لان كل ذلك الكلي ممكنة بالذات [illegible] امكان علة الكل [illegible] الوجوبية

لان كل بيانه ولان علة الجزء علة [illegible] على الحقيقة [illegible] الحقيقة لانه

على ما سبق ان الكل لان [illegible] ان يكون جزء [illegible] من وجود

يستلزم الامكان على الكل [illegible] التشخص [illegible] والتشخص [illegible]

وعلة الجزء متعددة [illegible] التعين والتشخص لا يصح [illegible] التعين والتشخص بالواجب

عليه [illegible] فظهر ان التعين [illegible] يكون التعين [illegible] لا يكون

وجزء للواجب بالذات وهذا الاحتمال [illegible] وكل امر وجود [illegible] التعين والتشخص

الوجوبية بالذات الحقيقية والمنع من [illegible] بالذات وقد ثبت [illegible] بالذات واذا كان

يحصل [illegible] ان يكون واخلا تحت الممكنة بالذات [illegible] الممكنة بالذات

بالذات [illegible] ان يكون [illegible] امرا وجوديا [illegible] بالذات ويكون

واخلا تحت الواجب بالذات [illegible] يلزم ان يكون غير الحقيقة الوجوبية [illegible]

[illegible] الحقيقة الوجوبية [illegible] فيلزم بطلان اللازم [illegible]

[illegible] ان يكون الواجب بالذات [illegible] الحقيقة الوجوبية [illegible]

اما ان يكون الواجب بالذات [illegible] والتشخص [illegible] غير الحقيقة الوجوبية فان

بالذات الممكنة بالذات لان التعين والتشخص امر وجودي [illegible] الغير الذي

جميع الاشياء الموجودة [illegible] ان يكون العلة الفاعلية موجودة والوجود

[illegible] بالذات [illegible] ان يكون جميع الاشياء [illegible]

لذاته بالقوة [illegible] بالذات [illegible] والذات [illegible]

وجوب التشخص [illegible] الوجود [illegible]

الممكنة [illegible] بالغير [illegible] الواجب [illegible] بالتشخص [illegible]

وكذا [illegible] بالغير [illegible] التشخص [illegible] يكون [illegible]

الثابتة له بالغير [illegible] فلو كان [illegible] الشيء [illegible]

اما بلا واسطة او بواسطة [illegible] بالذات [illegible] الى الغير [illegible] العلة [illegible]

بالذات معلولا [illegible] الى الذات [illegible] الى الوجود

لا يكون واجبا بالغير [illegible] الوجود [illegible] فالاحتياج [illegible]

محتاجا للغير [illegible] العلة [illegible] الى الذات [illegible] بالذات [illegible]

الامكان الذاتي [illegible] بالنظر الى [illegible] الممكنة [illegible]

الوجود بالنظر الى الذات [illegible] الواجب بالذات [illegible] كون التشخص الواجب

تحقق بعد كون الشيء [illegible] بالذات [illegible] الحقيقة الوجوبية

بالنظر الى الذات لا يتحقق [illegible] بالذات غير الحقيقة الوجوبية [illegible]

[illegible] ان التشخص [illegible] يكون العلة الفاعلية [illegible] الواجب

[illegible] الحقيقة الوجوبية [illegible] التشخص [illegible]

[illegible] الحقيقة الوجوبية [illegible] والتعين [illegible] الحقيقة الوجوبية

التعين والتشخص [illegible] الحقيقة الوجوبية [illegible] التعين والتشخص [illegible]

[illegible] العلة الفاعلية [illegible] الحقيقة الوجوبية [illegible] التعين والتشخص [illegible]

الفاعلية لان [illegible] الحقيقة الوجوبية [illegible] يكون [illegible]

[illegible] يكون [illegible]

ربما يتوهم ان الاثر المبهم لعلته
ولا شك ان تحصل الاثر تحصلا مبهما ان يكون اثرا
المعين اقوى تحصلا اقوى فيجب ان يكون بالوجود والتشخص
من يكون المعلول الفاعلية يجب بالوجود و[ا]لتشخص بان
فيلزم ان العلة الغير المشوب ان يكون التعين والتشخص بالوجود
الفاعلية وان الحال ان العقلة لا موجود والتشخص والتعين الغير المشوب بالحكم
اقوى تحصلا من المعلول المحض بالتعين والتشخص والعقل الواجب علته فاعلية
كما ان العلة الفاعلية للوجود فكذلك العلة الفاعلية للتعين والتشخص الحقيقية الوجوبية
مستقيض لتشخصها مستفيدا على تشخيص التعين فاذا كانت التعين اللازمة
على وجود ان يكون تعينها وجدان صحيح اما عين التعين فان
يجب ان يكون الوجود والتعين بحكم كما نظير له وجدان التعين السابق يلزم تقدم الشيء على نفسه
الفرق بين الوجود والتعين اما التعين ذاتي وذلك التعين لازم كان عين
للتعين فيجب ان يكون امرا خارجيا لازم وان كان غيره
والتشخص الخارجي وبين التشخص الخارجي وصورة التشخص
فرق ان الموضع الخارجي وبين التعين الخارجي فانه يكون امرا
بحصول التعدد الخارجي والتشخص الخارجي فلا تعدد بالعدد
واحدا والثاني متحد ولا فرق بين التعين والتشخص والتشخص بحال ان
كلية دفع الحقيقة الوجوبية فانه يلزم ان يكون ذلك التشخص الخارجي ايضا فاذا حصل التشخص
بذلك الحقيقة المطلقة ظاهر اللزوم ان يكون امرا يجب بالذات عين ذاته بل يكون له
ايضا فيلزم ان يكون اللازم معلولا والتشخص للواجب الحقيقة الوجوبية ويكون معلولا
ومع التشخص الذي يكون معلولا والمجعول لا فكذلك التشخص الواجب كما هو المفروض
ان كل معلول والمجعول ممكن بالذات لان الحقيقة الوجوبية والحقيقة الوجوبية المطلقة
لا يتحقق بدون ضرورة سلب الوجود بالنظر الى العلة وقد ثبت
الى الذات المجعول والمعلول لان

الوجود بالنظر الى نفسه يطلب ضرورة
الذات علة الى العلة فيلزم ان يكون الوجوب بالذات ان
من العلة فعلة الوجوب بالنظر الى الذات فيلزم ان يكون الوجود والذات ان
ضرورة الوجود الواجب المعلول والمجعول ولا شك انه يلزم ان يكون التشخص
الفرد التشخص الذاتي لا يكون واجبا بالذات وعلى هذا يلزم ان يكون تشخص
وضع الممكنة بالذات جزؤه لا يكون الحقيقة الوجوبية تقليدا كما ان الفعل العقلية
يكون الممكنة بالذات معلولا لغيره الا ما يعينه الحقيقة الوجوبية الحقيقية
يكون الواجب بالذات فيلزم ان يكون حقيقة الوجوبية ويلزم ان يكون الحقيقة
يكون تشخص بالذات ممكن عين حقيقة وجوبية التشخص فيلزم الا ان يكون الحقيقة الوجوبية
بالذات ممكن بالذات عين حقيقته الوجوبية عين التشخص بالفعل بذاته
الواجب بالذات واذا كانت الحقيقة فضلا عن التركيبية فيها بالتشخص بالفعل
لا الحاجة الى ان يجوز فيها صحة التركيبية امرا جزئيا بحقيقتها التركيبية
لا يصح للعقل ان يجوز الحقيقة الوجوبية فيه فضلا عن وقوع شبهة
اذا كانت عين التشخص فيكون الحقيقة فيه صحة التركيب والشبهة كالعين
ولا شك في ان الجزئي بالحقيقة لا يجوز العقل فيه التشكيك والشبهة
والحالم الفهم ابن كمونة ما ذكرناه في المقدمات الحقة ووقع في الواقع شبهة
مشهورة شبهة ابن كمونة وصار كالعدم والمعاد والشبهة ابن كمونة
المنقوش ومن تأمل فيما ذكرناه في المقدمات الحقة منصفا لعلم ان الشبهة
مع شهرتها بالاشكال في غاية الوهن والاختلال عند اصحاب الحقيقة والحال وكانه
الحمد لله لاصحاب العقل والنقل وجود شيطان الخيال
تمت الرسالة

م

ایضاً رسالة فی التوحید وتفسیر لقوله تعالی لو کان فیهما آلهة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الواحد الاحد الصمد والصلوة والسلام
على سيد المرسلين المسمى باحمد وآله الطاهرين المعصومين المتصفين
بالكمال الامجد اما بعد فيقول افقر خلق الله الغني محمد الشهير بشمس الجيلاني
ملكه الله تعالى نواصي الاماني وغفر له ولوالديه ولجميع من له حق عليه هذه
رسالة في بيان لزوم الخلف على تقدير تعدد الواجب بالذات
وبيان نفي الشريك عن الواجب بالذات واثبات التوحيد له
تعالى على ما وقع الاشارة اليه في قوله تعالى في اوائل سورة الانبياء وهو
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واعلم ان مفاد ظاهر هذه
الآية الكريمة هو انه لو كان في السموات والارض آلهة غير الله تعالى كما ذهب
اليه المشركون يلزم من تعدد الآلهة فساد السموات والارض مع ما فيهما
اي يلزم ان لا يوجد شيء من الممكنات بالذات اصلا بيان ذلك انه قد
تقرر في الحكمة الالهية بالبراهين العقلية ان للواجب الوجود بالذات
خواص لا توجد في غيره قطعا منها ان وجوده عين ذاته ومنها ان تشخصه
عين ذاته ومنها ان جميع صفاته الكمالية دون الاضافية عين ذاته
ومنها ان واجب الوجود بالذات كل واحد من صفاته الكمالية في
اعلى مراتب الكمال بحيث لا يتصور كمال فوق كماله فكل كامل واقع
تحت الامكان اذا تصور كمالا مطلقا للموجود بما هو موجود انه موجود
في الواجب جل شانه فوق ما تصوره ذلك الكامل بمراتب غير متناهية
بل لا نسبة بين ما تصوره ذلك الكامل من الكمال وبين الكمال الذي يكون
متحققا في الواجب جل شانه لان الكمال الذي تصوره ذلك الكامل
وحصل في ذهنه امر ممكن الوجود بالذات والكمال الذي في الواجب

نقشم همه لک حسن سرمایه تست   خورشید فلک چه پایه در پایه تست

جل شانه امر واجب الوجود بالذات وشتان ما بينهما كما قال
الامام الهمام الامام محمد الباقر عليه الصلوة والسلام هل سمي عالما
وقادرا الا لانه وهب العلم للعلماء والقدرة للقادرين وكل ما ميزتموه
باوهامكم في ادق معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلكم مردود اليكم والباري
تعالى واهب الحيوة ومقدر الموت ولعل النمل الصغار تتوهم ان
لله تعالى زبانيتين فانهما كمالها وتتصور ان عدمهما نقصان لمن
لا يكون له هكذا حال العقلاء فيما يصفون الله تعالى به فيما احسب
والى الله المفزع صدق ولي الله تعالى وقد اقتفى اثره عليه الصلوة والسلام
الحكيم الغزنوي في المثنوي حيث قال فيه   هرچه پیش تو بیش از آن
ره نیست   غایت وهم توست الله نیست   ومنها ان قدرة الواجب
جل شانه قدرة تامة كاملة بحيث يكون كل ما هو قابل للايجاد وداخل تحت
الوجود داخلا تحت قدرته ولا يكون قدرته عاجزة عن افاضة وجود
اي ممكن قابل للوجود والا يلزم العجز وهو نقص يجب تنزيهه تعالى عنه
اذا تمهدت المقدمات فنقول لو كان في عالم الوجود تعدد الواجب
بالذات كما ذهب اليه المشركون فوجب ان يتحقق في كل واحد
من واجب الوجود بالذات جميع خواص الواجب بالذات بحيث
لا يشذ عنها شيء اصلا وهو ظاهر واذا كان الامر كذلك فلا بد ان
يكون كل ما هو مقدور لاحد الواجبين بالذات مقدورا للآخر
ايضا والا يلزم العجز وهو نقص يجب تنزيهه تعالى عنه فاذا فرض
تعدد الواجب بالذات فلا اقل لا بد من وجود الهين اثنين
فلا يخلو من ان يكون ما هو ممكن الوجود بعينه موجودا بكل واحد منهما

على سبيل الاستقلال

او لا يصير موجودا التي بينهما على المجموع

او لا يصير موجودا بل يجب وجوده بعلة ناقصة

سبيل الاستقلال بل يكون كل واحد منهما علة ناقصة للمجموع او يصير حقيقة بالذات

من حيث المجموع ويكون من حيث المجموع الشيء بين الواجبين بحصة

والعلة المستقلة هي المجموع بما هو مجموع او القدرة فالاحتمالات العقلية

باحدهما فقط دون الآخر او يصير موجودا بالايجاد والافاضة فالاحتمالات لا تحقق وجود

ويكون خصوصية كل واحد منهما لغوا في الايجاب واذا بطل الكل يلزم ان لا تحقق وجود السموات

في الاربعة المذكورة والكل باطل على ما يجب بيانه من عدم وجود السموات والارض

بحكم الوجود اصلا فيلزم فساد السموات والارض وما فيهما اجزائه والحال ان السموات وما فيهما

والارض وما فيهما بل يلزم فساد وانتظام جملة جميع … موجودة منتظمة

ان فرض تعدد الواجب بالذات باطل لان تعدد الواجب بالذات يستلزم …

بالذات يستلزم … الممكنات فتعدد الواجب بالذات يستلزم الفساد

فتعدد الواجب بالذات فاسد وما يستلزم الفساد فاسد

اما بيان بطلان الاحتمالات المذكورة فالاول باطل وهو المطلوب

اجتماع العلتين المستقلتين بان تم على معلول واحد شخصي وهو باطل اتفاقا

برهانا اما اتفاقا فانه ظاهر واما برهانا فلان الوجود الشخصي اذا حصل من كل واحد

منهما مستقلا يلزم تحصيل الحاصل في كل واحد من الآخر ويلزم ايضا ان يوجد المعلول بكل واحد من المستقلين على تقدير

عدم تقدم احدهما على الآخر ويلزم ايضا ان المفروض هو وجود المعلول مع كل العدم مرتين

ثم غير تخلف العدم اصلا لان المفروض ان يكون ما تم كل واحد منهما مستقلا

لا ثاني احدهما فقط ويكون ما تم كل واحد منهما وان كان تم الآخر

كما هو المفروض وان فرض تقدم احدهما على الآخر

يلزم … وان احدهما الترجيح بلا مرجح لان

كل

كل من الواجبين بينهما خواص

واحد من الواجبين اتفاقا وثبت بينهما … ضعف

بالذات الاشتمال على جميع … احدهما ضعف … الآخر بالخواص … بانهما …

من حيث الاشتمال … الاحتمال الثاني ايضا باطل

الواجب بالذات متصور لعدم … والاحتمال … اذ يكون كل واحد منهما علة

وفي الآخر … من حيث المجموع يلزم ان يكون … من الواجبين الواجب

تحصيل الحاصل في الثاني … بالمجموع … بالذات

لان المعلول اذا وجد بالايجاد والافاضة يلزم خواص الواجب بالذات لان اجزاء المركب

بالذات ناقص في الايجاد والافاضة واجب بالذات … بالذات

خواص الواجب بالذات ما فرض واجب بالذات

بالذات فيلزم ان لا يكون … الواجبين بالذات

وايضا المجموع التالف من الواجبين

عن وجود … فلا يكون وجوده

لا يكون وجوده غيره بل يكون وجوده معلولا

بل يكون واجبا بالذات فظهر ان المركب

من الواجبين بالذات … الممكن بالذات

الى الواجب بالذات والعقل الصحيح …

الممكن بالذات … في نهاية الضعف

ناقصا عن التاثير والايجاد والافاضة … في نهاية القوة

غيره ناقص في الايجاد … بالنسبة

الى الممكن

ايضا المعلول
باطل لان الواجبين يلزم الترجح بلا سبب
اذ لو وجد باحدهما دون الآخر يلزم بالذات كيف لا احدهما
بالذات دون الآخر فالواجبين بالذات ليحصل الترجح بالذات دون الآخر
بلا مرجح لان كل واحد من الواجب ضعيفا ليحصل الترجح بالواجبين بالذات
ان يشتمل على جميع خواص الواجب والآخر ضعيفا احد الواجبين بالذات
عنها ثم فلا يكون احدهما قويا والآخر العلول عن احد الواجبين كل واحد منهما الا الايجاد والافاضة
حيث التاثير والافاضة يقصد الاستحالة فان قيل لم لا يجوز ان يكون فرض احدهما والنفوذ بعض
ترجح بلا مرجح وهو فطر الاستحالة والافاضة ومع ذلك الايجاد منهما احدهما على
مستقلا بالتاثير والايجاد والافاضة ان يكون الاصلح ان يفتح تفويض الى واحد منهما الآخر
على الآخر بناء على انه يجوز ان يكون احدهما ان تفويض بلا مرجح يلزم الترجح
الى الآخر قلت هذا باطل في وجهين احدهما الترجح بلا مرجح فان الايجاد
ثم الواجبين بالذات دون الآخر لان كل واحد
ما هو خواص الواجب بالذات يشتمل على جميع
ايجاد لا يتحقق ذلك الايجاد في الآخر فلا يتصور احدهما
واحدهما متحقق في الآخر بلا تفاوت بينهما اصلا فاذا كان كل واحد
فيهما مستقلا على ما هو متحقق في الايجاد والافاضة والتاثير ما يتحقق رجحان احدهما
ان يتصور ان يتحقق ترجيح احدهما الايجاد والافاضة في الآخر والتفويض وثانيهما ان
ان ما يصدق عليه انه واجب الوجود بالذات لا يجب ان يتحقق فيه جميع خواص الواجب بالذات
ويمتنع بالذات سلب شيء من ذلك الخواص عن ما فرض انه واجب الوجود بالذات
ثم ما فرض واجب الوجود بالذات ان يتحقق فيه الوجود على ما هو
قابل الوجود مع قابل الوجود لا يصح سلب افاضة الوجود
على قابل الوجود عن ما هو واجب الوجود
لا بلزمه ذلك فقد عرفت انه
يمتنع

بالذات

بالذات نعم صدق
عليه بشيء من ذلك انه لا يصدق عليه
الواجب بالذات بالذات يجوز سلبه
عليه انه واجب بالذات عن الواجب بالذات
الافاضة والايجاد ومن الواجب بالذات عن الواجب بالذات
يجوز سلب خواص الواجب بالذات ان يكون في عالم المحسوس ذاك
بالذات وقد عرفت ان سلب خواص الواجب لا يجوز ان الانارة والاضاءة ومع
بالذات يمتنع وغير جائز ويشكل هذا ان نفس الاجسام فاعل بعض
ثم ان مستقلتان في امر الاضاءة والانارة على فاعلها على الارض مكان الاضاءة والانارة
فرض احد الشمسين امر الاضاءة يكون الشمس مع وجوده مع وجود فاعل امر
غير صحيح وغير معقول لانه لا يتصور تحصل المذكور الاخر
الاخر فبطلان هذا على الشمسين للاضاءة والانارة وتحصيلان في
منهما فكذلك لا يصح ان لا تحصل احدهما
عالم العقل الاضاءة والانارة العقليتين في
ثم الآخر فبطلان على ان احدهما توقف امر الاضاءة
على الآخر بناء تفويض احد العقليتين على الآخر لان هذا التفويض بعض
ترجيح تفويض احد الشمسين الى ذلك بين امر الاضاءة والانارة
الا تفاوت بين سلب فاضة الشيء عن ذلك الشيء على ما عرفت سابقا وبالجملة
الاضاءة والانارة العقليتين عن شيء عالم المحسوس الى بين سلب
ثم وجود الشيء مع سلب ما هو فاضة الاضاءة والانارة الحسيتين عن الشمسين
عليه ثم بين ان من الفاعل كل واحد من السببين
لانه كما ان نظام العالم الحسي لا يجوز ان يكون من الشمسين
كذلك لا يجوز ان نظام العالم العقلي الا من الشمسين
العقليين والنورين
العقليين

فلا يكون الا نفس

الوجود بحقيقته بذاته والوجود بذاته ويكون ما عداه بعد ان يكون ما يوجد

واحد قائم بذاته ويتنور ما عداه به ولا يبعد ان يكون بحصول ابطال ودليل

لذاته ويتنور ما عداه بالارتباط به ولا سيد الوصيين علي بن ابيطالب عن

ولوازمه وسبب الدين ابي سيد الوصيين بحصوله وارسلت تفصيله والاجمال يكون

عن امير المؤمنين ويعسوب الدين انه قال لمحمد بن الحنفية ما ذكرنا انا تفصيله الا اعم

عليهما الصلوة وعليهما السلام اشارة الى الجميع بالذات ابراز كلامه على الكلام المبهم

التوحيد فقط لو كان آلهة لان القدر المشترك بين الواجبين والتعين اقوى من ان يكون الفاعل على

الرابع ايضا باطل لان القدر والشخص معين بحيث يكفيه ان يصح ... الواجب

الرابع ايضا باطل لان الشخص لان الكلي مبهم متحصل بمجعوله لا يكفيه ... يحقق

علة فاعلية للآثار الشخص ضعيف والجاعل تنظر بما ذكرنا ويطلبك منفصلا انه لو تعدد الواجب

ويجب ان لا يكون الفاعل والجاعل انتخاب فنظر بما ذكرنا يعضهم الله يلزم ان لا يحقق

والجاعل ابرا كليا ومجعوله ابرا انتخاب اليه المشركون بعضهم الله لم يلزم فساد السموات

بالذات العبادة بالله على ما ذهب اليه المعلولات اصلا فيلزم من فساد الكون او عدمه

وجود شيء من الممكنات راسا ووجود شيء من المعلولات اصلا ما فوق الكون او عدمه

والارض وما فيهما بل ف وعالم الامكان راسا سواء كان ما فوق الكون اولا يكون

الكون وسواء كان يوجد امرا او ما ونيا ولما كان الكلام مع المشركين وهم ما يعبدون

للحس يعطلون للعقل وقائلون بالآلهة ووقع الاقتصار على فساد السموات

والارض ووقع الاتيان بلفظ الجمع وهو الآلهة ولا ترتب الفساد ولم يكن

موقوفا على الاتيان بلفظ الجمع المذكور على ما عرفت شرحا وعلى ما ذكرنا

اندفع ما يتوهم انه يقال ويقول انه لو قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله

لفسدتا لكان اشمل في نفي الشريك عنه تعالى لافادة الآية خروج الاثنان

بلفظ آلهة بدل الآلهة نفي آلهة واحد غير الله تعالى ونفي ما فوق

الواحد ايضا بخلاف ما اذا وقع لفظ

الجمع وهو لفظ الآلهة فانه

بعينه

بكي اللطائف

نفي الآلهة لا نفي الاله وحده بكلية آية انه لا نفي ان الآلهة

غير الله ايضا وبكلية ان الواحد غير الله تعالى لا يستفاد ونفي نفي ما يكون

استفادة نفي الاله بالكلية آية واحد غير الله يكون صريحا بان يكون

لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا استفادة نفي الاله بالجمع منكورا غير محصور نفي

غير الله تعالى يكون صريحا وكلمة الا اذا كانت تابعة للجمع متصل ومنقطع

ذلك انه قد تقرر في علم النحو ان كلمة الا الاستثناء ان يكون المستثنى منه

بعض غيره ولا يجوز حملها على الاستثناء لان المستثنى معلوما بان يكون

المتصل معتبرا ان يكون دخول المستثنى في المستثنى منه الا الذين آمنوا والمستثنى

مستغرقا للمستثنى نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين ... منه خاصة

القوم الا زيدا وبالجملة معتبر في المتصل ان يعلم ان الاستثناء المتصل معتبر

وشاملا له والمستثنى يكون محصورا وشمولا والا لم يصح الاستثناء المتصل والمنقطع

فلا بد من العلم بالحاضرية والمحصورية ليصح الاستثناء في القوم الا حمارا واذا كانت

ان يكون عدم دخول المستثنى منه معلوما نحو جاءني القوم الا حمارا لانه لو حمل

كلمة الا على الجمع منكورا غير محصور فلا يجوز حمل الا على الاستثناء لا بد من العلم

على الاستثناء فلا يخلو من ان يكون متصلا او منقطعا فعلى المتصل لا بد من دخول

بدخول المستثنى في المستثنى منه وفي المنقطع لا بد من العلم بعدم دخول

المستثنى في المستثنى منه ولما كان الواقع قبل الا جمعا منكورا غير محصور

وجمع المنكور الغير المحصور لا يعلم منه شموله لما بعد الا بل كل واحد منهما

محتمل فلا يصح حمل كلمة الا على هذا التقدير على الاستثناء لان احتمال دخول

المستثنى في المستثنى منه لا يكون كافيا في المتصل بل لا بد من العلم

بدخول المستثنى في المستثنى وكذا احتمال

عدم دخول المستثنى

في المستثنى
منه لا يكون كما نبا بعد برئت اذ كان استثناء
في المنقطع بل لا بد فيه بعلم الا اذا كان حملها على الا اذا حلت لو كان منه
الدخول ايضا فظهر ان كلمة غير محصور فلا يحمل الا لو غضضنا عما اذا قوله تعالى الاستثناء
واقعه بعد صحيح شكوك غير حينئذ والضيا انه لا نقطة الا الله وقوعا بالبدلية عن القدرة
بل لا بد ان يكون بكيف من ذلك ان احدهما ان يكون بالعدد الا وقوعا فيكون الكلام على الغني
على الاستثناء فيلزم ثم انه وافقه بارتفع فيكون بدلية في كلامه فيلزم ان يكون البعض
منها آلهة الا الله واقعه بان البدل منه آلهة الا الله لفسدتا فيلزم ان يكون
وهو آلهة وقد صرح النحاة بان البدل هكذا لو كان فيهما موجود سوى الله تعالى الغرض السوق
سقوط المبدل منه هكذا لو كان فيهما انه يلزم فوت استثناء
لانه استغناء ومنع انه لو كان فيهما ثانيهما اذ اذا جعلت على الا
مع كونه ليس لمراد يكون فاسدا ايضا ونفي الشريك مطلقا لانه استثنى منها
له الآية وهو اثبات التوحيد ونفي آلهة يكون الله تعالى مستثنى
بصير معنى الكلام هكذا لو كان فيهما آلهة على تقدير كون الله داخلا فيها فلا
فيلزم ان يكون لزوم الف وانما هو على آلهة بل يكون الله داخلا في الشريك
من الآلهة اما لو لم يكن الله تعالى مستثنى من الآلهة ايضا والحال ان المقصود نفي الغير
يعلم منه لزوم الف وعلى هذا التقدير لابد من جعل كلمة الا بمعنى الغير
سواء كان الله تعالى مستثنى من الآلهة اولا فلا بد ان لو كان فيهما آلهة غير الله تعالى
ليحصل المقصود ويصير معنى الكلام حينئذ لو كان فيهما آلهة غير الله تعالى
لفسدتا لو وصف الآلهة بالغيرية يفهم منه ان كون الآلهة المتعددة بالغيرية لا مطلقا
صار سببا للفساد ومختار الفساد وهو الآلهة على كون الآلهة الا الله غير الله
فوصف الآلهة بالغيرية يشعر بان المدار انما كان الغيرية متحققة
تعالى له ومنشأ الفساد وهو هذا في الآلهة كذلك محقق والبرهان

اثنين آلهة غير الله تعالى له والله
غير الله تعالى ايضا بعلم المتعددة لو كان الآلهة حقيقة
واحد غير الله الكريمة ان الالهية فالفساد وبه ثبت تعريض بالفساد وان البيان
له بلوغ الآلهة ان ابوان اثنين ... فالفساد او جاءته تعريض بالفساد واعلم ان البرهان
بالغيرية يكون الله تعالى واحدا او اثنين يكون الفساد بالتمانع بالآلهة ان البيان
الا آلهة الذي غير الله المتعددة بالغيرية لكن التمانع اشارة اليه البرهان التمانع والتمانع
وظاهره هو ان الآلهة هو ان الكلام مع الخصم اشارة اليه الكريمة اشارة
على جعل الآلهة صريح الآية هو آلهة الا الله لفسدتا في الآية الكريمة ان تعدد الآلهة
قالوا ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة والحال انه ليس في الآية الكريمة ان يكون متعب
على ما هي نقل تقريرهم ذلك البرهان عنهم الا بحجة الآية و لا يكون المطلوب
الى التمانع والتخالف اصلا بل المستفاد منها ان الفساد وبيان الفساد فهو بعينه
وتكثره هو موجب للفساد وعلى ما عرفت سابقا وبيانه تحديد العقل بالوجه
بالجملة على التمانع والتخالف بل باي طرف برهانه وقال المحقق الدواني للاله الا هو
الذي هو اثبات توحيد الواجب على بيانه وقال لقوله تعالى للتوحيد
للعقائد العضدية في شرح قول المصنف ولا شريك له لقوله تعالى ان التوحيد
ولقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واعلم ان الاول قد اراد بالاله
اما كصدر وجوب الوجود او كصدر الخالقية او كصدر المعبودية والاول لكان
الى دليله في نفي الشريك وقد يستدل عليه بانه لو تعدد الواجب يستحيله
بجموعهما ممكن لاحتياجه الى كل واحد منهما فلا بد له من علة فاعلية مستقلة
وتلك العلة لا يكون نفس المجموع ولا احدهما ولا غيرهما اما الاول فلاستحالة
كون الشيء فاعلا لنفسه واما الثاني فلان الواجب معلولا للغير وانه كن
والثالث لانه يرد اليه

بحو الاثنية ليلبد فلا يتيسر ان
وقد قيل بجواز ان يتفقا فلا يلزم من امكان ارادة احدهما يكون
اقتضاء عدم لجواز ان التعدد اما ان يحصل فلا يستلزم امكان ارتفاع
ويكفيه ان التعدد يستلزم التخالف اما الاول فلان يستلزم امكان نقيض الارادة
التخالف وعلى تقدير التخالف والكل محال اما الثاني فلانه يستلزم ان يكون واما لان
اوكليهما اولا يحصل شي منهما وقد فرض التعدد وامكان التخالف لجواز ان يكون اوالغالب منهما
الآخر عاجزا الا ان يكون خالقا وقد استلزم انه امكان التخالف والجبر اوالغالب منهما
النقيضين فان منع استلزامه لا لان يقتضيا بما الايجاد اما ان يكون بقدرة كل واحد وعلى
بحيث يستحيل اختلافهما فالجواب انه لا يخ اما ان يكون كاف واحدهما كاف فقط او على
ارادتهما بعض الاتفاق فالجواب انه لا يخ اما ان يكون كاف واحد منهما بلزم عجزه
وارادته كافية في وجود العالم اولا شي منهما كاف وعلى الثاني يلزم عجزه
الاول يلزم اجتماع المؤثرين على معلول واحد وعلى الثالث لا يكون الآخر
لانهما لا يمكن لهما التاثير الا بالاشتراك الآخر وعلى الثالث انما يلزم العجز اذ لا يلزم
خالقا فلا يكون الها فمن يخلق كمن لا يخلق ان قيل انما يلزم العجز اذا كان كل منهما قادرا على الايجاد
القدرة على الايجاد بالاستقلال اما اذا كان كل منهما قادرا على الايجاد بالاستقلال فلا يلزم العجز لكان
بالاستقلال ولكن يتفقان على الايجاد بالاشتراك فلا يلزم العجز وذلك لا يستلزم
القادرين على حمل خشبة بالانفراد وقد تشاركان في حملها وذلك لا يستلزم
عجزهما لان ارادتهما تعلقت بالاشتراك وانما يلزم العجز لو اراد كل واحد منهما
واحد منهما الاستقلال ولم يحصل لانا نقول تعلق ارادة كل واحد
ان كان كافيا لزم المحذور الاول وان لم يكن كافيا لزم المحذور الثاني
والملازمتان بينتان لا مجال للمنع وما اورد ثم من المثال
فسند المنع لا يصلح للسندية اذ في هذه الصورة ينتقص في
كل واحد منهما من الميل الذي

يستقل الميل الميل
والحاصل فرقه بما يتميز ارتفاع خفيه الميل به
الصادرين الآخر منهما عند الفقد ثم
بمجموع الميلين بل واحد منهما الميل لا يتعلق القدرة وقد تبين ان العجز
فاعلم ان المستقل بحث بهذا الميل تخلف منهما وقد ثبت والنقصان
والارادة ولا يتصور الزيادة والنقصان بالتضعيف والتنويع والتقدير والنقص عليه اجماع الانبياء
سوانح الوقت استغرقته بالتضعيف والتقدير والنقص دل عليه الدليل السمعية وذلك تبع
وهوان لا شريك بعبادة ربه احدا فقد دل عليه التوحيد وانبو جميع الانبياء العبادة
عليهم السلام وكلهم ومحوا التكلفين او لا الى هذا التوحيد واعلم ان
قال الله تعالى انكم تعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما تعملون انتهى كلامه انما
قوله فيما مر يحتمل ان يكون اشارة الى ان احتياج المركب الى العلة الفاعلية
لقدر احتياج الاجزاء فلو كان جميع الاجزاء ممكنا بالذات فالمركب
يحتاج الى العلة الفاعلية باعتبار جميع الاجزاء الا ان طريق اصدار المركب
اصدار الاجزاء فهذا القسم من المركب يحتاج الى العلة التامة والصدورية
الخارجة عنه ولو كان بعض الاجزاء ممكنا بالذات دون بعض اخر فالاحتياج
حينئذ الى العلة الفاعلية انما يكون باعتبار الجزء الذي يكون ممكنا بالذات
دون الجزء الذي يكون واجبا بالذات فهذا القسم من المركب يحتاج
الى العلة الصدورية باعتبار جزء واحد فقط دون جزء آخر ولو كان
جميع اجزاء المركب واجبا بالذات فهذا القسم من المركب لا يحتاج الى العلة الصدورية
العلة التامة دون الصدورية لان احتياج المركب الى اجزائه ولما كان جميع اجزائه
انما يكون بقدر احتياج اجزائه ولما كان جميع
واجبا بالذات فلا احتياج له
الى العلة الصدورية

فيكون امكان ذلك القسم من المركب باعتبار العلة تابعة دون الصدورية
الخارجة عنه ووجود هذا القسم من المركب لازم لوجود اجزائه بالاسر فليس
له علة صدورية خارجة عنه بل علة الصدورية هي اجزاؤه بالاسر والفرق
بين مجموع الاجزاء والاجزاء بالاسر يظهر بالتامل الصادق لان الاجزاء
اذا كانت متحققة في الخارج فيكون الاجزاء متصفة بالكثرة فيكون
الموصوف بالكثرة موجودا في الخارج ولا شك ان الموصوف
بالكثرة الخارجية ليس كل واحد واحد من الاجزاء لان كل واحد واحدا
من الاجزاء موصوف بالوحدة فقط ولا مجموع الاجزاء ايضا لان مجموع
الاجزاء امر واحد متصف بالوحدة فقط فوجب ان يكون الموصوف
بالكثرة هو الاجزاء بالاسر اى الاجزاء المتفاصلة المتمايزة الملحوظة
بعنوان التفصيل فالفرق بين مجموع الاجزاء وبين الاجزاء بالاسر انما
هو بالاجمال والتفصيل كالفرق بين المحدود وحده فكما ان معرفة المحدود
تحصل من معرفة الاجزاء بالاسر اى الاحاد المتفاصلة المتمايزة الملحوظة
بعنوان التفصيل كذلك يحصل وجود المركب من الواجبين بالذات
من وجود اجزائه بالاسر اى الاحاد المتفاصلة المتمايزة الملحوظة بعنوان
التفصيل ويحتمل ان يكون قولنا على اشارة الى بحث آخر وهو انه
يثبت بالبرهان وجود الواجب بالذات ووجود الممكن بالذات
ثابت بالبديهة فيثبت وجود موجودين في الخارج وفي اى موضع
يتحقق وجود امرين في الخارج يجب ان يتحقق وجود امر ثالث في الخارج
ايضا وهو الاثنان اى الامر المتالف من الواحدين الخارجيين
وهو شيء مركب من جزئين موجودين في الخارج لانه كما ان الموصوف
بالوحدة وهو الواجب بالذات فقط والممكن بالذات فقط

موجود في الخارج كذلك الموصوف بالكثرة موجود في الخارج وهو
الاثنان المتالف من الواحدين الخارجيين فكما ان الوحدة ثابتة
بحسب حال الخارج وموصوفها موجود في الخارج كذلك الاثنينية ايضا
ثابتة بحسب حال الخارج وموصوفها يجب ان يكون موجودا في الخارج
لان كل صفة ثابتة لموصوفها بحسب حال الخارج يجب ان يكون
موصوفها موجودا في الخارج كما يظهر بادنى التفات ولا شك
ان الاثنين الموجود في الخارج ليس هو الواجب بالذات فقط
ولا الممكن بالذات فقط بل الاثنان الموجود في الخارج انما هو المركب
من الواجب بالذات ومن الممكن بالذات الموجودين في الخارج
فبما ذكرنا فيما ذكرنا ثبت وجود مركب موجود في الخارج المتالف
من الواجب بالذات والممكن بالذات اذا تمهدت المقدمات
فنقول قد ثبت مما ذكرنا ان المركب من الواجب بالذات والممكن
بالذات موجود في الخارج وذلك المركب ممكن بالذات لاحتياجه
الى كل واحد من جزئيه وكل ممكن لا بد له من علة فاعلية مستقلة وتلك
العلة لا يجوز ان يكون نفس المجموع والا يلزم كون الشيء فاعلا لنفسه
وهو مح بالبديهة ولا يجوز ايضا ان يكون جزءا من جزئي ذلك
المجموع علة لنفسه لان جزء الشيء اذا كان علة لمجموع ذلك الشيء يجب
ان يكون ذلك الجزء علة لنفسه ايضا لان ذلك الجزء داخل في الصادر
عن ذلك الجزء فلو كان الجزء الذي يكون ممكنا بالذات علة فاعلية
مستقلة بالتاثير في ذلك المجموع المركب من الممكن بالذات والواجب
بالذات يلزم محالان احدهما كون الشيء علة لنفسه وثانيهما كون

لكنه ممتنع موجود لان
بالذات بالذات يكون ممكنا [illegible] الى واجب [illegible] والافتقار
الواجب بالذات الذي ترکب منه [illegible] والمفروض
المفروض ان الجزء الذي [illegible] علة فاعلية لذلك المركب [illegible] الواجب بالذات
بالذات علة فاعلية لذلك المركب [illegible] موجد للواجب
بالذات والممكن بالذات علة فاعلية لذلك المركب [illegible]
بالذات يكون تلك العلة الفاعلية ممكنا [illegible] علة [illegible] وثانيهما
فيلزم ان يكون الواجب بالذات جزءه [illegible] يكون واجبا بالذات [illegible] كما عرفت
ان الواجب بالذات [illegible] الذي يكون الشيء علة لنفسه [illegible] الاستحالة
[illegible]

[illegible]

لسوجب بنفسه بطلان
لا بطلان المنع المذكور لا يلزم من بطلان السند
ابطال السند المذكور لانا نقول هذا المذكور ايضا سند المذكور بهذا السند المنع
المنع المذكور لانا نقول على المنع والجواب ابطال السند المذكور ابطال الغير
باعتبار المجرد على الاقدام على المنع على المنع فابطال السند الشريف على المنع على المقدمة
باعتبار الاستناد المانع المنع المذكور فابطال السند الشريف فلا يكون الجواب الا من
باعتبار الاستناد ببطلان المنع واقع في حاشية الفاضل فلا يكون الا انه التعدد والبين
ليظهر الحق وينكشف بطلان هذا الكلام لا يكون الا ان يكون الا انه التعدد والبين
على التقدير السند ونقل هذا الثالث لا يكون الا ان يكون ذلك يكون الخالق
لكان الاكتفاء على المتبع وقوله وعلى الثالث الرابع ان يكون ذلك دون احدهما
يخلق بجميع الاشياء كما يحتمل في باب الايجاد ومع ذلك دون الآخر
العباد باللذة ويكون كل واحد منهما مستقلا في الايجاد بناء على انه يجوز
ان يكون الاصلح تفويض ايجاد
ومع هذا الابلغ ان لا يكون علاقة الخالق
يكون بمعنى للتفويض لانه يجوز ان يخلق غير نافع ذلك
وتفويض الخلق والايجاد ان يكون بمعنى ان كان
ولو تم هذا وتفويض الخلق والايجاد
ذلك الا فيه والتفويض ان كان واجب
فارجع اليه ان احدهما قادر على الخلق
واطلب المغفرة للمعلمين والمتعلمين المذكور
اذا وردت على كلمة التوحيد من الراجحين
ان الله موجود اذا كان المستثنى
واقع بعد الا موجب القوم
منه مذكور الا زيدا بالجر
نصبه

واذا كان

واذا كان الكلام في المستثنى
واقعا بعد الا وقد ذكر النصب وغيرها من القدم بالمستثنى
مجرور من القوم الا زيدا الصورة الى العالم
منه نحو ما جاءني البدلية الا زيد على البدلية جميع
على الاستثناء والرفع الصورة الاولى وجاءني القوم الا زيد فاللازم
وجوب النصب في الصورة الاولى اذا ما جاءني الا زيد ان
بانه لو قرئ جاءني الا زيد فانه التقدير ما جاءني في
نصب التقدير الصورة الثانية نصب التقدير كلمة التوحيد
زيد بخلاف اذ التقديرات واقع بعد الا
عن القوم يكون القوم اذ كلام غير موجب مذكور
عدم الاحد غير زيد والا فرفع المستثنى
فيكون المستثنى بالرفع من محل المستثنى منه كلمة التوحيد
المستثنى منه وهو الا الرفع وقد ثبت ان المبدل منه في حكم
الساقط كلام من جوابه بتقدير الكلام هكذا الا موجود او ممكن على
اختلاف وانه وقع في تقدير الخبر الا الله فيكون بمعنى لا موجود بالفعل او بالامكان
كلام الا الله والكلام بعد الا المفرغ انه غير صحيح ونفي لا يكون مراد الصانع
لا الكفر على العدد والجواب ان هذه الشبهة على ام غلط وهو جعل الا والغير
على الا المستثنى والى الابنا محمول على الصفة ولا يصح حملها على الاستثناء
وكلمة التوحيد نكرة واقعة في سياق النفي والنكرة الواقعة في
سياق النفي تفيد الشمول والاستغراق فيكون المعنى لا اله
الا الله على تقدير كون كلمة الا بمعنى غير على
الاستثناء ان الا له المتعدد
الذي يكون

الله مستثنى منه نفى
تعالى موجودا بالفعل فلا يلزم من نفيه مستثنى منه منها على
منه لا يكون الامكان العام من الله تعالى بكلمة التوحيد منها
او بالامكان الذى لا يكون الله تعالى بكلمة التوحيد او لا يكون مستثنى منه الا التوحيد
الاله المتعدد الذى لا يحصل المقصود من كلمة التوحيد مستثنى منه او لا يكون مستثنى الا التوحيد
بل يكون داخلا فيه فلا يستثنى على الا لان الله تعالى مستثنى وعدم الا الله كلمة التوحيد
بل يكون الا فيها على الا مستثنى او كان الله تعالى مستثنى وداخلا فى الصفة فيكون كلمة الاله
تقدير جعل كلمة الا الآلهة مطلقا سواء كان الله تعالى فلا وجدا على الصفة فيكون نفى الاله
على تقدير نفى تعدد الآلهة عليه تعالى ثم لا بد ان جعلها على الامكان العام المتعدد
بل يكون داخلا فيه وحصر الآلهة فى الاستثناء ثم لا بد موجودا بالفعل او بالامكان العام الله تعالى المنفصل
اصلا فلا يجوز جعل كلمة الا على غير الله حينئذ الآلهة ولا يلزم المحذور الله تعالى بعيد
بعض غيره ويكون الصفة وكلمة الا غير الله ويكون غير صفة الا المحذور اصلا ويكون كلمة
موجودا بالفعل وكلمة التوحيد افادت ان غير الله تعالى متصف بانه غير الله تعالى
الصفة فوجب الحمل على الصفة المطلوب او بالامكان العام فيلزم تقدير جعل كلمة الا على
ان غيرا فى كلمة التوحيد محذوف والا يجوز الحمل على الاستثناء كما توهم صاحب الشفاء ومنها
قدر موجود فيلزم ان يكون غير كلمة التوحيد ان غير الله تعالى فلا ينتج ان تقدير موجود او ممكن فان
ويكون الآلهة الموجودة منحصرا فى الواجب جل شانه لا يكون موجودا بالفعل
امكان ان غير الله فيجوز ان يكون غيره ممكنا والحال ان غير الله بالفعل لا ينفى
جل شانه ثم يمتنع بالذات وان قدر ممكنا فيمكن ان يكون غير
كلمة التوحيد ان غير الواجب جل شانه لا امكان له بل يكون ممتنعا
بالذات

واما
ان يكفيه الواجب موجودا بالفعل
جل شانه موجود بالفعل منها بل بالغير منها جل شانه وجواز ان يكون
فلا يلزم منها احتمال وجود الواجب بالفعل واحتمال ان التوحيد يكون
الظاهر انه جل شانه لا وجود او وجود بالفعل منحصر فى الواحد فقط واجب التوحيد
وجوده جل شانه بالذات موجود واجب الوجود بالذات ثم يحتاج ان يكون الا
واجب الوجود بالذات واجب الوجود بالذات ثم توحيده يكون اثبات وجوده جل
مطلقين احدهما اثبات الوجوب والتوحيد يكون ثانيا اثبات وجوده
الموجود الذات هو واجب الوجود بالقصد ثانيا اثبات التوحيد بالتضمين المعدوم
ويكون متشركه بالذات مستفيد بعد اثبات الوجوب بالذات لا يلزم كلمة التوحيد
عنه لان اثبات التوحيد بعد اثبات الوجوب واجب الوجود بالذات
وجود واجب الوجود بالذات ان ثبت التوحيد ان لا يجوز ان يثبت هذا مع وجوده
جل شانه بالبرهان قبل اثبات التوحيد امر امتنع وفاقا عنه واما اثبات
على ان ابطال جميع العقلاء كما يعلم من كلام يعقوب الدين الى التوحيد وهو
ثانيا عليه الصلوة والسلام فيه رفع الحجاب وهو الذى اتخذه ارباب الكلام
على انه عليه الصلوة والسلام ذو العرش الذى لا يزال وجوده ليس اثر كالجواهر الوجود
عنه عليه الصلوة والسلام زيد بن علي قال الشيخ ان علي وجود واجب الوجود
بالذات فانه عليه الصلوة والسلام ما ورد عليكم ثم ازليته
عليه وقال لا يزال ان ما ورد فى كلام الاحوال والاشغال
من الاحوال ما سنح فقال
ان بنوف

... في ... البلدة ... ثم ركبنا سفينة

بعد كونه الى البلد ... في البحر ... في السفينة ... الغرق ...

احتجنا الى السفر في البحر فبعد قطع ... وهيجت الامواج ... والله

ووصلنا في السفينة فاخذت الى الساحل ... بلا طمع ... ذلك

طوفان وانكسرت السفينة ... الساحة ... النجاة حين ... الصلوة والسلام ... وادرك

المنكرة وقد نعت الامواج ... للزنديق ... الزنديق نعم فقال عليه ... السلام

فقال عليه الصلوة والسلام للزنديق ... المهلكة فقال الزنديق ... العارف ان السر ... لكن

الاهوال الله ... وصار موحدا ونعم ما قال العارف ... وقالوا ان شفعاؤنا

تعالى فصدق الزنديق وصار ... وذكر المفسرون ان ... شفعاؤهم ... ان الرازي ...

دانش وانش ... كان ... جعلوا الهتهم ... انكار ... لوجود

منكرين لوجود الواجب جل شانه بل جعلوا ... الواجب سبحانه ... في وجوده

ام ثابت بالاتفاق ... فذلك ... بالاتفاق في وجوده

انما هو ... الزنديق ... فالحكم ... الكبير

علية ... العقول ... وجود الواجب ... [illegible]

محمد رسول الله ... فالناس ... الاضطرار ...

محمد رسول الله ... بالاتفاق الموحدين والمشركين ... الا الله

الى ... التوحيد والاتفاق ... بالسلام ... [illegible]

[illegible]

الصحيح السفار ... المصنوعة ... والانه ... الانبيع

ومنها انه ... فلم ... لا انه لا اله الا الله ... فانه ... بيان ...

لانه ... بوصف والايصح ... لانه ... عليه ... ان الله ... الامر

علية صفاته ... والايصح ان ... لا اله الا الله لوجيد ... عليه ... ابراهيم عليه ...

اسم ... لكن قول لا اله الا الله ... لا تغلب ... بتغلب ... النجم على

لوكان ... وصف ... صاحب الكنف ... العباد ... كما تغلب بالغلبة لا ...

المشركة ... انه وصف ... وقال صاحب ... المعبود والذي ... لفظ الله علما بالغلبة ...

كالعلم مثل النجم للثريا ... اختصاصه ... سنوا فغان ... يكون ... وضعا ... الاصل ...

الاسماء الاعلام ... بالغلبة ... صاحب الكشاف ... اصالته ... بالغلبة ... بان ذاته ...

فكلام ... البيضاوي ... والستدل ... التفسير ... علمه ان الله ... ليس علمنا ... اوصف ... مبحث

بالاصالة ... واما لو كان ... الدليل ... للشريك ... ان ... لا يكون ... مفهوم ...

[illegible]

ويحصل الجواب عن الشبهة المشهورة
المطلوب في سورة الاخلاص الالوهية الغير مختصة بامثال الذات فلا نفي للمطلوب
عنه ان الاول نفي الذات الواجب وجبا والثاني نفي جزء واحد فالمراد
الا بطلان الاول من ذات الواجب وجبا والثاني ذلك الشريك العلم المختص بالذات
انه لا جزء له خارجا او ذهنا بالذات ذات الواجب وجبا والمطلب الثاني العلم المختص
سواء كان الجزء بين الواجب الوجود الغير ان ذات واجبا او ذهنا ذلك العلم المشهور
القسمة جزئيا بل نفي قوله تعالى انه احد بعينه خارجا او ذهنا بالذات ذلك
الاول مستفاد من قوله تعالى مطلقا سواء كان خارجيا ذلك الذات سبب ان النفي بعينه
احديته ليس له جزء لعدم كفوا احدا لم يكن احد كفوا الواقعة في سياق النفي
من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فيستفاد من النفي والنكرة الواقعة في سياق النفي لانه تعالى
خلقوا نقطة احد نكرة واقعة في سياق النفي يكون شريكا له تعالى وانداد او ندا لا يكون
والعموم ان لا احد من الاحاد التي جعلها الله تعالى مخلوقا لا يخلق بل يخلق امثلة هو حي
سبحانه لانه تعالى لا يكون من الجنس بل هو عالم لكن لا يكون عالما بذاته وجب
قادرا فانه هو مريد لكن لا يكون مريدا بل هو غرض الوجود الكمالية
لكن لا يكون حيا وهكذا القياس في سائر الكمالات وسائر اغراض عموم الارادة
وكذلك كفوا ايضا واقع في سياق النفي فيفيد العموم باعتبار العلم والقدرة والارادة
ان ليس له شيء من الاشياء بخصوص الكفوية باعتبار الصفات الاضافية كالخالقية والرازقية
او غيرها من الصفات الكمالية او غيرها من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فالمعتبر
او غيرها من الالوهية عنه تعالى من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد ايضا لو لم يكن قوله
تنبيهم نفي الشريك في الالوهية بين المطلبين فقال سبحانه يكون اشارة الى
لا شبهة عليه الفرق بين المطلب الاول الذي ذكرناه بل يكون اشارة الى كفوا احد
العارض اشارة الى المطلب الاول الذي ذكرناه ولم يكن له كفوا احد
تعالى انه احد اشارة الى المطلب الذي ذكرناه بلزم ان يكون قوله تعالى ولم يكن ليس
المطلب الثاني الذي ذكرناه يلزم ان لا الله احد ولا شك في ان المطلب
تاكيدا لقوله تعالى انه الله احد تاكيدا وايضا او حمل على التاكيد
اولى من التاكيد ليس الاكثر
دون التاكيد
ذكرناه

يلزم

يلزم اثبات ما ذكره بعد هذه الاية
فوت الاول الذي لا ذكر بين واحكام الايتين
الى المطلب الاول عند علماء الدين رسالة محمد
المطالب عند النقل والتعيين تمت الرسالة بعون الله رب العالمين
واهل الكشف والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد
رب العالمين في شهر سنه من الهجرة النبويه

در تبيض نمك شاخ قوچ كوهي بيم الحقه كه عقيق كهنه بيم الوخته هم راسته سوده
اجزا را مساوي تحقيق نموده با گيه گرم قوچ يا بنج و با سركه خمير كنند و بر آهن پته استطري شكل كاد
طلا نمايند و حبات نموده بعد از آن بكل گيرند و بخشكانند و بهمواري بمنند تا سيخ شود
و بر آب زنند مجرب است طريق آب گيري كارد يا قمه ارتش اول معمول اينكه در
در آتش بتابند تا سرخ شود پاره كم بر آن تفته در روي پنبه بيا ترديم آن معمول را
بگذارند و آهني بر پشت آن مستحكم بگذارند و اندك خط بر نمد پهلوي راست وجب زير
بر روي نمد مكرر بگذارند تا آنكه سرد شود طريق آب گيري شمشير بجاي نحو تابنه
و در ميان شمع و روغن فساوي كه اخته غرق كنند و چند آن نگاه دارند تا سرد شود و
بعد از آن روي شمشير را بسيار خوب پاك نمايند تا سفيد شود و آنگاه بر روي آتش
بگذارند و چراغي بر روي شمشير بمالند تا وقتي كه بر شروع بسوختن
كنند از روي آتش بردارند و در ميان روغن سرد نمايند ديگر احتياج نشود اد

والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم الباب الثالث من المنهج الرابع من المجلد المتين
في المواريث وفيه مقدمة وخمس مطالب اما المقدمة فاذكر فيها قبل الشروع
في نقل الاحاديث اشارات وجيزة الى حل معقد لا بد لمن اراد الخوض في هذا
الفن من القائها ليصير على بصيرة من امره ولا يكون خابطا خبط العشور
الى السهام واصحابها الفروض في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع
والثمن والثلثان والثلث والسدس وقد يعبر عنها بالنصف ونصفه و
نصف نصفه والثلثين ونصفه ونصف نصفه او بالربع والثلث وضعف
كل ونصفه فالنصف للزوج بدون الولد وللبنت والاخت الابوينية
او للاب مع عدمها اذ لم يكن ثمة ذكر والربع للزوج مع الولد وللزوجة وان
تعددت بدونه والثمن لها اولهن معه والثلثان لما زاد على الواحدة من البنات
والاخوات على قياس ما مر والثلث للام مع عدم الحاجب من الولد والاخوة
وللاثنين فصاعدا من ولدها والسدس لكل من الابوين مع الولد وللام مع الاخوة
وللواحد من ولدها وتركيباتها الثنائية بعد سقوط المكرر احد وعشرون بعضها
ممكن وبعضها ممتنع فالممكن اجتماع النصف مع مثله وكل من البواقي
ستة والربع مع كل من الثلثة الاخيرة تسعة والثمن مع الرابع والاخير
احد عشر والثلثين مع الخامس والسادس ثلث عشر والسدس مع مثله
اربعة عشر وما سواها ممتنع وهذا الشكل متكفل بتفصيل هذا الاجمال

الى

النسب العددية اربع فان تساوى
العددان فمتماثلان والا فان افنى الاقل
الاكثر فمتداخلان والا فان عدهما ثالث
فمتوافقان في ذلك الكسر
والا فمتباينان فاذا افنيت
الاكثر على الاقل

فان لم يبق شيء فمتداخلان وان بقي فسمنا المقسوم عليه على الباقي
وهكذا فان لم يبق شيء فمتوافقان والمقسوم عليه الاخير عادلهما ومخرج
جزء وفقهما وان بقي واحد فمتباينان ربما يسمي الفقهاء رضوان الله
عليهم المتداخلين متوافقين لتوافقهما في كسر لا محالة ويطلقون عليه
التوافق بالمعنى الاعم وهو معتبر عندهم فيما بين الروس والسهام
فيردون الروس الى جزء الوفق وهو الكسر الادق فيكملون العمل
كما ستعرفه فمخرج الفريضة من الاقل كما في الابوين وثمان بنات فمن

رؤسهن سهمهن توافق بالربع فيضرب اثنين في ستة ليصح من
اثنى عشر ولو عملت بمقتضى التداخل لغلبت اضعاف ذلك
الكسر اما مفرد او مكرر او مضاف وهو متحد ومتعدد او مركب وهو المعطوف
وهو اما ثنائي او ازيد ومخرج المفرد سميه وكذا المكرر ومخرج المضاف
مضروب مخارج مفرداته بعضها في بعض من غير نظر الى النسبة فمنها
مخرج ثلث الثمن اربعة وعشرون ومخرج نصف سدس الربع ثمانية
واربعون والمركب الثنائي مخرجه مضروب مخرج احد مفرديه في الآخر
تباينا او في جزء وفقه ان توافقا والاكثر ان تداخلا ومنها زاد عليه
تنظر النسبة بين مخرجي ثنائي ومفرد ثالث وتعمل بما يقتضيه كما عرفت
ثم بين مخرج الثلاثي والمفرد الرابع وهكذا ففي تحصيل مخرج الثلث
والربع والسدس تضرب الثلثة في الاربعة للتباين ونكتفي بالحاصل
للتداخل ولو كان التركيب رباعيا باضافة الثمن تضرب الاثنى عشر
في جزء وفق الثمانية ليحصل اربعة وعشرون ولكنه
ان تلاحظ مخارج المفردات فالداخل تسقط ونكتفي بالاكثر والموافق
تستبدل به وفقه وكذلك تعمل بالوفق ليؤل التوافق الى التباين
فاضرب بعضها في بعض والحاصل هو المخرج المشترك ففي تحصيل مخرج
الكسور التسعة تسقط الخمسة فما تحتها للتداخل وتستبدل بالستة
نصفها لموافقتها الثمانية فيدخل في التسعة فتسقط والثمانية
توافق العشرة بالنصف فاضرب خمسة في الثمانية والحاصل في
السبعة والحاصل في التسعة ليحصل الفان وخمسمائة وعشرون
وهو مخرج كسور التسعة الوارث ان كان له
حصة مخصوصة سمي ذا فرض او بعمومه فقرابة واقسام الورثة

الضابط

العصبات سهم من التركة اما بان يأخذ كل فريق حصة منها بالفرض لا غير
او بالفرض والرد معا او لا بشيء منهما بل بالقرابة او فريق بالاول
وفريق بالثاني او فريق بالاول وفريق بالثالث فالاول
كاخت وزوج والثاني كاب وبنت والثالث كابن وبنت
والرابع كاب وام محجوبة وبنت والخامس كابوين وابن ثم
اصناف الورثة ثلثة فصنف يأخذ بالفرض دائما لعلة انه
لا ينفك عنه ولا يرث بالقراءة اصلا وهم الام والاخ والاخت
ومتعددهما منها والزوج والزوجة وصنف يرث تارة بالقرابة
واخرى بغيرها فرضا وحده او فرضا وردا وهم الاب والبنت
ومتعددها وصنف لا يرث الا بالقرابة وهم من عداهم لا ير
اذا اشتملت الفريضة على فرض مع رد فمن الفقهاء
قدس الله ارواحهم قسمة الفرض اولا ثم الرد بحسب الحصص ولو قسمت
الفريضة ابتداء على ما يقتضيه الرد الا رباعي والاخماسي كما سلكه
سلطان المحققين نصير الملة والحق والدين في فرائضه لكان اخصر
ففي فريضة اب واربع بنات تصح على المشهور من ثلثين وعلى ما سلكه
قدس الله روحه من خمسة وفي فريضة زوجة وخمس اخوات على الاول
من ستين وعلى الثاني من عشرين وهذا الطريق مذكور في الاحاديث
الصحيحة كما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع انه اقرأه صحيفة الفرائض
التي املاها رسول الله ص وخط امير المؤمنين ع بيده فوجد فيها رجل
مات وترك ابنة وامه لابنته النصف وللام السدس تقسم المال
على اربعة اسهم فما اصاب ثلثة اسهم فهو لابنته وما اصاب

سهما فهو للام و وجه بينها رجل ترك ابنة وابويه للابنة النصف
ثلثة اسهم وللابوين لكل واحد منهما السدس فلكل واحد منهما سهم
يقسم المال على خمسة اسهم فما اصاب ثلثة فهو للابنة وما اصاب
سهمين للابوين والحديث طويل وستقف عليه انشاء الله تعالى
ان صحت الفريضة فلا كلام وان كسرت على فريق واحد فاضرب رؤسهم
في الاصل ان باينت سهمهم وجزء وفقهما ان وافقت كالابوين وثلث
بنات فيضرب ثلثة في الستة لمباينة الاربعة فالمسئلة من
ثمانية عشر ولو كن ثمانية ففي اثنى عشر كما هو للموافقة في الربع ولو كسرت
على اكثر من فريق فاما ان يستغرق الانكسار جميع الفرق او يختص بالبعض
وكيف كان فاما ان يكون بين رؤس كل فرقة منكسرة وسهمها
وفق فيرد الرؤس الى جزء الوفق او لا يكون ثمة وفق اصلا فيتركها
بحالها او يكون في البعض فيتلك البعض يرد ذات الوفق ويترك
عديمته على حالها وبعد العمل بما يقتضيه احد هذه الاحوال ينظر الى
اعداد الرؤس فان تماثلت فاضرب احدهما في الاصل او تداخلت
فالاكثر او توافقت فمضروب جزء وفق فرقة في عدد الاخرى والحاصل
في وفق الثالثة وهكذا او تباينت فمضروب عدد فرقة في عدد الاخرى
والحاصل في الثالثة وهكذا او قد لاح من هذا اربع وعشرون
صورة عليها تدور سائر الانكسار والاثنا عشرة المستغرقة
منها في الامهات من هذا الباب وهذا الجدول كان في توضيح
هذا الاجمال وتنقيح هذا الاعمال ومن الله العصمة والتوفيق

بسم الله الرحمن الرحیم

مقاتل گوید هر کرا حاجتی باشد
باید که غسل کند و دو رکعت نماز کند در
و در هر رکعتی یکبار فاتحه و سه بار
سوره اخلاص بخواند در مقامی نماز
کنارد که تنها باشد سلام باز دهد و
بهیچ طرف ننگرد و صد بار این دعا را
بخواند اگر پیش از هفته آن حاجت که
خواهد روا نشود بر من که مقاتلم لعنت کن

دعا اینست

بسم الله الرحمن الرحیم

یا دائم یا قدیم یا واحد یا احد
یا صمد یا فرد یا وتر یا ذا الجلال
والاکرام یا ارحم الراحمین

م تمت م

هو

اذا رايت الرؤيا في المنام فانظر الى الليلة
التي رايت فيها كم هي من الشهر ثم خذ لكل ليلة من الشهر سورة
من القران من اوله الى الليلة التي رايت الرؤيا ثم خذ من السورة الاخيرة آيات بعدد السور
التي هي بعدد الليالي فالآية الاخيرة يكون فيها تفسير الرؤيا له

هو

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد على آلائك والشكر على نعمائك والصلوة

على اصفيائك ثم صل عليهم اجمعين سيما خير انبيائك منهم محمد الامين وآله

بقية الطيبين الهداة الى الحق اليقين وسلم تسليما دائما فاعلم ايها الذكي ان الفطرة

السليمة حاكمة بوجوب تحصيل العرفان بما هو الواقع على نوع الانسان بغير العوج فتحصيل العلم

والطاعة مبتدئا بالاهم فالاهم والعلم مقدم على العمل والتعليم على التعلم

اقدم والحجة على اهل التعليم اسبق واتم ولما وفقني الله تعالى للتعلم ثم

اهلني للتعليم احببت ان اهدي رسالة وجيزة في اصول العقائد الايمانية على مقدار مهديها

البرهانية الى الاخوان الذين تذكرة وتبصرة ان الهدايا على مقدار مهديها

وسميتها بالحق اليقين وتاسيت في تشييد مبانيها وتسديد معانيها باثبات طرق الحكماء

حيث بذلت المجهود على تحصيل اليقين بالبرهان ولم ارض بالظن والتخمين

ورتبتها بعدد حروف اليقين على اربعة ابواب

في معرفة الواجب تعالى وصفاته

في النبوة

في المعاد

في الامامة

في معرفة افعاله تعالى وغرضها

في معرفة الواجب تعالى وما يليق به

وطرق ترتيب بعدد حروف النور على ثلثة اجزاء

في تحصيل الايمان والايقان لعدم حصوله يعني لا بد

سلوك طريق البرهان وهو المركب من اليقينيات الاولية المتيقنة

الشروع في المطلب من تحقيقه وتقسيمه بحيث يلزم منه لذاته يقين آخر وهو

من المحسوسات او المنتهية اليها بحيث يلزم منه لذاته يقين آخر وهو قسمان

اللم والان لان الاستدلال فيه اما من العلة الى المعلول او بالعكس فالاول

هو اللمي والثاني هو الاني واقامة الاول في اثبات الواجب لا يمكن لانه واجب

بالذات فلا علة له واما صفاته الكمالية باسرها فثبتت بالثاني

لان وجوب الوجود يستلزمها

فهي علة لها بهذا المعنى ولها ايضا اثار معلولة يمكن العلم
بها منها والبرهان على اثبات الواجب تعالى هو ان الموجود ان اقتضى لذاته
الوجود فالواجب والا فالممكن وطبيعة الممكن من حيث هي تحتاج الى
موجد وهو الواجب تعالى لا غير ثم اعلم ان الالفاظ المعبر بها
عن الذات والصفات باي لغة كانت مشتركات لفظية لا معنوية
لاستلزام التركيب من مطلق افلا الشيء والوجود ومقيده
ومطلق التركيب في حقه تعالى محال لاحتياجه الى الجزء ووجوب
الوجود مناف له وهذا اصل اصيل يجب التحفظ عليه والرجوع
اليه وهو باعتبار عموم الفائدة في بحث الذات والصفات
بالقدم على الكل حقيق الا ان توقف برهانه على اثبات
الوجوب بعثنا على تاخيره عنه وشبهه وجوب التصديق بها
وهو فرع تصورها مندفعة بانا انما نتصور على قدر العقل
نفي نقايضها لا اعيانها وهي كافية في التصديق كما تتصور
الموضوع في هذه القضايا بالمقايسة كما في تصور الممتنع الوجود

حيث لا يحصل في الذهن بنفسها ولا بمثالها لعدم الممتنع عنه
فالواجب واجب الوجود ممتنع التصور والممتنع ممتنع الوجود
والتصور وقد ورد النص عليه من الامام ابي عبد الله ع حيث
قال كلما ميزتموه باوهامكم في ادق معانيه فهو مصنوع
لكم مخلوق مثلكم مردود اليكم وهذا من كماله سبحانه كما
اشار اليه الامام ابو عبد الله ع مخاطبا للزنديق وذلك
اذا عجزت حواسه عن ادراكه ايقنا انه ربنا بخلاف الاشياء
فمع قصور الادراك عنه فليخرج عن حد التعطيل والتشبيه
ولذا قال سيد العارفين ع ما عرفناك حق معرفتك وما احسن ما
قال الحكيم في هذا المعنى انچه پيش تو غير از ان ره نيست غايت
فهم تست الله نيست. واعلم ان وجوب الوجود ليس من الصفات
بل هو كيفية نسبة الوجود الى الذات فالنزاع فيما انه عين
الذات غير معقول فتامل في صفات الذاتية وهي
الكمالات التي يستحيل ورود السلب عليها بخلاف صفات الفعل

وهذه الضابطة مروية عن مولانا علي ابن موسى الرضا عليه السلم
في كتاب عيون الاخبار ورواه الشيخ الكليني قدس سره
ايض واصولها الحيوة والعلم بكل معلوم والقدرة على
كل ممكن مقدور بمعنى سلب نقص الموت والجهل والعجز
والبرهان على اثباتها وساير الكمالات هو ان الواجب
الخالي عن كمال يكون مركبا منه ومن عدم هذا الكمال
على انه عدم ملكة لا عدم مطلق وهو موجود بوجود
موضوعه كالعمى بالنسبة الى الاعمى فلا يكون واجبا هف
لان وجود المركب فرع وجود اجزائه فمن حيث هو مركب ليس
بضروري الوجود لعدمه بعدم الجزء فوجوب الوجود يستلزم
الكمال كل الكمال وهذا البرهان من خصايص افكارنا
بمن الله وحسن توفيقه فهو ليس بجوهر اي الموجود لا في
موضوع ولا عرض اي في موضوع بانواعهما ومقولاتهما
العشرة المشهورة لان بعضها الامكان وينفيه الوجوب

منزه عن الزمان وهو مقدار حركة الجسم الاعلى والمكان وهو
سطح المحوي في المحدد والحاوي في المركز وبما معا في
المتوسطات والجهة وهي مقصد المتحرك من حيث انه متحرك
على جهة الاقتران فضلا عن الافتقار الموجب للامكان
وايض لو كان فيهما فذلك الكون اما نقص تعالى الله عنه
واما كمال فيلزم الافتقار في الاتصاف به اليهما وكيف
يفتقر الى ما هو ابداه فلا يجوز عليه الرؤية البصرية لاستحالة
شرايطها في حقه تعالى من الجهة والمكان والكثافة
واحاطة لشعاع البصري عليه او انطباعه عنه وغيرها
من الشرايط الغنية عن البيان فلو دل ظاهر على جوازه
فمحمول على الانكشاف التام في العرفان كما نص عليه مولانا
امير المؤمنين ع حين سأله عنه زنديق هل رايت ربك قال
كيف اعبد من لم اره لم تره العيون بعين الابصار ولكن رأته القلوب
بحقايق الايمان بمعنى انه امنت به ايمانا كاملا بالبرهان نحو

العيان وله عرض عريض كالرؤية البصرية والفرد الكامل الكامل
كما قال ع لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا وهو الواحد
لا شريك له بمعنى نفي التعدد لا الوحدة العددية التي هي
من مقولة الكم المنفصل لان مقولات العرض منفية عنه تعالى
كما مر والبرهان عليه هو ان الواجب لو كان متعددا لاشتراك
الكل في الوجوب ذاتيا كان او عرضيا فامتاز كل عن شريكه
بمميز فيلزم التركيب منهما فليس واحد منهما بواجب هف و
شبهة ابن كمونة المشهورة في التوحيد وهي فرض واجبين
بسيطين ممتازين بنفس الذات والوجوب عارض من
المعقولات الثانية والصفات الانتزاعية وليس موجودا
خارجيا فلا يلزم التركيب مندفعة بان الاثنينية مستلزمة لما
به الامتياز بل ما به الاشتراك ايض فيلزم التركيب الملزوم للامكان
وعدم الوجوب في الخارج ح غير معقول كيف وهما واجبان
في الخارج وصدق المشتق في الخارج يستلزم وجود مبدا الاشتقاق

فيه لعدم تاتي الانتزاع عن لا شيء فلو لم يكن الوجوب فيه لم يكن
الواجب واجبا فيه هف بل القول بالصفات الانتزاعية بط
وشبهة لزوم الدور والتسلسل في عدمها مجابة بانتهاء السلسلة
الى الموضوع وتحقيقه ان ما بالذات للموضوع فهو بالعرض للعرض
كما في حركة السفينة وجالسها فلا محيص عن التركيب على فرض
التعدد ويمكن تفسير اية التوحيد اعني قوله عز وعلا لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا وبيان ملازمتها بلزوم امكان الكل وهو
ملزوم لعدم ممكن فضلا عن كونه على وجه النظام لا انه يمكن
برهان التمانع كما فسروها به وتفسيرهم به مشكل لان حاصل
برهانهم لزوم ارادة كل نقيض مراد الاخر لمكان الاثنينية ولا توجد
المرادان لتناقضهما والواحد منهما لاستلزامه عجز الواحد كما ان
عدم الكل ملزوم لعجز الكل وبعضهم زاد فعلية الاخر للامكان
ولا يفيد لعدم امكان التناقض حيث يجب كونهما حكيمين ولا حكمة
في المتقابلين فهو ممتنع لان الممكن ما لا يلزم من فرضه محال وفيما نحن فيه الكلام

الامكان بوجه اخر وهو ان لو كانا الهين اثنين لكانا متصفين
بنقص عدم التفرد وهو مناف للوجوب والبرهان الاخر على
التوحيد هو ان الاثنين اما ان يكونا متفقين من كل جهة
فترتفع الاثنينية او مختلفين من كل جهة فاحدهما ممكن
او الاتفاق من وجه والاختلاف من اخر فان كان ما به
الاختلاف كمالا ففقده نقص او نقصا ففقده كمال فالواجب
واحد لا تعدد فيه واحد لا كثرة تعتريه احدي الذات
والصفات لاستلزام مطلق التركيب الامكان وجوده
ذاته وعلمه ذاته وقدرته ذاته وكذا ساير الصفات الذاتية
ليس علما زائدا ولا علمية ولا قدرة ولا قادرية وهكذا كما
قال سيد العارفين امير المومنين ع كمال توحيده
نفي الصفات تعالى الله الملك العلام عن اوهام الانام كما قال ع
الحمد لله الذي من انكره فانما انكر من تصوره فلنعتقد غاية
للوحدة معنى واحدا وهو انه ليس بممكن ولا نتعرض بزيادة التفصيل.

في الصفات   بدروي خوب تو مشاطه دست باز كشيد چه
شرم داشت كه خورشيد را بيارايد   فالصوفية ارادوا بالوحدة
الوجودية ان الوجود الواجبي الحقيقي واحد بمعنى ان الامكاني
بالنسبة اليه كالعدم او ما يؤول اليه فقالوا حقا والا فظاهر مقالهم
سفسطة كما لا يخفى وهو القديم الازلي والباقي الابدي وما سواه
موسوم بالحدوث لانه مجعول ومخلوق له وايجاد الموجود محال
فهو مسبوق بالغير والعدم ولا معنى للحدوث سواه ويؤيده ظاهر
الحديث المشهور كان الله ولا شيء وكمال كبريائه عز وعلا يوجب
القول بالعقول في سلسلة ربط الحادث بالقديم تنزيها عن
نقص مباشرة فاعليه كل شيء بنفسه بلا توسط عامل ويمكن تأييده
بالحديث المستفيض عن اصحاب العصمة سلام الله عليهم اول
ما خلق الله العقل خلقه عن يمين العرش ثم قال له اقبل فاقبل
ثم قال له ادبر فادبر ثم قال وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا اعز علي
منك اياك ازهو واياك اثيب واياك اعاقب بارادة الايجاد

الذي بشط من الخلق ويمين العرش كناية عن بركة العلم والاقبال
هو الاعتبار المعلولية والادبار العلية وبتوجه الامر والنهي
واستحقاق الثواب والعقاب وكونه مناطا للتكليف باعتبار
ان النفس الناطقة الانسانية بل كل موجود ممكن سواه انما
وجد باشراق منه عليه بقدر قابليته كما حققه قدماء الحكما
ومعلولات ما تحت الكون استعداداتها من طبايعها ومنح
استعدت مادة لفيضان صورة فاضت من العقل الفعال
عليه دفعة وافاضته ليس بالقصد الى النوافل لان العالي
لا يلتفت الى السافل بل افاضة الصور على القوابل من لوازم
ذاته وعدمها انما هو لعدم القابل وعليه يحمل ما قال الله
تبارك وتعالى ان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر
معلوم والواجب تعالى منزه عن الحلول والاتحاد لان الحال
من حيث هو حال محتاج الى محله ومتاخر عنه في الرتبة والمحتاج
ممكن والاتحاد محال في نفسه لانه تصيرورة شيئين شيئا واحدا

فهما بعد الاتحاد اما موجودان او معدومان او احدهما موجود
والاخر معدوم فلا اتحاد فتعالى الله عنه وايضا فالحلول والاتحاد
اما كمال او نقصان والثاني منفي بالوجوب والاول يستلزم
الاحتياج في الصفة الكمالية الى المحل والمتحد به لفرعية الحلول
والاتحاد لهما والواجب غني والحديث القدسي المروي عن اصحاب
العصمة سلام الله عليهم ما تقرب الي عبدي بشيء احب من الفرايض
فان ادى النوافل احببته واذا احببته كنت سمعه الذي يسمع به
وبصره الذي يبصر به ويده الذي يبطش به محمول على المجاز و
كناية عن كمال الحب والاختصاص لمعارضته البرهان العقلي القابل
للتاويل وامثال هذه المبالغات شايعة في المحاورات فالعدل
فالرحمة والاحسان والجود والامتنان من الصفات الذاتية لعدم
جواز سلبها بوجه وان عبر عنها بصيغ الافعال ولا يفهم منها
الا نفي نقايضها المستلزمة للنقص تعالى الله عنه
في الصفات الفعلية وهي التي يمكن ورود السلب عليها والاتصاف

لا اتصاف بعرض الفعل فانه ليس عين الذات لانه عرض يجوز
سلبه ولا عارضا للزوم التركيب فلنعتقد مقتضى البرهان
ولنعترف بالعجز فان العجز عن الادراك ادراك ومن الافعال
الارادة لجواز سلبها على بعض الوجوه كما يقال اراد خلق
زيد ولم يرد خلق عمرو مثلا بمعنى انه ليس بفاعل لا قصد له
بل يراعي الحكمة والمصالح لمنافاته الكمال فافعاله تعالى معللة
بالاغراض لا الاعراض الباعثة المعينة لامتناع نقص التغير
والزوال وعينية العلم بكل معلوم للذات القديم الازلي
يسهل تصوره والارادة على قسمين حتم وعزم ولا يوجد في
سلطانه كان لا بارادته لان خلافه نقص فالحتم لا تخلف فيه
كما في افعاله والعزم هو المصحح لاختيار العباد وقدرتهم
وتمكنهم من الفاعلية ويشبه ان يكون تخلية كما ورد
في الخبر انه امر ابليس بسجود آدم ولم يردها ونهى آدم عن اكل
الشجرة وقد اراده والمشية سابقة على الارادة وهي ايضا

من الافعال بمعنى انه تعالى اذا علم الاصلح ليس عديم المشية به
لنقصه وقد روي في الكافي عن اصحاب العصمة سلام الله عليهم
ان الله خلق المشية بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشية وخلق
المشية بنفسها عبارة عن فعلها لاستحالة تقدم الشيء على
نفسه والقدر والقضا تابعان للارادة والقدر يجوز ان
يتغير اذا كان موقوفا معلقا بشرط عدم اخبار ولي عنه على وجه
الحتم لعدم جواز تكذيب الاولياء ويعبر عن تغيير الاقدار بالبدا
وهو من خصايص مذهبنا الحق وقد طعن الفخر الرازي علينا
بتجويزه والقول به لعدم فهمه المراد زعما منه ان المعنى منه معناه
اللغوي وهو الندم على الفعل وتغييره وقد اجاب عنه نصير الحق المحقق
الطوسي نور الله ضريحه بهذا الجواب وقد روي من ائمتنا
عليهم السلام ليس منا من لم يؤمن بالبدا ولولاه لا وجه للدعا والتصدقات
في دفع المكاره وحصول المرادات فتأمل والقضا هو الحتم
لاغير كما روي عنهم عليهم السلام علم واراد وقدر وقضى فاذا قضى امضى

وتمام لوح السلطان يستلزم القدر والقضا كما لا يخفى على
اولى النهى ولنرجع في تصوره الى معنى سلبي لا يلزم منه
نقص تشبيه ولا جبر ولا ايجاب وهو طريق صعب زلت فيه الاقدام
ولا نفى بيانه تعبير العقول والافهام وتقرير الالسنة وتحرير
الاقلام ولذا نهى عنه الامام الهمام امير المؤمنين ع حيث قال
بحر عميق فلا تلجوه الحديث ومن الافعال التكلم لجواز نفيه
بمعنى انه تع ليس عديم التكلم اي ايجاد الكلام وهو لغة وعرفا
الحروف المسموعة المنتظمة ولو اطلق على ما في النفس فهو مجاز
كما قال الشاعر ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان
على الفؤاد دليلا ولا ريب في حدوث الكلام وامكانه لكونه غير
قار معروض للعدم والبرهان عليه هو ان الافادة والاستفادة بل
عمدة نظام النوع منوطة به ووجوده كمال لنا فلا محالة يختلج
بالفؤاد هداية الله تع العباد الى صلاح المعاش والمعاد بهذا الطريق
المانوس فكمال القدرة والكبرياء يلزم ان يكون موجودا وهذا البرهان

مستنبط عن كلام الامام علي بن موسى الرضا ع في جواب الحكمة
على هذا الوجه في خلق وجوه الناس على وجوه شتى بحيث لا
يشبه وجه بوجه وقد علم باستيناسنا به في طرق الافادة والاستفادة
ان هدايتنا به رحمة فكمال الرحمة ايض يستلزمه فافهم والخالقية
والرازقية والرضا والسخط وغيرها مما يجوز سلبه افعال ولنعقلها
بالمفاهيم السلبية كما حققناه انفا والاعتراف بالعجز انسب سبحانك
ما عرفناك حق معرفتك

في النبوة

وهي فعولة من انبا
وهو الخبر او النبوة وهو الرفعة والنبي ع فيها هو الانسان المخبر عن الله تع
بلا توسط احد من البشر وهذا النوع ايض منقسم بثلاثة اجزاء
في وجوب التكليف وهو فرع للحسن والقبح العقليين
وكوننا فاعلين بالاختيار اما الاول فلا بد قبل تحقيقه من تحرير محل
النزاع ليرد النفي والاثبات على شيء واحد فاعلم ان الحسن والقبح يطلقان
على ثلثة معان الاول كون الشيء صفة كمال او نقص والثاني ملايم
الطبع ومنافره والثالث كون الشيء بحيث يوجب المدح في الدنيا والثواب في الاخرة

او الذم
في الدنيا والعقاب
في الآخرة وهذا هو محل النزاع اما متضمن لمصلحة
بمعنى ان الحكم في الواقع او الفعل ويمكن للعقل ادراكه عقلية للترجيح
او مفسدة توجب الحسن او القبح لو لم يكن بحيث يعلمه بالاولوية وجوه العقل
ام لا ولا ريب في ان الحسن والقبح الثاني والثاني بالاولى بل يجري بما اختلفوا فيه وهو
بلا مرجح ومما يحكم الاول بالبديهة ام الثاني واليه لا بد بديهي في صدور الافعال
بالبديهة او بالنظر والاستدلال او بتعليم الالهام ولمعنى ان الحركات البديهية
غير صالح للخلاف فاما الثاني فهو العلم ظاهر بمعنى ان الحركات الى النار وحركة
مسبوق بالقصد والارادة وليست بلا اختيار فيه كرعشة المرتعش واحراق النار
فيرى المجالس للتعقيب شاركوا بتشهيد الوجدان فلا يحتاج الى البرهان واما
تحديد الضوابط الكلية لجريان الصادرات عنا فليس لاختيارنا مدخل فيه ولا الكتا
كالترك فالله في ملكه حيث فعلنا ما شاء بل اشتملنا فيها متمثلين الامر بين امرين كما هو المروي
والله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فلا جبر ولا تفويض بل امر بين امرين كما قالوا الاشتراك
عن القانون فالمفوضة القدرية الذين هم مجوس هذه الامة حيث قالوا الاصابة
ثم وهو اخص صفاتهم فافهم وانا اثبتنا الاصلين
فلنرجع الى اثبات التكليف ونقول
لا ريب في انه رحمة
على

فانه
لانه ارشاد الى الصلاح
والانسان العاقل قابل له وهو
ثابت في حقه من الحكيم العليم الرحيم باوفقنا
في اثبات التكليف وهو الانسان
نوع النبي
الكامل المعصوم النائب عن الله تعالى في الامر بما هو ارضاه والنهي عما اباه
والبرهان عليه هو ان عقولنا لما لم تكن مستقلة بادراك كل حسن وقبح ولا يمكن لنا هداية المعبود
ومن اثناء واخذ الاحكام من شاهده ومشافهته والكبرياء وعدم قابلية الكل للوحي والالهام يحتاجان
من تعاطي الكامل من العزيز العليم وتعلم كل فرد منه وبمناسبة الوحدانية وجريت الزمانية بينهما فتعين
التعدد والكثرة وهو مظنة الاختلاف والاختلال في ترجمة الكاملة الالزمية وجب ليعرف
كامل من نوعنا رعاية لنسبة الجنسية للاستيناس بها مادام التكليف باقيا في ايام ليكون
رتبة نوعنا وهو خليفة الله على عباده وحجته في بلاده ويوم تناديه ليهلك من هلك عن
بينة ويحيى من حي عن بينة وقد روي عن اصحاب العصمة سلام الله عليهم ان الله على الناس
حجتين حجة ظاهرة وحجة باطنة فالظاهرة الرسل والانبياء والائمة واما البا[طنة]
العقول ونحن نعود الى الصلاح
ومن الغي والفساد
سواد

ظاهراً مشهوراً او خائفاً مغموراً
لقضاء الوطر بوجوده وغيبته كما ينتفع
بنور الشمس في يوم الغمام فلولاه لانعدم العالم والعمى
في باب بيته هي التوجه والانقطاع حضوره ايضاً لا يكون الا في مكان وحين مع
انه من بين الكل ولعمري ان الغيبة منهم لتخلقهم باخلاق الله حيث لا يكون بحسب ما كان مشهوداً
كظهور المحسوسات وقد ثبت وقوع الغيبة من كل خليفة كما هو في الكتب مسطور وعلى السنة الكرام
وكتاب كمال الدين وتمام النعمة عن الشيخ الصدوق وقد صرح بتمام في المهم ومن اجمع الاطراف
فليطالع واعلم ان تعدد الانبياء الجزء في بني اسرائيل الانبياء فيما قلناه من انتهاء
الوحي في الكل لانهم بمنزلة علماء الدين وكتب بهم رحمة كما قال النبي صلوات الله عليه
علماء امتي كانبياء بني اسرائيل ولابد ان يكون خليفة الله المتعال من الطهارة
والكمال على حد مناسب للقدس الالهي ليستحق الخلافة المطلقة ويستفيض بالنيابة
عن الكامل المطلق والواجب الحق ما هو الكمال الواقعي على وجه العلم واليقين ولا يخفى
الى الطرفين الاضداد بالاهلية ويستفيض ويفيض ويفيض على
النفوس الناقصة الامكانية ويربيهم ويرقيهم

الى الكمال
الامكان فيجب عصمته من البدو
وتنزههم من العيوب بتخلقه باخلاق الله وانصافه
بصفات الله فهو مبري من الادناس مطهر من الاوساخ
والارجاس وكيف يخفى ذلك والحاكم بذلك نسبة بالعاصي وفيه تطهير النفوس
وقد روي عن ائمتنا عليهم السلام انهم نهوا عن الركون بمن وامر فعق واعنا حظوظ البشرية وفعلوا
فيها ما استطعتم فان الحجة لا بد من وكما ان الله لا توصف بهم ارتفع منا انا واعلى امكانا من ذلك الاوثان
فتلك ان المعاصي صغايرها وكبايرها من اول العمر الى آخر وقد قال الله تعالى
لا ينال عهدي الظالمين والظلم هو وضع شيء في غير موضعه والمعصية والاوامر
كل ظالم عاص الى يوم القيمة فما ادل من الظواهر على عدم عصمتهم من الالهيات
في ما سر كل ظالم عاص الى يوم القيمة التي نسب فيها الى انفسهم اخراج النشآت
الروايات والادعية المأثورة التي نسب فيها الى انفسهم ما اول اما تحاكي الاولى
في مقام الذلة والخشوع والاستكانة والخضوع مع نقص الامكان في
بالنسبة الى معرفتهم الكاملة وكمالهم وقربهم مع تخلفهم
الى الكامل المطلق والملك الحق ولعل
مثل هذه علما الربع
للوازم

الامكان

والتنزيه لئلا يعرضهم لنسبة العجز

اعتقادا ان كمالهم انما هو من ربهم وكل امكاناتهم فلهم

واقتباس منه فهو حفظ لربهم ومعرفتهم وفهمهم حفظ لبسطهم فقبضهم مراة

قبض وبسط بالنسبة الى ربهم ويظهر انعكاس الكمال الوجودي فيهم ومقام القبض

لئلا ويعرض نقص لازم الامكان وقد استحقاقهم في التكاليف انما يكون في

لكمالهم وايضا ابتلاءهم وظهور كما اثبتناه اي خوديتهم

كالاجتهاد ولنعم ما قال كما يظهر من اعلاء وتشنيعهم

او ما اولتها وردعهم عليهم السلام حسنات الابرار سيئات المقربين او بعد

المباحات معاصيا وخطيئات على انفسهم او مثل ذلك فالوسيلة التي تردهم

قليل الحياء حين نسبوا الى الانبياء والاولياء جهلا بالواجب وخلفائه

فبانج وسيئات لا يليق نسبتها الى الاراذل والفساق من ابناء الانام فضلا

عن سفراء الله الملك العلام خاتم ما يستحقون

في النبوة نبينا محمد بن عبد الله عن خيرته

هاشم بن عبد مناف صلوات الله بن عبد الله بن عبد المطلب بن

وسلامه عليه وآله

والبركات

على ثبوت دعوى النبوة والتحدي

وتصديق المعجز اياه ومنها القرآن المجيد الكريم

لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد

بحيث لم يقدر معارض على الاتيان بمثل سورة منه مع كثرة المنكرين وجدهم في

اطفاء نوره سيما في اوائل البعثة وفور دواعيهم في معارضته كالوليد على الفصاحة والبلاغة

وكونه في اعلى مراتب الفصاحة والبلاغة وكونه امر سليقي يجده الطبع السليم والفهم المستقيم

انها اللبيب في مضامينه ورشاقة لفظه ومعناه نعلم نبينا انه من لدن حكيم خبير وهو كتاب

انما هو ارشاد الى الاصلح في المعاش والمعاد خال عن مكالمات الفصحاء فانها الحكاية

قال ومفارغ عن ابطال وتعريف فرس او بعير او شاة او غزال او مجوب او عجوب او لطايف

مزخرفة مرغوبة وغيرها من المموهات في الامامة وهي رياسة

الهيه عامة في امور الدين والدنيا وليس مرادنا بالامر الدنيوي كما فسره القوم

العمري سياسة عن جهلاء دار الغرور وسلاطين الزور حكما سياسيا لحفظ النظام

على المصالح الدنيوية ملكهم بالقوانين الشرعية والنواميس الالهية وحفظ

انتظام

النوع الثاني المضبوط

والاحكام الثابتة المضبوطة اعلم انهم منهم من
في الاحكام العملية فمن كان بالشرع اعلم عن علي مولانا امير المومنين
بالامارة فيها احق واليق فاعتذارهم عن ... احفظ للحوزة واضبط لها
عن نصب الولاية بان جهلة المشايخ كان لانهم ... كما اعترف به ابن ابي الحديد المعتزلي
لما رسيهم الحيل الذي يؤيد تفضيحهم وطعن عليهم ... مولانا ظاهرا وباطنا بعد النبي بلا فصل
في شرح نهج البلاغة وحدث القول بامامة مولانا ... ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم
وبرايته المشايخ ظاهرا وفي زمن خلافتهم ... وهذا النوع ايضا منقسم بانقسام
وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم وفي كل زمان من الازمنة الثاني
في ضرورة الحاجة الى الامام البرهان السابق في اثبات المكلف ان
اخرها
عن النبي صلى الله عليه واله والدليل عليه مع البرهان ... كما نص الله تعالى عليه بقوله ما كان محمد ابا
نبينا خاتم الانبياء لا نبي بعده
احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين فلا بد لشرعه من حافظ
معصوم يضبطه حق الضبط ويوصله الى الامة على وجه
كفاء حاجتهم ظاهرا وباطنا
الى ان تدعوا

مصلحة الى
الاختفاء والاستتار فيكون
دين الله تعالى محفوظا بحفظه محفوظا باقيا ببقائه
التكليف ومقتضى الحكمة في وجوده ونصبه من ...
ما امكن والحجة من الله تعالى تماما على العباد ... وكل الامة لا تخلو
هذا النصب العالي كما روي عن ائمتنا عليهم السلام ان الصحابة منهم من جالس
عن النبي وما يفهم الجواب بل ... الاعرابي والطاري ليسأله تارة اخرى لعله
يفهم ومنهم من فهم ولكن لا يضبط ونسيه او بعضه ...
ومنهم من سمع المنسوخ او العام او المطلق او المتشابه او المجمل ولم يسمع جميع
الاحكام الناسخ ومنهم من سمع الكل وفهمه كما سمعه ولم يحفظ الضبط
بحيث لا يسهو ولا ينسى ونقله على نقله والحكم به وهو مولانا امير المومنين
علي ابن ابي طالب عليه السلام وقد اعترف به الخاصة والعامة فيجب على الحكيم
العليم الرحيم ان يختار من الامة اماما حافظا للدين الى يوم القيامة
ويحتج على الخلق اجمعين فيربي النفوس الناقصة
بتوجه رحمته وحفظ
تربيته

فهو رحمة للعالمين
وقيم للقران المبين حيث
فيه آيات محكمات هن ام الكتاب و
أُخر متشابهات لتبدل بها كل فرقة على مراده فادينهم
فائدة الاتقيم بعلم مراد الله ويبينه ويحكمه ويتبينه كما قال مولانا
امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عم القرآن كلام الله الصامت وانا كلام الله الناطق
فهو نور على نور ووجوده واجب ورحمة وخذل الله الملحدين فيه والجاحدين
لامن يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون
في وجوب كونه من ذي القربى فيهم الذين جعل الله
الله تبارك وتعالى قل لا اسألكم
مودتهم اجر التبليغ كما قال
عليه اجرا الا المودة في القربى والبرهان عليه هو ان الله تعالى
حكيم رحيم فلا يفوت شيء من المصالح من حكمته ولا احسان من
رحمته واذا كان الحافظ من اهل البيت والعترة الطاهرة كان
النسب واصوب وكنا الى المسارعة معرفته و
التمسك به اسبق و

واقرب
فهو انسب لنعمة الذين
وانكم الها فلا اغيار الله العالب
الاعلى وانبر فنبينا محمد صلى الله عليه والرسين
القريب والمكانة بحيث لا يناله العقول والافهام وهو اكرم
نوع الانسان على التمام خليل اقسم بعمر الخليل وجليل اعلم نفلذ من الخليل
غاية الغايات باسرها الدلالة لولاك وعلى العلا عن اخرها انشار
الافلاك فان الرحمة في اهل بيته وجعلهم نوابه على امته انمام نعمة
عليه ولكمال الاكرام والانعام اليه بخلاف ان خرجت هذه الكرامة
بيته فانه شبيه غزل له عن الرتبة العلية والزهد البهية وفيه
لقلبه تعالى الله عنه اما ترى الى دعاء الخليل الامامة لذرية بعدان
يشرب بها النفسه كما اخبر الله عنه بقوله الكريم اذا ابتلى ابراهيم
ربه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس
اماما قال ومن ذريتي
في امامة ائمتنا
رافضي

صلوات
عليهم والبرهان عليه هو
ان الامامة لا مدخل فيها الاختيار لان الله
ان الله يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة كيف والامام
مولى الكل ولا يمكن اجتماعهم واجتماعهم في زمان ومكان واحد
لبين الشاهد وكيلا عن الغايب ولا الموجود منهم عن العدم ولو سلمناه فاي اختيار
العقول عن نصب الامام والامام خيرة الله وخليفته فالاجماع على نصبه واختياره غير
معقول بل الله يفضل على عباده من يشاء ولا يمكن العلم به الا من احد طرق
اما سماع النص القاطع عليه ممن كان نصه حجة او اقتران دعواه بالمعجز او الخبر
المتواتر وهو ما يكون في طبقات رواته جمع لا يجوز العقل تواطئهم على الكذب
والاحاد وهو ما لا يكون متواتر الثبوت لكونه محفوفا بقراين اليقين فيجب على الحكيم
الرحيم عز شانه نصب اعلام اليقين على الامام وحفظها
عن تطرق الزوال ما بقي النوع البشري
القابل للتكليف

رعاية للتكليف
والحجة على الورى والامام
للحجة على من امن والعمى او كذب وتولى وليدع
مدع من الفرق الهالكين من الائمة نصا ثابتا قاطعا يصح الاعتقاد
به ولا معجز على امامة ائمتهم الضلال ولم يرو فيها بالاحاد فضلا عن التواتر
فامامة رؤسائهم باطلة يقينا ولا احتمال الامكان حتى يحتمل فيهم فالامام
هو حق ائمتنا الاثنى عشر ومحض فيهم باحد الطرق المروية فيهم
بحيث اتفق المؤالف والمخالف على نقلها كجود الخاتم وعدد النقباء ونحو
وشجاعة غدير خم سواء امكننا العلم به على وجه الخصوص او اكتفينا بالعموم
فاما ما فعله هذا الاحاجة الى الجواب عن شبهة التواتر كما اجاب عنه
الشيخ السند علم الهدى نور الله ضريحه بان العلم به مشروط بعدم
اختلاج شبهة خلافه في النفس فافهم
وانه لا يتنافى مجيئهم على
ان

غير ائمتنا ع
كانوا اهل ظن واجتهادات حيث
لاشبهة فيه والاجتهاد لا يليق بمنصب الخلافة
المطلقة عن الله تعالى والهادي الى الحق اليقين فالامامة مخصص
في ائمتنا عليهم السلم لوجوب وجود امام في كل عصر وزمان وما ازعاهم
غيرهم وليس لهم باهل وهم قد ثبت تاخر زمانهم على الوقت الاحتياج الى
الاجتهادات الظنية وقد نص الله تبارك وتعالى على وجوب طاعتهم بقوله
عز وعلا خطابا عاما اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والامر
ظاهر مكشوف الوجوب ولا موجب للعدول عنه وحذف المطاع به للعموم
[illegible] مطلقة على الكل انما هو لله تعالى وخلفائه وهم اي
هذه الامة الرسول وتوابعه صلوات الله عليهم فالمراد
باولي الامر ليس الا الائمة المعصومين

التالين للنبوة
في استحقاق وجوب الطاعة
المطلقة فالترغيب الذكري موافق للواقعي
لا الظلمة المختلفة الاهواء الذين ركنوا اليهم بسبب لغصب الخلافة
كما قال العزيز الغفار لا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وانقياد الظلم
لئن تقاطع الا في الاولياء المعصومين من اهل البيت عليهم السلم حيث نزل الله
الموجود منهم منزلة من يعصمه فنص على كمال طهارتهم فقال عز من قائل انما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا كما روي
المؤالف والمخالف بطرق عديدة نزولها في علي وفاطمة والحسن والحسين
عليهم السلم فكساهم النبي بعباءة فقال اللهم هؤلاء اهل بيتي
فطهرهم تطهيرا فقالت ام سلمة الست من اهل بيتك
فقال النبي انك الى خير
فافهم

فرض الطاعة منحصر
فيهم عليهم السلم وقد نص الله تعالى
على الانحصار بقوله عز وجل انما وليكم الله ورسوله والذين
امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون وحصر الولاية فيهم
ان كلمة انما من ادوات الحصر اجماعا والولي وان كان يشترك لفظا كالمولى بين المحب
والصاحب والجار وابن العم والسيد المعتِق والعبد المعتَق والاولى بالتصرف
في امور الدين والدنيا اعني المالك النافذ الحكم بالاستحقاق لكن ظاهر
ان المومنين بعضهم اولياء بعض كما ان الظالمين بعضهم كذلك بينهم
ولا قرابة بين الله وبين احد وكذا الصحبة والجوار ولا حصر في الاخيرين
عنه فالمعنى منحصر في الاخير وقد اتفقت الفرقة العمرية
على نزولها في مولانا امير المومنين علي
حين تصدق

بخاتمه في حال
الركوع وقد روي من طرق
في كتاب الكافي ان فصه [illegible] وقيمته ثلثون
الف دينار اهداها النجاشي ملك الحبشة الى النبي صلى الله
عليه واله فخلعه مولانا عليا عليه السلم اليه وروي ان السائل كان ملكا وقد
صيغة نعمة الولادة بنعمته عليهم السلم وقد عرف ومنه الخاص والعام بنزول قوله تعالى
يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته يوم الغدير
في رجوعه عن حجة الوداع بالغدير في نصب مولانا علي عليه السلم منصب الامارة
والامامة والغدير موضع بين مكة والمدينة وهو مفترق الطرق فامر النبي
بدوحات فقم ما تحتهن لتنزع الحر وامتناع اقامة الجمع تحت السماء
وكان في ظهيرة اليوم بحيث تحرق الرؤس والاقدام
ثم امر ان يعملوا منبرا من الجهاز
فصعد عليه

ونادى بالناس جميعا معا
فاجتمعوا للاستماع واحتشدوا
لاستماع فاخذ بعضدي مولانا علي عليه السلام
واعلاه من الارض بحيث يرى بياض ابطيه فقال ايها الناس الست اولى
بكم من انفسكم قالوا بلى فقال من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه
وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله فنزل قوله تعالى اليوم اكملت لكم
دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا فاعترف القوم بامامته
وولايته ثم بعث الى الخباء وامر الناس بتهنيته حتى اهل الحرم المحترم
فاشتغلوا بالتهنية والتسليم عليه بامرة المؤمنين فقال عمر بخ بخ
لك يا ابن ابي طالب اصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة وقد
شهد المؤالف والمخالف بتواتر خبر الغدير و
اختلافهم في معناه فلينظر المنصف

ليسئلنه جميع
الناس في صعيد واحد ثم التوبيخ
الى السؤال والجواب والجزاء على وجه العدل والصواب
واما التخيير في الحساب والجزاء فغير مناسب الكبرياء والامور الزائلة
الذنوبية مشترك في دار الفناء بين المحسن والمسيء والمؤمن والكافر والتقي والفاجر
غير صالح للجزاء الاعمال لان العطاء على قدر شان والعبد هبات التكليف والنفع
وقد قررنا بقاء والجزاء سيما بالنسبة الى كمال الكبرياء انما هو بعد تمام الاعمال
وظهور الاحوال وكمال الاناة والامهال فالنشاة الدنيوية عمل ولا حساب
والاخرة جزاء ولا عمل بالنسبة الى النفوس الممتحنة واما الذين
لم يبتلوا وما ظهر قدر استحقاقهم في هذه الدار كالاطفال والمجانين
فقد ورد في الروايات تكليفهم بشيء وامتحانهم به ليظهر سعادتهم وشقاوتهم
وقدر استحقاقهم فيجزون به وهذا انما هو بعد الاعادة
عصمنا الله واياكم عن التلو
بادناس

دار الغرور والبدل التي وجعل بعضنا لبعض

بالوان عالم الزور وحظ لا في عبادة فلم لكن من الاحسن

في طاعته وجعلنا سبولا في الحيوة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا

اعمالا الذين ضل سعيهم في جواز اعادة المعدوم لا ينافي وان التناسخ باطل

في ان النزاع في جواز الاعادة بجميع التشخصات فلا نزاع لنا فيه

لان الاول لفظ وفيها انما ينفي جواز الاعادة بخصوصية التشخصات في اجزاء الاسباب

بل انما يثبت الجميع والتفرق اذ لا تعلق بامر بخصوصية التشخصات المستعدة لازم

والثواب والعقاب والثاني يا ثبتين ان فيضان الصور على المواد المستعدة لازم

للعقل الفعال ولا يمكن الاخذ ولا تراخي الفيضان ويختلف عن الاستعداد

فمتى استعد بدن لنفس تفيض عليه دفعة اذ لا يدرج او تخلف لان الافاضة لازم

المفيض الفعال ويأبى المجرد دفعي فاجتمع حلول النفسين

من خارج وهو خارج عن قانون

الحكمة ايضا